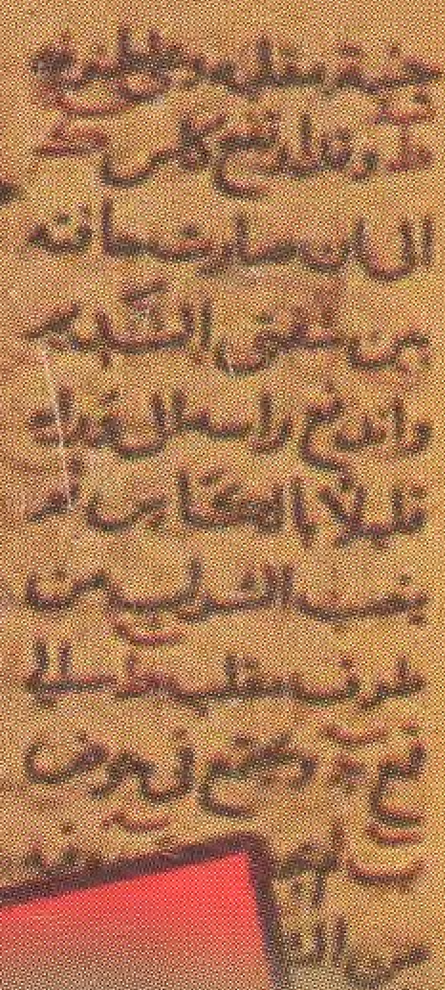
المجلس الأعلى للثقافة

الأرشيفات والمدن الكبرى

تحرير : م . ف . روبرتس
ترجمة : عثمان مصطفى عثمان





المشروع القومي للترجمة

390

المشروع القومى للترجمة

الأرشيفات والمدن الكبرى

تحرير : م . ف . روبرتس

ترجمة : عثمان مصطفى عثمان



٢٠٠٣

المشروع القومى للترجمة

إشراف : جابر عصفور

- العدد : ٣٩٠
- الأرشيفات والمدن الكبرى
- م . ف . روبرتس
- عثمان مصطفى عثمان
- الطبعة الأولى ٢٠٠٣

هذه ترجمة كاملة لكتاب

ARCHIVES ANDTHE METROPOLIS

تحـــريـر : M. V. Roberts

دار النشر : Guildhall Library

1998

شارع الجبلاية بالأوبرا - الجزيرة - القاهرة ت ٧٣٥٢٣٩٦ فاكس ٧٣٥٨٠٨٤

El Gabalaya St. Opera House, El Gezira, Cairo

Tel : 7352396 Fax : 7358084

المحتويات

تقديم

قلما ينفصل التاريخ عن الجغرافيا ، وقلما ينفصل تاريخ أمة عن تاريخ عاصمتها والمدن الكبرى فيها ، وهذا الكتاب يعبر عن تلك الحقيقة أصدق تعبير .

والأرشيف هو تجمع مقصود أو غير مقصود للوثائق ، إدارية كانت أو متخصصة (طبية ، أو هندسية ، أو جيولوجية ، ... إلخ) ، عامة كانت أو خاصة ، وهو لذلك أحد أهم مصادر كتابة التاريخ ، لأن إنتاج الوثيقة نفسها - أيا كان نوعها أو طبيعتها - لم يتم بهدف أن تكون سندا تاريخيا ؛ ولكن لتؤدى وظيفة حياتية وقت إنتاجها ، لذلك فهى تعتبر مصدرا غير مقصود يعتمد عليه فى كتابة التاريخ .

وكما كان الأرشيف مادة تاريخية غير مقصودة ، فقد كان المؤتمر الذى تضم دفتا هذا الكتاب أوراقه ، رحلة غير مقصودة أيضا فى القارات الخمس ، تطوف بنا فى أحوالها وفكر أبنائها وتاريخهم ؛ فأصدق تعبير عن تاريخ أمة من الأمم هو ما يبوح به أرشيفها ، وربما لا يعلو عليه صدقا إلا ما «لا» يبوح به هذا الأرشيف ، ولكن المؤرخ نافذ البصيرة يستطيع أن يستشفه مما صمت عنه الأرشيف .

المثقف العادى ، والرحالة ، والجغرافى ، وعالم الاجتماع ، والطبيب ، والمؤرخ ، وغيرهم كثيرون ، وقبل وبعد كل أولئك الوثائقى ، سيجد كل منهم فى هذا العمل متعة لعقله ، ومثيرا لشغفه ، وباعثا له على المزيد من المعرفة والاطلاع ؛ فإن كانت الوثائق هى نتاج الإنسان فى حياته اليومية، فالأرشيف هو الذاكرة التى احتفظت بهذا الإنتاج. وهل يستطيع إنسان أن يحيا بلا إنتاج أو بلا ذاكرة ؟ وإن كنت ممن يعتقدون أن الاطلاع على أحوال الآخر من أفضل الوسائل لفهم الذات ، فستجد فى هذا الكتاب ضالتك ، بلا أدنى شك .

المترجم

المقدمة

لقد حبانا مؤتمر الأرشيفات والمدن الكبرى بمزيتين ؛ فهو قد منح أعضاء مجلس مدينة لندن والعاملين به فرصة استضافة هذه البوتقة من الدارسين من كل أنحاء العالم، كما منحهم من ناحية ثانية فرصة تجاذب أطراف الحوار والبحث معهم حول مختلف أنواع المواد والمنظمات والمستودعات الأرشيفية فى أرشيفات المدن الكبرى.

والوثائق المخطوطة التى أنتجتها مدينة لندن نفسها الـ " سكوير مايل Square Mile " كثيفة العدد فى كل المجالات. تستوى فى ذلك الوثائق الرسمية، كوثائق مجلس المدينة نفسه، والباريشات، ومجالس الكنائس التى تقع فيها، والتى تشكل جذور إدارة المدينة، والوثائق الخاصة، مثل تلك التى أنتجها هذا الكم الهائل من الكيانات التجارية والخيرية التى بزغت نجومها ثم أفلت على مر السنين. ويوازى تلك الوثائق – بشكل كبير – المجموعات الرئيسية المتعلقة بمنطقة لندن على وجه الإجمال، والتى يحتفظ بها "الأرشيف المتروبولى للندن London Metropolitan Archives "، والذى كان يعرف فى السابق بـ "دار محفوظات لندن الكبرى Greater London Record Office " المنظم الرئيسى لهذا المؤتمر. ولا يسعنا إلا أن نفخر بما استطعنا أن نقوم به فى لندن من تجميع لكل هذه المصادر وضم بعضها إلى بعض، وتوفيرها للمستخدمين . بيد أن نظرة سريعة إلى محتويات هذا المؤلف الذى بين أيدينا توضح بجلاء أن هناك أنواعًا مختلفة من الأرشيفات التى أنتجتها العواصم والمدن، التى لها علاقة بها، فى مواضع أخرى من لندن والمملكة المتحدة وعدد آخر من البلدان، لا يوصف ثراؤها وتنوعها بأقل من كونه مطمحا وتحديا للباحث وللأرشيفى المحترف على حد سواء .

وإنه لمن دواعى الفخر أن يشترك كل من "مكتبات مجلس مدينة لندن Corporation of London's Libraries " و"جاليرى جيلدهال للفن Guildhall Art Gallery "

و"لجنة الأرشيف Archives Committee " من خلال دور محفوظاتها مع "مركز التاريخ المتروبولى Centre for Metropolitan History " فى النهوض بهذه المبادرة العلمية، والتى كانت بحق مثيرة ومثمرة كدرس أولى لمساحة عريضة من الدراسات. ويملؤنى أمل فى أن تحفز الأوراق المقدمة إلى المؤتمر على المدى الأطول إقامة لقاءات أكثر من هذا النوع .

أنطونى موصّ

رئيس مجلس إدارة: مكتبات، وجاليرى جيلدهال للفن،

ولجنة الأرشيف، بمجلس مدينة لندن.

كلمة التحرير

يتضمن المؤلَّف الذى بين أيدينا نصوص الأوراق المقدمة إلى المؤتمر بترتيب ورودها، بما فى ذلك تلك التى قدمت فى الجلسات ، بالإضافة إلى ورقة واحدة أخرى أعدت ولكنها لم تسلم لظروف قهرية . وقد عنونت الأوراق بعناوينها التى وردت عليها، والتى اختلفت فى بعض الأحيان عن تلك التى أعلن عنها فى برنامج المؤتمر الأصلى، وقد حدد تاريخ الأول من مايو 1997 كحد أقصى لتسليم الأوراق ليتسنى النشر فى موعده المحدد، وعلى ذلك فقد ضم الكتاب الأوراق التى سلمت قبل هذا الموعد ، كما طلب إلى المتحدثين إضافة الحواشى لاستكمال الفائدة من الأوراق المقدمة ، واستجاب معظمهم ، فضمت تلك الحواشى إلى أوراقهم.

وقد فضَّلنا حتى نوفر الكتاب بأقل سعر ممكن، أن نخرجه فى غلاف ورقى، منحين جانبا المداخلات (بالرغم من حيوية معظمها)، كما لم نضمنه إلا الرسومات التوضيحية الأكثر أهمية فقط (أبيض وأسود). وقد فكرنا مليا فى جدوى إضافة كشاف: بالرغم من أنه كثيرا ما يرتأى أنه عنصر أساسى لمثل هذه النوعية من الأعمال، إلا أن تكلفة أى عمل من هذا النوع يزيد على مجرد الكلمات الدالة للعناوين، كان سيرفع من سعر الكتاب بشكل كبير (ويؤخر النشر). وكان العامل الحاسم فى القرار بالطبع هو بنية العديد من الأوراق التى لا تتضح موضوعاتها بدقة إلا بقراءتها كاملة، حتى أن القارئ لن يظفر إلا بفائدة ضئيلة إذا ما اتجه لنقطة فيها عن طريق الكشاف.

وقد اتبعت بشكل عام أعراف التحرير المتبعة فى "لندن جورنال London Journal" مع بعض الإضافات من " قواعد هارتس للمؤلفين ط. 39 (أكسفورد، 1983) Hart's Rules for Compositors, 39 th edn. (Oxford, 1983) " ، وقد أكثرت من استخدام علامات الوقف لما لها من فائدة فى إيضاح معنى معقد.

وأتوجه بشكر شخصي إلى أولوين ميهيل Olwen Myhill من مركز التاريخ المتروبولي Centre for Metropolitan History، وميك سكوت Mick Scott من أرشيف لندن المتروبولي London Metropolitan Archives دار محفوظات لندن الكبرى سابقا Greater London Record Office ، بمساهمتهما القوية في إخراج هذا العمل، وستيفن فريث Stephen Freeth من مكتبة جيلدهال Guildhall Library لنصائحه حول الموضوعات الأرشيفية، والتي بدونها لم أكن لأستطيع - وأنا لست بأرشيفي - أن أحرر مثل هذا الكتاب.

م. ف. روبرتس

المشاركون فى هذا العمل

– د. ديريك كين Derek Keene مدير مركز التاريخ المتروبولى، معهد البحوث التاريخية، جامعة لندن. Centre for Metropolitan History, Institute of Historical Research, University of London .

– د. روزالند توماس Rosalind Thomas محاضرة التاريخ برويال هولوواى، جامعة لندن Royal Holloway, University of London .

– د. توماس بيرمان Thomas Behrmann جامعة فيستفاليش فيلهلمس Westfälische Whilhems-Universität, مونستر Münster .

– د. فرديناند أوبل، مدير أرشيف ڤيينا Wiener Stadt- und Landesarchivs .

– د. ميجيل–أنجل لاديرو كويسادا Miguel-Angel Ladero Quesada ، Catedrático de Historia Medieval, Universidad Complutense, Madrid.

– السيد/ فرانسوا جاسنو François Gasnault مدير أرشيف باريس Archives de Paris .

– السيد/ إدوين جرين Edwin Green، الأرشيفى بميدلاند بنك Midland Bank plc .

– د. نيك ميريمان Nick Merriman المدير السابق لإدارة تاريخ ومجموعات لندن القديمة، متحف لندن Department of Early London History and Collections, Museum of London وحاليا بمعهد الآثار بجامعة لندن Institute of Archaeology, University of London .

– د. كريستوفر هيلتون Christopher Hilton الأمين المساعد بالمخطوطات الغربية، معهد ولكوم لتاريخ الطب Assistant Curator of Western Manuscripts, Wellcome Institute for the History of Medicine.

– أ.د. جيفرى مارتن Geoffrey Martin الأمين السابق للوثائق العامة لإنجلترا Public Records of England.

– د. فانيسا هاردنج Vanessa Harding كبير محاضرين لتاريخ لندن ببريكبك كولدج ، جامعة لندن Brikbeck College, University of London .

– السيدة/ دانييل بن عزوز Danielle Benazzouz المدير المساعد بالأرشيف المحلى لمارسيليا Archives Municipales de Marseille .

– السيد/ أندراس هورفاث András J. Horváth الأرشيفى والمؤرخ بأرشيف مدينة بودابست Budapest City Archives .

– د. رينات بانيك شفايتسر Renate Banik-Schweitzer، مدير مشروع ومحرر مشارك فى الأطلس التاريخى لفيينا، والأطلس النمساوى للمدن التاريخية Historical Atlas of Vienna and the Austrian Atlas of Historic Towns بأرشيف فيينا Wiener Stadt- und Landesarchivs.

– أ.د. لارس نيلسون Lars Nilsson أستاذ التاريخ الحضرى ومدير المعهد السويدى للتاريخ الحضرى، جامعة ستوكهولم Swedish Institute of Urban History, Stockholm University.

– د. ديفيد كيناستون David Kynaston مؤرخ وكاتب ثلاثية – انتهى ثلثاها – عن تاريخ مدينة لندن بين عامى 1815 و 1986.

– د. تاموتسو كوماى Tamotsu Kumai أستاذ مشارك التاريخ بجامعة طوكيو كاساى جاكوين Tokyo Kasei Gakuin University .

– د. كليفتون هود Clifton Hod أستاذ مساعد التاريخ بكليتى هوربارت ووليام سميث Horbart and William Smith Colleges، ولاية نيويورك New York State .

– د. جون دالى John Daly مدير أرشيف ولاية إلينويس Illinois State Archives .

– أ.د. آنا ماريا دى ألميدا كامارجو Ana Maria De Almeida Camargo أستاذ التاريخ بجامعة ساو باولو، البرازيل .

– أ.د. رؤوف عباس، أستاذ التاريخ الحديث، جامعة القاهرة .

– د. روبرت آسبينال، أمين المكتبة والأرشيفي بمكتبة وأرشيف متحف لندن دوكلاندز Museum of London Docklands .

– السيد/ بيتر جيلرى Peter Guillery الباحث والكاتب، باللجنة الملكية للآثار التاريخية بإنجلترا Royal Commission on the Historical Monuments of England .

– د. ساره بالمر Sarah Palmer كبير محاضرى التاريخ، كلية كوين مارى، جامعة لندن Queen Mary College, University of London .

– السيد/ فلاديمير أ. مانكين Vladimir A. Mankin النائب الأول لمدير جمعية أرشيفات مدينة موسكو Moscow City Association of Archives .

– د. جان بومجارد، مدير أرشيفات الدولة العامة بهيج General State Archives in The Hague.

تمهيد

إن الأرشيفات المتروبولية لتحتوى على أكثر من مجرد الذاكرة الإدارية للمدن الكبرى التى أنتجت مكونات هذه الذاكرة وحفظتها، فهى قد تحوى أيضا قرائن إنشاء المكان والمسئولية عنه؛ مما يضفى على تلك الأرشيفات سلطة معنوية بوصفها رموزا للهوية الجمعية ، فهى تحتفظ بالمعلومات التى يستند إليها سكان المدينة بشكل أساسى فى قضاء أعمالهم اليوميـة ، سـواء تجمعت تلك المعلومات فى الأرشيف بشكل عمدى أو عفوى ، والوثائق التى تحتفظ بها الأرشيفات تتفوق على أى متحف أو أثر فى كونها تمثل شخصية وأيديولوجية ووظائف المدينـة فى شـكل تمتد قيمتـه العمليـة زمنـا وقد حظى الأرشيف بالعناية قبل أى مجموعات مدنية أخرى بوقت طويل وبشكل أكثر استمرارية ، فأحيانا ما كان يضمه مبنى يشى بهذه الخاصية صراحة، بل والأكثر من ذلك فإن أرشيفات المدن الكبرى بمفهومها الأوسع قد وفرت فى القرن الأخير وبشكل متزايد مكانا لحفظ وثائق العديد من المؤسسات الخاصة فى المدينة؛ ممـا رفـع كثيرا من شأن الأرشيف كمستودع لمعارف متنوعة لا تقدر بثمن .

بيد أن العديد من أرشيفات المدن الكبرى تمر بأزمة فى أخريات القرن العشرين؛ للافتقار لمعرفة قدرها، أو التمويل أو الوسائل المناسبة للوصول إليها ، ولا تعتبر لندن خلوا من المشاكل، غير أنه قد أصبح أيضا من الواضح أن الأرشيفات الخاصة بالمدن البريطانية الكبرى تحظى بعناية ملحوظة على الإجمال فى شكل إسهامات فردية تقدمها العديد من الهيئات العامة ؛ وقد يعبر عن ذلك كميات الوثائق المحتفظ بها، ونوعية الحفظ ، وعدد العمالة المستخدمة لحفظها وإتاحتها للجمهور. ويعكس هذا الإسهام بشكل لافت للنظر الطابع التاريخى للندن كمدينة كبرى ، لذلك كان من المناسب أن تكون لندن محل انعقاد مؤتمر دولى على أرفع الدرجات حول أرشيفات المدن الكبرى .

وقد كان هدف المؤتمر هو زيادة فهم دور هذه الأرشيفات فى حياة المدن الكبرى ومشكلات النهوض بأعبائها، كما يهدف أيضا إلى الكشف عن السياقات السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية التى نشأت فيها تلك الأرشيفات وحفظت، على امتداد العالم ومنذ العصور القديمة حتى وقتنا الحاضر. ولما كان العديد من المدن الكبرى فى نفس الوقت عواصم دول، فقد كانت العلاقة بين الأرشيف المتروبولى والدولة هى أحد المحاور العامة ، وعلى ذلك فلم يتم تناول أرشيف الدولة إلا عندما يلعب دور الحافظ للوثائق التى أنتجتها مجتمعات متروبولية ، ولذلك تتناول الأوراق التالية موضوعات لها أهمية عامة وواسعة تتعلق بالمدن والدول والسلطة.

وحتى نساير الطبيعة الديناميكية للمؤتمر طبعنا الأوراق بترتيب ورودها ، وتم تجميعها موضوعيا فى قائمة المحتويات. وكما يتوقع من التناول الجديد لمسائل الأرشيف والتاريخ المتروبولى، كان هناك عدد من الموضوعات التى لها طابع العمومية متناثرة فى العديد من الأبحاث، بغض النظر عن موضعها فى تقسيم الكتاب الموضوعى، كما كانت مثار مناقشات متكررة . وقد لفت النظر بشكل خاص هذا التنوع فى الوثائق – من يوميات خاصة إلى مجموعات أو سجلات القوانين الرسمية – التى نجدها فى المجموعات المتروبولية والتى تعكس حالة من الانتقائية وعدم الانتظام حتى فى أفضل الأرشيفات انضباطا، وهى حالة تسعدنا وإن لم تكن دائما متعمدة؛ فالمؤرخ المتروبولى يستطيع – والحال كذلك – أن يتذوق طعم الاكتشاف وروح الغموض التى حررت كازانوفا من محبسه فى ركام أتربة أرشيف البندقية، ويمكن أن يكون لمادة الوثيقة نفس أهمية شكلها ومحتواها من حيث أنها تعكس الأولويات الثقافية للمدينة الكبرى، ويتضح ذلك بجلاء فى تفضيل الورق مثلا أو الرق أو الحجر لإيصال كلمة السلطات المتروبولية ، بالإضافة إلى أن الإجراءات التى تتبع للحفاظ على المادة الأرشيفية – فى أماكن مخصصة لذلك فى المصالح أو مع الأفراد الذين أنتجوها أو مع الموظفين القانونيين – تعكس أيضا طبيعة المسئولية وتوزيعها فى (وعلى) مجتمع المدينة .

ويتضح الطابع الأساسى للمدن الكبرى والثقافات التى نشأت تلك المدن فى كنفها من خلال هياكل أرشيفاتها وغناها، كما نجد مثلا فى المقارنة بين لندن وباريس، أو بين أمريكا الشمالية وأوروبا، أو بين شمال وجنوب أوروبا، كما توضح ذلك أبحاث الكتاب،

فالممارسة الأرشيفية وترتيب الأرشيفات يبعدان عن أن يكونا وليدا الصدفة، وقد تقود دراستهما إلى استجلاء نقاط مهمة فيما يتعلق بالسيطرة على المدينة وإدارتها، والتي قد تكون مثلا موزعة كما هي الحال في أمريكا الشمالية، أو موحدة ولكن متنازع عليها كما هي الحال بالنسبة لباريس.

كما أوليت العناية أيضا لأهمية الأرشيفات المتروبولية في تلبية احتياجات بعينها، خاصة في أوقات الأزمات ، ففي مدن العصور الوسطى مثل جنوة ولندن ولوبك - على سبيل المثال - ظهرت المجموعات المنظمة كوسيلة لتوفير الاستمرارية الإدارية، ولإثبات حقوق الملكية والالتزامات المالية. ومن الناحية العملية يمكن أيضا أن يثبت الأرشيف أنه مصدر غير مقصود للقوة والسلطة، كما يتضح في استخدامه في ڤيينا كدليل على نسب "أريان"، وفي استخدام وثائق المستشفي في ساو باولو لإثبات الهويات الشخصية والحقوق السياسية، وفي الكيفية التي يلجأ بها الأفراد والمؤسسات إلى أرشيف موسكو في أوقات التحولات الدراماتيكية ، وتبرز تلك الاستخدامات جوانب مهمة فيما يتعلق بمسئولية الأرشيفي والمؤرخ وغيرهما ممن يضعون سياسات الانتقاء والحفظ في الأرشيف.

لقد تولَّد عن فهم الاستخدامية والوعي بأنماط الاستفادة ، نشأة نظم الترتيب في الأرشيف وخلق وسائل الإتاحة: في جنوة في القرن الثالث عشر وفي لندن بعد ذلك بما لا يزيد عن جيل، وفي الحالتين صاحب تلك العملية وعي جديد بتاريخ وهوية المدينة، بينما كانت إعادة ترتيب أرشيف البندقية جزء من مشروع أيديولوجي أوسع للتأكيد على الصفات المعنوية والدور الوظيفي للجمهورية ، وقد كان وراء المبادرات المتعلقة بالأرشيفات المتروبولية في القرنين التاسع عشر والعشرين اهتمامات مماثلة، خاصة في الربط بين الإرادة الجمعية في كتابة تاريخ جديد أو "علمي" للمدينة وإصلاح أرشيفاتها. ويبدو أن هذا التقليد الأوروبي أصلا قد أثر على طوكيو أيضا، ولكن ربما مع تعديلات أملتها ممارسات "كونفوشية" أقدم في حفظ الوثائق.

وعلى ذلك يمكننا أن نرى في الأرشيف المتروبولي حاويا لذاكرة المدينة على الإجمال ، سواء في الأعمال أو المؤسسات الخيرية أو الأفراد أو الأنشطة المحلية ، فقد أصبحت مكانا أو أمكنة (وتصح صيغة الجمع بالذات عندما تسود "التخصيصية الأرشيفية" كما في حالة شيكاجو ونيويورك) يسبر فيها المواطن العادي

أكثر من المؤرخ المتخصص أغوار تلك الذاكرة بمهارة متزايدة ، ويتضح بالفعل عدم الميل الأكاديمى لاستخدام مادة مكتشفة حديثا ولكنها غير معتادة فى عدد من الأوراق. وقد وضعت تلك التطورات – وبشكل أكثر إيجابية – الأرشيف فى قلب ثقافة المدينة جنبا إلى جنب مع المجموعات والأنشطة الأخرى ، وعلى ذلك يمكن لموقع الأرشيف ومبانيه أن تلعب دورها فى إعادة الخلق العمرانى وإثراء الجدال حول طرزه، كما حدث فى مرسيليا وبودابست على الترتيب.

وقبل كل شيء فقد تكونت طبقة واسعة من المهتمين بالأرشيف ، هم أمله فى المستقبل ، وهو ما تعتبر حالة شيكاجو أبلغ تعبير عنه ، ويبقى أن نبحث فيما إذا كان الأرشيف هو الذى سيصبح حلقة الوصل بين كل مصادر الذاكرة والمعرفة فى المتروبول ، بالرغم من أن هذه الرؤية قد ظهرت – ويا للعجب – من المدينة التى صنعت الفكرة الحديثة التى ترى فى المتروبول مكان لتبادل المعلومات " أمستردام " .

الفصل الأول

أرشيفات المدن الرئيسية من القديم إلى الحديث

أرشيفات العالم القديم: الحفظ، الوثائق، وأرشيف اليونان الحجرى

روزالند توماس

أستهل حديثى بحريق فى روما، فى القرن الأول للميلاد، أواخر حكم نيرون. فقد وقع آنذاك فى روما حريق دمر ما رُثى بأنه كان " أجمل وأقدم سجل للإمبراطورية " (Suet. Vesp. 8.5) تلك كانت الوثائق التى احتُفظ بها فى تلال الكابيتول، وكانت تتكون من مراسيم السناتو senatorial decrees ومراسيم وقرارات أصدرها الشعب الرومانى تتعلق بالأحلاف مع أطراف أجنبية، ومعاهدات وامتيازات لأفراد، ترجع كما يُعتقد إلى وقت إنشاء روما نفسها. إلا أننا قد ندهش من الوصف الشعرى الذى أطلق على تلك الوثائق " أجمل وأقدم سجل instrumentum للإمبراطورية " ، فهو وصف يعبر عن القيمة الرمزية والقوة القانونية لهذه الوثائق ، وقد لعب موقع تلك الوثائق فى القلب الرمزى والروحى لروما وبالتالى فى قلب الإمبراطورية نفسها دورا كبيرا فى إعطاء تلك الوثائق هذا الوزن. كما أن هناك أيضا وزنا بالمعنى الحرفى للكلمة لتلك الوثائق المدمرة والتى كانت على ما يبدو حوالى ثلاثة آلاف لوح برونزى عريضة الحجم فى أغلبها، كُتب عليها وكانت معروضة على أعين الناس فى الهواء الطلق .

ويبدو أن هذه الديمومة المادية والنشر المطلق للوثائق الحكومية ، لتعرض على كل من يرغب فى رؤيتها، كانتا فى قلب عملية "حفظ الوثائق" فى العالم القديم وخاصة فى العالم اليونانى. لقد كانت هناك أرشيفات بمفهومنا الحديث للكلمة فى العالم القديم، أى أنها مجموعات من الوثائق حفظت فى أماكن مخصصة لها ، وتتعلق بأحد أو مجموعة من الموظفين أو المدينة ككل، وحفظت بدرجة تزيد أو تقل من الترتيب، مدونة على المقابل القديم للورق، وهو البردى. إلا أنها كانت نسخا باهتة قليلة الغناء والقيمة لأصول أكثر غناءً وأعلى قيمة معروضة على أعين الناس فى الكابيتول والفورم

والأجـورا والأكروبوليس الأثينيين، مدونة على مـواد أسـهل حفظا: من البرونز غالبا في روما، ومن الحجر أو الرخام في العالم اليوناني. وبعبارة أخرى فإن وضع ووظيفة الأرشيف كانتا على صـلة وثيقة بتواجـد المدونات المحفـورة على الحجر أو البرونز في الهـواء الطلق ، لقد كـان العالم القديم على وعي كامل بالاحتـمالية العـاليـة لفناء البردي والخشب .

ويقودنا هذا إلى مثال تمهيدي آخر: وهو ما كان في أثينا الكلاسيكية في أواسط القرن الرابع قبل الميلاد، في الفترة المتأخرة من الديمقراطية الراديكالية، بعد إرسـاء الديمقراطية بـ ١٣٠ سنة وبعد انهيار الإمبراطورية الأثينية بعدة عقود والتي شملت معظم العالم الإيجي ، لقد حاول الخطيب والسياسي " أيسخينيس Aeschines" الغريم الذكي البعيد عن المبادئ لـ " ديموستينس Demosthenes" أن يقنع سامعيه بقيمة الأرشيف الأثيني ، وقـد كـان جمهـوره شـريحة مـن الشعب الأثيني، مـن المواطنين، أي ممن يمكن أن تلعب أصواتهم دورا حاسما في الجمعية التشريعية وفي ساحات القضـاء حيث كانت تجري معظم الأنشطة السياسية الأثينية. وقد كان أيسخينيس يحاول أن يقنعهم بأن غريمه صـار يقتصد في طريق الحق، وبنى حجته على بيانات مجمعة من الأرشيفـات العامة الأثينيـة، ونعني بذلك الوثائق المـودعـة في تلك الأرشيفـات ، وقد نظن أن ذلك لا يثير الدهشة، إلا أنه كان كذلك في ذاك العصر. وهناك عدد قليل جدا من الساسة الذين ربما استفادوا من الوثائق في الأرشيفات استفادة كبيرة بعيدا عن استـخدامـها القـانوني ، إن الأسلوب الذي أطرى به أيسـخينيس على الأرشيفـات كدعائم ديمقراطية تنطق بأن استخدامه للأرشيف كان غير عادي :

– فـإنك تحـتـفظ في الوثائق العـامـة للشـعب وعلى الدوام بالتـواريخ والمراسـيم وأسماء من صوتوا عليها (II.89).

– وبعبارة أخرى فإن منافسيه يسيئون تفسير تتابع الأحداث.

إن حفظ الوثائق العامة (demosia grammata) هو أمر جميل حيث أنها لا يعتريها تغيير (III.75).

– فـذلك يعني أن العـامـة يمكنهم أن يتـخلصـوا ممن كـانوا أنذالا في الماضي ويدعون الآن الشرف.

إن أسخينس قد هجاه منافسه بأنه "منكب على الوثائق" (Dem. XVIII 209). وقد كان أمين مجلس الشيوخ (Boule)، ويؤدى بنا كل ذلك إلى أنه هو الذى كان ، بألفته الكبيرة لمحتويات الأرشيفات، أول من توصل إلى قوتها العظمى ، فى دحض ادعاءات غريمه، وفى الخطابة الديمقراطية على حد سواء.

ونرى من هذين المثالين مسلكا مغايرا لمسلّماتنا فى التعامل مع الوثائق والأرشيفات، وسوف أركز فيما بقى من هذه الورقة على بعض خصائص الأرشيفات القديمة، وعلى الأخص الأرشيفات الأثينية، والتى يمكن أن تثير تساؤلات وتبرز موضوعات قد تكون ذات أهمية أشمل لدراسات الأرشيفات المقارنة. قد يكون من السهل ولكنه من المضلل جدا أن نتناول الأرشيفات القديمة (أو أرشيفات العصور الوسطى) على أنها كانت تؤدى نفس الوظائف التى تؤديها الأرشيفات الحديثة (الغربية)؛ وعلى النقيض من ذلك فإن طبيعة الأرشيفات القديمة وطرق حفظ الوثائق بشكل عام يمكن أن تحدد بشكل أدق تساؤلات قد نطرحها حول طبيعة ووظيفة الأرشيفات الحديثة فى المدن الكبرى. إن بعض الأوراق التالية فى هذا المؤتمر تهتم بأرشيفات المدن على أنها مخازن للماضى ومصادر للمؤرخ المتأخر. غير أن ذلك كان أبعد ما يكون عن وظائف الأرشيفات الأثينية أو الرومانية، والتى كانت على صلة وثيقة بوظائف الحكومة ؛ ولو حدث أنها أفادت المؤرخ المتأخر، فإن ذلك لا يعدو كونه منتجا ثانويا عفويا لحفظها[٤].

أثينا الكلاسيكية

لم يكن لأثينا ما يمكن أن يطلق عليه "أرشيف دولة مركزى" أو ما يسمى "متروون Metröon" إلا فى فترة متأخرة نسبيا من تاريخها ، وربما لا نستدل على مثل هذا الأرشيف إلا فى العقد الأخير من القرن الخامس ق.م ، أى بعد خمسين سنة من تكون الديمقراطية الراديكالية التى أعطت قوة القرار إلى المواطنين ، والتى طورت إجراءات معقدة نسبيا وخطابات شديدة الجزالة ، وكان ذلك أيضا قرب نهاية الإمبراطورية الأثينية، والتى كان لها أسلوب غنى ومؤثر فى انتزاع احترام الحلفاء على امتداد العالم الإيجى وحتى شبه جزيرة "جاليبولى Gallipoli" – وكان من هذه الأساليب نظام دقيق

للتسجيل كتابة ، لذلك لا يمكننا أن نرجع غياب أرشيف مركزى إلى البساطة الشديدة للنظام السياسى .

أضف إلى ذلك أن الأرشيف المركزى عندما تأسس كانت وظيفته الأساسية على ما يبدو هى حفظ وثائق مجلس الشيوخ (Boule) (الهيئة الديمقراطية المكونة من ٥٠٠ فرد والتى كانت تعد أعمال مجلس الشعب) وكذلك وثائق مجلس الشعب نفسه، أى قرارات مجلسى الشيوخ والشعب وليس الإجراءات.. إلخ، والتى لم تكن تدوَّن على الإطلاق ، وفى فترة لاحقة أوت أيضا نسخ من القوانين ومن المعاهدات الكبرى مع دويلات المدن الأخرى، بما فى ذلك الوثائق الرسمية الأساسية للكيان السياسى المركزى، ولا شىء آخر بالإضافة لذلك. لماذا ؟

هناك عدة أسباب لذلك ، أولاً : كان الموظفون الرسميون يميلون لحفظ وثائقهم فى مكاتبهم ، بالإضافة إلى أن الخط الفاصل بين الوثائق العامة الرسمية والوثائق الخاصة كان غير واضح ؛ فقد كان أرشيف الدولة فى المترون – بمعنى ما – مجرد غرفة حفظ للوثائق الرسمية الخاصة بالمجلسين أكثر من كونه مخصصا لكيان أعرض وهو دويلة المدينة.

ثانيًا : كثير من الوثائق الرسمية التى كانت تنشأ وتحفظ دائما كانت لازمة لأداء وظيفة بعينها، ثم تعدم عن عمد عندما ينتهى العمل بها ، فعلى سبيل المثال كانت هناك قائمة بالمدينين للدولة محفوظة فى الأكروبوليس ، وإن أردت أن تتحقق مما إذا كان شخص ما مدينا للدولة فإنك تتجه للأكروبوليس وتطلع على القائمة المدونة (ربما) على لوح خشبى ، وقد حاول أحد أعضاء الهيئة التشريعية أن يعثر على اسم غريمه فى تلك القائمة ولكنه وجد بدلا منه اسم جده فرأى أنهما فى اللعن سواء ، فقد كانت هناك قائمة واحدة وعندما كان الدين يسدد كان الاسم يمحى بالطبع . (كانت هناك قوائم عامة مماثلة للمتبرعين للدولة وللخونة) .

وكان الموظفون الماليون (poletai etc.) يحتفظون بوثائق على ألواح للضرائب وللعقود التى يحررونها، فقد يكتبون على اللوح الأبيض اسم الرجل الذى يستأجر الضريبة وقيمة الإجارة ويسلمونها لمجلس الشيوخ ، وعندما يدفع الرجل أقساطه الشهرية تمحى قيمة ما دفع من اللوح ، وبذلك يكون دليل الدفع هو الغياب التام للوثيقة المكتوبة (الوثيقة كانت مؤقتة) وتبقى حتى يتم دفع هذه المبالغ (الهامة) للدولة ،

وهـو العكس تماما مـن مسلماتنا اليـوم حيث نحتـاج إلى دليل مكتوب على الدفع ، وقد خفَّض ذلك التقليد القديم من كمية الوثائق بشكل كبير.

ويبـدو أن نفس المبدأ كـان مطبقـا على الوثائق المالية الأخـرى مـثل إيجـارات الضرائب، وحتى على الوثائق الهامة للحكومة مثل المعاهدات مع المدن الأخرى.

وهناك نقطة ثالثة تتعلق بتوزيع الوظائف والموظفين على مـا يمكن أن نسـمـيـه "الدولة" ، فموضع الوثائق المكتوبة والمـادة التى تحفظ فيهـا وأسلوب ذلك الحفظ عادة ما تكون مؤشـرات على كيفية تقسـيم الحياة العامة ، وبدلاً من أن نهمل هـذا النظـام (أو اللانظام) لمجرد كونه بدائي ، ربما يكون مـن الأفيد أن نتناول توزيع التسجيلات من زاوية أخرى.

وقد يساعدنا المثال: نحن نعلم الكثير عن تكلفة وتفاصيل مباني وبنَّائى المعابد الكبرى فى الأكروبوليس؛ وذلك لأن هناك معلومـات مـفصلة للغاية عن تلك التكاليف تكبدوا مشقة حفرها على الحجر – أحجار ضخمة ترتفع عادة لعدة أقدام – فعاشت بالتـالى حتى أيامنا ، وهذا يعنى أنه على الأكروبوليس كانت هناك غـابة من الكتـابات التى تحمل تفاصيل مالية وقد كتبت بعناية. ولكن لماذا؟ إن هذا ليس مجرد علامة على توزيع الوثائق العامة، أو حتى على توزيعـها على مبان وأماكن مختلفـة مرتبطة بها ارتباطا وثيقا. فالمعروف أن أثينا القديمة (وفى أمـاكن أخرى أيضـا) كان هناك ميل خاص لعرض ما يتصل بالآلهة: فالكتابات المنمقة تتكرر كثيرا بهدف تسجيل تفاصيل ثروات المعبد والهبات المتصلة به ، ويبدو كما لو كانت تلك الكتابات الكثيرة قد صنعت لأعين الآلهة اليونانية كما صنعت للمواطنين الأثينيين (ولنشر أيضـا إلى أن التركيز على ما دون على الحجر أكثر من الوثائق الأقل قيمة المدونة على البردى أو الخشب). لقد كانت الجزية الضخمة التى تحصل عليها أثينا من إمبراطوريتها تكتب بلا شك على البردى أو الخشب لمجلس الشيوخ، ولكن الوثائق المهمة بحق والتى صرف عليها أموال أكثر كانت تلك المحفورة على الأحجار الضخمة والتى تسجل جزءا قليلا من تلك الجزية (1/60) والتى كـانت مخصصـة للإلهة أثينا. ولم تكن "قوائم الجـزية" تلك تسجِّل مـجرد المجموع النهائى للعشور، بل سجلت أيضـا كل حليف ومنطقته، وتحت أى من الأحلاف حـدد مبلغ الجـزية، وحـتى بالرغم من قلتهـا، حـيث تمثل 1/60 مما ينبـغى أن يقـدم هذا

الحليف إلى ثروة أثينا (وفي بعض الأحوال كان يمكن أن يقدم الآلهة الإغريق قروضا من ثرواتهم) ، لقد كان ذلك نظاماً محاسبياً مقدساً على نطاق واسع .

وهكذا نجد أن هذا التشرذم والتوزع الشديدين لمواقع مختلف أنواع الوثائق المتعلقة بالمدينة، يمكن أن ينطق برؤية الإغريق لمكان الآلهة فى المدينة وبالوثائق المكتوبة على حد سواء . ويجذبنا ذلك لماضي النقوش الحجرية فى اليونان القديمة .

والسبب الرابع الذى كان وراء بطء تطور الأرشيفات كما نفهمها ربما يرجع إلى كون النقوش الحجرية الضخمة كانت هى بالفعل أرشيف اليونان بأهم معانى الكلمة ، فمن المفترض أنها غير قابلة للتدمير (بالرغم من وجود العديد من حالات الكشط لتلك النقوش)، فقد كانت أكثر عرضا للجمهور من أى أرشيف حديث، وسجلت موضوعات على أعظم جانب من الأهمية للدولة وللمواطنين.

هناك بعض التناقض والتمويه على بعض المشاكل فى تلك الملاحظة ، فقد كان هناك بالفعل جدل حول ما إذا كانت لتلك النقوش بالفعل صفة الرسمية التى يعتمد عليها لعمل نسخ للمعاهدات أو الأحلاف أو القرارات التى تودع فى أرشيف إلى جانب حفظها منقوشة على الحجر ، وقد خولت تلك السلطة الرسمية فيما بعد بلا شك فى العصرين الهللينستى والرومانى للوثيقة الأرشيفية، ولكن ليس فى كل الأحوال. ونشعر بأن الدارسين المحدثين، والمعتادين على الوثيقة الورقية، يصعب عليهم أن يكونوا على وفاق مع الوثيقة الحجرية ، والحقيقة أن الساسة فى العصور الكلاسيكية وما قبلها اعتمدوا أكثر على النقوش الحجرية العامة أكثر من النسخ الأرشيفية.

وهناك قضية مشهورة كاد "أندوسيدس Andocides" أن يواجه فيها حكما بالإعدام لعدم تقواه عندما أشار إلى " النقوش التى على قدميك" والتى كانت تقول أن العقوبة لم تكن على درجة عالية من الشدة (Andocides I. 116). وهناك حالة أخرى وردت فى M.N. Tod's Selection of Greek Historical Inscriptions ii (1948), 142 وهى محاكمة يحدد نصها أنه يجب أن ينقش على الحجر "حتى تصح الأيمان". والنتيجة الطبيعية هى وجوب تدمير نقوش المعاهدة التى تخرق أو تلغى ، وهناك نقش تشريفى من "إريثراى" فى ثلاثينيات القرن الرابع قبل الميلاد تشترط وجود نقشين " حتى يعلم الجميع أن الشعب يعرف كيف يقدم الشكر المناسب على الفائدة المرجوة منها" H. Engelmann and R.Merkelbach, Die Inschriften von Erythrai und Klazomenai (Bonn, 1972) , i, 21 وهكذا

نرى مرارا وتكرارا أن الكلمة المكتوبة العامة أى النقش الحجرى هو الذى يرجع إليه للملاحظة وهو الذى يبدو أنه كان يقوم بالوظيفة المعلوماتية للحكومة، والتأكيدية وحتى فى التأكد من صحة قرار أو مرسوم أو معاهدة، إن فكرة وجوب ذهاب الوثائق الأصلية للأرشيفات وكون الوثائق فى الأرشيفات لها من القوة القانونية أكثر من تلك التى تعرض فى أماكن مفتوحة هى ليست إلا فكرة حديثة.

وأود أن أختم بنقطتين تمخضتا من هذا المفهوم، تتصل إحداهما بالديمقراطية والثانية بالنقوش الحجرية بادئة بتلك النقطة الأخيرة .

إن النقوش المعروضة على العامة فى الأماكن المفتوحة لها من القوة الرمزية ما يفوق بكثير ما للورق فى الأرشيف ، فيمكننا أن نرى ما يمكن أن يكون للنقوش من نوع من القوة "الشرطية الوظيفية" ، أو أنها تمثل نوعا من الرمزية وكذلك القوة القانونية، عندما ننظر إلى المراسيم المنقوشة التى أقامتها أثينا بعد ثورة أحد الحلفاء ، ومازال لدينا العديد من تلك النماذج، ومما يثير الضحك أو الفزع أن المجلس الأثينى قد يحدد أن يقام مرسوم العقاب الذى أنزل بالحليف المتمرد منقوشا على الحجر فى أثينا وفى مدينة الحليف المعنى. وكان على هذا الحليف أن يدفع تكلفة عمل نسخته، وينصب النقش الحجرى الذى يفصل العقوبة عادة فى قلب مكان عام ترتاده الغالبية، كالأجورا أو معبد الإله الأكبر للمدينة ، وتظهر هنا مزية للنقش تكمن فى كونه شيئًا مادياً وبالتالى شديد التأثير، كما أن محله المكانى يضفى عليه معان أكبر.

وننتقل الآن إلى الديمقراطية. فالديمقراطية اليونانية قد ارتبطت بشدة بهيمنة القانون، أى القانون المكتوب، ويمكننا أن نقرر بشكل عام أن الديمقراطية، كنقيض للأوليجاركية والطغيان، تميل إلى إفراز الوثائق المكتوبة بشكل لا يضاهيه ما تفرزه الدساتير الأكثر سرية ، وهكذا ربما كان ما أنتجته الديمقراطية الراديكالية لأثينا الكلاسيكية من وثائق عامة ورسمية أكثر مما أنتجته معظم دويلات المدن الأخرى . وقد كانت المراسيم الشعبية ، والتى تحمل قوة قانونية تكتب فى صيغ رسمية ، وكانت مراجعة القوانين عبارة عن مراجعة رسمية لنصوصها ، ولم يكن للقانون غير المكتوب أى قيمة . بيد أن أبرز ملامح إفراز الديمقراطية للوثائق المكتوبة إبان إنشاء المدينة لأرشيفها المركزى، والذى بدأنا حديثنا به، لم يكن الأرشيف نفسه، والذى كان يدار على أية حال بواسطة العبيد، ولكنها تلك النقوش العامة العظيمة التى تسجل

إرادة الشعب ، وتقرر المراسيم أنها يجب أن تنسخ على الحجر وأن تقام "حتى يستطيع أن يراها من أراد" .

إن الدلالات الديمقراطية أو القوة الديمقراطية للوثيقة المكتوبة تتضح بجلاء في الوثائق العامة والتي كانت بالنسبة للإغريق عامة بحق (أي أنها مثبتة على أحجار لا تبلى في المعابد الكبرى والأماكن الدينية وغيرها من الأماكن العامة في المدينة) لقد كان لتلك النقوش قوة قانونية ودوراً رمزياً في دعم هوية المواطنة الأثينية، والوزن الكبير في الأيديولوجية الديمقراطية، مما يدفعنا ربما إلى ضمها اليوم لأرشيفات المدن.

لقد تفضلت د. روزالند توماس بتقديم نص هذه الورقة كما تليت، وإني لأتقدم بالشكر لستيفن فريث على تحريرها النشر في هذا الكتاب. ونظرا لغياب الهوامش من الورقة التي قدمت للمؤتمر، فقد تقدمت د. توماس بالببليوجرافيا المختصرة التالية :

(المحرر)

- A.L. Boegehold, 'The establishment of a central archive at Athens', American Journal of Archaeology, 76 (1972), 23 - 30 .

- A.K. Bowman and J.D. Thomas, Vindolanda: the Latin Writing Tablets (Gloucester, 1984) .

- A.K. Bowman and G.Woolf (eds.), Literacy and Power in the Ancient World (Cambridge,1994) .

- F. Burkhalter, 'Archives locales et archives centrales en Egypte romaine', Chiron, 20 (1990), 191 - 216 .

- W.E.H. Cockle, 'State archives in Graeco-Roman Egypt from 30 BC to the reign of Septimius Severus', Journal of Egyptian Archaeology, 70 (1984), 106 - 22 .

- P. Culham, 'Archives and the alternatives in Republican Rome', Classical Philology, 84 (1989), 100 - 115 .

- S. Demougin, La Mémoire perdue: à la recherche des archives oubliées ou privées, de la Rome antique (Paris, 1994)

- S. Georgoudi, 'Manières d'archivage et archives de cités', in M. Detienne (ed.), Les Savoirs de l'écriture en Grèce ancienne (Lille 1988), 221 - 47 .

- E. Posner, Archives in the Ancient World (Cambridge, Mass., 1972).

- R. Thomas, Oral Tradition and Written Record in Classical Athens (Cambridge, 1989), ch. 1 on archives and documents.

- R. Thomas, Literacy and Orality in Ancient Greece (Cambridge, 1992).

– W.C.West, 'The public archives in fourth-century Athens', Greek, Roman and Byzantine Studies, 30 (1989), 529 - 43.

جنوه ولوبك : البدايات الكوميونية للحفظ فى اثنتين من المدن التجارية الكبرى فى العصور الوسطى(*)

توماس برمان

قليلة جدا هى تلك المؤسسات السياسية التى يمكنها أن تعكس التغير الجذرى الذى حدث بين العالمين الرومانى والوسيط بوضوح، كما هى الحال فى ممارسات حفظ الوثائق ، فهنا فقط نجد التغيرات المتعلقة بالإدارة والكتابة والسيكولوجيا بين الثقافتين الأوربيتين - الرومانية البحر متوسطية والجرمانية السلافية بشمال الألب - تظهر بجلاء . وقد عبرت تلك التغيرات عن نفسها بشكل أساسى فى حقيقة أن معرفة الكتابة فقدت أهميتها بسرعة كأساس للإدارة المركزية، وقلت بالتالى ضرورة إنتاج وحفظ وثائق مكتوبة[1] ، وبعودة انتشار الكتابة تدريجيا - ولكن بشكل غير مطرد - وامتدادها لوسط وشرق وشمال أوروبا[2] لم تعد مواقع المصادر التى تعيش طويلا هى المدن الرئيسة الكلاسيكية ولكن تلك الأماكن التى استقرت فيها معرفة الكتابة الآن بشكل شبه تام، وهى تحديدا الكنائس والأديرة ، ولم يعهد بما كان يكتب فى بلاط العديد من حكام العصور الوسطى المبكرة والتى حفظت حتى ذلك الوقت إلى بلاط هؤلاء الحكام أنفسهم ولكن إلى الجماعات الكنسية التى كانت تلك المكاتبات موجهة إليهم ويهمهم حفظها ، فدخلت ممارسات حفظ الوثائق عهدا جديدا بتوسع مؤسسات الديانة المسيحية ، ومنذ ذلك الحين أصبح من الأيسر على المؤرخين المعاصرين أن يتعرفوا على كيفيات قيام الكيانات القائمة على حفظ الوثائق بحفظها ، وما كانوا يقررون نسخه ، أو مراجعته، أو مجرد حفظه فى مأمن، وما كانوا يعتبرونه عديم القيمة[3].

والمرحلة الثانية من تاريخ انتشار الكتابة وحفظ الوثائق، والتى تعتبر أقل فى أهميتها ولكنها أبعد فى نتائجها، تؤدى بنا إلى العصور الوسطى العليا ، فيمكننا أن نلحظ حدوث طفرة فى الإدارة بالكتابة ليس فقط فى البلاط الرومانى وبلاط الحكام،

ولكنا نلحظها بشكل أعم في تطوير كتابات خاصة بالأشكال الجديدة للمجتمعات التي حكمت نفسها حكما ذاتيا(٤) ، وأقصد بذلك، على المستوى السياسي، كوميونات المدن القديمة في جنوبي وغربي أوروبا والمؤسسة حديثا أيضا في شمال وشرق القارة، فقد نشأت عادات مختلفة في التوثيق القانوني (وهو مهم لموضوعنا) في الأشكال المدنية الأوروبية الكلاسيكية أو تلك التي ترجع إلى العصور الوسطى على السواء ، أثرت في ممارسات حفظ الوثائق في العصور الوسطى وفي الوثائق التي عاشت حتى عصرنا الحالي. فعادة تسجيل الشئون القانونية عن طريق كاتب متخصص مؤهل (وهو الموثِّق) هي عادة ترجع إلى العصر الروماني(٥) ، وقد اتبعت تلك العادة في جنوبي وغربي أوروبا كما أنها استمرت أيضا في إيطاليا ، فنلحظ في كوميونات شمالي إيطاليا منذ الفترة الباكرة منذ منتصف القرن الثاني عشر، أن الموثِّقين لم يكونوا يوثقون ملكية الأرض فقط (كما كانت الحال في العصور الأولى) ، ولكن أيضا المعاملات اليومية. وقد ازداد عدد الوثائق التي أفرزتها تلك الموضوعات القانونية بشكل سريع وبلغ حدا غير مسبوق ، وقد قُدِّر ما نتج من وثائق خاصة في مدن مثل جنوه Ge-noa، أو بيسا Pisa، أو فلورنسا Florence بما بين 20 إلى 40000 في السنة، في أواخر القرن الثاني عشر(٦) ، فقد حفظت 3679 صحيفة مدونة على الوجهين تخص موثق واحد من القرن الثالث عشر في "لوتشا Lucca" على شكل سجلات، وهي لا تشكل إلا جزءاً من أعماله(٧)، ويحتوي ليبري ميموريالي Libri Memoriali ببولونيا Bologna، والذي لا يعدو كونه سجلات للمعاملات التجارية الخاصة أكثر من 3500 كراسة بها أكثر من مليون مدخل في المجموعات الرئيسية والإضافية للفترة بين 1263-1399 فقط(٨) ، بيد أن حقيقة كون المثالين الأخيرين يمكن أن نستخدمهما اليوم هو مجرد ضربة حظ نادرة الحدوث بالنظر إلى افتقارنا الشديد للوثائق المكتوبة(٩).

وعلى نقيض ذلك نجد أن مكتب الموثق في شمال الألب في مناطق وسط وشرقي وشمالي أوروبا، لم يحظ بأهمية مماثلة في أواخر العصور الوسطى ، فالصفة المميزة للموثق (ما يطلق عليه الأداة التوثيقية) لم تكن مستخدمة هنا إلا في حالات معينة ، مثل أغراض الكتابة المحدودة(١٠)، فالمعاملات القانونية عادة ما كانت تسجل في شكل آخر ونعني به الوثائق المختومة sealed documents (والتي اقتصر استخدامها على دائرة اجتماعية صغيرة من حملة الأختام) ، أو أنها كانت توثق في مجلس المدينة(١١) ،

بيد أن أغلبية المعاملات القانونية التى أصبحت الوثيقة المكتوبة ملزمة قانونيا فيها بإيطاليا منذ العصور الوسطى العليا، لم تكن تسجل كتابة فى شمالىّ الألب.

وعلى ذلك يمكننا أن نلحظ وجود أسلوبين للتعامل مع الكتابة ، فيما يتعلق باستخدام وحفظ المواد المكتوبة، وأود أن أعرِّفهما بإعطاء نموذجين محليين دالين: كانت جنوه أهم مدينة تجارية فى غربى المتوسط، ويرجع تأسيسها إلى ما قبل العصر الرومانى[١٢]، ويبلغ عدد سكانها حوالى 100.000 نسمة فى النصف الثانى من القرن الثالث عشر[١٣]، ولدينا فى جنوه أفضل نموذج موثق لدستور شعبى مبكر منذ سنة 1100 وبعد خمسين عاما من أقدم سجل موثق كنسى عثر عليه فى إيطاليا وأوروبا[١٤] ، ولوبك وهى أهم مدينة تجارية فى البلطيق، والتى لم تنشأ إلا فى أواسط القرن الثانى عشر، وكان عدد سكانها فى أواخر العصور الوسطى حوالى 20.000 نسمة[١٥] ، وكانت لوبك من أقدم نماذج العالم الناطق بالألمانية فى إنشاء دستور مجلس council constitution وأنتجت أقدم نموذج لما يسمى كتاب المدينة city book [١٦]، وقد كانت كلاً من جنوه ولوبك بحق مدينة رئيسة ، لقد كان المترويول الليجورى هو المؤسس للعديد من المستعمرات فى شرقى البحر المتوسط[١٧]، وقد لعبت المدينة الرئيسية على نهر "تريف" دورا فى تأسيس عدة مدن على شاطئ البلطيق وحظيت بسلطة واسعة كرأس أكثر ال'Stadtrechtsfamilie' انتشارا فى منطقة البلطيق[١٨] ويحتوى أرشيف دولة جنوه اليوم على أكبر مجموعات تاريخ التجارة فى غربى البحر المتوسط فى العصور الوسطى[١٩] ، ويلعب أرشيف مدينة لوبك دورا مماثلا بالرغم من أنه على مستوى أقل بكثير ، بالنسبة للبلطيق[٢٠] .

بيد أن هذه الورقة ليست عن مكانة الأرشيفين اليوم، ولا عن تاريخ مجموعاتهما ، فقد فضلت أن أوضِّح الأساليب المختلفة للتعامل مع الكلمة المكتوبة وذلك بتوجيه سؤال بسيط: ماذا يعنى مصطلح " حفظ الوثائق record-keeping " ، مع الأخذ فى الاعتبار أن مجتمعات المدن فى ذلك الوقت كانت تبدأ لأول مرة فى تطوير وتنظيم وثائقها المكتوبة؟ وينتج عن هذا السؤال، كيف أثَّرت تلك الأشكال الوليدة من حفظ الوثائق على انطباعنا عن الوثائق التى وصلت إلينا اليوم؟ وبما أن تلك المشكلة تتضمن أسلوبين مختلفين ولكنهما متسقين ، فإن الفارق الزمنى بين نشأة المدينتين فى شمالىّ إيطاليا وشمالىّ ألمانيا يكون قليل الأهمية[٢١]. ويفصل بدايات دستور كومونى فى جنوه (وترجع إلى عام 1099)[٢٢] وأول إشارة مؤكدة للأرشيف الكومونى 1280 [٢٣]

حوالى مئتى عام ، وقد سُجِّل الكثير بالطبع فى إدارة المدينة خلال تلك الفترة وكان محفوظا ، غير أن المجتمع الآخذ فى التطور لم ير سببا لحفظ وثائقه المكتوبة فى أرشيف بمعناه الحديث، وبعبارة أخرى فى مكان آخر غير مبنى المدينة، واستمر ذلك الحال لفترة طويلة. ولم يستخدم القناصل، الذين كانوا ممثلى المدينة كُتَّابا خاصين بهم ، ولا ما يسمون كتابا ديوانيين cancellarius وقد حدث ذلك لأول مرة عام 1122[٢٤]، عندما (وهذه نقطة لم تأخذ حقها فى الاعتبار حتى الآن) تحولت المدينة إلى الانتخاب السنوى للقناصل ، ويمكننا أن نلحظ أكثر من مرة فى الكوميونات الإيطالية أن تغير النظام خلال فترات قصيرة يحمل فى طياته متطلبات خاصة، وهى تحديدا انتقال المهارات الإدارية ، واندفاع نحو حفظ الوثائق المكتوبة ربما نشأ من هذه الممارسة[٢٥]، إلا أننا ما زلنا نتعامل مع وثائق ديوانية chancery documents وليس وثائق أرشيفية ، أضف إلى ذلك أننا يجب ألا ننسى أن كوميون جنوه لم يكن فى حاجة ولمدة طويلة إلى أرشيف خاص ، مثله فى ذلك مثل باقى المدن فى شمالىّ إيطاليا، وذلك أن جمهرة كبيرة من وثائقه وملفاته كان يقوم على إعدادها باسم هذا الكوميون الموثقون المستقلون سالفو الذكر ، ويمكننا أن نطالع فى سجلات الموثقين الجنويين ، والتى دونت على الورق (وهى تمثل أقدم وأشمل مجموعات وصلتنا من أوروبا) مداخل منذ أواسط القرن الثانى عشر، وكانت تكتب على تعليمات كبار موظفى الكوميون ويمكننا أن نجد قرارات ومراسيم قناصل المدينة [٢٦]، أى الوثائق التى نتوقع حفظها فى مجلس المدينة، بين الأنواع المتعددة من الوثائق الأخرى كصكوك البيع والدولة، والعقود التجارية ، وعقود التبادل أو التأمين (باختصار تلك الوثائق التى تجعل من تاريخ جنوه الاقتصادى فى العصور الوسيطة تاريخا فريدا)[٢٧] والوصايا وعقود التوظيف والمهور (وهى مادة غنية لتاريخ جنوه الاجتماعى)[٢٨]، ومن جانبهم كان الموثقون المستقلون يحفظون سجلاتهم بأنفسهم ويحتاط الكوميون لذلك بأن يعهد إلى زميل له بعد وفاته بهذه السجلات أو يعهد بها إلى مدرسة الموثقين college of notaries [٢٩]، وظهرت بذلك أرشيفات مدارس الموثقين فى جنوه وفى عدد من المدن الإيطالية الأخرى منذ القرن الثالث عشر ، ولم تنتقل أرشيفات مدارس الموثقين إلى أرشيف الدولة المؤسَّس حديثا إلا فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر [٣٠]، واستمرت تلك الأرشيفات منذ ذلك الحين جنبا إلى جنب مع أرشيفات الكوميون والتى حفظ بها – كما سوف نرى – كمًا هائلا من الوثائق المكتوبة، قد يستحيل تقدير كميتها .

وبالرغم من ازدواجية حفظ الوثائق فى مجالس المدينة وفى أرشيفات الموثقين، والتى استمرت فى جنوه لفترة طويلة وبشكل ملحوظ أكثر من المدن الأخرى(٣١)، فإن عدد الوثائق التى أفرزتها إدارة الكوميون شهدت تسارعا فى الزيادة منذ أخريات القرن الثانى عشر ، لدرجة نبدأ معها فى رؤية إجراءات خاصة لحفظ الوثائق فى مكان معين لها لأول مرة، كأحد الأضرحة مثلا، كما كانت الحال فى كوميون سافونا المجاور لجنوه(٣٢)، وبالنسبة للمتروبول الليجورى Ligurian metropolis لا يمكننا، للأسف، أن نتوصل لمعلومات عن كم الوثائق المكتوبة فى القرن الثالث عشر، سواء اعتمدنا على بقايا المصادر التى وصلتنا أو على الأدلة غير المباشرة(٣٣)، ولو نظرنا إلى مخزون الأرشيف الكوميونى فى بولونيا، والذى يعطينا أدق معلومات عن المنتج الوثائقي لتلك الفترة ، لاتضح لنا أن آلافا من المخطوطات والمنتجات المكتوبة الأخرى كان يُفرز. فإنتاج بولونيا من الوثائق فى عام 1290 يوضح – وأود أن أؤكد على هذه النقطة – أنه نادرا ما حفظت وثائق الأفراد ، فقد احتوت the cited libri and quaterni على عدد من الملفات عن نفس الموضوعات(٣٤)، ومن الواضح أن أهم وثائق الكوميون، والتى تتضمن المسوّدات الأصلية للامتيازات والعقود كانت تحفظ فى مكان على درجة عالية من الأمن وهو غرفة مقدسات سان بيتر(٣٥)، ويمكننا أن نعتبر النموذج البولونى، والذى لا أستطيع أن أتتبعه تفصيلا هنا، هو النمط السائد لمدن الشمال الإيطالى، وهو يوضح لنا على الأقل أن الوثائق الكوميونية كانت تحفظ فى أماكن مختلفة تبعا لأهمية كل منها: فى مجلس المدينة، وحجرات القصر الكوميونى، والكنائس، ولدى الموثقين المستقلين(٣٦) ، ونستطيع أن نتعرف على التشابه الكبير الذى جرت عليه الأمور فى جنوه من خلال أول أرشيفى كوميونى والذى ظهر فى أواخر القرن الثالث عشر هو جاكوب دوريا Jacob Doria ، فقد بلغنا عنه أنه يقول : إن أهم الوثائق كانت محفوظة فى غرفة المقدسات بكاتدرائية سان لورنزو، وكان يصعب الوصول إليها بشكل عام، بينما كانت الوثائق التى يحفظها الكوميون متاحة للجميع(٣٧) .

ولم يمثل حفظ الوثائق فى لوبك فى نفس الفترة الزمنية أى مشاكل مقارنة بما ذكرنا حتى الآن ، (٣٨) وقد أصبحت الكتابة ممارسة منتظمة فى المدينة الواقعة على التريف city on the Trave فى أواسط العقد الثالث من القرن الثالث عشر(٣٩)، وبعد حوالى عشرين سنة من أول دليل على إنشاء مجلس ، إلا أن وثائق لوبك مختلفة اختلافا بيّنا

عن وثائق جنوه ، فحكام لوبك لم يكن باستطاعتهم أن يعتمدوا على دعامة ثقافية من الموثقين تتواجد دائما، فاعتمدوا بدلا من ذلك على ثقافة الكتابة الكنسية بشكل كامل لخدمة أغراضهم ، وهذا هو ما يفسر الارتباط الطبيعي والوثيق بين العاملين في مجلس مدينة لوبك والطبقة الكنسية بالمدينة(٤٠). إن جهود مجلس مدينة لوبك لتأمين تسجيل المعاملات القانونية الخاصة تحت سلطته منذ البداية تتضح أهميتها وتتجلى أكثر الفهم في سياق غياب نظام الموثقين ، وبعبارة أخرى فقد كانت تلك التصرفات القانونية التي سجلها موثقوا جنوه في سجلاتهم الخاصة – وهي في جنوه بطبيعة الحال أعظم عددا وتنوعا، ووصلتنا عن عدة طرق وسيطة وبنسبة فقد عالية – تُسجَّل بشكل منتظم بواسطة مجلس مدينة لوبك منذ البداية(٤١).

وهكذا يتضح لنا كيف نشأت المجموعتان الرئيسيتان للوثائق البلدية للوبك ، والتي حفظت في معظمها حتى الآن: مجموعة الـ "أوبرشتادت بوخ Oberstadtbuch" وقد سميت كذلك تبعا للمكان الذي حفظت فيه، في الدور العلوي لقاعة مدينة لوبك town hall، وقد دخلت العقود العقارية في هذه المجموعة حتى عام 1818(٤٢). والمجموعة الثانية هي Niederstadtbuch وقد حفظت في بدروم قاعة المدينة وسجل في هذا السجل العديد من معاملات الديون حتى العصر الحديث(٤٣) ، وهكذا حُفظت لنا العديد من وصايا مواطني لوبك منذ القرن الثالث عشر، حيث أن الكان يجب أن تكتب مسوداتها في حضور ممثلين عن مجلس مدينة لوبك وكان هذا المجلس هو الحافظ لها(٤٤). غير أن غالبية المصادر التي تتعلق بلوبك والتي كتبت منذ العصور الوسطى وحتى العصر الحديث، أي أكثر من عشرة آلاف وثيقة وخطاب ومن بينها العديد من الوثائق الهامة بالنسبة للتاريخ الهانزي Hanseatic history لم تكن تحفظ حتى الحرب العالمية الثانية كمجموعة متصلة التسجيل عبر الزمن continuously-recorded series ، وقد حفظت الوثائق في حجرة خاصة داخل الكنيسة في قبو مجلس مدينة لوبك والمسمى التريسي Trese في كنيسة المجلس وهي كنيسة سانت ميري(٤٥)، وقد نرى في ذلك، لأول وهلة، وضعا مشابها لما كان في جنوه. لقد كانت التريسي في لوبك والتي ظلت لوقت طويل أكثر حجرة آمنة في المدينة بأسرها، والتي نحتاج ، حتى في أيامنا هذه ، سبعة مفاتيح لدخولها(٤٦) ليست فقط مكانا آمنا للأشياء الثمينة في العصور الوسطى، ولكنها كانت بالإضافة لذلك الأرشيف الفعلي للمدينة التي حفظت بها منذ ذلك الحين أيضا الوثائق المفردة للهيئات الكنسية الأخرى، ومن ناحية أخرى لم يكن الاطلاع العام على الملفات،

والذى كان شيئا معتادا فى جنوه وفى الأرشيفات الكوميونية فى العديد من المدن الإيطالية الأخرى فى القرن الثالث عشر(٤٧)، ممارسة معتادة فى لوبك حتى القرن التاسع عشر(٤٨).

وتبين استخدامية الوثائق داخليا الفارق بين المدينتين ، بشكل أوضح مما تبينه علميات تسجيل أو حفظ الوثائق نفسها، وتعتبر الليبرى إيوريوم Libri iurium أوضح مثال على ذلك(٤٩)، فقد انتظمت فى تلك السجلات نسخ من أهم صكوك أفراد الكوميون ، كما يعكس الليبرى إيوريوم أيضا أقدم السجلات التى توضح كيف كان أفراد الكوميون يتعاملون مع ملفاتهم، وتحتوى السجلات المتابعة فى جنوه على مادة شديدة الإفادة، لا تعكس فقط أصول المجموعات ولكنها تسمح أيضا بتتبع الطلب المتزايد للمعاصرين على سجلات الصكوك خطوة بخطوة، والأبعد من ذلك أنه قد أصبح من المستطاع تحديد القيمة المتزايدة لتلك السجلات بمقارنتها بالأصول التى وصلت إلينا، فقد بدأ المجتمع الجنوى فى تدوين نصوص وثائقه الهامة فى سجل واحد على الأقل منذ أربعينيات القرن الثانى عشر(٥٠)، وبالرغم من أن هذا السجل بالذات لم يصل إلينا إلا أننا نستطيع التعرف على محتوياته من النسخ التى عملت عليه فى وقت لاحق ، ولدينا دلائل قوية على ذلك من معلوماتنا عن إعادة التنظيم الكبيرة التالية لمجموعة جنوه والتى حدثت عام 1229، وقد كان قرار إنشاء السجل تلبيةً لضرورة وجود نصوص الوثائق المتناثرة فى مكان واحد عند الحاجة إليها، وكذلك لحماية الأصول، وكانت نفس الأسباب خلف الخطة التالية للسجل عام 1253 مع إضافة أن المجموعة الجديدة يكون لها نفس الحجية القانونية للوثائق الأصلية(٥١)، وقد استكمل السجل بالطبع فى العقود التالية(٥٢) وحفظ لنا هو والسجلات التالية، وقد عُملت نسخة طبق الأصل من هذا السجل بعد ذلك بعدة سنوات، أضاف لها الأرشيفى جاكوب دوريا Jacob Doria فيما بعد فهرساً والعديد من التوجيهات حول كيفية استخدام السجل حتى – كما يقول – "نستجمع كل ما له صلة بنفس الموضوع"(٥٣) وقد وقع صراع عنيف فى المدينة عام 1296-97 دمرت فيه العديد من الوثائق، فعملت نسختان على النسخة الموجودة آنذاك للسجل، بهدف زيادة التأمين، وهى نسخة أفضل فى تنظيمها الموضوعى من سابقتيها(٥٤) ، وتتضح مكانة مجموعات السجلات، والتى كتبت بعناية فائقة واهتمام أكبر بحجِّيتها

القانونية ، في النسخ المراجعة التي عملت في فترة متأخرة في النصف الثاني من القرن الرابع عشر. ويبدو من خلال الصيغ القانونية ، أن الموثّق الذي قام عليها يصف تلك النسخ المعتمدة بأنها أصول وجدها في السجلات(٥٥).

وقد حظيت سجلات الليبري إيوريو بتقدير مماثل في المدن الإيطالية الأخرى باعتبارها مجموعات من الامتيازات الكوميونية لها قوة قانونية، ونستطيع أن نؤكد في نفس الوقت أن الوثائق الأصلية قد عانت فقدا عظيما في العديد من الحالات، ليس من الكنيسة، ولكن من الأرشيفات الكوميونية السابقة ، ويتضح هذا التناقص بشكل أكثر وضوحا في جنوه أكثر من أي مكان آخر نظرا لأهمية مجموعاتها من السجلات ، فمن بين 279 وثيقة مسجلة في الجزء الأول لأقدم سجل محفوظ والتي ترجع إلى القرن الثاني عشر، لم يصل إلينا إلا ست وثائق أصلية فقط..(٥٦) بينما لدينا ما بين ثلاث إلى ثمان نسخ من جمهرة الوثائق في مجموعة السجلات(٥٧)، ولا أريد أن أجزم هنا بأن السجلات قد أضحى لها أولوية على الأصول في ذلك الوقت أو في وقت لاحق، حيث إن أسباب فقد الوثائق الأصلية شديدة التعقيد ومن الصعوبة بمكان تحديدها(٥٨)، ولكن ربما توفرت للسجلات ظروف أفضل حفظتها لنا(٥٩) نجملها في سببين؛ الأول : أن النسخ كانت تجمع معا في السجل وبالتالي كانت أيسر في التعامل معها وحفظها من الناحية العملية أكثر من الوثائق المفردة والتي عادة ما كانت تحفظ في أكياس ، ومن المعروف أنه في حالات عديدة تفضل هذه المجموعات الجديدة من الشواهد التاريخية، سواء أكانت في شكل سجلات للوثائق أو مؤلفات تاريخية(٦٠) على الوثائق الأصلية، والسبب الثاني : أن سجلات جنوه قد أسست (مثلها في ذلك مثل سجلات مدينة لوبك) نظاماً استمر حتى بدايات العصر الحديث، ويمكننا بالتالي أن نرى في النسخ الجديدة قيمة مماثلة للنسخ السابقة عليها .

لقد كانت لوبك بعيدة عن مثل هذا النظام لحفظ السجلات والذي كان يستلزم فحص الملفات الموجودة في كل مرة. فقد كانت كل الوثائق التي تعود للقرنين الثالث عشر والرابع عشر والمحفوظة في التريسي تقريبا وثائق وخطابات أصلية، فحتى وثائق الإمبراطور فردريك الثاني في عام 1226 والتي أكد فيها امتيازات مدينة التريف the Trave city وهي الوثائق التي طالب شعب لوبك خلفاء فردريك مرارا وتكرارا بتأكيدها(٦١)، لم تسجل في أي سجل(٦٢) ، كما أنها أيضا غير موجودة

فى رجستروم 1298 registrum طبقا لتعليمات عضو المجلس والمستشار ألبرخت فون باردويك Albrecht von Bardwik . وقد كان يسجل فى هذا الرجستروم وثائق المدينة الهامة منذ القرن الثالث عشر(٦٣)، غير أن الصفحات الخالية العديدة بين الأقسام الموضوعية تدل على أن السجل قد أهمل بعد فترة قصيرة من بدايته، وعلى طرف النقيض ما كان يحدث فى جنوه، لم يكن للسجل على ما يبدو مكان فى العمل اليومى فى التشانسرى chancery وبالرغم من أن الوثائق المخطوطة واللفافات كانت مستخدمة فى الأغراض الإدارية فى لوبك فى القرنين الثالث عشر والرابع عشر ؛ فإنه لم تكن هناك حاجة لوجود سجل لها يحوى مستخلصات الهام من الوثائق المحفوظة فى أرشيفات المدينة، فإذا نشأت حاجة للنظر فى وثيقة بعينها أرسل كاتب المدينة إلى التريسى للبحث عن الوثيقة فى أحد الصناديق أو الأكياس(٦٤)، وفى حالات الضرورة القصوى كانت الوثائق تلخص بواسطة رجال الكنيسة(٦٥)، ولم تُستشعر الحاجة الملحة لسرعة العثور على وثائق قديمة بعينها إلا فيما بعد فى القرن الخامس عشر عندما واجهت امتيازات المدينة تهديدات غير مسبوقة ظهرت معها الحاجة إلى وجود حماية مؤسسة على معلومات أكيدة، وقد جمعت قرارات وصكوك وخطابات تخص مجموعة المدن الهانزياتك فى مخطوط بلوبك عام 1404 (٦٦)، وفى عام 1455 أمر مجلس مدينة لوبك بترجمة وثائق المدينة المهمة من اللاتينية إلى الألمانية الوسيطة – الدنيا middle-low German وتدون فى سجل خاص بها حتى يسهل فهمها(٦٧).

ولنلخص الآن النقاط الأساسية، لقد أظهرت مقارنة أشكال حفظ الوثائق فى جنوه ولوبك إلى عدد من النتائج المتباينة ، والتى تنبنى كلها على الفروق فى النظم المتبعة والأبعاد الثقافية ، ويبقى السؤال حول كيفية تأثير التعامل المعاصر مع الوثائق على صورة تاريخ المدينتين لدينا الآن ، وتختلف النتائج فى هذه النقطة أيضا ، فبدون ممارسات الموثقين والهيئات الكنسية كان يمكن أن نرى تاريخ المدينة الليجورية فى العصور الوسطى العليا فقط من خلال عيون الجنويين المعاصرين، والذين كانوا، حتى فى ذلك الوقت، يسجلون فقط ما كانوا يعتبرونه هاما من الوثائق، فحتى التأريخ الفريد لجنوه نجد أنه قد ظهر فى إطار من مجلس المدينة الذى كتبت فيه الوثائق، وكان يمكن والحال كذلك أن تضطرب رؤيتنا وتختل أحكامنا على الحياة اليومية أكثر مما هى عليه، بتأثير التنقيح المزدوج النابع من التركيز على الكلمة المكتوبة فى غياب الوثائق ،

ولربما زاغت أبصارنا أضعافا ثلاثة إن لم نكن قد عثرنا على نحو من مئتى سجل كنسى (والتى كان هناك الآلاف منها)[٦٨]، والتى توضح أن تجارة أعالى البحار كانت تمارس بالفعل فى القرنين الثانى عشر والثالث عشر فى جنوه والتى تعطينا أيضا فكرة عن الكم الذى فقد من الوثائق .

أما فى لوبك فتقدم لنا الوثائق التى وصلتنا، مقطعا عرضيا دالا (إن جاز التعبير) عن حالة الكتابة فى الكوميونات المعاصرة فى القرنين الثالث عشر والرابع عشر، بشكل أكبر مما توفره وثائق جنوه، فهنا فى لوبك ونظرا للكم الكبير للصكوك والخطابات والوثائق الأصلية من الملفات والاستمرارية التى ميزت سجلات المدينة قد تصعب مقاومة ألا نقع فريسة التسليم بأن كم الوثائق التى وصلتنا تعكس حجم الوثائق التى كتبت بالفعل آنذاك.... وهنا أيضا تتصحح الصورة بمحض الصدفة، وذاك أنه فى حالات استثنائية حفظت سجلات الجمارك[٦٩] والتى توضح أن السفن كانت تبحر فعلا من ميناء لوبك. ولا نحصل هنا إلا على صورة محدودة من الداخل لطبيعة كل من جنوه ولوبك كمدينتين رئيستين فى التجارة ؛ إلا أن النموذجين يتكاملان لتوضيح معنى واحد وهو أهمية تفسير المصادر التاريخية المكتوبة للمجتمعات نصف المتعلمة فى سياق الأنماط الكتابية وأساليب حفظ الوثائق المعاصرة.

الهوامش

(*) أود أن أتوجه بالشكر لأريسون تيرنر منستر Alison J. Turner, Münster لمساعدتها في ترجمة هذا المقال.

(١) عن تدهور حفظ الوثائق العامة في العصر الروماني المتأخر انظر P. Classen, 'Fortleben und Wandel spätrömischen Urkundenwesens im frühen Mittelalter', in idem (ed.), Recht und Schrift im Mittelater,(Sigmaringen,1977), 13-54, in particular,25, 42 and 50. وقد اعتنى كيلر بالطابع المضطرب للمسيحية المبكرة تجاه الكتابة الوثنية كأساس للتغير الثقافي في H. Keller, 'Vom "heiligen Buch" zur "Buchführung". Lebensfunktionen der Schrift im Mittelater', Frühmittelalterliche Studien, XXVI (1992), 1 - 31, especially 7-13; ويحتوى هذا العمل أيضا على ببليوجرافيا غنية.

(٢) انظر في استمرارية معرفة الكتابة في الطبقة العليا في الحقبة الميروفينجية Merovingian period I. Wood, Administration, law and culture in Merovingian Gaul', in R McKitterick (ed.), The use of: Literacy in Early Mediaeval Europe (Cambridge,1990),63-81. وعن التطور الحديث في المعرفة بالكتابة في الحقبة الكارولنجية Carolingian period قارن: R. Schieffer (ed.), Schriftkultur und Reichs-verwaltung unter den Karolingern. Refreat des Kolloquiums der Nordrhein-Westfälischen Akademie der Wissenschaften am 17./18. Fefruar 1994 in Bonn (Opladen,1996), وهناك ملخص لبحث أجرى في هذا الموضوع في M. Mersiowsky, Regierungspraxis und Schriftlichkeit im Karolin-gerreich: Das Fallbeispier der Mandate und Briefe', ibid., 109-166 especially 109-114. وعن ممارسات حفظ الوثائق في الفترة الكارولنجية ، انظر H. Fichtenau, Archive der Karolingerzeit', in idem, Beiträge zur Mediävistik. Ausgewählte Ausfsätze. Zweiter Teil: Urkundenforschung (Stutt-gart, 1977).115-125.

(٣) حول هذا الموضوع – وبالذات الدور الحاسم الذى لعبه القرن الحادى عشر – انظر P. J. Geary, Phantoms of Remembrance: memory and Oblivion at the End of the First Millennium (Princeton, 1994) .

(٤) Cf. In general H. Keller,'Die Entwicklung der europäischen Schritkultur im Spiegel der mittelalterlichen Überlieferung', in Geschichte und Geschichsbewußtsein. Festschrift Karl-Ernst Jeismann zum 65. Geburtstag, ed. P. Leidinger and D. Metzler (Münster, 1990), 171-204, ومن أهم الأعمال بالنسبة لإنجلترا M.T. Clanchy, From memory to Written Record. England 1066-1307 (1993), وبالنسبة لإيطاليا P. Cammarosano, Italia medievale. Struttura e geografia delle fonti scritte (Rome, 1991). وبالنسبة للدراسات العامة حول الموضوع انظر Pragmatic Leteracy, East and West, 1200-1330, ed. R. Britnell (Woodbridge, 1997).

Cf. In general M. Amelotti and G. Costamagna, Alle origini del notariato italiano (٥)
H. Schwarzmaier, Lucca und das Reich bis zum Ende des :وكمثال محلي انظر (Rome, 1975),
11, Jahrhunderts. Studien zur Sozialstruktur einer Herzogstadt in der Toskama (Tübingen, 1972), 262-334 .

A. Esch,"Überlieferungs-Chance und Überlieferung-Zufall als methodisches Problem (٦)
des Historikers', Historische Zeitschrift, CCXL (1985), 529-570, especially 532-3.

A. Meyer, 'Der Luccheser Notar Ser Ciabatto und sein Imbreviaturbuch von 1226/1227, (٧)
Quellen und Forschungen aus italienischen Archiven und Bibliotheken, LXXIV (1994) , 172-293 especially 172-3.

M. Bertram, Bologneser Testamente. Zweiter Teil: Sondierungen in den Libri Memori- (٨)
ali', Quellen und Forschungen aus italienischen Archiven und Bibliotheken, LXXI (1991)195-240, especially 196-7.

C. F. Th. Behrmann, 'Einleitung: Ein neuer Zugang zum Schriftgut der italienishen (٩)
Kommunen', in H. Keller and Th. Behrmann (eds.), Kommunales Schriftgut in Oberitalien. Formen, Funkitonen, (berlieferung (München, 1995), 1-14 especially 4, as well as ibid. Register, 'Überlieferungsverluste'.

A. Wolf, 'Das öffentliche (١٠) بالنسبة للدراسات حول دول أوروبا كل على حدة مع قوائم بيليوجرافية انظر
Notariat', in Handbuch der Quellen un Literatur der neueren europäischen Privatrechtsgeschichte I: Mittelalter (1100-1500). Die gelehrten Rechte und die Gesetzgebung, ed. H. Coing München, (1973), 505-514; Notariado público y documento privado: de los origines al siglo XIV. Actas del VII Congreso Inernacional de Diplomática, Valencia, 1986 (Velencia, (1989), for England, cf. C.R Cheney, Notaries public in England in the thirteenth and fourteenth centuries (Oxford, 1972) for Italy, however, cf. F. Magistrale (ed.), I protocolli otanli tra medioevo ed etá moderna. Storia istituzionale e giuridica, topologia, strumenti per la ricerca. Atti del Convegno Brindisi, Archivio di Stato, 12-13 novembre 1992 , Archivi per la storia. Rivista dell'associazione nazionale archivistica italiana, VI (1993).

Cf. For example, M. Groten, 'Civic Record Keepeing in Cologne 1250-1330'; in Prag- (١١)
matic Literacy, East and West, 81-88; M. North, 'The records of Lübeck and Hamburg, c. 1250-1330, ibid., 89-093.

T. Ossian de Negri, Storia di Genova (Milano, 1969), 24-36. (١٢) وهناك دراسة أقيمت
St. Epstein, Genoa and the Genoese 958-1528 لتاريخ مدينة جنوة في العصور الوسطى، انظر
(1996).

R.S. Lopez, 'Le marchand génois. Un profil collectif', in idem Su eg giù per la storia (١٣)
di Genova (Genoa, 1975), 17-33, especially 17.

(١٤) H. Voltelini, 'Die Imbreviatur des Johannes Scriba im Staastarchiv zu Genua', Mitteilungen des Österreichischen Instituts für Geschichtsforschung, XLI (1926), 70-79; Epstein, Genoa and the Genoese 958-1528, 55-6.

(١٥) E. Hoffmann, 'Lübeck im Hoch- und Spämittelalter: Die große Zeit Lubecks', in A. Graßmann (ed.), Lübeckische Geschichte (Lübeck, 1988), 79-340,especially 306.

(١٦) E. Isenmann, Die deutsche Stadt im Spämittelalter, 1250-1500 Stadtgestalt, Recht, Stadregiment, Kirche, Gesellschaft, Wirtschaft (Stuttgart, 1988),133,166 Anm. 2

(١٧) R. S. Lopez, Storia delle colonie genovesi nel mediterraneo (Bologna, 1938).

(١٨) E. Hoffmann, 'Der Aufsteig Lübecks zum bedeutendsten Handelszentrum an der Ostsee in der Zeit von der Mitte des 12. Bis zur Mitte des 13. Jahrhunderts', Zeitschrift des Vereins für Lübeckische Geschichte und Altertumskunde, LXVI (1986), 9-44, especially 41.

(١٩) بالنسبة لوصف المجموعات ودراستها انظر: M. Moresco and G.P. Bognetti, Per l'edizione dei notai Liguri del sec. XII (Genoa, 1938), 13-20, S. Epstein, Wills and Wealth in Medieval Genoa, 1150-1250 (1984), 1-5.

(٢٠) Cf. A. von Brandt, 'Das Lübecker Archiv in den letzten hundert Jahren. Wandlungen, Bestände, Aufgäben', Zeitschirft des Vereins für Lübeckische Geschichte und Altertumskunde, XXXIII (1952), 33-80, especially 61, 72-75.

(٢١) On this teme cf. P. Moraw, 'Über Entwicklungsunterschiede und Entwicklungsausgleich im deutschen und europäischen Mittelalter. Ein Versuch', in U. Bestmann, F. Irsigler, and J. Schneider (eds.), Hochfinanz, Wirtschaftsräume, Innovationen, Festschrift für Wolfgang von Stromer (Trier, 1987), vol. 2, 583-622.

(٢٢) E. Bach, La cité de Gênes au XIIe siècle (Copenhagen, 1955), 33.

(٢٣) I libri iurium della Republica di Genova, Introduzione, ed. D. Puncuh and A. Rovere (Rome, 1992), 75-5. On Jacob's uncle, Obertus Doria, who, in 1233, was known as the keeper of the town privileges, see A. Rovere,' "libri iurium" dell Italia comunale', in Civiltà comunale. Libro, Scrittura, Documento. Atti del Convegno, Genova, 8-11 novembr 1988 (Genoa, 1989), 159-199, especially 171-2. و عن جاكوب دوريا أهم مؤرخ جنوى فى القرن الثالث عشر انظر: G. Petti Balbi, Caffaro e la cronachistica Genovese (Genoa, 1982), 68-82.

(٢٤) Annali Genovesi di Caffaro e de'suoi continuatori dal MXCIX al MCCXCII ed. L.T. Belgrano (Rome, 1890), 17-18.

(٢٥) Cf. Behrmann, 'Einleitung: Ein neuer Zugang', 10-11.

(٢٦) G. Caro, Genua und die Mächte am Mittelmeer 1255-1311 Ein Beitrag zur Geschichte des XIII. Jahrhunderts (Halle, 1895, repr. Aalen 1967) vol. 2, 418-9; M. Moresco and G.P. Bognetti, Per l'edizione dei notai Liguri del sec. XII (Genoa, 1983), 4.

Cf. For example, R. Doehard, Les relations commerciales entre Gênes, la Belgique (٢٧)
et l'Outre-Mont d'après les archives notariales Génoises aux XIIIe et XVIe siècles (Rome, 1941).

Cf. For example, A. Haverkamp, 'Zur Sklaverei in Genua währed des 12. Jahrhun- (٢٨)
derts', in F. Prinz, F.-J. Schmale, and F. Seibt (eds.), Geschichte in der Gesellschaft, Festschrift für Karl Bosl zum 65. Geburtstag (Stuttgart, 1974), 160-215; Epstein, Wills and Wealth.

Cammarosano, Italia medievale, 270. (٢٩)

Ibid.; G. Costamagna, Il notaio a Genova tra prestigio e potere (rome, 1970), 149- (٣٠)
249.

Moresco and Bognetti, Per l'edizione, 25-6. (٣١)

P. Koch, 'Die Archivierung kommunaler Bücher in den ober- und mittelitalienischen (٣٢)
Städten im 13. Und 14.Jahrhundert', in H. Keller and Th. Behrmann (eds.), Kommunales Schriftgut in Oberitalien. Formen, Funkionen, Überlieferung (München, 1995), 19-69, especially 22-3;A. Romiti, l'Armarium comunis della camara actorum di Bologna. L'inventariazione archivistica nel XIII secolo (Rome, 1994), XXXI-II.

(٣٣) هناك دراسة حول مجموعات أرشيف دولة جنوه وكذلك ببليوجرافيا في: Guida generale degli
Archivi di Stato Italiani, II, F-M (Rome, 1983), 299-353; cf. Also G. Costamagna, La conservazione della documentazione notarile nella Repubblica di Genova', Archivi per 'la storia. Rivista dell'associazione nazionale archivistica italiana, III.1 (1990), 7-20.

Cf. Romiti, L'armarium comunis, 1-355. (٣٤)

Koch, 'Die Archivierung Kommunaler Bücher', p 25 n. 32,p. 35 n. 108 ,p.36. (٣٥)

Cf. For an overall picutre ibid., 24-6, 33-37, 40. (٣٦)

C. Imperiale di Sant'Angelo (ed.), Annali Genovesi di Caffaro e de'suoi continuatori (٣٧)
dal MCCLXXX al MCCLXXXXIII (Rome, 1890-1929), vo. 5, 149: item quod eorum petitiones et oblationes ponantur in duobus scriptis; unum quorum sigilletur in maiori Consilio predictorum ambaxatorum, et ponatur in custodia archiepiscopi Ianue, ut nihil posset addi vel minui, et aliud eiusdem tenoris remaneat apertum penes abbatem populi, ut quilibet de eo semper possit habere copiam. وهو حول زيارة لجنوه قام بها رسل الملك فيليب الرابع ملك فرنسا والملك تشارلز الثاني في شتاء 1292، وقدموا عرضا للجنويين (eorum petitiones et oblationes) في مقابل الدول في حلف ضد الملك جاكوب الثاني ملك أراجون؛ cf. Caro, Genua und die Machte am Mittelmeer, vol.2, 164-173. A. report by Jacob Doria about the discovery of a privilege o Inncent IV? Would seem to suggest that the custodia archiepiscopi might mean the sacristy of San Lorenzo; see: Annali Genovesi, vol. 5.13.

(٣٨) حول ممارسات حفظ الوثائق في لوبك انظر: von Brandt, 'Das Lubecker Archiv'; A
Graßmann, Von der Trese, der Schatzkammer des lübeckischen Rats', Zeitschrift des Vereins für Lübecker Archivbestände aus der ehemaligen DDR und UdSSr 1987 und 1990', Hansische Geschichtsblatter, CX (1992), 57-70

(٣٩) W. Prange, 'Beobachtungen an den ältesten Lübecker Urkunden 1222-1230', in O. Ahlers, A. Graßmann, W. Neugebauer, and W. Schadendorf (eds.), Lübeck 1226. Reichsfreiheit und frühe Stadt (Lübeck, 1976), 87-96.

(٤٠) هناك دلائل على أن العديد من كتاب لوبك المعروفين كانوا كهنة أو أصبحو من ضمن كهنة كاتدرائية المدينة: F. Bruns, 'Die Lübecker Stadtschreiber von 1350-1500', Hansische Geschichtsblätter, XI [XXXI XXXII] (1903), 43-102,especially 49,52,55,67,75. وقد أوضحت دراسة هامة ولكنها غير منشورة لسكرزيبسزاك H. Skrzypczak أن غالبية كتاب المدينة كانوا من رجال الدين. Stadt und Schriftlichkeit im deutschen Mittelalter. Beiträge zur Sozialgeschichte des Schreibens', Diss. Phil. University of Berlin 1956, 126-132,

(٤١) Cf. E. Pitz, Schrift- und Aktenwesen der städtischen Verwaltung im Sämittelalter. Köln- Nürnberg- Lübeck. Beitrag zur vergleichenden Städteforschung und zur spätmittelalterlichen Aktenkunde (Köln, 1959), 311. ويعتبر عمل بتز Pitz رائداً في موضوع العلاقات الدبلوماسية الكوميونية في أواخر العصور الوسطى. وحول دور المجلس في تنمية المعرفة بالكتابة في المدينة، انظر أيضا B. Scheper, Frühe burgerliche Insitutionen norddeutscher Hansestädte. Beiträge zu einer vergleichenden Verfassugsgeschichte Lübecks, Bremens, Lüneburgs und Hamburgs im Mittelalter (Wien, 1975), 185-93

(٤٢) P. Rehme, Das Lübecker Ober-Stadtbuch. Ein Beitrag zur Geschichte der Rechtsquellen und des Liegenschaftsrechtes (Hannover, 1895), 21.

(٤٣) J. Reetz, 'Über das Lübecker Niederstadtbuch', Zeitschrift des vereins für Lübeckische Geschichte und Alterumskunde, XXXV (1955), 34-56,especially 37.

(٤٤) A. von Brandt (ed.), Regesten der Lübecker Bürgertestamente des Mittelalters, I: 1278-1350 (Lübeck, 1964) 6-8, idem, Mittelalterliche Bürgertestamente. Neuerschlossene Quellen zur Geschichte der matenellen und geistlichen Kultur (Heidelberg, 1973).

(٤٥) Graßmann, 'Von der Trese'; cf. Also Die Bau- und Kunstdenkmaler der Freien und Hansestadt Lubeck, II: Petrikirche, Marienkirche, Heil.-Geist-Hospital, ed. F. Hirsch, G. Schaumann, and F. Bruns (Lübeck, 1906), 157-9 A. von Brandt, Geist und Politik in der Lübeckischen Geschichte. Acht Kapitel von den Grundlagen histtorischer Größse (Lübeck, 1954), 91.

(٤٦) Graßmann, 'Vn der Terse', 88.

(٤٧) Koch, 'Die Archivierung kommunaler Bücher', 45-48.

(٤٨) Von Brandt, 'Das Lübecker Archiv', 26.

(٤٩) حول دراسة عن هذا الموضوع انظر. Cf. Rovere, 'I "Libri iurium" dell'Italia comunale'.

(٥٠) Puncuh and rovere, I Libri iurium della Repubblica di Genova, Introduzione, 17-42,especially 26-7, 36.

(٥١) Ibid., 45.

(٥٢) Ibid., 68.

(٥٣) Ibid., 72-5,84 (quotation p. 75).

(٥٤) Ibid., 119-20, 128-9.

(٥٥) Ibid., 148-9; cf. Ibid., 165.

(٥٦) I Libri iurium della Repubblica di Genova,Vol, I/1, ed. A. Rovere (Rome, 1992), no. 15 p. 23-5, no. 42 p. 66-9, no. 44 p. 71-2, no. 47 p. 77-81, no. 222 p. 320-1,no. 254p. 367-8.

(٥٧) Eightfold: ibid., no. 42 p. 66.

(٥٨) حول التدمير العمدى بدوافع سياسية لأرشيفات مدن شمالىّ إيطاليا انظر Kock, 'Die Archivierung kommunaler Bücher', 65.

(٥٩) حـول هذا الموضـوع العـام انظر: A. Esch, 'Überlieferungs-Chance und Überlieferungs- Zufall als methodisches Problem des Historikers', Historiche Zeitschirft, CCXL (1985), 529-70 (includes many examples from Italy)

(٦٠) Cf. J. W. Busch, Die Mailänder Geschichtsschreibung zwischen Arnulf und Galvaneus Flamma. Die Beschäftigung mit der Vergangenheit im Umfeld einer oberitalienischen Kommune vom späten 11. Bis zum frühen 14. Jahrundert (Münstersche Mittelalter-Schriften LXXII, soon to be published), chapter IV, n. 151.

(٦١) H. Boockmann, 'Das "Reichsfreiheitsprivileg" von 1226 in der Geschichte Lübecks', in Lübeck 1226. Reichsfreiheit und frühe Stadt ed. O. Ahlers, A. Graβmann, W. Neugebauer, and W. Shadendorf (Lübeck, 1976), 97-113, especially 106-7.

(٦٢) Cf. The editonal remarks in : Hansisches Urkundenbuch, I (Halle, 1876), nos. 205-6p.64 -5.

(٦٣) Cf., Codex Diplomaticus Lubecensis. Lübeckisches Urkundenbuch, 1. Abteilung : Urkundenbuch der Stadt Lübeck, II (Lübeck, 1858), p. II-III (after p. 1196); on Albrecht von Bardowik cf. Ptz, Schrift- und Aktenwesen, 315-7, 320, 348.

(٦٤) Cf., for example, Codex Diplomaticus Lubecensis VII (Lübeck, 1885), n. 820. p. 832 (10-12-1439): dat Hermannus van Haghen, Juwe scriuer, ute beuele van iv vp juwer heren treselige sokende heuet beuonden voste vele priuilegien.

(٦٥) Cf. For example, Th. Behrmann, 'Herrscher und Hansestädte. Studien zum diplmatischen Verkehr im Spätmittelalter', postdoctoral thesis, Münster, 1996, 251.

(٦٦) C. Junghans, 'Bericht über die Arbeiten für das hansische Urkunden- und Rezeβ-Buch', Historische Zeitschrift, VI(1861), 37-92 especially 58-64 (on the so-called Ledraborg-manuscript).

(٦٧) Pitz, Schrift-und Aktenwesen, 419

(٦٨) Caro, Genua und die Mächte am Mittelmeer, vol. 2, 419

(٦٩) Cf. G. Lechner(ed.), Die hansischen Pfundzollisten des Jahres 1368 (Lübeck)

ذاكرة مدينة : أرشيف بلدية ڤيينا منذ القرن الثالث عشر وحتى القرن العشرين

فردناند أويل

تاريخ الأرشيف

لقد اقترن نمو واتساع مدن العصور الوسطى منذ البداية بالأرشيفات الكوميونية[١]. ونستطيع أن نقول، مطمئنين، أنه طالما كان هناك دليل على وجود أرشيفات بلدية، فإن ذلك دليل دامغ على وجود نشاط مجتمع مدنى ، والعكس صحيح، فلنا أن نتوقع وجود أرشيف بلدى إذا ما تم التطور الدستورى لمدينة ما، وهو ما يعنى فى السياق الأوروبى تأسيس الإدارة البلدية Ratsverfassung وينطبق هذا كله بطبيعة الحال على ڤيينا، فقد ارتقت المدينة إلى مرتبة العاصمة النمساوية [٢] فى القرن الثانى عشر، وتم نماؤها لتصبح بلدة بحق مع بدايات القرن الثالث عشر، عندما استقر القناصل وشُيِّد سور المدينة، وبالرغم من أن أقدم دليل على وجود أرشيف للمدينة[٣] يرجع إلى القرن الرابع عشر فقط، إلا أن هناك إشارات، مثل تأسيس مكتب التوثيق المدنى أو وجود قاعة المدينة[٤] والذى قد يدل على أن بدايات هذا الأرشيف الحقيقية تعود إلى القرن السابق. وجاءت الخطوة الحاسمة مع ظهور ما يسمى Eisenbuch وهو السجل المركزى للمدينة بعد 1320 بوقت قصير. وقد استمر هذا السجل ، والذى وصلنا، حتى بدايات القرن التاسع عشر، وهو دليل واضح على أن المدينة قد تضافرت جهودها لإيجاد وسيلة تلم بها بالصكوك والوثائق الأساسية، ولم يتوقف الاهتمام به على مر القرون، كعمل أساسى من أعمال أرشيفيى المدينة.

وقد انعكست الروح الإنسانية والأكاديمية فى تلك الجهود - التى سجلت لأول مرة فى النصف الأول من القرن السادس عشر- للتأكيد على التعامل مع حفظ مخزون الوثائق المدنية بأسلوب يتبع قواعد منتظمة، غير أن تلك الجهود قد خبت بعد ذلك

بوقت قصير، وقد شهدت الفترة بين القرنين السادس عشر والسابع عشر بالفعل حالة ركود فى النشاط الأرشيفى، حتى شُبِّه تطور أرشيف مدينة ڤيينا خلال تلك القرون أحيانا بالجمال النائم.

وحتى فى بدايات القرن التاسع عشر كان العمل الأرشيفى الفعلى لا يزال عملا جانبيا، قاعدته الاعتماد بشكل أساسى على مبادرات الأفراد، وكان من حسن الطالع أن تولَّى العمل رجل متمكن فى التاريخ والفن والثقافة والفلكور مثل فرانتس تشيشكا Franz Tschischka (1786-1855) ، ولم يكن تشيشكا على إتقان فى القيام بواجباته الأرشيفية والتسجيلية فحسب، ولكن ينسب له أيضا عدد من المنشورات القيمة فى المجال من بينها Geschichte der Stadt Wien ، وهو على ذلك يستحق بالفعل أن يطلق عليها لقب أول "أرشيفى مؤرخ"(٥) .

ويعكس الاهتمام المتزايد بالتاريخ المدينى، كما تجسد فى شخص فرانتس تشيشكا، التيارات الثقافية التى ميزت تلك الفترة من الرومانسية فى النصف الأول من القرن التاسع عشر. وفى عام 1853 وافق الإمبراطور على تأسيس الـ Alterthums-Verein zu Wien والذى أصبح منذ حينه قبلة البحث فى التاريخ المدينى لڤيينا، والذى بدأ فى العقود الأخيرة محاولات لإرساء أواصر اتصال قوية مع أرشيف مدينة ڤيينا.(٦) وليس من المستغرب إذن والحال كذلك أن يقف الاهتمام العلمى وراء ازدياد أهمية الأرشيف، ولم يكن أيضا مصادفة أن ظهر فى نفس وقت ظهور الـ Verein المذكور ظهور أكاديمية العلوم عام 1847 و Institut für Österreichische Geschichtsforschung عام 1854. وكان المعهد Institut هو مركز التدريب الرئيسى للأرشيفيين النمساويين منذ ذلك الحين وحتى الآن(٧) .

وفى أوائل ستينيات القرن التاسع عشر، كان مجلس مدينة ڤيينا مسرحا لموجة صاخبة من الانتقاد للأوضاع غير المقبولة فى الأرشيف، أدت إلى استقلال الأرشيف عن مكتب التسجيل المدنى فى عام 1863. وتقدم لشغل الوظيفة الوليدة "أرشيفى ومؤرخ الأحداث اليومى للمدينة" ثمانية، كان من بينهم كتاب، ومدرسى نحو بالمدارس، وموظفين إداريين، ومؤرخين، ومحامين، ووقع الاختيار فى النهاية على كارل فيس Karl Weiss الذى كان مستخدما فى المدينة طيلة عشرين عاما.

وقد كان دخول فيس (1826-1895) الخدمة فى المدينة عام 1843، وصنع لنفسه اسما عام 1856 بإعادة تأسيس مكتبة المدينة، وأدخل بتوليه الوظيفة الجديدة تاريخ أرشيف المدينة عهدا جديدا، وقد كان فيس منذ البداية مديرا أيضا للمكتبة، كما قاد خلال عقود ثلاثة من الخدمة تأسيس متحف المدينة التاريخى، ولم تكن أنشطته متعددة الاتجاهات فقط، ولكنها أدت أيضا لإنجازات بلغت الحد الذى يستحق وصف جهوده وطاقاته بأنها "عملاقة"[8]، ولم يكن من الممكن أن يعاد تنظيم المكتبة والذى كان فى عام 1881 وتعيين موظفين آخرين، أحدهما للمكتبة والآخر للأرشيف، حتى قبيل الانتهاء من بناء قاعة المدينة فى عام 1883 ، والتى آوت الأرشيف أيضا ، ولم يكن تعيين كارل أوليرتس Karl Uhlirz (1854-1914) بمثابة السابقة الأولى التى تستخدم فيها المدينة مؤرخا جامعيا، ولكنه قد قرن ذلك أيضا بالتدريب فى الـ Insitut für Österreichische Geschichtsforschung [٩].

وفى ثمانينيات نفس القرن استقر الأرشيف فى مبنى قاعة المدينة والذى بقى به حتى الآن، ونقصد بذلك مكوناته الأساسية، وقبيل تقاعده تقدم فيس برأيه الخبير فى عام 1889 حول مستقبل تنظيم الأرشيف، وقد أجمل فيه نتيجة تجاربه التى راكمتها سنوات طويلة من الخدمة، واقترح تحرير الأرشيف وفصل المتحف والمكتبة، وقد وافق مجلس المدينة على هذا المقترح فى نفس العام.

وقد خلفه كمدير للأرشيف – وهى وظيفة قد اقتصرت الآن، وبعد عدة قرون ، على المهام المتصلة بالعمل الأرشيفى فقط – كارل أوليرتس الذى ذكرنا آنفا. وقد علا نجم أوليرتس، بالأخص كباحث، باشتراكه فى نشر العمل العظيم عن تاريخ مدينة ڤيينا، وكذلك بنشر ملخصات لوثائق العصور الوسطى المتعلقة بڤيينا ، فى تعاون وثيق مع Altherthums-Verein ، غير أن نقده لما ادعى أنه غياب الدعم من جانب إدارة المدينة لعمله، وكذلك تركه لڤيينا على عجل عندما عين أستاذا فى جامعة جراتس عام 1903، لم يكن بالطبع فى صالح سمعة الأرشيف فى الأوساط الإدارية[١٠]. لذلك لم تكن مصادفة أن يكون من تولى الإدارة بعده، وهو هرمان هانجو Herman Hango (1861-1934) ليس مؤرخا ولكن موظفا إداريا، إلا أنه كان دؤوبا فى عمله ومن ذوى الخبرة. وقد واجه هانجو[١١] خلال العشرين عاما التى قضاها مديرا ، سلسلة من المشاكل المستعطية، فهناك أولا العدد الهائل من الوثائق الذى كان الأرشيف يستقبله مع اتساع المدينة[١٢]. كما ألقت الحرب العالمية الأولى منذ عام 1914 بظلالها على الأرشيف حيث استدعى

عدد من العاملين فى الأرشيف للخدمة العسكرية، وفى النهاية وقرب أواخر عهد هانجو بالإدارة انفصلت ڤيينا عن النمسا السفلى وارتفعت لمرتبة المقاطعة (1922) ، وهو ما زاد بالقطع من المسئوليات الجديدة المعهود بها للأرشيف(١٣).

وقد خلف هانجو فى عام 1923 أوتو شتوفاسر Otto Stowasse (1887-1934) والذى كان مؤرخا مؤهلًا (وتصادف أن كل من شغل منصب المدير منذ ذلك الحين كان من المؤرخين)، وقد كان شتوفاسر، والذى عمل قبل ذلك مع الأرشيف القومى، قوة دافعة خلال الأحد عشر عاما التى قضاها فى الإدارة، وكان اهتمامه الأساسى هو تدريس ما يسمى Heimatkunde أو دراسة التاريخ المحلى، والذى اختصه مسئولو مدرسة ڤيينا بالتشجيع فى عشرينيات القرن العشرين، وقد وضع مناهج محددة الأهداف لمدرسى ڤيينا ليتعلموا كيفية استخدام المصادر الأصلية فى الأرشيف، كما كان هناك تركيز علمى أكبر خلال عمله على نشر سلسلة من المطبوعات نشرها أرشيف مدينة ڤيينا نفسه(١٤).

ولم يكن للأوضاع السياسية أثر مباشر على مصير الأرشيف، حتى تغير ذلك الوضع فى ثلاثينيات القرن العشرين، فقد توفى شتوفاسر فجأة فى فبراير 1934 فى نفس الوقت الذى صعد فيه نجم الراديكالية السياسية للجمهورية الأولى حتى وقعت البلاد فريسة الحرب الأهلية. ومع استتباب الأمر للحكومة المستبدة الجديدة وإزاحة الجمهرة الكبيرة من الفرق السياسية السابقة، كان لابد من تأثر أرشيف المدينة بالأحداث الجارية. وقد بدأ ريتشارد ماتيس Richard Mattis(1886-1946) عمله كمدير للأرشيف يملؤه التصميم على حل أزمة الأرشيف المزمنة، إلا أن جهوده خبت بعد قليل. وبعد ضم ألمانيا للنمسا عام 1938 أُوقف ماتيس عن العمل، وتلاه ليوبولد سايلر Leopold Sailer (1889-1944)، الذى التحق بالعمل فى الأرشيف عام 1922، وقد كان يعمل فى الأصل لأرشيف النمسا السفلى. وبالرغم من اهتماماته بالسياسات الجديدة إلا أن إمكاناته الأرشيفية لم يكن ليرقى إليها شك.

وقد ظهر التأثير المتبادل بين تطور المدينة وأرشيفها بجلاء فى الفترة بين عامى 1938 و 1945 فقد كان جل ما أثر فى نشاط الأرشيف فى تلك الفترة وبحق مرآة لما يقع خارجه من أحداث. وكان أول تغير كبير هو الزيادة الهائلة فى حجم العمل وتضخم حجم الأرشيف كأحد آثار اتساع مساحة المدينة فى أكتوبر 1938 (١٥) بعد دمج التجمعات المحيطة بها فى حدودها، ويعتبر الانتهاء من نقل المادة الأرشيفية الناتجة عن ذلك فى عام 1941 إنجازا رائعا بحق.

وقد كان على كل المواطنين النمساويين منذ عام 1938، أن يثبتوا أصولهم الآرية، أى أن يثبتوا أنهم ليسوا بيهود، طبقا لقوانين نورمبرج التى استنها النظام النازى، ولم يكن هذا الدليل بالممكن إلا عن طريق الأرشيف، مما أثقل كاهل أرشيف مدينة ڤيينا بالعمل فى البحث عن تواريخ العائلات. وتطلب العمل الإضافى بطبيعة الحال عمالة إضافية، وكان مجموعهم من فبراير وحتى يوليو 1939 عشرة موظفين، بقى منهم سبعة من يوليو 1939 وحتى مارس 1940 يعملون فى ترتيب شهادات الوفاة أبجديا طبقا للوثائق منذ عام 1948. •

بيد أن أعمق تأثير على نشاط الأرشيف تمثل بلا شك فى اندلاع الحرب العالمية الثانية؛ فقد أدى ذلك من ناحية إلى تقليص عدد العاملين – تماما كما حدث بين عامى 1914 و 1918 لاستدعائهم للخدمة العسكرية، ومن ناحية أخرى – وهو جانب لم يتوفر للحرب العالمية الأولى – اعتمدت الحرب العالمية الثانية بشكل أكبر على العمليات الجوية، مما مثل تهديدا أكبر للمناطق المدنية بشكل أكثر مباشرة، وقد اتخذت منذ سبتمبر 1941 إجراءات أمن للحماية من الغارات الجوية أثناء نقل وثائق العصور الوسطى، باستثناء الصكوك، من أرشيف المدينة إلى دير كلوسترنبرج Monastery of Klosterneuburg ، ولم تكن تلك الإجراءات سوى البداية فقط، حيث زاد الاهتمام منذ 1943 بالتركيز ليس فقط على كمية المواد التى يجب نقلها ولكن أيضا على الأماكن المستهدف إيداعها فيها(١٦). ومنذ مايو 1943 بُدِئ فى نقل الوثائق إلى أماكن بعيدة عن ڤيينا، وشملت أبعد هذه الأماكن بيوت الدولة فى شتوكرن Stokern بالقرب من إجنبرج Eggenburg و بوخبرج Buchberg بالقرب من جارس أم كامب Gars am Kamp والاثنان يقعان شمالى الدانوب على بعد حوالى 150 كم من ڤيينا فيما يسمى الآن النمسا السفلى. ومنذ أغسطس 1943 بدأت عمليات نقل الأرشيف تشهد آثارا سيئة على حفظ الوثائق، لم ينتبه إليها إلا بعد الحرب، فقد أدت إعادة تسكين الوثائق بهدف حمايتها إلى إخلاء أماكن تخزينها الأصلية التى كان يشغلها أرشيف ڤيينا، والتى استخدمت فى أغراض أخرى بمجرد إخلائها، حتى أنها لم تعد صالحة مرة أخرى للأرشيف بعد 1945.

وقد تركز عمل الأرشيفيين فى السنوات الأخيرة للحرب، بطبيعة الحال، على حفظ الوثائق والمواد الأرشيفية، وعندما قاربت المستودعات الثلاثة على الامتلاء فى عام 1944،

بدأت المدينة فى البحث عن مكان حفظ آمن جديد، وبعد فحص عدة مواقع فى جنوب الدانوب ، هذه المرة، فى غربى النمسا السفلى، اختار آباء المدينة أن يؤجروا غرفا فى مأوى للصيد بالقرب من رتز Rety (غير بعيد عن الحدود الحالية مع جمهورية التشيك) يسمى كارلسلست Karlslust . وقد جرت منذ عام 1941 وحتى عام 1945، 55 عملية شحن، جرى بعضها حتى فى شهور الشتاء التى كان يحمى فيها وطيس المعارك، وقد نقل ما جملته 60 بالمئة من وثائق أرشيف مدينة ڤيينا إلى مستودعات آمنة خلال سنوات الحرب.

ومن الصعب أن نشعر بجسامة المشاكل التى كان على موظفى الأرشيف أن يتغلبوا عليها فى تلك الأيام، وقد يكفى هنا أن نورد بعض التفاصيل الصغيرة لإلقاء الضوء على ثقل المئونة التى كان عليهم أن ينهضوا بها: ففى أكتوبر 1944 أضيرت المواد الأرشيفية فى أحد المستودعات من جراء هطول أمطار غزيرة، فوجب نقل الوثائق المبللة إلى ڤيينا بشكل مؤقت، ومما تقشعر له الأبدان أن هذا الوثائق جففت بالكى.

وتولى إدارة الأرشيف بعد الحرب رودلف جاير Rudolf Geyer (1891-1958) ، وقد كان من العاملين بالأرشيف منذ 1925، واضطلع بدور حاسم فى تخطيط وتنفيذ عمليات الإنقاذ التى بدأت فى عام 1941، وكانت المشكلة الملحَّة فى ذلك الوقت هى إعادة الوثائق التى ابتعدت عن ڤيينا لسنوات[١٧]، وكانت النمسا تحت احتلال قوات الحلفاء منذ 1945 وحتى 1955، وكانت النمسا السفلى فى المنطقة التى يسيطر عليها السوفييت[١٨] ، وهناك أيضا مشكلة الانتقال، بالرغم من المساعدة التى لم تتأخر القوات المحتلة فى تقديمها للأرشيف ، وبدأت فى أكتوبر 1945 عملية واسعة النطاق لاستعادة الوثائق ، من أقرب المستودعات وهو دير كلوستنبرج، ونفَّذ العملية 110 شاحنة انتقلت بين الموقعين من 11 أكتوبر 1945 إلى 26 يونيو 1948 استغرق عملها الفعلى ما مجموعه 72 يوما، وكثيرا ما استوقِفت الشاحنات من قبل القوات المحتلة لحمل أفراد من العسكريين والمدنيين على السواء.

وقد أفرز نجاح عودة الأرشيف إلى ڤيينا مشكلة أخرى، وهى نقص المساحة اللازمة للتخزين، وقد تم توفير أماكن تخزين جديدة فى أماكن متفرقة أوائل الخمسينيات حتى نجح رودلف جاير قبيل نهاية خدمته فى إدارة الأرشيف فى الحصول على الموافقات اللازمة لتأسيس مخزن مركزى خارج قاعة المدينة، وكان المكان المختار

هو مدرسة سابقة استُخدِم مبناها كمعسكر لإيواء اللاجئين المجريين عام 1956، وتم الانتهاء من البناء عام 1962 فى عهد إدارة ماكس كراتوشويل Max Kratochwill (ولد 1911، وتولى إدارة الأرشيف منذ عام 1957 وحتى 1976)، وكانت الفكرة تتمثل فى إمكانية استخدام المكان لحوالى عشرين سنة قادمة، ولكن هذا الطموح ثبت أنه محض أوهام، فمع زيادة كم الوثائق الجديدة وجب إيجاد أماكن تخزين جديدة منذ السبعينات، ويتوزع الأرشيف فى الوقت الحالى ، واسمه الرسمى Wiener Stadt-und Landesarchiv ومنذ أوائل السبعينيات على اثنى عشر موقعاً فى ستة أحياء مختلفة.

ويعتبر الأرشيف اليوم أحد الإدارات المحلية (Magistratsabteilung 8) ضمن إدارة المدينة، ويتبع سياسيا مستشار المدينة التنفيذى للشئون الثقافية، ولإدارة الشئون الثقافية (Magistratsabteilung 7)، والمكتبة (Magistratsabteilung 9)، والمتاحف (Magistratsabteilung 10). وقد شهد الأرشيف زيادة هائلة فى مهامه ومسئولياته، نورد فيما يلى نظرة عامة عليها.

المسئوليات الأساسية للأرشيف

يأتى على رأس تلك المسئوليات وظيفة الأرشيف شبه الكلاسيكية والمتمثلة فى استقبال وحفظ وإتاحة الوثائق[١٩] ، وقد كان الأرشيف مسئولا منذ 1922 (عندما أصبحت مدينة ڤيينا مقاطعة قائمة بذاتها) عن كل الوثائق والسجلات التى تفرزها الإدارة المدنية، وكذلك عن تلك التى تفرزها الإدارة الفيدرالية التى تعمل على أراضى ڤيينا، مثل المحاكم بالذات، وبدون الدخول فى تفاصيل [٢٠] أود أن أشير إلى أن الأرشيف يغطى الفترة منذ القرن الثالث عشر وحتى النصف الثانى من القرن العشرين ويحفظ ما مجموع أطواله 35000 متر من الوثائق، وقد أوقَعَنا الازدياد الكبير فى حجم الوثائق والسجلات فى العقود الأخيرة فى مشكلات تخزينية – وقد ذكرنا آنفا توزع الأرشيف على عدد من أماكن الحفظ، وقد استمرت إتاحة الوثائق بالطرق التقليدية، بينما زاد استخدام معالجة البيانات إلكترونيا على شكل برامج محسنة لمعالجة الكلمات بشكل أساسى. وقد فشل حتى الآن استخدام برنامج (وهو على قمة الأولويات لعدة سنوات) لدعم إدارة وإنتاج المواد نظرا لضخامة كم البيانات، غير أن التخطيط مستمر، ونحن متفائلون بحذر بالنسبة للمستقبل[٢١] .

وإلى جـانب الوثائق التى نحـصل عليـهـا من الإدارات الجـارية للوثائق، يجب أن نذكر أيضـا المجموعات التـاريخية الكثيرة ذات الطبيـعة شديدة الاختـلاف، وينصب التركيز على الهبات أكثر من الشراء بالنسبة للأرشيف. ومثال ذلك مجموعات الصور والخرائط، وتتضمن تلك الأخيرة خرائط ترجع إلى القرن السادس عشر وما يليه، وقد تم إنشـاء مجموعتين أو على الأحرى توثيقين خـلال العقد ونصف الماضيين: أحدهما طوبوغرافى والآخر بيوجرافى، ويحظى الأخير منهما باستخدامية عالية فى أرشيفنا حيث يشمل أكثر من 40000 سيرة للأفراد من الشخصيات السياسية والثقافية والاقتصادية لمدينتنا[٢٢].

لقد لمست استخدامات المواد الأرشيفية، وهو مـا يؤدى بنا إلى مـجـموعة من الموضوعات تتعلق بالخدمات التى تقدم للجمهور العريض، وهو ما يدخل أيضا فى صميم "المسئوليات الأساسية".

الخدمات المقدمة للجمهور العريض

هناك أدلة على اسـتـخـدامـات وثائق إدارة الأرشـيف منذ أواخـر العـصـور الوسطى[٢٣]، ومع تزايد الاهتمام بالبحث التاريخى فى النصف الأول من القرن التاسع عشر أضيف مجموعة جديدة من المستخدمين لعبت دورا رئيسيا حتى اليوم وهم الباحثون، ولا نميز هنا بين التخصصات، بل نجمل فى كلامنا كل من يقوم ببحث، ويشمل قطاع المستخدمين للأرشيف فى الواقع شريحة عريضة من الجمهور، من الدارسين المبرزين إلى الطلبة، إلى الباحثين فى التاريخ المحلى و متخصصى علم الأنساب، أضف إلى ذلك أن الأرشيف يعتبر مصدرا رئيسا فى التقاضى، وهو أحد الجوانب الهامة فى رؤية واستخدام الأرشيف من قبل الجمهور العريض، وفيما تشمله الأغراض التى من أجلها يبحث هذا الجمهور فى الوثائق نجد مسائل الملكية ودعاوى الحقوق فى أملاك الأسلاف أو ما يتعلق بالمعاش.

وحتى يستجيب الأرشيف لهذه الاحتياجات فإنه يدير قاعة اطلاع يجد فيها الباحثون العون والإرشاد، وتقع حجرة الاطلاع التابعة لأرشيف مدينة فيينا منذ منتصف الخمسينيات فى قاعة المدينة. وتشتمل على 14 منضدة وتقدم خدماتها

للجمهور لمدة 50 ساعة أسبوعيا[٢٤]، وقد أوضحت الإحصاءات الأخيرة أن عدد مستخدمي المكتبة سنويا يبلغ 6000 مستخدم/ يوم[٢٥]، وتجلب المادة الأرشيفية، المخزنة في عدد من المواقع [٢٦] إلى المستخدم في قاعة الاطلاع، على أن الاطلاع يخضع لبعض القيود المماثلة لما هو كائن في الأرشيفات الأخرى، ويشمل ذلك شرط مرور 30 سنة ليتم إتاحة بعض المجموعات (مثل ملفات خدمة الموظفين). إلى جانب وجوب احترام سرية البيانات وتشريعات الأحوال المدنية وكذلك مواد إعلان حقوق الإنسان الصادر عام 1958[٢٧]، هذا إلى أن تلك القيود لم تعق الخدمات التي يقدمها الأرشيف حتى الآن، بالرغم من أن غياب تشريعات خاصة بالأرشيف في النمسا يجب أن يعتبر أمراً سلبيا[٢٨].

يقع توفير المعلومات من الخدمات العامة التي يقدمها الأرشيف موقع القلب بلا شك[٢٩]، ويجدر بنا في هذا المقام أن نذكر إنشاء "قسم التوثيق" في الأرشيف عام 1977. ويقع على عاتق هذا القسم فهرسة محاضر اجتماعات ڤيينا دايت (المجلس التشريعي لمقاطعة ڤيينا) ومجلس مدينة ڤيينا (المجلس التشريعي لمدينة ڤيينا)[٣٠] وكذلك توثيق إصدارات الأحزاب السياسية والجمعيات وجماعات المصالح، والصادرة منذ إنشائه.

وبما أن هذا القسم يهتم أساسا بالحياة السياسية للمدينة وما يتعلق بها، فقد كان من الممكن أيضًا إنشاء قسم علمي في الأرشيف منذ عام 1977، وقد اشترك الأرشيف منذ ذلك الحين مع Ludwig-Boltzmann-Istitut für Stadtgeschichtsforschung في إصدار أطلسين وهما: أطلس المدن التاريخية بالنمسا، والذي اتبع في إصداره شكلا وموضوعا إرشادات اللجنة الدولية لتاريخ المدن Commission Internationale pour l'Histoire des Villes والذي يضم الآن 29 مدينة نمساوية، وأطلس ڤيينا التاريخي، الذي حظي بمكانة دولية[٣١].

ويرتبط دور الأرشيف المحلي كـ "خزانة لتاريخ ڤيينا" برباط وثيق مع (جمعية تاريخ ڤيينا) Verein für Geschichte der Stadt Wien، وتعتبر تلك الجمعية بأعضائها الـ 1800 هي الأكبر من نوعها في النمسا، ويدل هذا الرقم وحده على قدرتها على الوصول إلى جمهور عريض، وقد أثمر التعاون مع الجمعية خيرا كثيرا للأرشيف في الخمسين عاما الماضية، وكذلك استفادت الجمعية أيضا من هذا التعاون، ونخص بالذكر ذلك الإهداء الذي قدمت فيه الجمعية مكتبتها الضخمة إلى الأرشيف في عام 1963، وهو ما جعل من مكتبة المراجع في الأرشيف مؤسسة أكاديمية حقيقية. وكانت

تلك المكتبة قد ظهرت إلى حيز الوجود عام 1891 عندما أصبح الأرشيف إدارة مستقلة بذاتها[٣٢]. ولم يكن للدراسات التى يقوم بها العاملون بالأرشيف أو الباحثون أن تصبح ممكنة لولا المكتبة الغنية للأرشيف ومقتنياته من مادة غنية فيما يتعلق بتاريخ المدينة، وقد زاد حجم مطبوعات المكتبة ومخطوطاتها وعلت مكانة علمية، منذ أن حدث هذا التعاون، وكان كثير من ذلك نتيجة للتبادل الدولى.

ونظرا لانتماء أعضائه لشتى مجالات الحياة بما يعكس اهتمامات قطاعات عريضة من الجماهير ، كان على الجمعية أن تقوم بواجباتها ليس فقط فى اتجاه تلبية الاحتياجات العلمية والأكاديمية ، ولكن أيضا الوفاء بواجب تقديم الخدمة التعليمية للجمهور ، ولم تستجب الجمعية لهذا الواجب الأخير بمطبوعاتها فقط ولكن أيضا عن طريق المحاضرات والجولات المكفولة بالإرشاد ، وهنا أيضا نجد لموظفى الأرشيف دورا هاما فى تلك الأنشطة فيما يمثل وسيلة اتصال أخرى بين الأرشيف والجمهور ، وقد أصبحت تلك الأنشطة التعليمية تقليدا فى الأرشيف منذ عشرينيات القرن العشرين، غير أننا لا نجد محيصا من الإشارة إلى مشكلة أساسية تواجه مثل تلك الأنشطة فى المدن الكبرى ، فمن الصعوبة بمكان نشر المدلولات الثقافية للأرشيف والوصول لجمهور مدينة كبيرة، بما تضمه تلك المدينة من منشآت أخرى مثل المسارح والمتاحف والمكتبات، ودور الأوبرا والجامعات، والمعاهد البحثية ومراكز تعليم الكبار، وهذا أصعب من نشرها فى مدينة صغيرة قد تتمحور أنشطتها الثقافية حول مؤسسة من هذا النوع .

غير أن الأرشيفى لا يستطيع أن يتجاهل مثل تلك الواجبات التعليمية، والتى تشمل على الأخص المعارض، وهو موضوع نشط فيه الجدال بين الأرشيفيين منذ فترة[٣٣]، فقد دأب أرشيف مدينة ڤيينا على تنظيم وإعداد المعارض لفترة تزيد على القرن من الزمان بالاشتراك مع مكتبة المدينة والمتحف التاريخى، غير أن المعارض التى نظَّمها الأرشيف وحده لم تُقَم إلا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وقد أعطى سلفى فيليكس كزيك Felix Czeike (ولد عام 1926، مديرا فى الفترة من 1989 - 1976) دفعة كبيرة فى هذا الاتجاه[٣٤]، فقد قام من ناحية بإنجاز المتطلبات الأساسية للبنية التحتية لأنشطة المعارض، كما أنه بدأ فى طبع أدلة المعارض، مما أتاحها لجمهور أوسع.

غير أن معارض الأرشيف المحلى تحدها حقيقة أننا لا نملك غرفة أو قاعة خاصة بنا للمعارض، وهو ما استحال معه القيام بإحصاء لعدد الزوار، وكان هذا السبب وراء

قرارنا بتصميم المعارض بشكل يمكننا من تقديمها فى مواقع أخرى، بمجرد عرضها فى قاعة المدينة، وقد ثبت نجاح هذا الأسلوب. فقد أقيمت معارضنا فى عدد من متاحف المناطق، وأيضا فى أماكن الكثافة العالية للجمهور مثل محطات القطار ومطار ڤيينا، كما تمكننا فى السنوات الأخيرة من إقامة المعارض فى دول أخرى مثل إيطاليا، وألمانيا، وسلوفينيا، وإسبانيا. وقد استطاع الأرشيف بذلك أن ينظم جمهرة من المعارض على نطاق واسع وقام تعاون فى بعضها بيننا وبين متحف مدينة ڤيينا التاريخى، والذى لا يتسم فقط بأنه المكان المناسب لمثل تلك الأنشطة ولكنه يمتلك أيضا البنية التحتية اللازمة .

ويجب أن نذكر فى النهاية العلاقات التى نشأت فى الخمسة عشر عاما الماضية مع وسائل الإعلام، وهو ما يتصل بمجال الخدمة العامة، ويشمل العلاقات مع الصحافة والإذاعة والتلفزيون، وقد انعكس ذلك فى النواحى الإدارية بإنشاء قسم للعلاقات العامة بالأرشيف، وبالرغم من أن العمل بالقسم يقوم به موظف واحد، إلا أنه يوفر فرصا أساسية وقيِّمة للأرشيف للاتصال بالجماهير العريضة. ولا يقتصر دوره فقط على التأكد من إمداد الجمهور بالمعلومات عن نشاط الأرشيف، ولكنه أيضا يوفر فرصة للعلاقات العامة على مستوى متواضع من خلال المقابلات والبرامج القصيرة، وقد انفتحت للأرشيف نافذة جديدة على العالم على مصراعيها فى مايو 1996 بنشر أنشطة الأرشيف على الإنترنت[٣٥].

المستقبل: نجاح أم عمل بالأسلوب المعتاد؟[٣٦]

يواجه رجال الإدارة العامة فى الوقت الحالى نقدا محموما من الجمهور بشكل عام من سوء الأداء الاقتصادى وتقلص التمويل، مما زاد من الرغبة فى تقليص النفقات الإدارية، والتوفير خاصة فى قطاع الخدمات الاجتماعية، غير أن ذلك الجدل لم يمس الأرشيف بعد، بيد أن فشلنا فى مواجهة ذلك، لو حدث، فسيكون ذلك قصر نظر منا[٣٧]. إن الالتزام الذى يقع على عاتق الأرشيفيين اليوم هو التزام بتقديم الدليل على نجاح أنشطتهم، فالوعى بأهمية الأرشيف القصوى فى التخطيط للإدارة لا يخفى على أحد، بالرغم من عدم كفاية هذا الوعى.

إن النظرة الحصيفة للمستقبل تنبئنا بمجالين أساسيين للمشاكل: فالأرشيفي اليوم مواجَه من ناحية بالتطور السريع لاستخدامات الكمبيوتر[٣٨]، وعليه في ظل هذا الظرف أن يضمن حفظ الوثائق الإدارية للأبد. إن رؤية المستقبل الذى يبشر بقدوم عصر "المكتب اللاورقى paperless office " هو شيء خلاب لأول وهلة، والسرعة الهائلة التى تتاح بها المعلومة من ناحية، وتقليص كم الملفات والوثائق المكتوبة إلى أقصى درجة ممكنة من ناحية أخرى، وبالتالى حل كل مشاكل التخزين صورة يبدو أنها غدت قريبة، وهى أيضا صورة تبدو وكأنها لا تحمل إلا مميزات فقط، إلا أنها لم تطبع بعد اعتقادات الأرشيفيين حيث أنه لا يوجد وسيط تخزين طويل الأجل، وتقع على الأرشيفيين مسئولية لفت الانتباه بشدة لهذا الموضوع، وحتى لو حلَّت هذه المشكلة، فهناك التطور اللاهث للأنظمة والذى يجب التعامل معه ، والذى لا يمكن إلا من خلال تحديث مستمر للأنظمة ، أما عن تكلفة هذا الأسلوب المؤتمن وهل هو بالفعل أقل من التخزين التقليدى ، فموضوع ما زال محل بحث، ومن الأهمية بمكان فى هذا الصدد، إدخال الأرشيف فى أى تخطيط مستقبلى على أى مستوى.

أما المشكلة الثانية فهى مشكلة ليست بالجديدة بحال من الأحول، بالرغم من أنها غدت أكثر وضوحا فى الأعوام الأخيرة، وهى تتعلق بالتضارب الحادث بين متطلبات البحث العلمى والمهتمين بالوصول للمادة الأرشيفية الخاصة بالماضى القريب من ناحية، وبين متطلبات الحماية والخصوصية من ناحية أخرى. ولم يقابل أرشيف فيينا حتى الآن أى مشكلة من هذا النوع، ومردُّ ذلك إلى التشريعات الصائبة الخاصة بالقيود على الاطلاع على بعض المجموعات الخاصة والتى تتمتع بحماية لمدة 30 سنة، وهى مدة أثبتت فاعليتها على الجانبين. ومدة ال 30 سنة هذه تعكس أيضا حقيقة أن الوثائق المحفوظة فى الأرشيف لا ترجع إلى فترة أحدث من ذلك.

كيف يمكنك أن تخلق وعيا عاما لدى الجماهير بأن الأرشيف ليس فقط مُهمًا، ولكنه لا غنى عنه، كيف يمكنك التأكد من نجاحه التام؟ لقد حاول الأرشيفى الألمانى الشهير إيكهارت فرانتس Eckhart G. Franz الإجابة على هذا السؤال فى ورقة بحثية نشرت عام 1995 مقترحا "مفهوم بيت التاريخ house of history concept" [٣٩] وقد ذكر فى بحثه نموذج أرشيف درمشتاد، فقد أصبح من الممكن بموجب القانون الهيسى للأرشيف والصادر فى 18 أكتوبر 1989 تقديم برامج لتفسير التاريخ فى المبنى الجديد

لأرشيف هيسه Hessische Staatsarchiv ، وقد أكد فرانتس فى هذا الإطار على أهمية العلاقات العامة (انظر ما سبق وذكرناه عن شكل وطبيعة قسم العلاقات العامة بڤيينا).

وقد حمي وطيس الجدل الدائر، في السنوات الأخيرة، بين الأرشيفيين الألمان حول هذا الموضوع، تتاجز فيه فكر مدرسة فرانتس مع الرأى الآخر ، القائل بأن الأرشيف يجب أن يركز على البحث الأرشيفى والخدمى على وفى محفوظات الدار، على ألا يشكل البحث فى التاريخ المدينى والقومى جزءا من أنشطته[٤٠]. وتشى النظرة الفاحصة على هذا التضارب فى الآراء بأنه ليس مجرد تضاد بين مبادئ، ولكن الأرشيف المحلى له بالفعل دور مختلف نسبيا فى النشاط، وأؤكد (بوصفى ممثلا لأرشيف محلى) على أهمية النشاط العلمى والتعليمى فى واجباتنا الأرشيفية، وهو أمر ليس بالجديد تماما، فتدريب الأرشيفيين وأخلاقيات عملهم تحملنا مسئولية الوفاء بتلك المتطلبات، ويعنى كل ذلك فى الواقع أنه يجب أن يكون هناك توازن بين مختلف الأنشطة فى الأرشيف، أى بين العمل المعتاد وتلك الأنشطة الثقافية[٤١]. إن دور العلاقات العامة الذى ينصب فى الأساس على تقديم البحث التاريخى المعتمد على المادة الأرشيفية الموجودة بالأقبية لفائدة الجمهور بشكل عام – هو الذى يمول، على أية حال، ويحافظ على الأرشيف – يجب ألا تهتز، هذا الصنف من العلاقات العامة الموصوف هنا، هو بلا شك أفضل تأمين لنجاح أى أرشيف فى مجتمع حديث يتصف بأنه " مجتمع معلوماتى " [٤٢].

الهوامش

(١) بالنسبة لتطور الأرشيفات في العصور الوسطى انظر K. Colberg, Archiv', in Lexikon des Mit-telalters 1(München, 1980), 907 ff., و عن الأرشيفات المدينية انظر المرجع نفسه ، 910 ؛ ومن أهم الأعمال المتعمقة عن تطور الأرشيفات في المدن الإيطالية النامية في العصور الوسطى انظر P. Koch, 'Die Archivierung kommunaler Bücher in den ober-und mittelitalienischen Städten im 13. Und frühen 14. Jahrhundert', in Kommunales Schriftgut in Oberitalien. Formen, Funktionen, Überlieferung, ed. By H. Keller and T. Behrmann (München, 1995), 19 ff.; وعن التطور في ألمانيا E. Pitz, Schrift- und Aktenwesen der städtischen Verwaltung im Spämittelalter. Köln - Nürnber Lübeck (Köln, 1959). ؛ وكمعلومات عامة عن تاريخ الأرشيفات النمساوية انظر W. Goldinger, Ceschichte des österreichischen Archivwesens (Wien, 1957).

(٢) F. Opll, 'Die Entwicklung des Wiener Raumes bis in die Babenbergerzeit', JbWGStW (1979), 7 ff. ; idem, Stadtgündung und Stadtwerdung. Bemerkungen zu den Anfängen des Stdtewesens in Osterreichs Städte und Märkte in ihrer Geschichte (Wien, 1985), 13ff.; idem, 'Zum Hauptstadtproblem im babenbergischen Österreich', Mitteilungen des Museumsvereins Lauriacum-Enns, N F.Heft 29 (1991), 14 ff

(٣) تأسس حديثنا عن تاريخ أرشيفات مدينة فيينا بشكل كبير على الأعمال التالية: W. Weinzettl, 'Beitrage zur Geschichte der Wiener Stadtkanzlei' (unpub. Dissertation at the Institut für Österreichische Geschichtsforschung, Wien, 1950); H. Tschulk, Die Entwicklung des Wiener Stadtarchivs zur wissenschaftlichen Anstalt. Von den Anfängen bis zum ausgehenden 19. Jahrhundert' (unpub. PhD. Thesis, Wien, 1980), as well as F. Opll, Geschichte des Wiener Stadt-und Landesarchivs (VÖWStlA, Reihe C, Heft 5, Wien, 1994) وبه إشارات غنية لمراجع عن الموضوع.

(٤) بالنسبة للتطور المبكر لقاعة مدينة فيينا ??? Vienna City Hall انظر Das älteste Rathaus von Wien', JbBGStW 46 (1990), 107 ff.

(٥) لمناقشة أوسع عن هذا المصطلح والمصطلحات المشابهة انظر B. Ottnad, 'Das Berufsbild des Archivars vom 16. Jahrhundert bis zur Gegenwart', in Aus der Arbeit des Archivars. Festschrift für Eberhard Gönner ed. By G. Richter (Stuttgart, 1986), 1 ff , وأيضا H. Tschulk, Vom Archiver-gistrator zum Archivorganisator. Zur Geschichte des Wiener Stadt- und Landesarchisvs (WGBll., Beiheft 3,Wien, 1989).

(٦) عن تطور الـ Verien انظر E. M. Auer, '125 Jahre Verein für Geschichte der Stadt Wien' (WGBll., 33, 1978), ff.

(٧) يمكنك أن تجد نظرة سريعة على تطور التدريب الأرشيفي في أوربا مع معلومات عن تأسيس مدارسه في ميونخ (1821 / 1882)، وفي باريس (1821 / 1830)، وفي فيينا (1854)، وفي فلورنسا (1856)، وفي روما (1884)، وفي ماربورج/برلين (1894 / 1917 / 1930) في Rumschöttel (seefootnote 36), 190 ff. وعن تدريب الأرشيفيين في النمسا انظر على وجه الخصوص O. Hageneder, 'Die wissenschaftliche Ausbildung der Österreichischen Archivare und das Insitut für Österreichische Geschichtsforschung', Archiv für Diplomatik 27 (1981), 232 ff., as well as idem, 'Die wissenschaftliche Ausbildung der Österreichischen Archivare', Scrinium 36 - 37 (1987), 239 ff. وقد أصبح هذا الحصول على الكورس لازما للتعيين في منصب الـ Beamte des höheren Archivdienstes (كبير أمناء الأرشيف) في فيينا بموجب قرار سناتو المدينة في 18 نوفمبر 1952.

(٨) نذكر هنا من بين أعماله العديدة Geschichte der Stadt Wien وتحريره للجزء الخاص بالوثائق القيمة الخاصة بتاريخ فيينا ، والتى نشرها Johann Adolf Tmaschek at Weiss 'instigation (2 vols 1877 and 1879), ، انظر أيضا Opll, Gischichte, 18 ff. .

(٩) انظر أيضا هامش ٧ .

(١٠) انظر على وجه الخصوص R. Perger, 'Die Affaire Uhlirz im Wiener Gemeinderat', JbVGStW 17/48 (1991-92), 371 ff.

(١١) لمزيد من المعلومات عن هانجو Hango والذى كان من وجوه الأدب أيضا انظر W. Leesch, Archivare als Dichter. Ein Beitrag zur deutschen Literaturgeschichte', Archivalische Zeitschrift 78 (1993), 177 ff.

(١٢) تميز تطور فيينا من ناحية المساحة منذ أواسط القرن التاسع عشر وحتى الماضى القريب بضمها لجتمعات تحيط بها: فى عام 1850 انضمت إليها الضواحى (خاصة ما يشكل الآن الأحياء 2-10) ، وبين 92-1890 انضم لها ما أصبح الآن الأحياء 11-19؛ وفى سنة 1900 انقسم الحى الثانى لينشأ منه الحى العشرين، وسنة 1904 انضمت منطقة إلى الشمال من الدانوب هى فلوريدسدورف أى الحى الواحد والعشرين، وفى سنة 1983 أصبحت فيينا الكبرى تضم 26 حيا بعد أن انضم لها 97 مما كان يشكل تجمعات النمسا السفلى، ثم فى عام 1954 تم التراجع عن آخر هذه التحولات فى معظمها، لكن بقيت فى حوزة المدينة الأحياء 22 (Donaustadt) و 23 (Liesing) فى شمالى الدانوب وجنوبى المدينة على الترتيب.

(١٣) منذ ذلك الوقت أصبح أرشيف المدينة مسئولا ليس فقط عن الوثائق المدنية ولكن أيضا عن وثائق الهيئات الفيدرالية الواقعة فى فيينا وبخاصة المحاكم الفيدرالية؛ ولم يعكس اسم الأرشيف هذه المسئولية الجديدة إلا فى فترة متأخرة: وأطلق على الإدارة اسمها الجديد Archiv der Stadt und des Landes Wien سنة 1969، ثم استبدل هذا الاسم بعد ذلك بأربع سنوات باسم آخر أقل تعقيدا ويحمل نفس الدلالة هو Wiener Stadt- und Landesarchiv.

(١٤) وفى Studien aus dem Archiv der Stadt Wien. In 1929 O. Brunner's Die Finanzen der Stadt Wien appeard; in 1931 Die Wiener Ratsbürger des 14. Jahrhunderts by L. Sailer was published.

(١٥) عن تطور الأرشيف خلال فترة النازى وبعيد الحرب العالمية الثانية انظر أيضا الدراسة الحديثة F. Opll, 'Das Wiener Stadtarchiv im Krieg und in der Nachkriegszeit', JbVGStW 51 (1995), 177 ff.

(١٦) Ibid. 182 ff حول عملية الإنقاذ الكبيرة تلك .

(١٧) Ibid. 191 ff. حول عودة الوثائق منذ 1945.

(١٨) عندما تم تحديد المناطق أهملت المناطق المنضمة سنة 1938 (انظر هامش 12 أيضا). وهكذا وقعت المناطق الحضرية فيما قبل 1938 تحت سيطرة القوات الحليفة الأربعة، بينما بقيت المنطقة الداخلية من المدينة والحى الأول تحت السيطرة المشتركة . واعتبرت المناطق التى كانت تشكل الأحياء 21-26 سنة 1938 جزء من النمسا السفلى وبالتالى وقعت تحت السيطرة السوفييتية.

(١٩) هناك أدلة مهمة على قدم هذه المهام الأرشيفية الأساسية فى E. G. Granz, 'What Makes An Archives Successful? The "House of History" Concept', Journal of the Society of Archivists 16/1 (1995), 71 فى سنة 1309 عرف الملك الفرنسى فيليب العادل Philip the Fair فى تعليماته لأمين وثائقه بيير ديتامب Pierre D'Etampes: " عليه أن يحفظ ويفحص وينظم ويرتب فى دواليبه كل الرسائل والوثائق والدبلومات بهدف التأكد من حفظها على الوجه الأكمل وتسهيل إتاحتها عند الطلب".

(٢٠) لمزيد من المعلومات التفصيلية حول هذا الموضوع انظر دليل Archivalien aus acht Johrhun-derten. Ausstellung des Archivs der Stadt Wien (Historisches Museum der Stadt Wien, 15 th special exhibition, December 1964 - February 1965) as well as in P. Csendes, Das Wiener Stadt- und Landesarchiv. Ein F(hrer (VÖWStlA, Rihe C, Heft 3, Wien, 1991), ولا يوجد سجل مطبوع لكل الوثائق ، ولكن هناك الكثير المجموعات التى تم حصرها فى قوائم منفردة ، انظر البيليوجرافيا فى Opll, Geschichte, 17.

(٢١) حول الاتجاهات العامة فى استخدام المعالجة الإلكترونية للبيانات فى الأرشيف الأسترالى انظر G. Marckhgott, 'EDV in der österreischen Archive und die EDV', Historicum 34 (1993), 10, ff.

(٢٢) بُدئ فى الجمع تحت إدارة ف. كزايك F. Czeike (1976-1989) ومن بين الأغراض التى خدمها هذا الجمع المساعدة فى الإعداد للموسوعة الشاملة لتاريخ فيينا الحضرى، والتى كان كزايك يعمل فيها آنذاك؛ Felix Czieke, Historisches Lexicon Wien. Vol. 1-4 (Wien, 1991-1995); ونشر الجزء الأخير منها (الخامس) سنة 1996-97.

(٢٣) انظر أيضا الملاحظات فى Tschulk, 'Entwicklung', and in Opll, Geschichte .

(٢٤) أيام العمل من الإثنين حتى الخميس من 8:00 ص. حتى 6:30 م. والجمعة من 8:00 ص. حتى 4:00 م.

(٢٥) تشمل الأرقام الزيارات المتكررة لنفس المستخدم.

(٢٦) حيث إن الوثائق والكتب مخزنة بعيداً عن قاعة الاطلاع، وبالتالى يستغرق نقلها للقاعة وقتا، فإن ذلك يحدث مرة واحدة فى الأسبوع يوم الإثنين، ونتيجة ذلك ليس فقط تأخر الخدمة للباحثين، ولكن أيضا زيادة العمل على العاملين، ويقضى العاملين فى رحلاتهم بين قاعة الاطلاع وأماكن التخزين 200 ساعة فى الانتقال على مدار أربعة أسابيع.

(٢٧) حول تأثير الإجراءات الأخيرة على عمل الأرشيفيين انظر H. Schmitz, 'Archive Zwischen Wissenschaftsfreiheit und Persönlichkeitsschutz. Anmerkungen zur Archivgesetzgebung in der Bundesrepuglik Deutschland unter besonderer Berüksichtigung der Archivalienbenutzung', in Aus der Arbeit der Archive. Festschrift für hans Booms, ed. By F. P. Kahlenberg (Boppard am Rhein, 1989) 65 ff.

(٢٨) حول الإجراءات القانونية المتبعة فى الأرشيف الاسترالى انظر H. L. Mikoletzky, 1971:'La lég-islation archivistique. I. Europe 1 re parie: Allemagne - Islande', Archivum. Revue internationale des Archvies vol. XVII, 1967 (1971), 53 ff.

(٢٩) فى هذا السياق انظر أيضا بحث H. Rumschöttel, Die Archive an der Schwelle zu den 90er Jahren. Ein Lagebericht', Der Archviar 43 (1990), 229 ff.

(٣٠) M. Seliger, 'Dokumentation des 20. Jahrhunderts - ein neues Referat im Wiener Stadt- und Landesarchiv', Scrinium 19 (1978), 17 ff.

(٣١) حول أطالس المدن الأوربية المنشورة حتى الآن : A. Simms and F. Opll, Historic Towns At-lases: Urban History through Maps (Complete List of Historic Towns Atlases, published under the auspices of the International Commission for the History of Towns and the patronage of the Crédit Communal de Belgique, Brussels, 1995). حول الوضع الحالى للأطلس التاريخى لفيينا انظر بحث رينات بانيك شفيتسر Renate Banik-Schweitzer فى العمل السابق .

(٣٢) انظر Opll, Geschichte, 42, as well as H. Wohlrab, 'Die Bibliothek des Wiener Lande-sarchivs', Scrinium 4 (1971), 31ff.

(٣٣) نوقشت هذه الموضوعات بشكل أكثر توسعا خاصة بين الأرشيفيين الألمان، على سبيل المثال E. O. Bräunche, M. Diefenbacher, H. Reyer, K. Wisotzky 'Auf dem Weg ins Abseits? Zum Selbst-verständnis archivarischer Tätigkeit', Der Archivar 48 (1995), 433 ff.

(٣٤) Opll, Geschichte, 70 ,for the Tätigkeitsberichte des Wiener Stadt- und Landes Archives.

(٣٥) انظر "http://www.m08.magwien.gv.at" or "post@ m08.magwien.gv.at". انظر أيضا K. Uhde, 'Archvie und Unternet', Der Archivar 49 (1996), 205 ff.

(٣٦) حول مناقشة الهوية المشتركة للأرشيفيين انظر B. Brachmann, 'Kontinuität und Wandel im Berufsbild des Archivars', in Aus der Arbeit der Archive, 178 ff. And H. Rumschöttel, 'Zur Aus- und Weiterbildung der Archivare in der Bundesrepublik Deutschland', in Aus der Arbeit der Archive, 187 ff.

(٣٧) حول المناطق الناطقة بالإنجليزية، انظر الملاحظات القيمة فى B.S. Smith, 'Archives and Gov-ernment Policy', Journal of the Society of Archivists 9/4 (1988), 181 ff. و بالنسبة النمسا انظر A. Ogris, 'Zum Setellenwert der A5rchive in der heutingen Gesellschaft', Kärntner Jahrbuch für Politik (1994,) 175 ff.

(٣٨) بالإضافة للملاحظات (هامش 12) حول الوضع بالنمسا انظر أيضا M. Roper, 'Information Management: Threat or Opportunity', Journal of the Society of Archivists 12/2 (1991), 106 ff., W. Buchmann, 'Archive und die elektronische Datenverarbeitung. Ein Diskussionsbeitrag zu den Folgen der Einführung einer neuen Technologie für die Archive', in Aus der Arbeit der Archive, 243 ff., and H.E. Zorn, 'Automatioon und Archiv. Datenverarbeitung, Büroautomation, Bürokommunikation', in Bewahren und Umgestalten. Aus der Arbeit der Staatlichen Archive Bayerns. Walter Jaroschka zum 60,. Geburstag, hg. Von H. Rumschöttel und E. Stahleder (München, 1992), 330 ff.

(٣٩) Franz, 'What Makes an Archives Successful?'.

(٤٠) انظر المناقشات ملخصةً في Bräunche, Diefenbacher, Reyer, Wisotzky 'Auf dem Weg ins Abseits'.

(٤١) نفس الموقف تبناه جاكوبي F-j. Jakobi, 'Zur Öffentlichen Funktion der Archive und zum beruflichen Selbstverst(ndnis der Archivarinnen/Archivare', Der Archivar 45 (1992), 197 ff.

(٤٢) انظر أيضا Rumschöttel, 'Die Archive an der Schwelle'.

ثلاثة نماذج لأرشيفات المدن الكبرى بإسبانيا:
برشلونة - سيفيل - مدريد(*)

ميجيل-أنجل لادردو كويسادا

هذا العمل هو عرض مختصر لتاريخ وخصائص ومحتويات الوثائق بثلاثة من الأرشيفات المحلية الإسبانية ذات الأهمية العظمى، والتى تكتسب كل منها أهميتها فى منحى من المناحى، وتعتبر فى إجمالها مثالا للأرشيفات الأخرى، ولدراستها بالتالى أهمية من حيث إيجاد فهم أقرب لواقع أرشيفات المدن الإسبانية، وقد حظيت أثناء إعداد تلك الورقة بالمعلومات التى قدمها كل من د. كارمن باتل Carmen Batlle التى عملت بالأرشيف التاريخى لبرشلونة لعدة سنوات، ود. ماركوس فرنانديز Marcos Ferández مدير الأرشيف المحلى لسيفيل، و دونا كارمن كايتانو مارتين Dña. Carmen Cayetano Martín الأرشيفية بمجلس مدينة مدريد. وإنه لمن دواعى سرورى أن أعرب عن عظيم امتنانى لثلاثتهم لما بذلوه من تعاون مثمر.

الأرشيف التاريخى لمدينة برشلونة

يقع الأرشيف حاليا فى دار رئيس شمامسة دبلا Casa del Arcediano Desplá "مبنى رائع الجمال من طراز العصور الوسطى وعصر النهضة أساسه فى سور المدينة الرومانية ومجرى العيون" يرجع لعام 1922[١]، وكان ثمرة قرار للمجلس المحلى كان وراءه المؤرخ والسياسى فرانشيسك كاريراس كاندى Francesc Carreras Candi

(*) أعدت هذه الورقة لتقدم للمؤتمر، إلا أنه لم يتم تسليمها نظرا لظروف قهرية، إلا أنها تقدم هنا كمساهمة قيمة فى موضوع المؤتمر.

من برشلونة[٢]. وقد قام بالتنظيم المتميز للأرشيف الحالى أجوستى دوران سانبيرى Agusti Duran Sanpere (ت. 1975) والذى أدخله فى إطار المعهد المحلى للتاريخ الذى تأسس عام 1943. وهناك وصف للعمل المكثف بالمعهد فى عمل شامل نشر مؤخرا بعنوان History of Barcelona [٣] غير أن الجزء الخاص بالأرشيف بالرغم من طوله البالغ ما زال يفتقر لكثير من الوثائق (المتكاملات fondos) التى لم تحظ بالفهرسة الكافية (Germios, Taula de Canvi, etc) .

تتكون مجموعات الوثائق فى الأرشيف التاريخى من الرق (2629 من القرن التاسع وحتى الثامن عشر)، وسبع سلاسل Series أهمها التى تخص مجلس المئة Council of a Hundred، الذى كان مجلسا لمواطنى المدينة، أنشئ فى أواسط القرن الثالث عشر وتوقف عن العمل فى بدايات القرن الثامن عشر. المعلومات التالية مأخوذة عن دليل Guia الأرشيف المنشور عام 1983:

١ – من مجلس المئة:

(أ) سجلات محاضر الاجتماعات (257 سجل) .

(ب) التشريعات (ordenanzas) التى أصدرها المجلس بين عامى 1349 و 1714 (57 سجلاً) .

(ج) المراسلات، من الـ Registros – صور من الصادر، وأصول الوارد (312 سجلاً) .

(د) حسابات مكتب الضرائب المحلى (Clavaría)، وقد أعيد تنظيمها فى القرن الرابع عشر.

(هـ) سلاسل أخرى مثل Actas de Cortes (الوثائق البرلمانية)، والوثائق الخاصة بالجامعة Estudio General، والتعداد fotgages (36 سجلاً من 1374 وحتى 1649)، والمجلس التشريعى Dietario(49 سجلاً من 1390 وحتى 1839) .

(و) تجميعات لصكوك الامتيازات privilegios بالمدينة مثل الأجزاء الأربعة لـ 'Libre Verd' والتى يرجع أولها إلى أواسط القرن الرابع عشر.

٢ – أنشأ أفراد الحكومة التنفيذية للمدينة المعروفين باسم Consellers سلاسلَ شديدة التنوع من الوثائق التى تغطى عددا من الموضوعات مثل (جباية الضرائب، الأعمال العامة، الميناء، الأساطيل، الدفاع، إلخ) بين عامى 1280 و 1701 (828 سجلاً، 118 صندوقًا، و 116 ملفًا).

٣ – شكل ما نقل من الأرشيف الإدارى سلسلة أخرى تحتوى على أكثر من ألف سجل و 4000 ملف تمثل التوثيق منذ القرن الثامن عشر وحتى منتصف القرن العشرين.

٤ – سلسلتين كاملتين من عام 1300 تتعلقان بالحبوب واللحوم، وكلاهما كان تحت احتكار إدارة المدينة.

٥ – وثائق من أرشيفات مواقع قريبة من برشلونة استولى عليها الأرشيف خلال توسع المدينة فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، خاصة عام 1897.

٦ – سلسلة المتنوعات Diversos والتى تحتوى مثلا على كل ما يتعلق بالأعياد العامة واحتفالات مجلس المدينة.

بالإضافة إلى ذلك، يحتوى الأرشيف التاريخى لمدينة برشلونة على سلاسل من مؤسسات عامة أخرى بالمدينة، وكذلك على وثائق خاصة مما يزيد من أهميته فى كل أنواع الدراسات التاريخية الخاصة بكتالونيا، وفيما يلى أهم هذه السلاسل:

١– El Consulado de Mar (قنصلية البحر): وثائق تخص هذه التجارة والمحكمة البحرية.

٢ – Taula de Canví (البنك المحلى) : 890 سجلاً من عام 1401 وحتى القرن التاسع عشر.

٣ – Royal Audience Chamber (جهاز حكومى بين عامى 1714 و 1833)، الحاميات العسكرية فى القرنين الثامن عشر ، والتاسع عشر. وثائق عن تأسيس الـ Catastro (تسجيل الممتلكات والأراضى المملوكة لأفراد) فى كتالونيا منذ عام 1715.

٤ – أرشيفات طوائف ونقابات التجار والصناع Guilds and Brotherhoods منذ القرن الرابع عشر وحتى القرن التاسع عشر: وهى أساسية فى تاريخ المجتمع والعمل والديانة فى المدينة.

٥ – أرشيف عمال الملك فى المدينة وما حولها والذين شغلوا وظيفتى Veguer, Batlle وهو ملىء بالوثائق التى تعود إلى أواسط القرن الرابع عشر بما فى ذلك أيضا وظيفة Corregidor أو الممثل الرسمى للملك، والتى ورثت وظيفة Vegeurمنذ 1714 وحتى 1842.

٦ – سلسلة للوثائق المتنوعة للموثقين العموميين ، مشتراة ومهداة، فى الفترة من عام 1363 و حتى القرن التاسع عشر.

٧ – سلسلة وثائق خاصة، بعضها مشتراة وبعضها إهداءات، من بينها 4000 على رق ترجع إلى الفترة ما بين القرنين العاشر والتاسع عشر، وكذلك أرشيفات عائلية وأرشيفات شركات تجارية، أكثر من 300 ترجع إلى الفترة ما بين عامى 1440 و 1903.

٨ – أرشيفات مؤسساتية مثل تلك الخاصة بالـ Floral Games of Barcelona وأيضا الخاصة بالمعارض الدولية بين عامى 1888 و 1929.

٩ – وثائق مطبوعة تتضمن خطابات وأوامر ملكية، ومراسيم، وبيانات، ومذكرات مصنفة وعرائض، ترجع كلها إلى الفترة ما بين عامى 1389 و 1832.

١٠ – أكثر من ألف كتاب مخطوط، من بينها رسائل خاصة و Book of the Hours من القرن الخامس عشر.

إن هذا الأرشيف لا يعتبر فقط أفضل مثال لأرشيف محلى فى كتالونيا بين القرنين الثالث عشر والتاسع عشر؛ ولكنه يجمع أيضا بين جنباته وثائق من مؤسسات أخرى ومصادر خاصة، كلها تقريبا من برشلونة، وهو ما ينطبق بصدق على اسمه: أرشيف مدينة برشلونة ، وهو أيضا نموذج طيب لتجميع مواد وثائقية من مصادر متنوعة ، مبنية حول نواة الأرشيف المحلى ، بهدف أن تكون شاهدا على ومصدرا لدراسة تاريخ مدينة كبرى .

الأرشيف المحلى لسيفيل

"جرت العادة على اعتباره أهم أرشيف من نوعه فى البلاد"[٤] تتعلق مادته الوثائقية بمدينة سيفيل والأراضى الشاسعة المعتمدة عليها فى العصور الوسطى والعصر الحديث (حوالى 120000 كم٢ ، حوالى مئة قرية فيما يعرف الآن بمقاطعات

سيفيل، هويلفا، وكاديز)[٥] وتقع في مباني المحاكم القديمة منذ عام 1987، وتتكون من 4500 متر من الوثائق في ستة مخازن. وقد كان مقر الأرشيف في الـ Chapter House منذ أواسط القرن السادس عشر، وهو أحد المواقع الأكثر قدما والمتميزة بجمال العمارة، وقد كان مقره قبل ذلك أي في العصور الوسطى في كورال دى لوس أولموس Corral de los Olmos بجوار الكاتدرائية، حيث كان يجتمع عادة المجلس المحلى للمدينة.

ويبدأ تاريخ الأرشيف بعد غزو فرناندو الثالث للمدينة في عام 1248 مشكلا جزءاً من تاريخ تنظيمها المحلى، وكان نواة الأرشيف هو (أرشيف الصكوك) Archivo de Privilegios المكون من الوثائق الملكية والقانونية المتعلقة بالأوضاع السياسية والقانونية للمدينة، ومن السجلات التى تحتوى على نسخ من تلك الوثائق، مثل سجل الصكوك المعروف باسم Libro de Privilegios، الذى جمع عام 1508، ومجموعة من نسخ الوثائق التى أرسلها إلى سيفيل الملوك الكاثوليك (Tumbo de los Reyes Católicos, 1474-1507) وقد كانت الوثائق التى أفرزها النشاط الإدارى المحلى بحوزة من تولوا وظيفة موثق المجلس escribaías del Cadildo ولم تشكل جزءاً من الأرشيف المحلى حتى عام 1812، كما كان لممثلى الشعب المنتخبين Jurados أرشيفهم الخاص، منفصلا أيضا.

وقد كان Archivo de Privilegios (أرشيف الصكوك) محفوظا فى خزانات لكل منها ثلاثة مفاتيح ، يحمل كل منها أحد الموظفين المحليين ، كزيادة فى احتياطات الأمن ، ولم تكن لتفتح إلا لحاجة إدارية، بالرغم من أن مؤرخى المدينة أحيانا ما كان يسمح لهم بالاطلاع عليها، خاصة دييجو أورتيز دى زونييجا Diego Ortiz de Zuñiga [٦] وقد أجرى جرد للأرشيف أعوام 1519، 1538، 1626، 1702، و 1746، كما عُملت نسخ لبعض الوثائق بين عامى 1741 و 1771، قام على عملها أرشيفى المدينة لويس جاكوبو فيلازكويز Luis Jacobo Velázquez.

وقد ظهرت وظيفة مدير الأرشيف فى مجلس مدينة سيفيل منذ عام 1858، وقد قام د. خوزيه فيلانكويز سانشيز D. José Velázquez y Sanchez بين عامى 1859 و 1869 بكثير عمل فى تصنيف وترتيب وترميم المواد الأرشيفية، مكونا بذلك أساس التنظيم الحالى للوثائق التى ترجع لفترة ما قبل عام 1835، وقد أكملها خلفاؤه على مراحل ، بدءاً من ل. إسكوديرو إى بيروسو L. Escudero y Peroso(1872 – 1897)، وتعكس المادة الوثائقية مظاهر الإدارة المحلية منذ العصور الوسطى وحتى الآن، من خلال عدد من

السلاسل التي أفرزتها مختلف الأجهزة التنفيذية: المجالس (المحلية ومجالس الجورادوس Jurados)، إدارة الحسابات، مجلس الموثقين، ومنذ بداية القرن التاسع عشر أقسام وإدارات مكتب سكرتارية مجلس المدينة.

وفيما يلي وصف لمختلف أقسام الأرشيف:

١ - أرشيف الصكوك القديم Archivo de Privilegios، مضافا إليه بعض الوثائق، معظمها ترجع للفترة ما قبل 1540.

٢ - أرشيف إدارة الحسابات Archivo de Contaduria، وثائق أفرزتها الإدارة الاقتصادية للمدينة تكمل 15 (أوراق خزانة Papeles de Mayordomazgo) تحتوى على وثائق من نفس النوع ترجع للفترة منذ القرن الرابع عشر.

٣ إلى ٦ - أرشيف مجلس الموثقين Archivo de las Escribanías del Cabildo. وتحتوى على أكثر من 18000 ملف فى 500 مجلد ترجع للفترة منذ القرن السادس عشر وحتى القرن التاسع عشر.

٧ إلى ٩ - مادة وثائقية محلية ترجع للربع الأول من القرن التاسع عشر.

١٠ - وهى وثائق ذات أهمية تاريخية خاصة حيث تتكون من سجلات محاضر اجتماعات المجلس Actas Capitulares، ملف غير مكتمل من عام 1434 ولكنه كامل منذ 1557 وحتى الآن، وبه تفاصيل أحداث اجتماعات المجلس المحلى regimiento .

١٧ - (*) مجلس الجورادوس Cabildo de los Jurados وهو الأرشيف القديم لتلك المؤسسة المحلية التى يشكل أعضاؤها Jurados مجلسا منفصلا. هذه المجموعة غير كاملة: توجد وثائق ترجع للفترة ما بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر(٧).

وأخيرا هناك - كما فى كل الأرشيفات - قسم خص بالمتنوعات Diversos، 16، وتجرى له عمليات الفهرسة فى الوقت الحالى.

الأقسام من 11 إلى 14 تحتوى على مجموعات وثائق من مصادر خاصة، مشتراة أو مهداة، تتعلق بعضها بمسائل تاريخ سيفيل ، بينما يحتوى القسم 18 على وثائق تتعلق بالمعرض الإيبيرى الأمريكى الكبير فى عام 1929، وقد ضمت فى السنوات

* الأقسام من 11 إلى 16 سيأتى ذكرها فى السطور التالية. (المترجم)

القليلة الماضية الوثائق التى نتجت عن إعداد القاموس التاريخى لشوارع سيفيل Diccionario historico de las calles de Sevilla، ومن المأمول أن يستمر تدفق وثائق مماثلة.

بالإضافة إلى ذلك، هناك ملحق المكتبة التى تحتوى على أكثر من 20000 عنوان وهى "من أفضل المصادر البيليوجرافية عن الموضوعات المتعلقة بسيفيل".

نخرج من ذلك بأن الأرشيف المحلى لسيفيل هو من أروع الأمثلة على كيفية تكون وتنظيم أرشيفات المدن فى فترة حكم الملكية القديمة لقشتاله منذ القرنين الثانى عشر والثالث عشر وحتى التاسع عشر، وعن أنواع الوثائق والمعلومات التى يمكن أن نعثر عليها فيها، أضف إلى ذلك أنه أكمل أرشيف فى الأندلس وأحد أفضل الأرشيفات فى البلاد؛ بالرغم من أنه ليس له مثل ثراء المصادر التى ترجع للعصور الوسطى التى لمرسيه[^8] على سبيل المثال، إلا أنه لديه الكثير الذى يماثل أو يفوق ما لأرشيفات أخرى فى قشتاله مثل فالادوليد Valladolid [^9]و برجوس [^10] Burgos.

أرشيف مدينة مدريد

لقد كانت مدريد فيما بين القرنين الثانى عشر والسادس عشر مدينة متوسطة الأهمية، يقطنها حوالى 4000 نسمة عام 1500، امتد سلطانها على أراض ليست بالشاسعة لا تضم أكثر من ثلاثين قرية، تحول معظمها إلى أملاك إقطاعية señoríos خلال الفترة ما بين القرنين الرابع عشر والسادس عشر. وقد استقر بها بلاط فيليب الثانى منذ عام 1561[^11]، ومنذ ذلك الحين بدأ تحولها إلى مدينة عظمى ثم عاصمة فى النهاية، ويعكس أرشيف المدينة فى تكوينه وملامحه الفترتين التاريخيتين.

وقد حفظت صناديق وثائق المجلس arcas de privilegios فى العصور الوسطى فى دير سانتو دومينجو الريل Convent of Santo Domingo el Real تحت مسئولية أعضاء المجلس التشريعى regidores، وموثق المجلس، وبُدِئ فى تسجيل عهدتها عام 1481، وقد كان هناك مشروع ظهر فى عام 1613 لإعادة تنظيم الأرشيف على نسق الأرشيف الملكى فى سيمانكاس Simancas، نظرا للزيادة الكبيرة فى أعداد الوثائق التى حدثت فى النصف قرن السابق، إلا أن هذا المشروع لم يمض قدما، وقد جرى تحديث هذا

الأرشيف، مثله فى ذلك مثل باقى أرشيفات المدن الإسبانية فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر، فكان له تنظيم وتجهيزات جديدة، فعين له موظف رسمى عام 1748، ووضعت ضوابط استخدام الأرشيف منذ عام 1753، وتحول إلى مكتب خدمة عامة محلية عام 1781.

وفى عام 1868 سكن الأرشيف عدة غرف فى بيت الخباز La Casa de la Panadería، البيت الرئيسى فى الميدان الرئيسى Plaza Mayor وظل به حتى عام 1987 عندما نقل إلى المركز الثقافى بمجلس المدينة فى مقر كوند ديوك Conde Duque، وهو أحد المبانى التى ترجع إلى القرن الثامن عشر وكانت مواصفاته مناسبة، ويضم موقعه هناك 16000 متر من الأرفف تحمل 35659 ملفًا و 38659 سجلاً و 800 خريطة و 3390 لفة ميكروفيلم، وتغطى وثائقه الفترة ما بين عامى 1152 و 1991.

ويدأ العمل بالنظم الحديثة فى التخزين والتسجيل عام 1871، تحت إدارة د. تيموتيو دومينجو بالاسيو D. Timoteo Domingo Patacio الذى نشر مجموعة أساسية لوثائق العصور الوسطى، واستكمل العمل بعده مدراء آخرون من أهمهم د. آجوستين ميلاريس كارلو D. Agustín Millares Carlo ، وبدأت مجلة المكتبة والأرشيف والمتحف المحليين Revista de la Biblioteca, Archivo y Museo فى الصدور منذ عام 1923 ، وبالرغم من عدم ظهور دليل للأرشيف حتى الآن (١٢) إلا أنه هناك عدد من أعمال الجرد التفصيلية غير المنشورة، تتبع التنظيم الذى بُدِئ فى اتباعه منذ عام 1867، كما يتوفر للباحث أيضا العديد من الفهارس الموضوعية المنشورة(١٣).

وتتوزع الوثائق أقسام يتألف تحديدها من دمج معيارين لاختيار المحتوى وهما المصدر والموضوع يتم التصنيف داخلهما موضوعيا، ويفسر اختيار معيار المصدر تلك الضخامة فى حجم وثائق مكتب سكرتارية المجلس، الذى ورث مجلس الموثقين، ويعطى الجدول رقم 1 أسماء ومحتويات كل قسم.

وتغطى أسماء الأقسام أهم ملامح النشاط الإدارى المحلى: الإدارة السياسية للممثل الرسمى للملك Corregidor Real، تموين القمح ، Pósito-Alhóndiga ضبط الموازين والمقاييس فى السوق وفى التجارة بشكل عام Repeso، إعانة الفقراء والعجزة Beneficiencia، المالية، الوارد والمنصرف، التعداد المحلى Estadistica، مشاركة السلطة المحلية فى تعيين وتنظيم الجيش القومى، Milicia Nacional, Quintas .

يحتوى كل قسم على أقسام فرعية أو مجموعات وسلاسل، ومن أهم ما تجدر الإشارة إليه تلك التى تتعلق بالمسرح، بما تحويه من تقارير ونوادر عن المسرحيات التى قدمت فى مدريد منذ القرن السادس عشر، وتلك المتعلقة بالتمدين وما تحويه من ملفات عن تشييد المبانى وفتح الشوارع والحارات منذ القرن الخامس عشر ، ومحاضر جلسات المجلس Libros de Actas del Concejo، وممتلكات المجلس propios والضرائب غير المباشرة sisas، والضرائب المباشرة servicios التى يدفعها مواطنو المدينة ولها أهمية أيضا فى التاريخ الديموجرافى، والأعمال المحلية والملاحظات التى دونها موثقو المجلس منذ القرن السادس عشر، والوثائق الملكية منذ القرن الثانى عشر وحتى الثامن عشر، .. إلخ.

ولا يعانى أرشيف مدريد من أى نقص فى المواد منذ الثلث الأخير من القرن الخامس عشر، إلا أنه لم يضم سوى عدد قليل من المصادر الأخرى الخاصة بالمدن المجاورة، فيما لا يقع فى نطاق أحياء المدينة الحالية، وأقل من ذلك بالنسبة للأرشيفات الخاصة، وهو بذلك شاهد صدق على تاريخ المدينة وتطورها من المدينة البسيطة فى العصور الوسطى إلى المدينة الكبرى الحالية.

جدول (١) أسماء ومحتويات كل قسم من الوثائق

الاسم	الفترة التى تغطيها الوثائق	عدد الوثائق	عدد السجلات
مكتب السكرتارية Secretaría	١١٥٠-١٩٩١	٢٣,٨٣٧	١٠,٦٧٠
الممثل الرسمى للملك Corrigimiento	١٦٣١-١٨٦٨	٦٣٢	
الأعمال الخيرية Beneficiencia	١٥٩٨-١٨٩١	٩٥٢	
الحسابات Contaduría	١٥٢١-١٨٨٧	٤,٩٠٠	
الإحصائيات Estadística	١٨٤٠-١٩٦٥	٤,٥٧٩	٩,٠٠٠
الجيش Milicia Nacional	١٨٢٠-١٨٨٢	٣٢٧	
مخازن القمح Pósito-Alhóndiga	١٦٤٥-١٨٤٧	٥٣٩	
مجموعات الاحتياط السنوية للجيش Quintas	١٨١٣-١٨٧٩	٥٠٩	
الموازين والمقاييس Repeso	١٥٧٩-١٨٤٥	٤٨	

الهوامش

(١) عن ملحوظة حول هذا الأرشيف قدمتها د. كارمن باتل من جامعة برشلونة .

(٢) من أهم أعمـاله (1910) La Ciudad de Barcelona, (The City of Barcelona)، وهو أول تاريخ كامل للمدينة، وكذلك مبادرته بنشر أهم وثائق هذا الأرشيف مثل Dietario or Manual de Novells Ardits (from 1390 to 1724) and the summaries of sessins or Rúbriques by E.G.Bruniquer, from the seventeenth century.

(٣) Barcelona, 1991

(٤) Femández Gómez, 'El Archivo Municipal de Sevilla: Pasado y Presente', Bletin de la Asociación Española de Archiveros, Bibliotecarios, Museólogos y Dcumentalistas (ANABAD), 2/1995, 7-27, AND 'El Archivo Municipal de Sevilla' in Ayuntamiento de Sevilla, Historia y Patri monio (Sevila, 1992), 119-141.

(٥) انظـر F. Morales Padrón (ed.), Historia de Sevilla (Seville, 1976), خاصـة vol. 3, M. A. Ladero Quesada, La Ciudad Medieval. .

(٦) انظر D. ortiz de Zúñiga, Anales....de la Ciudad de Sevilla, (Madrid, 1677) (Sevilla, facsimile of the 1795 editin, with indices, edited by J. Sanchez Herrero). 1988,

(٧) هذا المجلس Cabildos de Jurados كان له أمثلة فى مناطق أخرى من بينها قرطبة وطليطلة .

(٨) انظر سلاسل الوثائق الهامة التى أعدها للنشر J. Torres Fontes· Coleccíín de Documentos para la Historia de Murcıa (Murcia, 1964 - in progress).

(٩) F. Pino Rebolledo, Historia del Archivo Municipal de Valladolid (Valladolid, 1991) .

(١٠) J. A. Bonach(a Hemando and J. A. Pardos Martinez, Catálogo documental del Archi-vo Municipal de Burgos, Seccion Hist(rica)931-1515) (Junta de Castilla y León, 1983).

(١١) A. Femández (ed.), Historia de Madrid (Madrid, 1994); S. Madrazo, D. Ringrose, and C. Segura, Historia de Madrid (Madrid, 1994).

(١٢) C. Cayetano Martín, 'El Archivo General de la Villa de Madrid', in Primeras Jomadas de Fuentes Documentales para la istoria de Madrid (Madrid, 1990), 93-104.

(١٣) على سبيل المثال C. Cayetano Marín, La Documentación Medieval en el Archivo de Villa (Madrid, 1991).T. Domingo Palacio, Documentos del Archivo General de la Villa de Madrid (Madrid, 1881-1909). Librods de Acuerdos del Concejo Madrileño, años 1464 1505 (Madrid, 1932-1988) A. Millares Carlo, Contribuciones Documentales a la Historia de Madrid (Madrid, 1971). A. Millares Carlo and E. Varela Hervias, Documentos de Archivo de la Villa de Madrid, Segunda Serie (Madrid, 1932). C. Cayetano Martín, Documentos del Archivo de Villa. Reyes (1475-1479) (Madrid, 1992). E. Pastro Mateos, Católogo de los Fondos del Archivo Católicos. de Villa Referentesa Gremios y Profesiones (Madrid, 1947), C. Rubio Pardo, Cédulas y Provisiones de carlos I (1516-1526) (Madrid, 1985). F. Rújula and M. Crespo, Indice de Caballeros Hijosdalgo de lla Nobleza de Madrid. 1330-1930 (Madrid, 1920). J. E. Varey and N. Shergold, Teatros y Comedias de Madrid. 1600-1687 (1971-75), and Los Titeres y otras Diversiones Populares de Madrid. 1758-1840 (1972).

أرشيف باريس: بتر، تقطيع أوصال، إعادة تكوين

فرانسوا جاسنو

باريس .. لمن؟

باريس لنا، هكذا يقول عنوان أحد أفلام الموجة الجديدة، ولكن مؤلفه جاك ريفيت Jacques Rivette يسارع بنفى ذلك ذاكرا عبارة أبولينير Apollinaire: باريس ليست ملكا لأحد.

أيكون إذن اتساع باريس بشكل أكبر من أن يكون تحت يد سلطة واحدة سببا فى ألا يحتوى أرشيفها إلا على جزء متواضع من ذاكرتها؟ أم نقتنع بتفسير أبسط وبالتالى أكثر إراحة لنا؟ فالقاعدة أن أسماء الهيئات تشى بطموح لا يتناسب مع الواقع: فالاسم ينم عن هدف أكثر منه عن هوية، وبمعنى قريب من هذا المعنى أقدم لمؤسسة ثقافية نيط بها حفظ أرشيف السلطات الإدارية العاملة داخل حدود المدينة، والتى ورثت التقاليد الأرشيفية التى يمكن تتبع جذورها حتى القرن الثالث عشر.

وتعتبر باريس فريدة فى أرشيفاتها المتمثلة نقصا والمتناثرة مكانا، وهذا النقص فى المادة الوثائقية التى ورثتها لتغذى بها الأبحاث حول تاريخها، هى نفسها ثمرة هذا التاريخ: فهى تمثل بذاتها مادة للتاريخ وتسهم فى إلقاء الضوء على الخط الفاصل بين المدينة البسيطة والمتروبول. ولعل من المناسب فى هذا المقام أن نُذكِّر بأربعة عناصر حاسمة فى مسار تاريخ باريس، كان لها أثر مباشر بشكل أو بآخر على مصير الأرشيف بصفة خاصة:

(أ) وجدت باريس نفسها تلعب دور العاصمة فى فترة مبكرة جدا.

(ب) الدولة التى أسلمتها لهذا المصير غذَّت فى الوقت نفسه الاتجاه المركزى، والذى بالرغم من تغير نظام الحكم يبدو أنه أصبح ملازما لها ومستعصيا على التحول السريع نتيجة للاتجاه الحديث إلى اللامركزية .

(ج) استمر توسع باريس منذ القرن الثانى عشر دون انقطاع يذكر على كافة المستويات: الديموجرافية، والمكانية، والاقتصادية .

(د) منذ نفس الفترة تقريبا، أصبحت باريس هى مقر التعايش أو المجابهة للقوى: الحاكمة، والمحلية، والدينية، والتجارية، والفكرية، والقضائية .

ونحن نعلم أن باريس لم تتوقف يوما عن تبادل صورتين: صورة العاصمة الأنيقة التى تتنافس فيها مظاهر السلطة لكل الاتجاهات على إظهار العظمة والأبهة، وصورة العاصمة الثائرة التى يقوم شعبها على الحكومة فتزلزلها أو تسقطها، كل أزمة من لدن إتيين مارسيل Etienne Marcel و بلدية باريس la Commune (*) ، مرورا بالرباط المقدس la Ligue، والفروند la Fronde(**)، والثورات، زاد من قوة نظام الحكم المركزى وأضعف من إمكانات تحوله إلى سلطة بلدية أفرغت شيئا فشيئا من محتواها، وقد أدى تلاحم إدارة الدولة مع الإدارة المحلية، والذى لم يكن دائما بدوافع الحفاظ على النظام، إلى إخراج باريس عن النظام المعتاد ومهَّد لتقطيع أوصال أرشيفاتها.

ومن المعروف أن نواة بلدية باريس نشأت فى القرن الثانى عشر على يد طائفة تجار الماء، التحالف التجارى فى باريس ، وقد تزعم رئيس التجار المجلس، وشكَّل فى القرن التالى مع القضاة البلديين الأربعة وأعضاء المجلس الأربعة والعشرين مكتب المدينة الذى قام قلمه فيما بعد بتجميع أول أرشيف، وقد عانت هذه المتكاملة التى ترجع للعصور الوسطى من الاضطرابات التى كانت علامة على عصر شارل الرابع: إلغاء رابطة التجار سنة 1382، وسرقة مجلس المدينة، تجميع الوثائق التى نجت فى خزانة الوثائق، وإعادة البلدية بشكل غير كامل، وسوف يتكرر هذا المشهد، كما سوف نرى .

ومنذ 1412 وحتى 1789 لم تعرف نقابة التجار ولا مكتب المدينة فترة استمرارية، وقد اعتبر قلم المدينة هو المستودع الأرشيفى، بمجموعاته المكونة من سجلات المداولات، وسجلات الحسابات، أو الأحكام القضائية ، والأملاك والأراضى، غير أنه كان أرشيفا للأعمال الإدارية أكثر منه أرشيفا للقرارات، غير أن السلطة الفعلية كانت قد توزعت

(*) بلدية باريس فى 1789 والتى أصبحت فيما بعد حكومة ثورية.(المترجم)

(**) العصيان الذى اندلع ضد مازارين والملكة آن ملكة النمسا تحت وصاية لويس الرابع عشر.(المترجم)

بالفعل بين عدة مؤسسات ملكية فى مقدمتها برلمان باريس le Parlement de Paris، ومنذ القرن السادس عشر وما بعده الولاية وشاتليه Châtelet والقائمقامية العامة للشرطة، بيد أن هذا التلاحم بين الجهات المختلفة استتبعه بالقطع اعتماد كل منها على الآخر بشكل ما، فالأمور المالية للبلدية كانت هى المهيمن على تمكين الملكية من التعامل مع المال العام من خلال مجلس المدينة، غير أن تقسيم السلطة على هذا النحو لم يكن بحال من الأحوال فى مصلحة الإدارة المحلية، وقد أثر ذلك أيضا على أرشيفها بالسلب.

أما الفترة التالية، والتى كانت أقصر بكثير (بين 1789 و 1815)، فقد كانت فترة حاسمة، حيث أنها تميزت باتجاه قوى لتسخير بل وإلغاء السلطة البلدية ولأنها وضعتها فى كادر مؤسساتى دائم، وأيضا لأنها - وبعد أن كسرت تقليدا أرشيفيا قديما - تأخرت فى استبداله بمؤسسة جديدة.

ومنذ اتحاد الولايات العامة كان مكتب المدينة هو مقر مجلس ممثلى العامة فى باريس، وقد تركت هذه البلدية المؤقتة مكانها سنة 1790 إلى الكوميون الدستورى: وعلى رأسه العمدة و 16 من المديرين والذين يشكلون جميعا المكتب، وتشكّل كيان البلدية من هؤلاء منضما إليه 32 من أعضاء المجلس البلدى ومضافا إليهم 96 من الأعيان فيما يسمى بالمجلس العام للكوميون، وكانت باريس آنذاك مقسمة إلى 48 قسماً بكل منها 16 مفوضاً ومفوضية شرطة ورثوا بعض امتيازات المفوضين فى شاتليه، وبعد 10 أغسطس 1792 وسقوط الملكية ترك الكوميون الشرعى مكانه للكوميون الدستورى، المكون من مفوضى الأقسام ال 48 لباريس، وقد تم حل هذا الكوميون الأعلى بعد ترميدور Thermi-dor(*) وأسندت إدارة المدينة إلى إدارة الدولة، وكانت المفوضيات قد حلت محل الوزارات التى تدير كل شأن من الشئون الباريسية، وقد تم تحويل كل أربعة أقسام إلى لجنة ثورية، (حولها مرسومان صادران فى شهر فونتوز ventôse(**) "الأقسام التى

(*) هو الشهر الحادى عشر من تقويم الثورة الفرنسية، ويعادل (19 يوليه - 18 أغسطس)، هذا الشهر بالذات عندما يأتى ذكره منفردا، كما هو الحال هنا، يقصد به التاسع من ترميدور السنة الثانية من تقويم الثورة الموافق 27 يوليو 1794 وهو يوم القبض على روبسبيير Robespierre وإعدامه. (المترجم)

(**) الشهر السادس من تقويم الثورة الفرنسية، ويعادل (19 أو 21 فبراير - 19 أو 21 مارس). (المترجم)

من العام الثالث من تقويم الثورة الفرنسية* إلى مجرد مكاتب دولة مدنية) قبل أن يحولها قانون 19 فونتوز العام 4 إلى دوائر قضائية، ويكمل الجهاز على المستوى البلدى وكيل قومي، نائب كوميون سابق، ومكتب مركزى مسئول عن الشرطة والتموين، ولم يبق بذلك إلا أن تقوم القنصلية بتحويل الواقع الكوميونى إلى كيان له حدود أسمى منذ العام الرابع من تقويم الثورة؛ إدارة السين: وقد كان ذلك بموجب قانون 28 بلوفيوز pluviôse فى العام الثامن، وقد وضعت المدينة والإدارة كاستثناء من القاعدة العامة، تحت إدارة مزدوجة لوالٍ ومدير شرطة كخلف للمكتب المركزى.

ماذا يهمنا إذن على المستوى الأرشيفى من هذا الخضم المؤسساتى؟ هناك على وجه الخصوص تلك القطيعة القضائية التى ميزت تحول مكتب المدينة إلى بلدية مؤقتة، وهى قطيعة تلت فترة توقف وظيفى طويلة تمتد من إلغاء الكوميون سنة 1794 وحتى تأسيس ولاية السين فى مجلس المدينة سنة 1800، هناك فترات عديدة إذن كانت الأوراق فيها بلا صاحب ولا وريث: ومصيرها كان بشكل عام فى يد القدر، وإن لم يقع لها حادث جلل.

لم يستثنِ العداء المستحكم للوثائق الخاصة بالنظام القديم، والذى عادة ما ترمى به على حق الثورة الفرنسية، الأرشيف البلدى للنظام القديم فى باريس. غير أن وظيفة كاتب المحكمة اختفت من مكتب المدينة، وكذلك منصب أرشيفى الكوميون التى وجدنا دلائل عليها من سنة 1791 وحتى العام الثالث من تقويم الثورة، لم يكن إلا منصبا اسميا، وكان علينا أن ننتظر حتى العام السادس حتى يتولى مكتب إصدار الوثائق مسئولية حصر وتصنيف الوثائق القديمة التى كانت ما تزال فى مجلس المدينة. فلم يكن هناك سنة 1798 إلا بلديات الدوائر القضائية، وانعدمت المكاتب المركزية للأرشيف من الوجود. وكان المكتب يعمل تحت سلطة أرشيفيى الجمهورية، كامو Camus، وفى الإطار القانونى لقانون 7 ميسيدور messidor من العام الثانى الذى نص على تقسيم الوثائق التى يمكن أن تخدم التاريخ بين المكتبة الوطنية ومختلف أقسام الأرشيف القومى (الحكومى، القضائى،... إلخ)، وقد بذل أعضاء مكتب إصدار الوثائق كل ما فى وسعهم حتى بعد إلغاء تلك الهيئة سنة 1801 فى الأرشيفات الباريسية ومادتها الثرية التى أخذت طريقها فى سنة 1808 إلى قصر سوبيز Soubise [١].

وليس لنا بلا شك أن نتزيد فى الإرجاع لأسباب أيديولوجية بالنسبة لعمليات الضم التى جرت إلى الأرشيف القومى لأوراق مكتب المدينة، وولاية باريس والدائرة

المالية لها، والجامعة والكليات، والمطرانية، والمجالس الكهنوتية، والخورنيات(*)، والمدارس الإكليريكية، والأوامر، والجمعيات والهيئات الدينية، شاتليه باريس Châtelet de Paris وقضاء إيل دو فرانس Ile-de-France هوالضرائب العينية والمالية ومحكمة الترسانة، والمحكمة الأسقفية لباريس ولكل الأرشيفات الحكومية فى المدينة(٢). ولم يكن انتزاع تلك الوثائق التى حرمت المدينة من ذاكرتها فى عهد النظام القديم محض انتقام من الدولة تجاه باريس، بل تميز بنزعة محافظة، حيث أنها حفظت هذا الماضى من وجهين: فبدون وضع تلك الوثائق فى أيدى أفضل المتعلمين آنذاك، لم تكن تلك الوثائق لتنجو من حرائق 1871، كما أن الحديث عن مصادرة الوثائق يعنى الجهل بأن عدداً من المؤسسات الباريسية الخاصة بالنظام القديم بدءاً من البرلمان ، كانت تتخطى سلطاتها النطاق المساحى الضيق لتمتد للأمة ككل بوثائقها المختلفة(٣).

وفى هذه الظروف ظهر قانون 5 برونير brunaire من العام الخامس من تقويم الثورة الذى يقضى بتجميع الوثائق والسجلات الخاصة بمستودعات الدولة فى قصبة كل إقليم، وهو القانون الذى أسس للخدمات الأرشيفية الإدارية والذى يستعد الأرشيفيون الفرنسيون للاحتفال بمئويته الثانية. هذا القانون لم يكن ليدخل حيز التنفيذ فى باريس إلا بوجود بقايا وثائقية متأخرة وقليلة الغناء. وكان لنا أن نقنع أيضا بتفرد آخر؛ فقد نشأت شبكتان للأرشيفات بعد ترميدور اعتمادا على ما أخذ من المحليات القضائية التى كان بحوزتها أرشيفات الإدارات القديمة للأحياء والأقسام، والتى كانت تحتفظ بالوثائق المدنية للدولة: أولها فعله مكتب أرشيف ملحق بالمكتب القومى للإدارة منذ العام الرابع وكان يحتفظ بوثائق الملكية، والثانى هيئة أرشيف المكتب المركزى لكانتون باريس ، وبعد صدور قانون بلوفيوز فى العام الثامن أصبح مدير تلك الهيئة هو الأرشيفى الأول لمفوضية الشرطة(٤). أما بالنسبة لولاية السين فقد ألحقت اثنين من "حفظة الأرشيف gardes des archives" بالمكتب التابع لقسم الأملاك الوطنية ويتبعان السكرتير العام ، يتولى أحدهما أرشيف القسم والآخر الإدارة المدنية لباريس. وقد صاحب اجتماع الخدمتين فى مجلس المدينة عام 1805 عمليات فرز مدمرة نسبيا فى الأرشيفات الثورية فى باريس السين.

(*) جمع خورنية وهى القرية التى يخدمها كاهن. (المترجم)

وقد تحمل أرشيف السين ضربة فادحة فى المرحلة الثورية والإمبراطورية تمثلت فى تقطيع أوصاله وتفريقه (فمصلحة الأرشيف القومى) وتقسيمه (ولايتان، و 12 دائرة قضائية) واضطرابه (بلدة/قسم) ، ولم تغير الأحداث التى مر بها بين عامى 1815 و 1871 من مصيره. فبعد تجميعه فى هيئة واحدة سنة 1839 على مستوى المكتب، تم تقسيمه داخليا إلى أقسام ثلاثة: الأرشيف الإدارى، والدولة المدنية، وسجلات أملاك السين ومدينة باريس ، وقد تعاقب على رأس الأرشيف موظفون خلو من المؤهلات العلمية، ولم يأبه الحاكم بقرار 1850 الملزم بتفضيل الأرشيفيين الباليوجرافيين، وقد كان تحت إدارتهم مجموعات من أروعها السلسلة الكاملة لسجلات الخورنيات منذ 1525 وأرشيفات الشركات القديمة، ويضاف إليها اعتبارا من 1860 أرشيفات البلدان التابعة وسجلات الحالة الاجتماعية فى الدوائر القضائية الاثنى عشر والواقعة فى زمام ملتزمى الضرائب، وفى نفس الحقبة انتقلت هيئة الأرشيف إلى طريق فيكتوريا avenue Victoria فى ملحق بمجلس المدينة، وخصص لها ملحق فى طريق مورلان Boulevard Morland، وفى الرابع والعشرين من مايو سنة 1871 وفى قلب الأسبوع الدامى شب حريق فى مبنى طريق فيكتوريا أتى على أرشيف باريس.

وكان بعث الأرشيف على يد جوستاف سان جونى Gustave Saint-Joanny الأرشيفى بالسين من 1868 وحتى 1889، وتجسد هذا الإحياء فى مجهود جبار فى التجهيز وفى العمل التوثيقى، لم يسبق لهما مثيل، فشيد مبنى مخصوصاً لحفظ ومعالجة المادة الأرشيفية والاطلاع عليها ليضم أرشيف البلدة وأرشيف الإدارة، وكان ذلك بين عامى 1876 و 1878 فى موقع ستنضم إليه فيما بعد هيئات من الولاية، ومن جهة أخرى وضع قانون وقرار صدرا سنة 1872 الأساس القانونى لإعادة تنظيم الأحوال المدنية و مناقشات المجلس البلدى لباريس والمجلس العام للسين: واستطاع فريق عمل بعد عشرين سنة أن يكرس نفسه لهذا العمل الضخم، مما أدى إلى النجاح فى إعادة تأهيل حوالى 2.666.000 وثيقة.

وقد كانت هناك بالفعل حاجة لبذل جهود إصلاحية جبارة تستطيع أن ترأب التصدعات بفاعلية. بيد أن توجهات تلك الجهود كانت استخدامية أكثر منها تراثية، وإدارية أكثر منها تاريخية: وهكذا فلم يتطور التعامل مع وثائق الحالة الاجتماعية بالفعل فى القرن التاسع عشر، وهى الفترة التى بدأ فيها عدم الاعتداد قانونا بأى تصرف قانونى غير موثق، أما بالنسبة للمبنى فقد أخذ فى الاعتبار توفير مساحات لاستقبال المادة الأرشيفية الخاصة بالولاية فى المستقبل، بيد أن تلك المساحات كانت متواضعة ،

حتى أن سان جونى طالب بإجراء توسعات منذ 1889 ، ولم ير هو ولا خليفته المباشر (ولم يكونا من الوثائقيين بالرغم من أن بعض الأرشيفيين الباليوجرافيين عملوا تحت إدارتهما) هذا الأمل يتحقق حيث أن أرشيف باريس استمر فى هذا الموقع حتى 1989 .

وقد اجتمع للأرشيف ضعف الاعتراف العلمى بنهاية الإمبراطورية الثانية، مع كارثة 1871 ففقدت المؤسسة ولمدة طويلة كل تقدير أو اعتراف. واستمر الأرشيف فى هذا الوضع الدونى بانعقاد اللواء للمكتبة التاريخية الملحقة بمتحف كارنفاليه Carnvalet، والتى بالرغم من تضررها الشديد سنة 1871، ظلت إدارة خدمات الأعمال التاريخية منوطة بها، وأضاف سوء موقعه عقوبة أخرى للأرشيف فترك الساحة تماما للمكتبة الإدارية التى امتازت عنه بتأسيسها فى قلب مجلس المدينة والتى أصبحت هى الأمين على ذاكرة ولاية السين، وملفات اللجان البلدية العديدة والمهندسين الذين شيدوا أهم المبانى العامة فى المدينة(٥).

وقد أدى تشبع أماكن التخزين فى أرشيف باريس إلى تهميش دوره عندما زاد قلق الرأى العام على مصير أرشيفات الموثقين عشية الحرب العالمية الأولى. وقد وضع قانون 14 مارس 1938 حدا للجدل العام بالتوصية بإيداع السجلات التى مر عليها أكثر من ١٢٥ سنة فى أرشيفات الإدارات Archives départementales ، واستثنى منها الدراسات الخاصة بإدارة السين حيث تودع الأرشيف القومى، فى إدارة أنشأت حديثا هى إدارة السجلات المركزية. ولا نستطيع أن ننسى فى هذا المقام الرجل الذى كان وراء صدور هذا القانون وهو إرنست كويسك Ernest Coyecque المدير الأسبق لمكتب مكتبات ولاية السين والمدير الأسبق للمكتبة الإدارية لباريس (1913 – 24)، والذى بدأ حياته العملية كأرشيفى باليوجرافى فى أرشيف السين تحت إدارة سان جونى.

قد زاد الأرشيف القومى من أهميته بعد أن قرر بعيد الحرب العالمية الثانية أن يستقبل أرشيف مكتبة رئاسة الجامعة وأرشيف جامعة باريس، بدعوى أن الأخير هو وريث الجامعة النابليونية والأول يحتفظ بوثائق إدارتها ، ويأتى قرار تشعيب المؤسسة بدون مراعاة اعتبارات مثل المحدودية النسبية للدائرة الأكاديمية وبدون الرجوع لوالى السين، فى إطار ما اعتاد عليه مكتب تسجيل العقود الذى سلك نفس المسلك مع برلمان باريس (٦) ، إنه استمرار النظر لباريس على اعتبار أنها تمثل فرنسا كلها!

بعد مرور قرنين على نشأته من الناحية النظرية وبعد 25 سنة من حريق 1871 ، أين كان أرشيف باريس ؟

لقد تغير السياق السياسى- الإدارى الذى تطور فيه الأرشيف بفعل إصلاحات أربعة : إنشاء مقاطعة منطقة باريس (1961) ، وإلغاء إدارة لاسين (1964) ، وإعادة عمودية باريس (1977) ، واللامركزية (1986) . وقد نشأ عن الإجراء الثانى إدارات أربعة فى باريس شكلت ثلاثة منها ما أطلق عليه التاج الصغير ، وقد أجبر هذا الإجراء الثانى أرشيف السين على الانضواء تحت لواء أرشيف باريس ليصبح اسمه أرشيف باريس وإدارة السين القديمة Archives de Paris et de l'ancien département de la Seine ، غير أن هذه التسمية صارت شيئا فشيئا غير دالة بضمها إلى هيئة الأرشيف التى تمتلك إداراتها الجديدة وثائق من كل نوع تتعلق بالنطاق المكانى الخاص بها وأفرزتها هيئات تقع فى دائرتها ، وقد قلب الإجراءان التاليان موازين القوى فى العاصمة رأسا على عقب ، لمصلحة العمدة – الرئيس للمجلس العام وضد والى باريس : وكان الرهان فى أكثر تلك التغييرات تواضعا على أن يقوم أرشيف باريس ، الذى كان ملحقا منذ عشر سنوات بمكتب الأخير بتقديم خدمات ثقافية تحت سلطة الأول ، وبالنسبة للإجراء الإصلاحى الأسبق تاريخيا، فبالرغم من أنه وسع النطاق الجغرافى لباريس بشكل كبير، فإنه كانت له آثار سلبية على الأرشيف : فقد كان يجب الانتظار، عمليا، تحول إيل دو فرانس إلى مجموعة إقليمية (1982) وليس تحولها من مقاطعة إلى إقليم (1972) ، ليظهر مفهوم الأرشيف الإقليمى وليتحمل أرشيف باريس بشكل فعلى مسئوليتها .

ولم يشهد مجال التراث مثل هذه التقلبات الشديدة . ومازالت الميول التى منعت أرشيف باريس منذ البداية من تأكيد مجرد الحلم بتوحيد الأرشيفات ضاربة بجذورها فى بنية الأرشيف ، وبالرغم من عدم وجود أى تشريع يؤدى لهذه الحالة إلا أنها أصبحت واقعا محتوما، ولربما استطعنا فقط تنظيم استقلالية أرشيف إدارة الشرطة وأيضا مستشفيات باريس (إدارة المساعدة العامة) ، وتنضم إليها مؤسسات باريسية هامة كغرفة التجارة والصناعة ومصلحة النقل المستقلة (وهى مشروع عام). هذا الشتات الوثائقى لا يسعد بالطبع الباحث، حتى وإن كان من أشد المتحمسين للمركزية الجمهورية، عندما يتعلق الأمر بظروف عمله كباحث ، وهو وضع يعكس امتداد الآلة المدنية، غير أنه من غير المتوقع أن يتقلص هذا الشتات ولا أن يزداد، طالما أنه لا يرفع من التكلفة المالية فى قطاع من الصرف العام لا تقدم فيه المركزية وفرا يذكر.

وقد انقطع السياق المادى مؤخرا عن عادة التقتير التى تطفئ جذوة نشاط أشد المتحمسين ، فبعد الاقتصار طويلا على استثمارات هزيلة ومتفرقة لتغطية النقص الفادح فى ميدان مينار هنرى الرابع، سكن أرشيف باريس منذ أواخر الثمانينات ساحة عقارية تفى باحتياجاته فى المدى القصير ، وتتكون من مبنى رئيسى فى باريس يسع 25 كم طولى من الأرفف (متوقع أن يصل إلى 40 بنهاية القرن العشرين) ويحتوى على قاعة اطلاع تسع 60 فردا وملحق فى أحد الضواحى يضم ثلثى المجموعات (54 كم طولى)، وقد وفّر تحديث التجهيزات إلى التمكين من تقديم خدمة على مستوى مرتفع فى كل المجالات الاستراتيجية: الجمع، واستقبال الجمهور، والنشر، والمعارض، كما أنه أظهر أيضا الإمكانات الكامنة لمؤسسة فرض عليها حظها العاثر دائما سياجًا من الوحدة والعزلة.

وبعد أن عانت قرنا طويلا (1861 – 1970) من الضيق، وحتى لو استثنينا بعض المجموعات الوثائقية الأقدم التى نجت من التبديد والدمار (إعانة الأطفال، واستشارات قضائية، وتسجيلات) تنتظر المتكاملات الأرشيفية فى باريس الآن التئام شملها، وتوفر تلك المجموعات معلومات تاريخية هائلة عن موضوعين – فقط – ولكنهما أساسيين فى مجموعهما: السكان، والعمران، فالباريسى (أى باريسى باستثناءات قليلة) متواجد على الأقل فى سجل، أو ملف، أو بطاقة، سواء كان ذلك فى شكل كيان إدارى كان عضوا فيه (المواطن، الناخب، المكلف، المتقاضى، المساعد..إلخ، دون أن ننسى الموظف) أو من خلال مروره بمجالات الحياة الاجتماعية المختلفة (الأسرة، المدرسة، الجيش، المكتب، أو المؤسسة)، ولا تقل البيانات العقارية أهمية عن تلك البيانات الشخصية: فهناك بيانات عن الحركة العمرانية، والمنشآت المعمارية، والعامة، والرخاء ثم الأزمة فى المساكن، والانفجار فى المبانى الإدارية، وتطور المساكن ومعمارها، فى كل تلك المجالات للباحث أن يطمئن على الحصول على مادة ثرية من أرشيف باريس.

وقد أثبت الأرشيف، بعد اغتياله مرتين (1789، 1871) أنه حيٌ خالد، لأنه استطاع أن يمسك بتلابيب مصادر العظمة فى المتروبول الباريسى بامتلاكه عصارة التركز السكانى والعمارة الأقوى من أن تهددها المدنية الحديثة أو تدخلها فى زمرة النماذج المتحفية، وينطق أرشيف باريس فى مجموعه بحيوية المدينة التى زعمت السلطة العليا دوما أنها مسيطرة عليها، فاستطاع على الأقل أن يستعيد حريته فى التعبير عن نفسه.

الهوامش

(١) وبشكل أقل إلى المكتبة الوطنية ومكتبة الترسانة Arsenal حيث ما يزال أرشيف الباستيل Bastille محفوظا هناك.

(٢) توجد أرشيفات هذه المجموعات أساسا في سلاسل H, K, L et LL, M et MM, S, X et S, A ويجب ملاحظة أن السلطات القضائية الملغاة استمرت بعد 1800 في إيل دو لا سيتيه Île de la Cité وهي تلقى معاملة مختلفة: فقد أودع أرشيف برلمان باريس في الأرشيف القومي تحت مسمى ملكية يوليو Monar-chie de juillet، بينما انتظرت أرشيفات التشريعات التجارية الجمهورية الثالثة لتسكن أرشيف السين، ومن أمثلة المجموعات التي احتفظ بها طويلا هناك سجلات ملجأ اللقطاء والتي ترجع إلى القرن السابع عشر، وقد احتفظت به الإدارة المختصة حتى منتصف هذا القرن.

(٣) انظر في هذا الصدد تقرير ألفريد لامورو Alfred lamouroux إلى المجلس العام للسين حول أوضاع الأرشيف (Paris, 1893)72-71 حيث يشكل المصدر الأساسي لهذه الورقة.

(٤) احتوت تلك الهيئة على وثائق من فترتي النظام القديم والثورة نجت من حريق 1871، ويسرد لامورو في تقريره سالف الذكر نسخ السجلات، والرايات وسجلات الوثائق الرسمية للدولة في شاتليه، ودفاتر أحوال سجون باريس الرئيسية منذ 1564 وحتى 1799 (كونسييرجوري Conciergerie، شاتليه Châtelet، تورنيل Toumell، لا فورس la Force, بيسيتر Bicêtre، سان لازار Saint-Lazar، لو تومبل le Temple، إلخ)، وخطابات خبيئة القرن الثامن عشر ووثائق قضائية (سجلات أحكام جنائية (1725-1789)، سجلات محاكمة (1790-1794)، أحكام، وأوامر توقيف، ونقل وبراءة (1789-1797).

(٥) انظر Le catalogue des manuscrits de la Bibliothèque administrative de la ville de Paris (no 1à1253) par Pierre Casselle (Paris, 1988).

(٦) نفس السيناريو تكرر في أواخر ستينات القرن العشرين مع الأرشيف القضائي الباريسي باستثناء فترة فيشي والتحرير (tribunal d'Etat, cour de justice et cambres civiques) .

الفصل الثانى

أرشيفات غير حكومية

أرشيف الأعمال : المارد النائم لتاريخ المدن الكبرى

إدوين جرين

لطالما اقترنت الأعمال فى تاريخ التجارة بالمدن الكبرى اقترانا بلغ حد الترادف فى المعنى ، وفى المملكة المتحدة بالذات تدل كلمة « المدينة » على «الأعمال » كما أن تعبيرات مثل « أخبار المدينة » أو «الانخراط فى المدينة » تدل أكثر على عالم الأعمال بشكل عام وليس فقط على أسواق مدينة لندن .

وبالمثل فإن كلا من تاريخ المدن الكبرى وأرشيفات الأعمال بهذه المدن لها – أو يجب أن يكون لها – تلك الوشائج القوية التى تربط بين الأخلاء ، وهذا لا ينفى أهمية الأعمال فى الريف والأقاليم، ولكنها المدينة – وبالذات المدينة الميناء – هى التى قادت التاريخ الوثائقى للتجارة والصناعة ، وتشير هذه الورقة القصيرة إلى بعض المواضع فى تلك العلاقة ، والتى يمكن للمؤرخ أن يظفر فيها بموضوعات هامة . وتناقش الورقة أيضا احتياج حفظة أرشيفات الأعمال التجارية إلى دعم المؤرخين كمستخدمين وكأصحاب رسالة الحفاظ على قيمة هذه المصادر.

فما الذى أوجب لأرشيف الأعمال التجارية وصف « المارد النائم » ؟ لقد استخدم تعبير « أرشيف الأعمال » فى هذه الورقة على، أولا : المجموعات التى تمتلكها وتديرها شركات ومؤسسات خاصة أخرى ، وثانيا : المجموعات التى أودعت فى الأرشيفات العامة على المستوى القومى أو الأقليمى أو المحلى ، وفى الحالتين لا نشك فى ضخامة حجم تلك المجموعات ، فعلى سبيل المثال يحتفظ « بنك أوف إنجلاند Bank of England » والـ « بى بى سى BBC » بمجموعات يبلغ طولها لدى كل منهما حوالى 7000 متر ، بينما يبلغ طول ما بحوزة « يونيليفر ولكم Unilever Wellcome »

2000 متر لكل منهما ، وفى المستودعات العامة تضم مكتبة « جيلدهال » Guildhall Library مجموعة للأعمال يبلغ مجموع أطوالها 5500 متر حسب تقدير «ستيفن فريث Stephen Freeth»[١] .

وتتميز العديد من هذه الكيانات الضخمة بالعراقة ، وترجع أقدم المجموعات الأرشيفية غير المنقطعة لشركات الأعمال فى المملكة المتحدة إلى أخريات القرن السابع عشر ، ونخص بالذكر مجموعات « كوتس بنك Coutts Bank » (1695) و« بنك أوف إنجلاند Bank of England » (1694) و «بنك أوف سكوتلاند Bank of Scotland» (1695) وشركة هاند إن هاند للتأمين Hand - in - Hand Insurance Company (1696) » ، ومعظم محتويات تلك المجموعات تحمل الطابع المتروبولى ، فى حين تقتصر مجموعة « هاند إن هاند » على هذا الطابع ..

وقد وصفت مجموعات الأعمال هنا بأنها مارد "نائم" إشارة إلى أن المؤرخين لم يقلقوها إلا قليلاً، ولا يرجع السبب فى ذلك إلى قلة جهد القائمين على حفظ تلك المجموعات ، فقد قامت بعض قطاعات المجتمع الأرشيفى بجهد وافر خلال العشرين سنة الماضية فى الإعلام بمحتويات مجموعاتهم وتسهيل اطلاع الباحثين عليها ، فقدم السجل الوطنى للأرشيف National Register of Archives (NRA)) 25789 مدخلا فى شبكته لفهارس الأعمال، والمحملة على الكمبيوتر [٢] ، كما نشر السجل الوطنى أيضا أدلة لوثائق صناعات النسيج والصناعات الهندسية ، كما تقوم مكتبة جيلدهال Guildhall Library » والمسئولة عن مجموعة ربما تكون الأكبر لوثائق الأعمال التجارية فى أوروبا » بنشر أدلة لمقتنياتها إلى جانب ما تضعه من استثمارات ضخمة فى وسائل إتاحتها ، وقد نشط مجلس أرشيفات الأعمال التجارية Business Archives Council فى القطاعين الخاص والتطوعى فى مسح وثائق صناعات بعينها – بالذات البنوك ، البيرة ، بناء السفن، الحسابات، و(حاليا) الصيدلة ، وقد تشارك عدد كبير من المداخل فى كل من أكبر الدراسات المسحية للمجلس والخاص بتغطية أقدم الشركات المحدودة فى إنجلترا وويلز مع تلك المشابهة والمتعلقة بالمدن الكبرى فى المملكة المتحدة ، ومن بين الشركات التى ذكرها المسح والبالغ عددها 674 شركة نجد أن نصف هذا العدد قد أفرز وثائق لها علاقة بلندن، و 83 منها متعلقة بليفربول، و77

بمانشستر و 57 ببرمنجهام (٣) ، وقد ساهمت كل تلك الأعمال المسحية سواء أكانت على مجموعات عامة أو خاصة بشكل مباشر فى تيسير الوصول إلى أرشيفات الأعمال بشكل أكبر؛ فقد قدمت كشفا جديدا وشجعت أصحاب الأعمال على إتاحة وثائقهم لجمهور أوسع .

ولا يرى حفظة تلك الوثائق – بالتأكيد – فى مجموعاتهم ماردا نائما ، فمعظم القائمين على أعمال الحفظ ينشطون فى حماس لوثائقهم مندفعين فى تنافس خلاق للوصول إلى مستخدمين جدد ، بيد أن هذا المارد النائم قليلا ما يقلق نومه المؤرخون الذين يمكن أو يجب عليهم أن يجدوا فى أرشيفات الأعمال قيمة كبيرة ، وإنها لصعوبة مستمرة لأرشيفات الأعمال التجارية : مثل من يقيم حفلا .. ولسوء حظه .. لا يصل أهم مدعويه .

وقد قمت أنا و مايكل موس Michael Moss الأرشيفى بجامعة جلاسجو Glasgow University بدراسة مؤخرا حول استخدام مجموعات الأعمال المحفوظة فى المستودعات العامة(٤) . ولم يساورنا أى شك خلال الربع قرن الماضى حول قيمة واتساع استخدامية أرشيفات الأعمال التجارية ، إلا أن قلقنا أخذ يزداد إزاء اللامبالاة ، بل والعداء الذى تواجه به تلك المجموعات من قبل العديد من المؤرخين، بل والأرشيفيين أيضا. إن دراستنا لا تدعى أنها دراسة علمية ولكنها تقدم إشارة إلى أسباب عدم تناول المؤرخين لهذه المجموعات الضخمة .

وقد اتفق الأرشيفيون الذين استشرناهم على انخفاض استخدام مجموعات الأعمال التجارية بشكل مخيب للآمال(٥) وقد ذكر « أرشيف أكسفوردشاير Oxfordshire Archives » الذى يحتفظ بأرشيفات « موريس موتورز Moris Motors » وشركة إيرلى لمفروشات بوتنى "Early's Blanket Company of Witney" فى عام 1994 أن أقل من خمسة بالمئة من باحثينا استخدموا وثائق الأعمال التجارية على أى مستوى من التفصيل، وكثير من هؤلاء هم من مؤرخى تواريخ العائلات أو طلبة جامعيين". وقد أيد هذه النسبة أيضا كل من « مكتب سجلات مقاطعة مانشستر الكبرى Greater Manchester County Record Office » و « هيئة أرشيف غرب يوركشاير West Yorkshire Archive Service' » والاثنان يحتفظان بمجموعات هامة من وثائق الأعمال التجارية.

واكتشفت مكتبة جيلدهال – التى تحتفظ بأضخم وأهم وثائق الأعمال فى العالم – على ضوء دراسة أجرتها فى مايو 1993 أن تسعة بالمئة من المستخدمين كانوا يدرسون تاريخ الأعمال التجارية، مقارنة ب 63.5 بالمئة يدرسون تاريخ الأسر ، وبالرغم من أن عدداً قليلاً من مؤرخى الأسر أحيانا ما تتطرق دراستهم لبعض نوعيات وثائق الأعمال – سجلات التدريب وسجلات الأجور – فإن معظم المستخدمين يبدو أنهم كانوا يبحثون عن معلومات عن منتج أو خدمة ما جذبت انتباههم ، وتتراوح الموضوعات من جمع ماركات علب البيرة، والبحث عن صور مراكب وقاطرات ، ودراسة موقع صناعى محلى، وتحديد هوية أو إصلاح منتج ، إلى إعادة إنتاج منتج معين أو رسم هندسى . وكثير من النتائج التى تنشر عن هذه الدراسات شديدة التخصص، يقوم عليها أكاديميون، ليسوا من المؤرخين بالضرورة ، يعملون فى الجامعات ومعاهد التعليم العالى. ويمكن لأرشيف الأعمال التجارية أن يدعم هؤلاء أكثر من غيرهم. وينطبق هذا على وجه الخصوص فى الدراسات المتعلقة بالمراكب والقاطرات والعربات ، حيث يشيع الاحتفاظ بالوثائق لمدد طويلة نظرا لاحتياجها لقطع غيار باستمرار . وقد دفع الاهتمام العام الأرشيفيين وأمناء المتاحف فى تلك المجالات لإنقاذ مجموعات عريضة، مثل وثائق « أبر كلايد شيبيبلدرز Upper Clyde Shipbuild-ers » فى كل من « مركز وثائق الأعمال فى جلاسجو Business Records Centre at Glasgow » و « أرشيف ستارتكلايد الإقليمى «Strathclyd Regional Archives» .

ويقرر الأرشيفيون أن هذا الجمهور من المستخدمين هو أكثرهم حيوية وطلبا ، فقد كان 50 ٪ من القراء فى مركز وثائق الأعمال فى جامعة جلاسجو Business Records Centre at Glasgow University فى الأشهر الستة الأولى من عام 1994 يندرجون تحت هذا التصنيف ، بينما يذكر فرع ابسويتش لمكتب سجلات سافولك Ipswich branch of the Suffolk Record Office والذى يحتضن أرشيف جارتس ليستون Garretts of Leiston .

تركز استخدام الوثائق – أو على الأقل طلبات الاطلاع التى تلقاها المكتب – بشكل أساسى على المنتجات مثل محركات قاطرات الجر البخارية، أوناش أو قاطرات السكك الحديدية، مع اهتمام عام بالخصائص التقنية لماكينة معينة .

ولهذه الفئة من المستخدمين صفة مميزة أخرى – ذات طبيعة دولية – بما يعكس اختراق شركات الهندسة البريطانية للسوق فى القرن التاسع عشر ، وينطبق نفس الأمر على « مركز التاريخ الريفى بجامعة ريدنج Rural History Centre at the University of Reading.» ، والتى تمتلك مجموعات ضخمة من الوثائق الفنية المتعلقة بالماكينات والأدوات الزراعية.

ولكن ماذا عن المستخدمين الأكاديميين، الذين يفوقهم الهواة عددا؟ لقد أوضحت دراستنا أن هناك إجماع على أن القراء أيا كانت خلفياتهم يهملون المجموعات المالية الأساسية التى كانت تستخدم فى ضبط وإدارة أى مشروع ، وقد علّق «أرشيفا تين و وير "Tyne and Wear Archives" بالقول : " على الرغم من الأهمية التى نوليها الوثائق المالية الرئيسية إلا أن قراءنا على وجه العموم نادرا ما يظهرون اهتماما بها» ، إن الأمر مرده إلى نقص الاهتمام بالوثائق المالية أكثر مما قد يبدو من تعقيد شرحها. لقد تركزت أبحاث تاريخ الأعمال خلال الأربعين سنة الماضية، كما وصفها بجلاء ألفريد شندرل Alfred Chandler على المنظمات التى تدار بشكل مركزى تتحكم فيه إدارة هرمية قوية[٦] ، وقد اتبع نفس النهج مؤرخون فى المملكة المتحدة مثل ليزلى حنا Leslie Hannah فى محاولة لتفسير تحول الصناعة البريطانية (من هياكل متفرقة صغيرة فى أغلبها، متنافسة، إلى هيكل مركزى تحكمه شركات كبيرة، عادة ما تكون احتكارية) [٧] وطبيعى أن يكون محور اهتمام مثل تلك الموضوعات يدور حول ما يرد بمحاضر الاجتماعات والأوراق والنماذج المستخدمة فى ضبط العمل بتلك الإدارات الكبيرة .

وتتعدد أسباب انخفاض معدلات الاستخدام وتتعقد ، وبالرغم من كل ما بذله أرشيفيو هذا القطاع من جهود تحاول استشراف المستقبل، إلا أنهم لم يتوصلوا إلى الصيغة السحرية التى تمكّن من إبعاد التخوف من كون هذه المجموعات غير متاحة، أو على الأقل يصعب إن لم يستحل فهمها ، ومن وجهة نظر المؤرخين، فهناك نقص حاد فى فرص البحث وتمويله حيث تحتاج تلك الأبحاث إلى زيارات مكثفة إلى الأرشيفات المعنية.

ويترتب على انخفاض معدل الاستخدام – أيا كانت أسبابه – نتائج شديدة الخطر ؛ فقد يحجم الأرشيفيون فى القطاعين العام والخاص عن قبول مجموعات

أعمال جديدة، بعد فحص سجلات الطلبات والمترددين ، وطبيعى أن يؤدى ذلك بدوره إلى سحب عروض الإيداع، وبالتالى بتر المجموعات أو ضياعها ضياعا تاما ، فضخامة حجم مجموعات الأعمال، وارتفاع تكلفة النقل والتخزين، وضخامة الاستثمارات المطلوبة لحصرها، كلها عوامل تساعد فى صرف سياسات الجمع عن أرشيفات الأعمال .

وفى الظروف الحالية لا يتوقف الخطر عند المجموعات الجديدة ، فانخفاض معدلات الاستخدام يعنى ازدياد ميل الأرشيفيين لحجب أو حتى التخلص من السلاسل قليلة الاستخدام ، وهناك أمثلة فى القطاع العام لمستودعات تحاول إعادة المجموعات إلى ملاكها أو واهبيها الأصليين ، وقد ركّز مؤتمر عقد مؤخرا فى مينيسوتا Minnesota فى الولايات المتحدة حول أرشيفات الأعمال على الامتناع عن استقبال بعض أنواع وثائق الأعمال – ليس كتهديد ولكن كإجراء عملى يتم ترسيخه بهدف استبعاد الوثائق قليلة الاستخدام[٨] .

وعندما يراجع الأرشيفيون السياسات التى يتبعونها مع المجموعات الموجودة بالفعل، والإضافات المحتملة، سيؤخذ انخفاض معدل الاستخدام كعامل فى تقرير الكم المراد الاحتفاظ به من الوثائق ، إلا أنهم سيتأثرون أيضا بنوعية الوثائق التى يجب أن يكون لها الأولوية فى كل مجموعة ، وهنا سيكون لبعض نوعيات مستخدمى أرشيفات الأعمال تأثير أكبر من الآخرين. وليس للمؤرخين أن يندهشوا، إن هم غابوا عن الأرشيف أو صمتوا، من أن تؤثر مجموعات أخرى أعلى صوتا، فى سياسات الاقتناء ، ومن الأهمية بمكان أن يؤثر أولئك الذين يدَرِّسون التاريخ فى الصورة أكثر مما يفعلون الآن ، فما لم يكن هؤلاء المؤرخون من مستخدمى مصادر الأعمال، فلن يشجِّعوا تلاميذهم على اكتشاف المادة الأرشيفية فيها. وهو ما سيؤدى إلى استمرار انخفاض معدل الاستخدام لوقت أطول .

وبعد أن استعرضنا حجم أرشيفات الأعمال ودور المستخدمين تبقى النقطة الثالثة والأخيرة فى هذه الورقة وهى الفرص التى تقدمها تلك الأرشيفات لتاريخ المدن الكبرى ، ويمكننا أن نوضح تلك الفرص من خلال تجربتنا فى بنك ميدلاند Midland Bank حيث تقع علينا أيضا مسئولية أرشيف مجموعة إتش إس بى سى

HSBC Group[٩] ، وتلك الأرشيفات لا تفتقر بالطبع إلى القراء ، فاستخدامية المجموعة عالية جدا، وكثيرا ما يقتبس منها، خاصة إذا ما قورنت بمعظم أرشيفات الأعمال الأخرى ، غير أنه خلال العشرين عاما الماضية، نادرا ما كان مؤرخو المدن الكبرى يترددون على أرشيفنا ، ومن الطريف أن الشخصيات التى قامت على جمع هذه المجموعة منذ 60 عاما (مؤرخي البنك ، ولفريد كريك و جون وادسورث Wilfrid Crick and John Wadsworth)كانوا على قناعة شديدة بأن الاستخدام الرئيسى لأرشيف البنك فى الأعوام التالية سيكون لدراسة الاقتصاد على المستويات المحلية والإقليمية والمتروبولية[١٠] .

وقد وجد من استخدموا تلك المصادر فى التاريخ المحلى و المتروبولى تشابها بالذات فيما يتعلق بثروات الأعمال الصغيرة والمتوسطة فى البيئة المدنية ، ومثال ذلك عمل جويس بلامى Joyce Bellamy عن الاقتصاد والمجتمع فى ميناء هال Hull فى القرن التاسع عشر، وهو البحث الذى كان بحق سابقا لزمانه فى خمسينيات وستينيات القرن العشرين[١١] ، فى فترة متأخرة عن هذا العمل استخدمت لوسى نيوتن Lucy Newton المصادر البنكية لتحليل البنية والشبكات والنشاط المالى لصناعة الصلب فى شيفلد فى العصر الفيكتورى الوسيط – عندما كانت العناصر الصغيرة والمنشآت الخاصة هى التى تسيطر على ذلك العالم[١٢] .

وربما يكون هذا الأسلوب فى تناول الموضوع ، مع بعض التغييرات، أفضل فرصة لمؤرخ المدن الكبرى فى أرشيفات الأعمال ، فقد اتبعت البنوك وشركات التأمين تلك العادة الحميدة فى الاحتفاظ بمعلومات مفصلة عن العملاء والعاملين وحملة الأسهم ، وينطبق ذلك على كل أنواع العملاء وليس فقط على الشركات والمؤسسات الكبرى ، وربما تكون المعلومات المتوفرة عن الأفراد والأعمال ذات الأحجام المتوسطة والصغيرة هى الآثار الوحيدة التى تركها هؤلاء على وجه الأرض. فعلى سبيل المثال، تشير قائمة بالقروض فى سيتى بنك City Bank تعود إلى ديسمبر 1861 إلى قروض تتراوح بين 100 جنيه إسترلينى لتاجر كركم وتصل إلى 19.000 جنيه إسترلينى لتاجر أخشاب فى لندن ، وتقدم القائمة أيضا تفاصيل التأمين والضمانات التى يقدمها العملاء مقابل القروض، وهو ما يوفر نافذة للمؤرخ على طبيعة أصول الثروات والممتلكات فى العاصمة ، وهناك قوائم نصف سنوية بالأرباح تغطى فترة تمتد إلى 40

سنة تصف كلها عالم الأعمال فى المدينة الكبرى ، ذلك العالم الذى يظل – بدون تلك المعلومات – غامضا مفتقرا إلى التوثيق(١٣) .

وتقدم وثائق الديون المعدومة (ديون ألغاها البنك لفشل العميل فى تسديد قيمتها أو بعض قيمتها) فى ميدلاند مثالا آخر على هذه الثروة من المعلومات ، فتشير وثائق أرباح فروع لندن فى ديسمبر 1908 – على سبيل المثال – إلى وجود تنوع كبير بين العملاء وتنوع أيضا فى المديونيات ، فتتراوح المديونيات من مبالغ صغيرة تصل إلى26 إسترلينى على خباز فى فرع كالفام Calpham branch لتصل إلى42.000 إسترلينى على سمسار بورصة فى شارع ثردنيدل Threadneedle Street ، وتتراوح نوعيات العملاء الذين تورطوا فى ديون معدومة من محامين إلى تجار الهند الشرقية، ومن مصمم قبعات فى سيرك أكسفورد إلى كاتب مسرحى فى طريق شافتسبورى Shaftesbury Avenue. (١٤) ويمكننا تطبيق نفس أسلوب التحليل هذا على العديد من المدن الأخرى الواردة فى مجموعتنا، ليس فقط فى المملكة المتحدة، ولكن فى مدن أخرى كان لمجموعة إتش إس بى سى نشاط فيها خلال ال 140 سنة الماضية – فى هونج كونج وشانغهاى وفى المدن الشرقية من بومباى إلى طوكيو .

إن هذه الدراسة لا تدَّعى أن وثائق الأعمال تلك سوف توضح كل الحقائق حول هؤلاء العملاء ، ولكن مجموع هذه الوثائق يقدم بلا شك فرصة لمؤرخ المدينة الكبرى ، كما توضح أيضا أن أرشيفات الأعمال يمكن أن تظفر بالمنسى من الرجال والنساء والشركات والمؤسسات فى مجتمع الأعمال ، وهناك فرصا مماثلة فى المجموعات الباقية من أرشيفات الأعمال، ولكن الفرصة أكبر فى أرشيفات البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

وقد حسَّنت التطورات التى شهدتها تكنولوجيا المعلومات من فرص الباحثين الراغبين فى سبر أغوار تلك المصادر ، فتطبيقات قواعد البيانات والجداول الحسابية سهلت كثيرا الوصول إلى استنتاجات قابلة للقياس، وذات مغزى اعتمادا على تحليل عدد كبير من العمليات المالية والبيانات الأخرى ، فلم يعد التعامل مع هذا الكم الضخم من وثائق الأعمال المتعلقة بالمدن الكبرى كابوسا كما كان من قبل ، ويجب أن نتطلع فى هذا المجال إلى مشروعات قواعد البيانات المشتركة التى يشترك فيها

الأرشيفيون ومؤرخو المدن الكبرى ، فهذا النوع من العمل متعدد التخصصات يوفر وسائل جديدة للإفراج عن هذه الوثائق الضخمة والتى تتسم عادة بالصعوبة.

ولا يعنى ذلك أن أسلوب التعامل مع أرشيفات الأعمال يقف عند حدود أساليب التحليل الدقيقة للأرقام ، فها هو كتاب يوسف قسيس Youssef Cassis عن مدينة لندن يوضح كيف يمكن استخدام أرشيفات الأعمال لإعادة بناء صورة تاريخية متعددة المستويات عن صفوة رجال الأعمال ، كما تشير دراسة دافيد كيناستون David Kynas-ton عن مدينة لندن والتى تقع فى ثلاثة أجزاء إلى كيف يمكننا استخدام اليوميات والمذكرات والمراسلات لاستحضار روح وسلوكيات مدينة كبيرة على مدى أكثر من قرن(١٥) .

ويمكن أن تكون وثائق الأعمال أيضا شاهداً على تغييرات أكبر فى مجتمع المدينة الكبيرة ، ويجب ألا ينقص المؤرخون من قدر وأهمية مدير البنك بالنسبة لهذا النوع من القرائن. فقد كان بنك يورك سيتى آند كاونتى York City and County Bank وهو أحد البنوك المكونة لبنك ميدلاند، يطلب من مديرى فروعه أن يقدموا تقريرا سنويا عن أعمالهم وتوقعاتهم ، وهاهو جى. كينلوش جريج J. Kinloch Greig مدير فرع ليدز Leeds branch يقدم وجهة نظره فى ديسمبر 1885:

« فيما يتعلق بالتوقعات، فهناك نشاط ملحوظ فى تجارة الحديد والفحم ومن المرجّح أن تشهد تلك التجارة تقدما وازدهارا فى الفترة القادمة ، بينما قل تقدم أعمال الأقمشة والجلود، ولدى انطباع بأن هناك قدراً كبيراً من عدم الاستقرار فى هذين الفرعين ، ولكن لو اقتصرت نظرتنا على الشواهد المحلية ، فهناك ازدهارٌ عامٌ مناسب ، أما عن كيف ستتأثر الأعمال بالسحب الآخذة فى التجمع فى آفاق العملة فهو ما يستحيل التكهن به . التزامات العديد من البيوتات الكبيرة فيما يتعلق بالقروض والمشاريع الأجنبية تسير بخطى وئيدة، ويقال أن بارنجز هاوس Barings house مثقل بهذه الالتزامات. إن فقدان الثقة فى أى من هذه البيوت سوف يثير موجة من الفزع كفيلة بإفساد أى توقعات لتقدم التجارة ، ويبدو لى أنه يجب توخى الحذر فى الإقراض بضمانات فى بلدان أجنبية، خاصة فى دول أمريكا الجنوبية(١٦) ».

إن هذه الوثائق لا تعتبر حلاً كاملاً لمؤرخ المدن الكبرى، ولكنها بالتأكيد توفر قرائن قيمة بين مجالات متقاطعة. فهى تضيف رؤيةً ولوناً وأبعاداً لنظرة المؤرخ للمدينة ، فإذا عرفنا لها هذا القدر فإن أرشيف الأعمال هو بالفعل « مارد يستحق حياة نشيطة » . لقد كانت تماثيل العمالقة تحمل فى احتفالات ومواكب الصيف فى العصور الوسطى ، وأحيانا ما كانت تحرق ، لا يجب أن يدع مجتمع المؤرخين ذلك يحدث لأرشيفات الأعمال ، بالصدفة أو بالإهمال .

الهوامش

(١) L.. Richmond and A . Tourton (eds.) , Directory of Corporate Archivers (1992)

وأود هنا أن أتقدم بالشكر ألتسفين فريث على تقديره لحجم ما تضمه مكتبة جيلدهال .

(٢) من Sophine Bridges كان هذا العدد هو واقع الحال فى يوليو 1996 عندما تفضلت صوفى بريدجز بتقديمه لنا Royal Commission on Historical Manuscripts اللجنة الملكية للمخطوطات التاريخية .

(٣) L. Richmond and B . Stockford, Company Archives : the Survey of the Records of 1000 of the First Registered Companies in England and Wales (Aldershot, 1986).

(٤) M.S . Moss and E. Green, " Reclaiming the history of business communities', in D.H Aldcroft and A. Slaven, Enterprise and Management : Essays in Honour of Peter L. Payne (Aldershot, 1995), 3 - 28 .

(٥) Ibid., 17-19.

الاقتباسات فى الفقرات التالية مأخوذة من مراسلات موس وجرين Moss and Green مع تقديم جزيل الشكر لكل من جوناثان براون Jonathan Brown عام 1994 ، مع عدد مع الأرشيفين لجانيت برنهاوس Janet Burnhouse وموريين باتش Maureen Patsh ، ودافيد جونيز David jones ، ستيفن فريث Stephen Freeth ومارك بريدى Mark Priddey ، وريتشارد بوتس Richard Potts .

(٦) A.D. Chandler, and Strategy and Structure : Chapters in the History of Industrial Enterprise (Cambridge, Mass., 1962)

(٧) L. Hannah, The Rise of the Corporate Economy (1976) .

(٨) قامت الجمعية التاريخية لمنسوتا بسان بول ، فى أبريل بتنظيم The Minnesota Historical Society at St Paul سيمبوزيوم « وثائق الأعمال الأمريكية » records of American Business Symposium 1996 .

(٩) E. Green and S. Kinsey, The archives of the HSBC Group', Financial History Review, 3 (1996) . 87 -99

(١٠) W.F. Crick and J.E Wadsworth , A Hundred Years of Joint Stock Banking (1936, 4 Th ed). (1964) .

(١١) J. Bellamy , " SomeAspects of the Economy f Hulli in the Nineteenty Century with Special Reference to Business History ' (unpub . Ph.D. thesis, Univ. of Hull, 1966) .

L. Newton, " The Finance of Manufacturing Industry in the Sheffield Area, C. 1850- (١٢) C1885 (unpub. D. Phil. thesis, Univ. of Leicester, 1993)

Midlands Bank Archives , Acc 608 . (١٣)

Ibid., Acc 209 (١٤)

Y. Cassis, City Bankers (Cambridge, 1994) ; D. Kynaston , The City of London , 3 (١٥) vols. (1994, 1995 and forthcoming) .

Midland Banck Archives, Y60/8 (١٦)

وثائق الآثار المتروبولية : مخلفات غير مرغوب فيها أم مصادر أولية ؟ (*)

تيك ميريمان

مقدمة

تعتبر الوثائق المنتجة خلال عمليات التنقيب الأثرى وثائق ذات قيمة عالية كمصادر لدراسة تطور العديد من المراكز المدينية - وهى فى الواقع المصادر الوحيدة لبعض الفترات المبكرة - غير أنها ما زالت غير مستغلة وفقيرة التمويل نسبيا ، وتبحث هذه الورقة فى كيفية نشأتها، وتلقى الضوء على بعض الإمكانات التى تتيحها تلك الوثائق، كما تشير أيضا إلى بعض الصعوبات التى تواجهها حاليا ، وبالرغم من أن معظم الورقة سيتركز حول لندن إلا أن كثيرا مما سوف أقوله ينطبق أيضا على بقية أنحاء بريطانيا، وبعضها أكثر عمومية.

تطور الأرشيفات الأثرية

قد ارتبطت الكشوف الأثرية فى المراكز المتروبولية، ولأمد طويل بعمليات التطوير ، فمنذ 450 سنة مضت سجَّل أثريو لندن اكتشافات وقعت بمحض الصدفة لمقابر رومانية فى ضواحي المدينة عندما كان يجرى حفر أساسات مبان جديدة ، وقد كانت الصدفة وحدها هى التى تلعب الدور الرئيسى - حتى وقت قريب نسبيا - فى اكتشاف معلومات عن التواريخ المبكرة للعديد من المدن ، وبالرغم من وجود محاولات

(*) أود أن أتقدم بالشكر لنينا كرامى Nina Crummy وماكس هيبديتش Max Hebditch لقراءتهما وتعليقهما على مسودة هذه الورقة .

منظمة فى بعض المدن لمراقبة التطورات الجديدة وإنقاذ أو تسجيل ما يعثر عليه كلما أمكن ذلك ، فى أخريات القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، إلا أن التسجيل الأثرى لم يبدأ فى الاعتماد على أسس مرضية إلا بعد الحرب العالمية الثانية. وتمثل ذلك فى لندن فى إنشاء مجلس حفائر لندن الرومانية والوسيطة Roman and Medieval London Excavation Council عام 1946، والذى وفر التمويل اللازم للحفائر فى المدينة لاستغلال الفرصة الفريدة التى خلفها القصف المكثف للمدينة وما نجم عنه من مناطق مفتوحة مترامية الأطراف. ومع تسارع عمليات التطوير، نضجت أيضا حركة إنقاذ الآثار ' Rescue Archaeology' وقادت حملة للتنقيب عن المواقع التاريخية قبل أن تدمرها أعمال إعادة التعمير. ولاقت الحملة نجاحا كبيرا فى هذا المجال ، وبحلول السبعينيات من القرن العشرين كانت هناك شبكة من الوحدات الأثرية بامتداد البلاد، ركز الكثير منها على المراكز المدينية التاريخية، والتى تلقت تمويلا مباشرا من الحكومة للقيام بالأعمال الأثرية الأساسية ، وفى الثمانينيات من نفس القرن كان القائمون بأعمال التطوير أنفسهم يقومون بتمويل الأعمال الأثرية كشرط للموافقة على خططهم ، ومع انفجار أعمال العمران فى النصف الثانى من هذا العقد تقدمت الأعمال الأثرية بشكل كبير ، وكان تتويج تلك الجهود فى عام 1990 مع صدور 'المذكرة الإرشادية لسياسة التخطيط 16 الآثار والتخطيط 16Archaeology and Plannin Planning Policy Guidance note (1) والتى جعلت – وبشكل رسمى – من الآثار عاملا يجب أخذه فى الاعتبار عند القيام بعمليات التخطيط ، وهو ما يعنى أن احتمالات العثور على آثار فى أى موقع يراد تطويره يجب أن تؤخذ فى الاعتبار عند اتخاذ القرار فى عمليات التطوير وكيفية سير العمل بها.

فلو لم يكن من الممكن الحفاظ على الآثار خلال عمليات التطوير، بموقعها الأصلى in situ فيلجأ إلى الحفظ بالتسجيل، حيث يتم تدمير الآثار ولكن على أن تقدم الوثائق التى سجلت خلال عمليات الحفر المعلومات والخصائص المتعلقة باللقى الأثرية بما يمكن من إعادة تكوينها وإعادة تقييمها ، ويغطى المطوِّر تكاليف الدراسات الأثرية كجزء من مبدأ ' الملوِّث يدفع 'Polluter Pays ، ونادرا ما يدفع المطوِّر تكاليف النشر، ولا يدفع مطلقا – تقريبا – تكاليف أرشفة الوثائق – وهو موضوع سأعود له لاحقا.

إلا أن مبدأ الحفظ بالتسجيل (والذى يعتبر الحل الطبيعى الوحيد فى المناطق المدنية، حيث يصعب الحفاظ على الأثر فى مكانه الأصلى، وتقوى الضغوط لتمكين التطور من

أخذ مجراه الطبيعى) يعطى - نظريا - دوراً أكبر لأرشيف تلك الوثائق لكونها مصدراً يعتبر هو المنتج النهائى فى العمل الأثرى.

والنتيجة النهائية لهذا التطور التاريخى للتنقيب الأثرى فى المدن ولنجاحه فى تسجيل المواقع قبل تدميرها، هو إنتاج أرشيف ضخم من اللقى والوثائق الأثرية ، وتتميز تلك الأرشيفات بالتعقيد والتنوع والضخامة ، فهى تتكون من مصنوعات صغيرة من المعدن، والفخار، والعظم، والحجر، وشقف الفخار، ومواد البناء، وعظام بشرية وحيوانية، وعينات من الحبوب، وحبوب اللقاح، وبقايا النباتات الأخرى ، ويتبلور كل ذلك فى التسجيل الورقى الذى يتم أثناء الحفائر وخلال عمليات التحليل التى تجرى بعد انتهاء الحفر ، ويشمل ذلك خرائط ومساقط المحيط الأثرى مثل الحفر والآبار والجدران والمصارف، وثائق تصف طبيعة كل موقع تم الحفر فيه، وثائق لكل ما عثر عليه، صور أبيض وأسود وشرائح ملونة لمظاهر الموقع وما عثر عليه به (صور أشعة إكس للحديد الصدئ مثلا، وثائق عن أساليب حفظ القطع ، إلخ ...) وبالإضافة إلى تلك الوثائق الملموسة، تزداد أهمية قواعد البيانات الإلكترونية، كأداة لإدارة مختلف عناصر الأرشيف والربط بينها، وكذلك بازدياد التسجيل الإلكترونى فى الموقع مباشرة، كمصدر أولى فى حد ذاته.

الأرشيف الأثرى للندن

أود الآن أن أنتقل إلى الأرشيف الأثرى للندن، كنموذج ملموس لموضوعات أكثر عمومية ، وهو موضوع ذو شقين؛ شق يتعلق بما يمكن أن نظفر به من معلومات شديدة الأهمية، ثم شق يتعلق بتوقف تطوير الأرشيف بسبب انخفاض التمويل .

يضم الأرشيف الأثرى لمتحف لندن لقى ووثائق من 2000 موقع ، يضمها 90000 صندوق من اللقى، و 400 متر مربع من الوثائق الورقية، وحوالى مليون شريحة ومليون تسجيلة كمبيوتر. ويحتل الأرشيف ككل مبنى مساحته حوالى 4000 متر مربع ، وهو الأكبر - بلا شك - فى المملكة المتحدة، وربما فى أوروبا ومحتمل فى العالم .

وقد أنتجت أكثر من عشرين عاما من الأعمال الأثرية فى لندن ، وفى المراكز المدينية الأخرى مثل يورك York وونشيستر Winchester، وكانتربرى Canterbury

و كلوتشستر Clochester، قواعد بيانات ضخمة، تلقى الضوء على التاريخ المبكر لتلك المدن، وكذلك على بعض مظاهر تواريخها المتأخرة أيضا والتى لم تغطها التوثيقات الأخرى ، وقد صاحب معظم تلك البعثات التنقيبية برامج نشر ضخمة، ممولة عادة من قبل الحكومة، غير أن تلك البرامج لم تول عنايتها إلا لبعض البيانات فقط ، ففى لندن على سبيل المثال، هناك برنامج ضخم لنشر المواقع التى تم التنقيب فيها فى السكوير مايل Square Mile التاريخى للمدينة بين عامى 1974 و 1982، وقد شارف على الانتهاء ، كما يجرى حاليا الإعداد لنشر المواقع التى تم التنقيب فيها فى بقية أنحاء لندن الكبرى حتى عام 1990 ، ويعتبر كم ما نشر عن المدينة ضخم بالفعل : التطور الرومانى المبكر للمدينة ، الساحة الرومانية والبازيليكا، الساحل الرومانى، المقابر الرومانية، الاحتلال الساكسونى المتأخر داخل المدينة المسورة ، تطور المبانى والممتلكات فى تشيبسايد Cheapside فى العصور الوسطى ، مجموعة من الفخار المؤرخ فى تسلسل زمنى ويرجع للعصور الوسطى ، منشورات خاصة عن أنواع المصنوعات فى العصور الوسطى مثل الأحذية والقباقيب، وتجهيزات الخيول ، وأدوات الزينة، والأقمشة وشارات الحج ، السواحل التى ترجع للعصور الوسطى، كنائس الأبرشيات ، بيوت دينية ترجع للعصور الوسطى؛ إلى جانب العديد من المنشورات عن المواقع الصناعية بعد العصور الوسطى وعن مظاهر أخرى للمحيط البيئى القديم للندن ، ويعتبر برنامج النشر للمواقع خارج المدينة أكبر من ذلك، حيث يشمل الحفائر فى الضواحى التاريخية للمدينة مثل ساوثوارك Southwark ، والمراكز التاريخية القديمة مثل كنجستون و برنتفورد Kingston and Brentford والتى أصبحت الآن جزءاً من لندن الكبرى، وخرائط مساحية لمواقع ما قبل التاريخ، ودراسات عن موضوعات محددة.

وبالرغم من كل ذلك فلم يستغل من الأرشيف حتى الآن إلا نسبة ضئيلة ، فبرنامجى النشر لم يتعاملا إلا مع 30% فقط من المواقع المكتشفة، وبقيت مناطق كبيرة غير مكتشفة. فعلى سبيل المثال، لم يجر حتى الآن أى عمل جاد على المواقع التى اكتشفت فى المدينة بين عامى 1982 و 1991، كما أننا لا نتوقع قيام مشروع نشر كبير قبل حلول القرن الواحد والعشرين ، أضف إلى ذلك أن هناك العديد من الموضوعات التى كان يجب أن يغطيها برنامجى النشر، ولكن لم تتم تغطيتها نظرا للقيود المالية.

وقد انتقلت مسئولية الأرشيف الأثرى من الوحدة الأثرية بمتحف لندن إلى إدارة تاريخ ومجموعات لندن المبكرة Department of Early London History and Collections، وهى إدارة الحفظ بمتحف لندن والتى تتعامل مع تاريخ لندن حتى عام 1700، وأصبحنا بذلك قادرين – ولأول مرة – على الاحتفاظ بكل ما كان مبعثرا من الأرشيف فى مبنى واحد، لنبدأ فى تطوير الأرشيف كمصدر قائم بذاته، حيث كان فى السابق منجما لمنشورات الوحدة الأثرية أكثر من كونه خدمة متاحة للجمهور، وقد واجهت العديد من المتاحف فى البلاد مثل هذا التحدى، ولكن على نطاق أضيق ، ثم كان علينا بعد ذلك أن نواجه المهمة الضخمة والمتمثلة فى محاولة الوصول إلى الإمكانات التى يمكن أن يقدمها هذا المصدر الأولى الضخم فيما يتعلق بدراسة لندن ، وبينما انقضى معظم العامين الماضيين فى نقل هذه الأرشيفات وتجميعها، إلا أننا بدأنا أيضا العمل فى مشاريع تهدف إلى التعريف بمحتويات الأرشيف، بشكل أفضل للأكاديميين والجمهور العام على حد سواء.

وعند نقل الأرشيف أصبح واضحا أن الإمكانات التى يمكن أن يقدمها غير معلومة لأن مدى ما يحتويه لم يتم تعريف المجتمع الأكاديمى به بشكل كاف، فمعظم الطلبات التى قدمت للاطلاع كان وراءها ما نشر بالفعل، وبالتالى تتبع أنماطا معروفة، مثل طلبات الاطلاع على المواد المنشورة وبالذات اللقى ، وسوف تتضح الإمكانات التى يمكن أن يقدمها الأرشيف لو تم التعامل مع المركز التاريخى للندن كموقع أثرى واحد كبير تتواجد الوثائق الأرشيفية فيه فى نقاط مختلفة، فالغالبية العظمى من الحفائر التى جرت فى لندن تمثل نقاط إضاءة قليلة المعنى إذا نظر إليها كل على حدة، ولكنها قادرة إن وضعت فى سياقها وقورنت بنقاط أخرى فى المحيط الأثرى العام للندن، على أن تقدم رؤى أعمق حول الكيفية التى تطورت بها المدينة ، ولكن نظرا لأن ما يعرف بالفعل عن مقتنيات الأرشيف قليلٌ جدا فإن فرص دراسة بعض الموضوعات العامة المتعلقة بطبيعة المدينة فى فترات مختلفة، أو دراسة موضوع معين (تطور المبانى أو استخدام المساحة المعمارية مثلا) نادرا ما يدرس، ومن الجدير بالذكر أيضا أن الأرشيف لا يهم فقط أولئك الذين يدرسون فترات تندر أو تنعدم فيها المصادر الوثائقية فقط ، فجانب عظيم من الأرشيف الأثرى لفترة العصور الوسطى وما بعدها يكمل ويوضح مظاهر الوثائق الموجودة بالفعل ، فالوثائق

التى نشأت من الحفائر فى مسرحى روز وجلوب Rose and Globe theatres على سبيل المثال ألقت بمزيد من الضوء على بنائهما وكيفية جريان العمل بهما. كما أن دراسة مواقع الإنتاج الصناعية التى ترجع لفترة ما بعد العصور الوسطى أظهرت العديد من الحقائق الجديدة حول صناعة الزجاج والسيراميك فى لندن ، كما زادت دراسة أصناف المصنوعات من معلوماتنا حول موضوعات معروفة لنا من قبل مثل: الزخارف على أختام الملابس ، على سبيل المثال ، أوضحت تفاصيل أكثر عن أنواع الأقمشة المستوردة فى لندن فى القرنين السادس عشر والسابع عشر، وتغير أنماط الزخارف خلال هذه الفترة.

تحسين أرشيف لندن

ولذلك فقد رأينا أن الأولوية فى نشر معلومات عن الأرشيف يجب أن تعطى لتقديم ملخصات عن كل موقع فى الأرشيف بأسلوب المعاجم الجغرافية ، وتحفظ تلك الملخصات فى شكل إلكترونى لتسهيل عمليات البحث والتحديث، كما يتم توفيرها فى شكل مطبوع ، وقد قاربت تلك الجهود على الانتهاء وسوف تتوفر تلك المعاجم الجغرافية عن كل المواقع التى شهدت أعمال حفائر منذ عشرينيات القرن العشرين وحتى عام 1990.

ويتمم هذا الجهد ببليوجرافيا، موجودة الآن بالفعل، عن كل الأعمال المتعلقة بمواقع لندن ، وهناك ببليوجرافيا أخرى وهى 'ببليوجرافيا آثار لندن الكبرى Bibliography of the Archaeology of Greater London' (BAGL) وهى تغطى القصاصات الصحفية، القديمة والحديثة، التى تشير إلى الآثار فى لندن حتى عام 1991، وسوف تتاح للبحث المباشر on-line بالمتحف.

وقد قصدنا فى هذا الإطار إلى إتاحة كم كبير من المعلومات فى شكل إلكترونى سواء على أقراص أو عبر الإنترنت ، ويجرى العمل حاليا فى إنشاء موقع على الإنترنت يتيح ملخصات عن المواقع التى تم الحفر فيها، وتقارير مفصلة عن مواقع مختارة، وقوائم ببليوجرافية وبيانات عن اللقى على اختلاف أنواعها والفترات التى ترجع إليها ، ويمكن الوصول إلى المعلومات عن طريق اسم الموقع، أو الكلمات الدالة،

أو عن طريق خريطة تفاعلية interactive للندن الكبرى ، وقد صممت تلك الخدمة بشكل يسمح بتلبية متطلبات غير المتخصص، الذى قد يهتم مثلا بما عثر عليه فى الحى الذى يسكنه، والمتخصص الذى يحتاج إلى مداخل على مستوى أعلى لأشكال معقدة من البيانات ، فبالنسبة للقى - على سبيل المثال - يمكن تحديد كل ما عثر عليه من مصابيح رومانية، وكذلك السياق الذى عثر عليها فيه، والمواد الأثرية الأخرى التى عثر عليها فى نفس الموقع، وكذلك الحال بالنسبة للأقمشة التى تعود للعصر الساكسونى المتأخر، والبلاطات التى ترجع للعصور الوسطى ، والأوانى المطلية بالقصدير من فترة ما بعد العصور الوسطى ، وأغماد السيوف الجلدية من العصور الوسطى، وأوانى الشراب الزجاجية من ما بعد العصور الوسطى .... وهكذا، وقد كان أملنا بالفعل أن نتيح تلك المعلومات بشكل شامل، ولكن يبدو أن هذا غير ممكن فى المستقبل المنظور، نظرا للقيود المالية.

وهناك مشكلة أخرى، تتمثل فى أن 600 موقع فقط هى التى تم إدخالها على الكمبيوتر بشكل كامل ويمكن البحث فيها بسهولة، بالرغم من وجود 1400 موقع فى بقية أنحاء لندن الكبرى على الفهرس البطاقى ، ويحتاج توفير كل المواقع مع معلومات شاملة عنها على الكمبيوتر إلى أعوام عديدة أخرى من العمل.

وصعوبة أخرى تتمثل فى أنه بالرغم من إمكانية البحث حاليا ومستقبلا فى اللقى فإننا لا نستطيع البحث فى السجلات الورقية أو الإلكترونية عن المبانى مثل المعابد أو المبانى العسكرية (وهى النوعيات التى تهم العديد من الناس) ؛ لأن تحديد هوية بنية أعقد من حفرة أو مصرف أو بئر هو عملية تفسيرية على مستوى أعلى، غير متوفرة فى التسجيلات الأولية المتاحة حاليا، ولا يمكن توفيرها إلا فى مرحلة لاحقة ، ويتطلب توفير هذه النوعية من التفسيرات على مستوى الأرشيف ككل، أيضا العديد من سنوات العمل ، وحتى يأتى ذلك الوقت يستخدم الكمبيوتر حاليا كوحدة تخزين أساسية يقوم عليها موظف على درجة عالية من الوعى بهذا الموضوع، يرشد الباحثين بشكل فردى للوصول إلى ما يبتغون من معلومات .

وقد أدركنا أنه من غير الواقعى أن نفكر فى هذه المرحلة فى الشروع فى مشروع برنامج نشر ضخم جديد، على غرار ما يجرى بالفعل فى مواقع مدينة

لندن الكبرى ، وأدركنا أيضا أن سرعة ومدى إنقاذ الآثار فى لندن تعنى أن الأسلوب التقليدى فى النشر بالموقع ، أو حتى بالموضوع أصبح غير واقعى ، فكما أشار جون شوفيلد John Schofield منذ عشر سنوات: إن فكرة النشر المحدد – فى الآثار المدينية، ذلك المبدأ الذى يزداد لا واقعية – يستبدل حاليا بتأسيس أرشيف بحث أثرى(٢) ، لذلك كان قرارنا أن تكون الأولوية لإتاحة هذا الأرشيف بتحسين تسجيلاته، وليس بنشرها بأنفسنا.

ولن يمكننا اتباع أسلوب عابر للمواقع فى أبحاث الأرشيف الأثرى – بالطبع – إلا من خلال معرفة تفصيلية بسجلات الطبقات لنستطيع – مثلا – أن نحدد كل المواقد الرومانية التى ترجع للقرن الثانى، أو أن نقارن بين محتويات كل الحفر التى ترجع إلى الفترة المتأخرة من العصور الوسطى فى مختلف المناطق ، ولا يتعدى المتاح حاليا من تسجيل كامل للطبقات (بما فى ذلك إدخال كل التسجيلات على الكمبيوتر) ما بين 50 إلى 100 موقع فقط ، وحتى نستطيع أن نقدم خدمة بحثية تشمل كل المواقع لابد أن يتم إدخال عدد أكبر بكثير من المواقع، بشكل كامل، على الكمبيوتر.

تشجيع المشاريع البحثية من الآخرين

نظرا لقلة المعرفة بإمكانات الأرشيف – كما أشرت من قبل – نجد أن الأسئلة البحثية التى توجه للأرشيف، تستلهم – إلى حد كبير – الأبحاث التى أجريت ونشرت بالفعل ، وأحد طرق الخروج من هذه الحلقة يكمن فى تشجيع المؤسسات الأخرى على إجراء أبحاث فى الأرشيف، باقتراح موضوعاتها عليهم، وإرشاد الباحثين فى خضم الوثائق التى بحوزتنا ، وقد نشأ بالفعل تعاون بنّاء بين خدمة الأبحاث الأثرية بلندن London Archaeological Research Facility و معهد الآثار بيونيفرستى كولدج بلندن Institute of Archaeology of University College London ، فعمل بموجب هذا التعاون طلبة من يونيفرستى كولدج فى مشاريع بحثية بالأرشيف فى أبحاثهم لنيل درجتى البكالوريوس والماجستير، وهناك علاقات أخرى تنشأ حاليا مع مؤسسات أخرى ، فنحن نسمح الآن – على سبيل المثال – لطلبة الدكتوراه بالتعامل مع مجموعتنا من العظام الحيوانية.

تطوير الإتاحة للجمهور غير المتخصص

نظرا لأن الأرشيف الأثرى يقع فى متحف يعتمد على التمويل العام، فقد شعرنا منذ البداية بأن هذا الأرشيف له دور يجب أن يلعبه، يتخطى توفير البيانات للباحث المتخصص ، وعلى ذلك فنحن نحاول توفير أساليب لتقديم المعلومات التى يحتويها الأرشيف لأفراد الجمهور المهتم « غير المتخصص » ، وفى هذا الإطار هناك مشروع تطوير ضم مخطط له أن يجرى على الموقع الرئيسى للمتحف بلندن وال London Wall، ونأمل فى توفير التمويل اللازم لإنشاء مبنى سوف يضم مكانا لمجموعات طلبة المدارس والعائلات ليتمكنوا فيه من التعامل مع المادة الأثرية والتعرف على العمليات الأثرية، ومكان آخر بالمبنى سوف يكون به متحف على الخط المباشر On-Line museum سوف يحوى فيما يحوى نسخة محسنة من موقع الإنترنت الذى وصفته فيما سبق؛ ليتمكن أفراد الجمهور من التعرف على ما اكتشف فى مجال إقامتهم فى لندن ، أو تتبع موضوعات بعينها فى المدينة مثل المواقع الرومانية، أو نماذج نوع معين من المصنوعات .

المصادر والتطوير المستقبلى

نخلص من كل ذلك إلى أن الإمكانات البحثية التى يمكن أن يقدمها أرشيف لندن الأثرى إمكانات ضخمة ، والصعوبة الأساسية التى نواجهها – وأشك أن الحال لتنطبق على معظم الأرشيفات الأثرية – تكمن فى أن هذا الشكل الأولى للبيانات يعنى أنه يحتاج إلى الكثير من العمل قبل أن يتمكن هذا الأرشيف من تقديم المعلومات التى يحتاجها الباحثون بسهولة ويسر، إذا لم يكونوا من المعتادين على التعامل مع الأرشيف، وهذا يتطلب استثمارات ضخمة لا نملكها الآن ، وينطبق هذا الواقع على كل الأرشيفات الأثرية فى البلاد، ولا تتلقى المتاحف فى بريطانيا – حاليا – إلا القليل من الاعتمادات الإضافية – هذا إن تلقتها أصلا – والمخصصة لإدارة أرشيف أثرى ، وهى فى الحقيقة وظيفة إضافية للأنشطة التى اعتادت عليها المتاحف ، فى كل التخصصات الأخرى غير الآثار – لا تجمع المتاحف سوى نخبة صغيرة من المادة الثقافية و العينات الطبيعية المتوفرة ، غير أنها فى الآثار يتوقع منها أن تقوم بعمليات

جمع شاملة ، وبعبارة أخرى فبالرغم من أن المتاحف ليس لها سيطرة على جمع المواد الأثرية التى تخضع لتخطيط وتنفيذ مجموعات العمل بالموقع، فإنه من المسلم به أنها ستقبل كل المواد التى تقدم لها، وحيث أن أرشيف كل بعثة حفائر ينفذ "الحفظ بالتسجيل" للموقع، فهناك رفض مسبق لأى حذف من الأرشيف أو استغناء عنه ، وظهر تأثير ذلك على المدى الطويل متمثلا فى ورود كميات من المواد الأثرية للمتاحف – بكميات وسرعة – لا تجعل فى استطاعتها السيطرة عليها، خاصة تلك التى تقع فى مناطق مدينية حيث تجرى عمليات تنقيب كثيرة قبل إعادة التطوير، وقد أدى هذا الاحتياج لحفظ المواد إلى تقليص مناطق أخرى فى العمليات المتحفية، حيث يتوجه الجزء الأكبر من الميزانية لتمويل تخزين المواد الأثرية ، وما لم تتوفر مصادر إضافية لتمويل هذا الدور الإضافى للمتاحف، فأفضل الاحتمالات أن يسير نمو الأرشيفات الأثرية فى بطء شديد، معتمدا على كوادر ومصادر غير ملائمة. أما الأسوأ فهو أن تتساءل السلطات المتحفية عن جدوى استمرارها فى المستقبل تحت ضغط العوامل المالية المترتبة على عدم وجود تمويل لها، وبالرغم من قدرات الأرشيف على اجتذاب جمهور من غير المتخصصين، فإن الغالبية العظمى من مستخدميه هم من الآثريين المحترفين الباحثين عن معلومات محددة فى منطقة عملهم، وهم عادة على دراية بالنظام الأرشيفى، وهناك نسبة صغيرة نسبيا من طلبات الاطلاع يقدمها باحثون أكاديميون، وهم يستنفدون جزءاً عظيما من وقتنا (على سبيل المثال استغرق توفير المواد والمعلومات المتعلقة بها لطلب قدم مؤخرا حول الفخار فى فترة ما بعد العصور الوسطى 53 ساعة عمل) ، إن الطبيعة التخصصية لمعظم طلبات الاطلاع وتكلفة الحفظ والعمالة فى الأرشيف (تبلغ 40000 جنيه إسترلينى فى حالة لندن) يجعل منها هدفا مفضلا عندما تظهر الحاجة لتقليص الخدمات.

وقد أصبح تمويل الأرشيف – فى حالة لندن – مشكلة حادة فى السنتين الماليتين الماضيتين، بعد الخفض الكبير الذى شهدته ميزانيتنا، وليتمكن من التعامل مع هذا الوضع قرر مجلس إدارة المتحف التوقف عن قبول أى مواد أثرية جديدة، وخفض إتاحة الأرشيف بشكل حاد والاستغناء عن موظفيه ، ولن يتغير هذا الوضع إلا بتوفير تمويل مناسب للقيام بمهام دور الأرشيف الأثرى.

وأحد أسباب تعرض الأرشيف لهذه التهديدات يرجع إلى انخفاض ما يراه المجتمع الأثرى من قيمته ، فعلم الآثار ركَّز دائما على الشواهد الجديدة التى تخرجها الحفائر، بينما كان قليل الاهتمام بتطوير استخدام الأرشيفات الناتجة عن تلك الحفائر كمصدر معلومات للجمهور وللمتخصصين على حد سواء ، وحتى مذكرة السياسة الإرشادية للتخطيط 16 والتى تتحدث عن الحفظ بالتسجيل، لا تشير فى موادها إلى حفظ هذا التسجيل.

إن عدم تقدير الأرشيف الأثرى حق قدره لم ينتج عنه فقط عدم وجود التمويل المناسب، ولكنه أدى إلى قلة استخداميته من قبل الجمهور والأكاديميين وبالتالى تعرضه لمثل تلك المشاكل فى الأوقات التى توجد فيها قيود مالية، وهى الأوقات التى توضع فيها مدى استفادة الجمهور من أى مؤسسة تحت المجهر.

ولا تقتصر هذه المشكلة على لندن بالرغم من أن مدى مشاكلها فى لندن أكثر من الأرشيفات الأخرى ، فها هى هيئة متحف نيوهام Newham Museum Service فى شرق لندن تتوقف هى الأخرى عن جمع أى مواد من خارج منطقة نيوهام، بينما كانت فى السابق تجمع من كل منطقة إسكس Essex الغربية، بل وتتخلص حاليا من المواد غير المتعلقة بنيوهام ، ومتاحف برمنجهام Birmingham ونورثامبتون Northampton والتى كانت تقبل مواد أثرية على أساس إقليمى، تقتصر الآن على أحيائها الضيقة فقط ، لقد امتلأت معظم مخازن المتاحف فى البلاد، والعديد من الأرشيفات مخزنة فى أماكن ظروف تخزين غير ملائمة، حيث أن سرعة الحفائر تتخطى قدرات المتاحف على التعامل معها.

وقد اعترفت إدارة التراث القومى Department of national Heritage الآن بأن المشكلة ضخمة بحق، وتعمل الآن الوكالات الحكومية للآثار والمتاحف، والتراث الإنجليزى English Heritage ولجنة المتاحف والمعارض Museums and Galleries Commission معا لتحديد حجم المشكلة أولا على المستوى القومى، ثم العمل على حلها، وأحد الخيارات الممكنة يتمثل فى استخدام إطار المتاحف القائمة لإنشاء شبكة من المستودعات الأثرية على امتداد البلاد، تمول بهدف حفظ وتطوير تلك الأرشيفات، ومن وجهة نظرى سيتطلب ذلك بعض المساهمة من الحكومة على اعتبار أن الموضوع

له بعد قومى يتمثل فى الحفاظ على تلك الوثائق التاريخية الأولية، ويمكن أن يساهم صندوق يانصيب التراث Heritage Lottery Fund بنصيب فى ذلك أيضا .

وحتى يجىء الفرج يبقى مستقبل أرشيف لندن غير واضح، وتحتفظ الوحدات الأرشيفية حاليا بأرشيفات حفائرها حتى نصل إلى حل ، ولنأمل ألا يتأخر هذا الحل لأن إمكانات هذا الأرشيف لتحسين فهمنا عن تاريخ لندن هى إمكانات عظيمة.

تذييل

بعد فترة من عدم اليقين سعدنا كثيرا عندما علمنا أن الجزء الرئيسى فى خطة تطوير متحف لندن (ديسمبر 1997) عبارة عن عرض بإنشاء « مركز وأرشيف مصادر لندن الكبـــرى الأثرية Greater London Archaeological Resource Centre and Archive» وسوف يوفر المركز حفظا طويل الأجل للشواهد التاريخية على ماضى لندن كما تكشف عنها الآثار، مصحوبة بتوثيق الحفائر نفسها وأرشيفها الإلكترونى ، وسوف تتاح للدارسين والمهتمين بتلك المواد، كما تهدف أيضا إلى تشجيع وتسهيل البحث والتدريس والنقاش على كل المستويات ، وهو مشروع مثير وطموح يستحق كل الدعم ، فهو يعتبر – إن نجح – إضافة قيّمة للمصادر الثقافية للمدينة الكبرى.

الهوامش

(١) إدارة البيئة ، المذكرة الإرشادية لسياسة التخطيط 16 الآثار والتخطيط (1990) Planning Policy Guidance note 16 Archaeology and Planning

(٢) Jphn Schofield, " Archeology in the City of London : Archive and Publication", Archaeological Journal 144 (1987) , 424 - 33 .

السماعة الطبية ، والصرف الصحى ، وقرص الدواء : الوثائق الطبية للمدينة الكبرى

كريستوفر هيلتون

فى مؤتمر يعقد فى قلب لندن أجد من المناسب أن أستهل مناقشتى المختصرة للوثائق الطبية بنموذج مستمد من تاريخ لندن نفسها ، ففى عام 1854 عانت لندن من تفشّى الكوليرا ، وكان رائد طب التخدير جون سنو John Snow قد أمضى آنذاك عدة أعوام فى محاولة للتوصل لنظرية عن كيفية انتشار الكوليرا، تُرجع سبب الوباء ليس للأبخرة المتصاعدة من الأوحال ومياه الصرف الراكدة - كما كانت رؤية العقيدة الطبية القديمة - ولكن بالأحرى لكائن حى دقيق يعيد إنتاج نفسه - باكتيريا أو فيروس فى مصطلحنا الحديث - ينتقل من فرد لآخر عن طريق اشتراكهم فى الشرب من نفس الماء الذى تلوث ببقايا براز يحمل هذا الكائن الدقيق ، وقد حدد سنو فى وباء 1854 حالات فى دائرته فى سوهو ثبت أنها لأشخاص اعتادوا على استخدام صنبور مياه معين فى شارع برود ستريت Broad Street - لدرجة أن بعض الأشخاص الذين كانوا قد غادروا المنطقة ثم عادوا لنفس الشارع ثم استخدموا نفس الصنبور أصابهم المرض أيضا، واقتنع أعضاء مجلس الكنيسة بدائرة سوهو بحجة سنو وأخرجوا هذا الصنبور من الخدمة - وقد كان يستمد ماءه من بئر يبعد بضعة أقدام عن بالوعة صرف ، وعلى نطاق أوسع استطاع سنو أن يثبت أن مناطق المدينة التى تمدها شركة مياه ساوث وارك آند فوكسهال ووتر كومبانى Southwark and Vauxhall Water Company والتى تستمد مياهها من التيمز فى المنطقة المدنية أكثر عرضة للإصابة بالكوليرا من تلك المناطق التى تمدها شركة لامبيث ووتر كومبانى Lambeth Water Company ، والتى تستمد الماء من أعلى النهر بالمدينة ، ومن خلال تلك الدراسات استطاع سنو أن يوضح الأسلوب الذى يمكن به تفهم تفشى وباء الكوليرا والسيطرة عليه (شكل ١)[١].

وتعتبر قصة صنبور برود ستريت علامة بارزة فى تاريخ تقدم أسلوب التعامل العلمى مع وباء معين، بل وفى أسلوب نمذجة انتقال الأمراض بشكل عام. ولكن الطب ليس علما مثل الرياضيات يتعامل مع المجردات: فكل الحالات الطبية لا تحدث فى الفراغ، ولكن فى الواقع، تحدث لأفراد يعيشون فى بيئة معينة. وقد كانت قفزة سنو العلمية حدثا مهما أيضا فى تاريخ لندن وفى تاريخ المدن الكبرى بشكل عام، ولكل مكان يعيش فيه الناس فى أعداد كبيرة فى مساحات محدودة وتوجد به مشاكل توفير المياه والتخلص من مياه الصرف ، فبعد قبول أفكار سنو ، أصبح توفير الماء النظيف والصرف الصحى الفعال حتى لأفقر طبقات المدينة يعتبر من البديهيات، وأحد اهتمامات كل سكان المدينة. إنه نموذج يثبت كيف أن الوثائق الطبية، لا يجب بالضرورة أن ينتجها جهاز إدارى محلى، ولكنها بالرغم من ذلك فإن التاريخ الطبى وتاريخ المكان دائما ما يتداخلان.

تلك هى النقطة الأولى الهامة التى أردت أن أتناولها فى هذه الورقة ، فهناك ميل - على ما يبدو - لاعتبار التاريخ الطبى مجالا منفصلا، والنظر إلى الأرشيفات الطبية على أنها عبارة عن سلسلة من جرعات الدواء وتركيباته ، غير أن الوثائق المتعلقة بالطب والصحة تتخذ فى الواقع عدة أشكال بعضها مألوف وبعضها ربما يكون أقل ألفة لنا، تفرزها لنا نوعيات مختلفة من الهيئات والأفراد . وبعد أن لمست طبيعة تاريخ الطب بشكل عام، أنتقل الآن للحديث عن الأرشيفات الطبية وأشكالها المختلفة، والتى عكس عنوان هذه الورقة طبيعة اختلافها.

وأكثر هذه الأرشيفات وضوحا - هى بالقطع - تلك التى أنتجتها المستشفيات وتركها الأطباء ، سواء أثناء العمل فى هيئة الصحة القومية National Health Service أو قبل إنشائها فى المؤسسات المحلية مثل بور لاو بورد Poor Law Board، أو فى المجال الخاص ، فالملاحظات الإكلينيكية الفردية تقدم وصفا لأمراض بعينها وكيفيات علاجها، وأحيانا تعبر عن سلوك طبى معين؛ ويمكننا أن نجد فيها إذا تعاملنا معها ككتلة واحدة بيانات كمية عن المرض والعلاج وكيف تغير ذلك على مر السنين أو من مكان لآخر ، وهناك بيانات تجميعية مشابهة يمكن الحصول عليها من السجلات التى أفرزتها المؤسسات والتى سجل فيها دخول وخروج المرضى. أما الوثائق المالية للأطباء والمستشفيات فتوفر نظرة شاملة تشير - على سبيل المثال - إلى المصادر

التى وفرتها الدولة للرعاية الصحية، أو فى حالة العيادات الخاصة، المصادر التى كان المرضى مستعدون لدفعها فى رعاية صحتهم ، كما أنها يمكن أن توثق موضوعات ثقافية أوسع مثل: ما يمكننا أن نجده فى سجلات المصحات العقلية من تسجيل الحالات التى يفرض على المريض فيها قيود فيزيقية، كأحد أهم المصادر فى تغيير أساليب التعامل مع المريض العقلى.

والسلطات المحلية تنتج الكثير من المواد على نفس هذا المستوى ، ويشمل ذلك ليس فقط تلك الأوراق المتعلقة بالمستشفيات والمؤسسات الطبية الأخرى التى تقع تحت إشرافها ولكن أيضا الطابع الطبى لبعض الأنشطة الحكومية المحلية: مثل وثائق وزارة التعليم التى يمكن أن توفر مادة عن صحة أطفال المدارس، وعن التدريس للمعاقين أو عن سيكولوجية التعليم ، وهناك أيضا موضوعات أكثر عمومية فى مجال الصحة العامة مثل: الصرف والصرف الصحى، والصحة الغذائية، والصحة والأمن فى العمل، والإشراف على المبانى وغيرها.

وتتعلق الوثائق التى ذكرناها حتى الآن بالبيانات الأولية للأفراد الذين يتعاملون مباشرة مع المهن الطبية أو الأفكار الطبية ، وهناك أماكن أخرى تنتج الوثائق التى تحدثنا عن النظريات وراء هذه الممارسات: مخطوطات وملاحظات ومراسلات كبار الأطباء والطبيبات، ووثائق المعاهد البحثية، وأرشيفات المؤسسات المهنية مثل الكليات الملكية Royal Colleges لمختلف التخصصات الطبية ، فهنا نرى كيف ضبطت المهنة نفسها، وكيف كانت رؤيتها لإمكاناتها، وكيف تنامت تلك الإمكانات. كوثائق التعليم الطبى فى شكل محاضرات، أو وثائق تشريح، ويوميات مرور كبار الأطباء على أجنحة المستشفى، والوثائق التى تشهد على تطور طلبة الطب من الممارس العام إلى الطبيب المتخصص ، ففى بعض الأحيان نجد آراء شخصية فى تلك الوثائق تتعارض مع ما استقر عليه رأى الطب فى تلك المرحلة ، على سبيل المثال حصلت مؤسسة ولكم Wellcome Institute مؤخرا على يوميات طالب طب إنجليزى شاب مجهول، أمضى عاما فى باريس فى ثلاثينات القرن التاسع عشر، يصف فيها بشكل يومى أنشطته ورأيه فى الممارسات الطبية الفرنسية بالتفصيل ، ومن بين ملاحظاته نجده متشككا حول الاختراع الجديد المتمثل فى السماعة الطبية: ويتوقع أن هذا الأسلوب مفيد، ولكنه

يشعر أن التشويش الذى يسمع فى الأنبوب تجعل من الصعب تمييزها مما يؤدى إلى ألا تكون تلك الأداة عملية إلى حد كبير (شكل ٢)[٢]..

هذه الأمثلة الأخيرة انتقلت بنا من الوثائق الإكلينيكية « الرسمية » إلى مجال الأوراق الشخصية ، وهناك مصدر آخر هام فى مجال الأوراق الشخصية وهو لا يتعلق بالأطباء ولكن بالأفراد غير الطبيين ، فأحيانا ما تحتوى أوراق أولئك الذين ربما كانوا مرضى، على وصف للمرض والعلاج، سواء تفصيلى أو مقتضب ، فهناك فى معهد ولكم أيضا خطاب من شخص يدعى هنرى نيومان Henry Newman يصف فيها زيارة له للطبيب المشهور سير هانز سلوان Sir Hans Sloane عام 1742 ، ويصف الخطاب فى معظمه أسلوب حياة سلوان بعد تقاعده، كما يصف أيضا كيف أن كاتبه كان مجبرا على أن «أسأل سير هانز المشورة حول حالة الربو التى أصابتنى وتزداد ببقائى فى أدخنة لندن»[٣]. كما أنها قد توثق للطب المنزلى الذى كان ومازال يمارس خارج الطب "الحقيقى" ، فكتب الوصفات الطبية التى ترجع للقرنين السابع عشر والثامن عشر عادة ما تحتوى على خليط مشوش من وصفات الطبيخ والعلاج، وعلاج مزعوم للاستسقاء فى نفس الصفحة التى نجد فيها وصفة إعداد كعكة الزنجبيل (شكل ٤)[٤].

وأخيرا، قد تحتوى وثائق الأعمال – بالطبع – على محتوى طبى ، وقد تحدث إدوين جرين عن موضوع وثائق الأعمال[٥] ولا أنتوى أن أكرر ما قاله؛ ولكنى فقط سأشير إلى أن تلك الوثائق يمكن أن تغطى صناع الأدوات الجراحية أو التجبير، صناع الأدوية – من الكيميائيين المحليين إلى شركات الأدوية الكبرى – وربما الوجه الأكثر خداعا للموضوع، وثائق من يمارسون الطب من غير أهله، صناع العقاقير الرخيصة غير الشافية (أو الضارة) الذين هم جزء من الطب المنزلى ، ولا يخفى أن تنظيم تلك الأنواع المختلفة من الممارسات الطبية تفتح بالطبع موضوعات ثقافية أوسع، تتعلق بتدخل الدولة فى مقابل السوق المفتوح فى هذا المضمار.

وكما كانت الوثائق الطبية متنوعة، بين توثيق لظهور السماعة الطبية، وتأثير المصارف، وتسجيل العقاقير وكثير غيرها، كانت أيضا المستودعات التى حفظت تلك الوثائق مشابهة فى تنوعها ، فهى تغطى كل أنواع المستودعات الأرشيفية فى المملكة المتحدة: مؤسسات قومية مثل دار المحفوظات العمومية Public Record Office أو المكتبة

البريطانية British Library، أو المستودعات الطبية المتخصصة مثل الكليات الملكية -Roy al Colleges المختلفة، أو مؤسستى أنا (معهد وِلْكم لتاريخ الطب Wellcome Institute for the History of Medicine) وشبكة دور المحفوظات المحلية ، وتتمثل تلك الأخيرة فى لندن بدار محفوظات لندن الكبرى Greater London Record Office ، ودور المحفوظات بالكاونتيات counties المرتبطة بها ، ومكتبة جيلدهال، ومجلس دار محفوظات لندن Corporation of London Records Office، والتى تغطى السكوير مــايل Square Mile بالمدينة ، والخدمات الأرشيفية التى تقدمها معظم البورو ال 32 بلندن -London Bor oughs، وكل أنماط تلك المستودعات هامة بالنسبة لنا ، فعادة ما توثّق المستودعات المتخصصة رواد المهنة: ويجد مؤرخ المدينة الكبرى ، المهتم بالتوصل إلى الكيفية التى تطور بها تطبيق علاج ناجع لأحد الأمراض أو تقدم فى أحد مجالات الطب، يجد نفسه مضطرا اللجوء إلى دور المحفوظات المحلية للوصول للممارسات اليومية فى هذا المجال.

إلا أن نفس المخاطر التى حذر منها إدوين جرين بالنسبة لوثائق الأعمال، تنطبق على الوثائق الطبية أيضا , فقد تشكل تلك المادة [الطبية] نسبة ضئيلة من مقتنيات المستودع، وربما ينظر إليها باعتبارها مادة متخصصة بعيدة عن باقى المقتنيات، وقد يجهل الباحثون وجودها أو لا يفكرون فى الاطلاع على محتويات هذا المستودع ، فلو لم يتم استخدام تلك المادة بشكل متواتر قد يلجأ المستودع – تحت ضغط الظروف المالية – وبالرجوع إلى عدد المطلعين إلى عدم إعطاء أولوية لمثل لتلك المادة وربما تم التخلص من المقتنيات الموجودة والتوقف عن قبول مقتنيات جديدة من هذه النوعية ، فلو لم يع الأرشيفيون أهمية تلك المادة الطبية ويؤثروا فى المؤسسات والأفراد التى تنتجها، فهناك خطر يتمثل فى احتمال أن تدمر تلك الوثائق بمجرد انتهاء دورها الإدارى ؛ فحجم المادة التى تنتج الآن ضخم وسوف يقع الإداريون، الذين لا يتقاضون رواتبهم للاهتمام بالمنظور التاريخى، تحت ضغط الرغبة فى خفض حدة مشكلة تخزين الوثائق .

بهذه الاعتبارات فى الأذهان، شرع معهد ولكم فى مشروعين يهدفان إلى تحديد مواقع المواد ذات الطبيعة الطبية، وتوفير مسح للمصادر الأرشيفية المتاحة للباحثين ، كما يقوم حاليا مشروع قاعدة بيانات المستشفيات Hospital Records Database الذى يدار بالاشتراك مع دار المحفوظات العمومية ، بإنشاء بنك بيانات يضم

المعلومات المتوفرة عن مواقع وثائق المستشفيات فى المملكة المتحدة والتى يحفظها مكتب تسجيل record office أو يديرها أرشيفى هيئة صحية، أما مشروع مسح الأرشيفات والمخطوطات الطبية Medical Archives and Manuscripts Survey فيغطى مجالا أوسع، حيث يشمل كل الوثائق ذات الطبيعة الطبية [٦] .(فى الفترة بين 1600 و 1945)[٧]. المتاحة للباحثين. وقد غطت المرحلة الأولى من هذا المشروع الأخير المؤسسات اللندنية، وتم الانتهاء منها بشكل شبه نهائى؛ بالرغم من أن البيانات لم تفهرس أو تعد للنشر بعد (وهو الهدف النهائى) فإنه من الممكن أن يرجع لها الباحثون فى شكلها الأولى هذا فى المعهد، وقد أظهرت تلك الدراسة بالفعل مواد هامة، نذكر منها على سبيل المثال الأوراق الشخصية لهاستنجز ناثانيال ميدلتون Hastings Nathaniel Mid- dleton وهو أحد رجال البنوك، ويحتفظ بأوراقه أرشيف مدينة وستمنستر Westmin- ster City Archives، ويذكر فيها تفاصيل عن مرض والدته العقلى، وكذلك عن حالة كل من زوجته وابنه الصحية[٨] . ولا تتوقف أهداف المشروعين على توعية الباحثين بالمادة المتاحة، ولكن تتعدى هذا الهدف إلى توفير إطار يمكن الأرشيفيين الذين قد لا يكون بحوزتهم إلا مجموعة صغيرة من المادة الطبية يمكنهم وضع تلك الوثائق فيه، وبالتالى التمكن من تقدير تلك الوثائق حق قدرها.

وسواء أكانت تلك الوثائق الطبية تتحدث عن السماعة الطبية أو المصارف أو العقاقير المسجلة، فإنها تعتبر مؤشرا على نوعية حياة مواطنى المدينة الكبرى، وأيضا فى إطار ثقافى أوسع – مصدرا مركزيا لصورة المدينة الكبرى عن نفسها، عن وعى مواطنيها بأحوال جيرانهم وكيفية تواصلهم، وكيف يؤثر مرض أحد قطاعات المدينة على القطاعات الأخرى من سكانها، وكيفية تدخل المدينة أو الدولة فى تلك العمليات ، لقد بدأت تلك الورقة بمثال من لندن، وأود أن أختمها بمثال آخر من لندن أيضا ، ويصعب أن نتحدث عن تاريخ لندن دون أن نذكر روايات تشارلز ديكنز Charles Dick- ens ففى روايته Bleak House والتى نشرت قبل موضوع صنبور برود ستريت، خلق ديكنز حيا فقيرا فى لندن أسماه توم أول ألونز Tom-all-Alone's أطلق فيها اسم « توم » كتشخيص للمسكن وساكنيه. وكان من الممكن أن يسقط المنزل تحت ضغط المجتمع الثرى حوله، ولكن ديكنز :

لقد حصل [توم] على ثأره ، حتى الرياح كانت رسله، وفى خدمته فى تلك الساعات الحالكة. فكل قطرة من دم توم الفاسد تنشر العدوى والوباء فى مكان ما ، سوف تلوث هذه الليلة التيار...

ويمكننا من خلال الوثائق الطبية، أن نتتبع كيف حدث ذلك، وكيف عرفت المدينة ما فعله بها مواطنوها - بشكل فردى أو جماعى - ومدى أثر هذا العمل ، إن كتابة التاريخ الاجتماعى لمدينة كبرى حديثة بشكل موضوعى دونما الرجوع للوثائق الطبية للوصول إلى إجابات عن تلك الأسئلة، لهو أمر مستحيل .

الهوامش

(١) من بين أهم أعمال سنو عن موضوعات الكوليرا والصحة العامة On the Mode of Communication of Cholera (1849) ; On the parthology and mode of communication of cholera, London Medical Gazette, XVIV (1849) . 730 , 745 , 923 ' On the communication of cholera by nimpure Thames water, Medical Times and Gazette, new ser, IX (1854), 365 - 6 ; Cholera and the water supply in the South District of London' British Medical Joumal (1857), 864- 5; and' Drainage and Water supply in connection with the public health, Medical Times and Gazette, new ser, XVI (1858) , 161 , 189.

(٢) Wellcome Institute Library, Western Manuscripts Department, MS. 7147, f. 23

(٣) Ibid., WMS/ ALS : Sloane

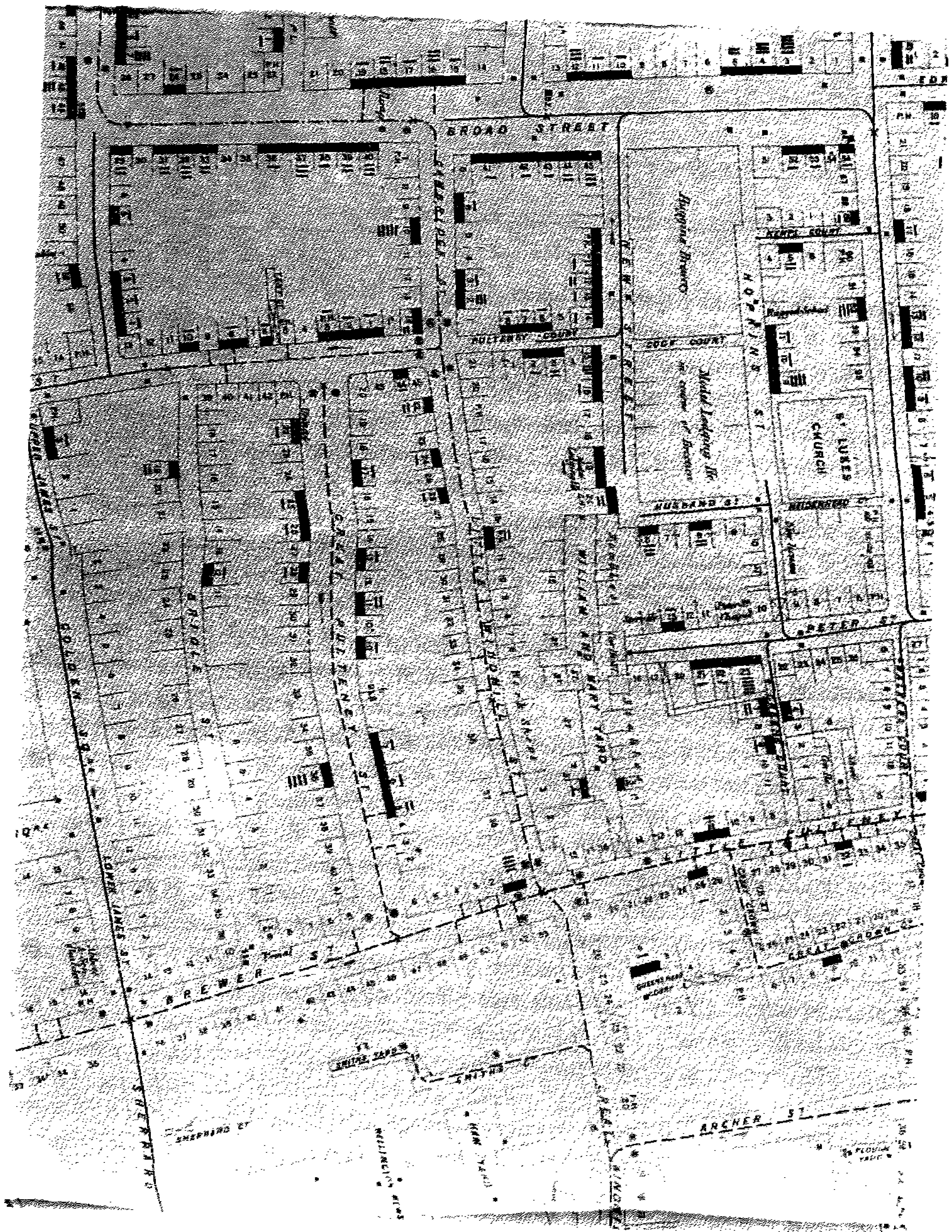
(٤) انظر على سبيل المثال ibid., MS > 7102, f1.

(٥) إدوين جرين « وثائق الأعمال : المارد النائم لتاريخ المدن الكبرى » فصل سابق في هذا الكتاب .

(٦) يجب التفريق بين نوعين من وثائق الأعمال ، فقد سجل المسح الوثائق المودعة بالفعل في المستودعات العامة ، بينما لم يغط الوثائق التي ما زالت بحوزة الشركات التي أفرزتها ، حيث تتضمن هذه النوعية الأخيرة مسح قام به مجلس أرشيفات الأعمال Business Archives Council .

(٧) وقد اتبعت دراسات مسحية أخرى نفس الفترة التاريخية ، ومن أهمها (لقربها من موضوع مشروعنا) G.D.R. Bridson, V.C. Phillips and A.P. Harvey, natural history manuscript resources in the British Isles (1980). ، وقد كان التناغم مع تلك المشروعات نصب أعيننا عند البدء في مشروعنا ، وقد كان عام 1600 مناسبا كتاريخ لبداية الفترة محل الدراسة لأنها تمثله حيث أنه تقريبا الوقت الذي بدأ فيه استخدام العامية في النصوص من هذا النوع ، فلم تعد النصوص بالتالي من اختصاص دارسي العصور الوسطى فقط، أما اختيار عام 1945 ليكون نهاية الفترة التي مسحتها الدراسة فلأن المواد الأحدث ربما ما زالت بحوزة المؤسسات التي أنتجتها و / أو هناك قيود على الاطلاع عليها ، ويعتبر إنشاء هيئة الصحة القومية National Health Service بعد هذا التاريخ بثلاث سنوات نقطة تحول ، والوثائق التي أفرزت بعد ذلك ربما لا زالت بحوزة منشئيها كوثائق شبه جارية .

(٨) Westminster City Archives , Acc. 967.


BROAD STREET
KEMPS COURT
COCK COURT
ST LUKES CHURCH
HUSBAND ST
PETER ST
BREWER ST
ARCHER ST

شكل (١)

Wednesday 17th Went to La Pitié this morning - no autopsy - 23
am paying some attention to the stethoscope again - find I have
forgotten the majority of the sounds, I knew, when in Edinb. - I
fear, the use of this instt. will never be so extensively diffused, as
its immense importance requires, for this reason, that persons,
not in the constant, almost daily habits of employing it, will
forget, all, but the most characteristic & well marked sounds - these
when a person has once heard, will ever remain afterwards firmly
fixed in his mind - but I defy, a man with moderate opportuni-
-ties of observation, to distinguish between a loud mucous râle & a
"gargouillement" - the differences may be laid down in books, but
in many cases, they approach each other so closely, that it is almost
impossible to say, where one ends & the other begins - These observatns
are prompted by the consideration of a case in Andral's ward, in which
"gargouillement" is present, in the upper part, & a loud mucous
râle almost precisely similar is heard throughout the right lung -
in the upper part of the left, there is a loud puerile respiration, which
in one spot, was thot, by some to be cavernous - The dissection
in this case will be very interesting - I heard today, of a case, in
the H. Enfans Malades in which the "Bigwigs" were completely
out - a little child was considered, labouring under the third stage
of ~~pneumonia~~ in both lungs - a friend of mine one day, when
there, told the Interne - he certainly heard gargouillement - but the
latter said, cd. be no such thing - on examination - in this spot,
there was found an immense cavity, three or four smaller
excavations throughout the two lungs, & an immense develop-
-ment of tubercles - surely such a mistake, as this, must have
arisen from pure negligence on the part of the medical attendant.
I did not go to the St. Louis this morning, & consequently, they
had some admirable cases - one of congenital Icthyosis,

شكل (٢)

page 1 [illegible] for an ague

take 2 ounces of bay [illegible] 2 ounces of white frankinscence and a
handfull of smalage make ym into a plaister and aply to ye [illegible] of
1 both hands 2 hours before the fit doth come they must take Germander
tea for a mounth 3 tea cups at a time both morning and afternoon
fasting an hour after it it must be made very bitter

Seed powder for wind.

[illegible] take coriander caraway sweet fenel and anis=seeds of each one ounce
leaf sugar 4 ounce make all into a fine powder take of it at any time
you opprest with wind once a forthnight take a quarter of an ounce of
2 Senna in powder mixt with it to cary of the wind more efectualy its
excelent and never fails

a very good medicine for an [illegible]

[illegible] make surup of the juice of [illegible] before thay bud for flower take 2 spoon
3 =full in a gill of hot ale morning an hour after diner and an hour
after super its an excelent medicine

to make powder excelent for the green sickness

[illegible] take one ounce of prepared steel nutmegs cinnamon elecampane anis=
=seeds of each half an ounce leaf sugar one ounce make all into a
4 very fine powder take every morning and at 4 in the afternoon 5 thimblefull
drinking a gill of wormwood wine or ale after it just one hour using
exersise forbearing milk and cheese take it for a mounth this never fails
to cure an create a most delicate complexion

consumption or sore cough

take 4 ounce of white sugar candy as much of raisins of the sun
5 8 ounce of conserve of roses beat al together add 24 drops of oyl
of sulphur 52 drops of oyl of vitriol beat it til it lost a crimson colour
take ye quantity of a nutmeg first in ye morning and last at night

to make Steel pils

take 2 ounce of steel prepar'd with vinegar 4 ounce of blue cur[illegible]
beat ym to a conserve mix ye steel with ym make it into
6 pils with powder of liquorice take 5 every morning and night
[illegible] purge once a week with some easy purge.

to make York Gingerbread.

take a pound and quarter of grated bread a pound of sugar cinam[on]
and red saunders of each an ounce 3 quarters of an ounce of
ginger mace and nutmegs of each half an ounce a few cloves put
your sugar and spices into a pan with brandy and ale of each a
7 gill set it over a gentle fire till it boyl yn put [illegible] your bread
stir it wel let it boyl again put ye rest of your bread into a bowl
pour your stuf to it work it into a past with a quarter of a pound of
blanch't almonds cut into peices make it into prints you must keep
a litle of your spice out to print with

receipt for a dropsie.

take a galon of strong work red sage [illegible]
8 of each a great handfull boyl ym till half [illegible]
[illegible]

شكل (٣)

الفصل الثالث

لندن فى العصور الوسطى والفترة المبكرة من العصر الحديث

الوثائق وحفظها فى لندن فى العصور الوسطى

جيفرى مارتن

استمرت العصور الوسطى أكثر من ألف عام ، شهدت لندن بزوغها وعاشتها وشهدت أيضا رحيلها[1]. وقد كان المجتمع اللندنى خلال تلك الفترة مجتمعا مرموقا تشابهت أوضاعه وأدواره بشكل كبير مع ما ميَّز هذا المجتمع فى العصور التالية، وأنتج سكانها وحفظوا خلال القرون الأخيرة كمًّا ضخما من الوثائق ، غير أن تعداد المصادر التى تشى بتاريخ المدينة عمل شديد الإضناء كما أن محاولة مناقشتها كلها ضرب من العبث ، فقد امتصت لندن فى العصور الوسطى ساوثوارك Southwark وعاصرت وستمنستر Westminster ، وضمت أكثر من 120 كنيسة أبرشية ورقما قياسيا من الكنائس الكلية ودور العبادة[2]. وضمَّت طوائف صناع المدينة وثروات العديد من الشركات التى تدير مصادر تمويل خاصة بها[3]. وقد أولى الملك اهتمامًا كبيرا للتجارة فى المدينة ولثروات مواطنيها ، متابعا أدق تفاصيل تلك التجارة وهذه الثروات ، لقد كان فى استطاعة مواطنى المدينة إدارة أعمالهم من جيلدهال بأقصى حرية ممكنة ، واعتمد كل ذلك على الوثيقة المكتوبة كأداة للتذكرة ، والإعلام والإرشاد فى إدارة الأعمال .

وفى خضم هذا الزخم الكبير من الوثائق تبرز أهمية البدء بوضع حدود للموضوع ، ويكفى لخدمة هدفنا أن نقتصر على المدينة نفسها، بالرغم من أن المجال الصغير نسبيا يستقطب الاهتمام العام، كما أنه ينعم بتوثيق بعض الكيانات التى يضمها. وتصور أول المصادر عن لندن بعد العصر الرومانى تلك المدينة كمركز تجارى برى وبحرى، ومركز للإدارة المدنية ، فهى أولاً مقر عرش الملوك الساكسونيين الشرقيين الذين اعتمدت قوتهم على ما يبدو على سيطرتهم على الشاطئ الشمالى

التيمز، بما يحمله ذلك من إمكانية توسيع حدودهم فى سوراى Surrey[٤] فقد أصبح ميلليتوس Mellitus رفيق القديس أوجاستين أسقفا للندن ورفع القديس بول على لودجيت Ludgate، ولكن تم ترحيله من البلاد بعد أن ارتد الساكسونيون الشرقيون إلى الوثنية، ولم تصبح لندن أبدا المقر الرئيسى للكنيسة كما أراد لها البابا جريجورى[٥] .
وبحلول أواخر القرن السابع كان ملك كنت يجمع الضرائب فى لندن، وكانت تبعية لوردية(*) لندن وثرواتها بعد ذلك تتبع السيطرة على الجزيرة، فكانت أولاً لمرسيا Mer-cia ثم – وسيكس Wessex بالرغم من أنه بعد الحرب الإسكندنافية الثانية استقر الرأى على إبقاء مقر العرش الملكى والخزانة فى ونشستر Winchester حتى عصر أنجفين Angevin ، ويبدو أن التجارة خلال تلك القرون قد انتقلت لفترة ما إلى شاطئ النهر حول ألدويتش Aldwych، بالرغم مما اكتُشِفَ فى عام 1988 من أن الحى اليهودى فى سانت لورانس وجيلدهال بنيا على حافة المسرح الرومانى، وهو ما يحتمل معه مقارنةً بما كان فى أرلس Arles وجود تقليد غير واضح من وجود سلطة ما داخل تلك الأسوار، وبحلول القرن الحادى عشر أصبح من الواضح أن المدينة المسَورة قد صارت مقر الثروة والقوة ، ويشهد على تلك الحقيقة البرج the Tower فى الشرق ، و قلعتين أصغر هما قلعتى بارنارد Barnard ومونتفيتشت Montfitchet فى الغرب، كما يشهد عليها أيضا استمرار استخدام الفاتح Conqueror لمقر الكونفسور Confessor فى وستمنستر Westminster[٦]

ويعتبر التسجيل المفصَّل الوحيد لتنظيم مدنى فى لندن فى فترة ما قبل الغزو النورماندى هو تنظيمات طائفة لحفظ السلم، أى لمطاردة اللصوص[٧] . وتدل مشاركة الأسقف فى هذا المشروع على ضخامته ، حتى أننا يمكن أن نتوقع وجود كل الأعيان فيه، ولكنه لا يعطينا أى إشارات عن المظاهر الأخرى للحكم، وهى المعلومات التى يمكن أن نستقيها من كتاب ويليام الأول (**) William I الذى يؤكد فيه للندنيين استمرار عاداتهم القديمة خاصة فيما يتعلق بالميراث .

(*) المقاطعة الخاضعة لسلطة لورد (المترجم) .

(**) تسجيل الأراضى الإنجليزية الذى تم عام ١٠٨٦ بناء على أوامر من ويليام الأول .

وكان من الممكن أن نأمل فى أكثر من ذلك (وليس كل ما يتمناه المرء يدركه) من معلومات عن المدينة فى كتاب دومسداى Domesday Book والذى يبدأ بصفحتين خاليتين فى الجزء الخاص بميدلاسكس .Middlesex (٨) ولا يعنى ما أسقط من عائدات هنا، والذى قابله إسقاط من عائدات ونشستر من هامبشاير، أنه لا يوجد شىء يمكن أن يتعلق بلندن ، بل إنه يدل على حقيقة أنه فى إطار القيود التى كان يجرى فيها المسح الذى تم كانت البيانات أكثر من أن يستطيع مندوبو الملك أن يهضموها، ولكنه يحرمنا من فرصة التعرف على الوثائق التى كان المواطنون يحوزونها فى نهاية القرن الحادى عشر. وتؤكد عائدات كلوشستر Clochester ووصول مواد مشابهة فى شكل نسخ متأخرة فى أماكن أخرى. أن حكام لندن قد كتبوا مذكرات عنها حول فترة 1086، كما أن غياب لندن من المسح يزيد من احتمالات وجود مواد أكثر للدراسة(٩) .

وقد تبدو حقيقة أن الوثائق البلدية للندن ليست الأولى من نوعها مفاجئة لنا للوهلة الأولى، إلا أن ذلك يتماشى مع تلك المؤشرات الأولية، فلندن ليست مجتمعا بل عدة مجتمعات، وهذه الوضعية الشديدة الخصوصية لإنجلترا هى أحد أقدم ملامح الحياة بالمدينة، فقد كان هناك مجلس شعب فى المدينة ينعقد فى كنيسة سانت بول، وتم إحياؤه فى فترة النشاط السياسى فى القرن الثالث عشر، ولكن قاعته الرئيسية كانت هاستنج Husting ، كانت هاستنج ساحة للاجتماع تحت سقف واحد، وكانت تقابل ال بورتموت portmote فى فترة ما قبل الغزو النورماندى أو قاعة بورو حرة لها امتيازات، ومارست سلطة ملكية مفوضة فى المدينة ، وكان لها اسما اسكندنافيا ربما له أصول قبل اسكندنافية (١٠) . وكان لها الهيمنة على جمهرة من المحاكم الخاصة pri-vate courts، ربما يسهم عددها فى تصعيب وصف لندن فى عام 1086، ولكن كان هناك أيضا محكمة فى كل دائرة من دوائر المدينة يرأسها نائب الملك للدائرة، وقد حفظت أيضا أدلة الملكيات(١١). ولم تصلنا وثائق أصلية من محاكم نواب الملك، ولكن هناك آثار لأنشطتها فى لفائف هاستنج وفى أماكن أخرى أيضا.

وتعتبر أقدم الوثائق التى وصلتنا عن إدارة المدينة بنفسها (تمييزا لها عن الصكوك الملكية وبعض المذكرات الثانوية) (١٢) هى اللفائف التى تسجل العقود الخاصة المسجلة والوصايا الموثقة فى Husting court(١٣) . وتبدأ المجموعة بعام 1252، وبالرغم من وجود فجوات بها الآن، فإن الوثائق المتأخرة تظهر أنها كانت فى الأصل

كاملة على الأقل منذ ذلك التاريخ . وقد استمرت طيلة العصور الوسطى ومازالت قائمة حتى الآن فى شكل أبسط، حيث أن المحكمة مازالت مختصة بشكل رسمى بتسجيل بعض نوعيات عقود مجلس المدينة.

ولا يوجد دليل على أن أول لفافة فى مجموعة هاستنج هى الأولى من نوعها، بل وهناك دلائل متأخرة على وجود لفائف أخرى مبكرة عنها(١٤). ومن ناحية أخرى فقد تطورت الوثيقة بشكل ملحوظ خلال العقود القليلة التالية، فمن بداية اللفافة نجد تسجيلا لمثول طرفى العقد فى المحكمة وقراءة العقد عليهما وقبولهما بشكل رسمى له. وكذلك الشهود يقرأ عليهم نص شهادتهم ويؤكدوها(يطلق على ال deed كلمة charter عندما يكون مجرد تسجيل لإقطاع، ويطلق عليه scriptum عندما يسجل تنازلا أو تعديلا للكية) وتحدد الملكيات موضوع تلك الوثائق بواسطة الباريش أو الباريشات التى تقع فيها تلك الملكيات (١٥)، بالشارع أو الأماكن العامة التى تواجهها، وكذلك العقارات المتاخمة لها. وقد استمرت العقود deeds تصاغ فى كل مرة تكتب فيها لعدة عقود، غير أن ورود ألفاظ مثل meum أو nostrum للدلالة على suum أحيانا تدل على أن الكاتب كان ينقل من وثيقة أمامه(١٦)، وهناك تصرفات أخرى كان يشار إليها كثيرا وبتركيز وهى التفويضات الرسمية بالتمليك وتنازلات النساء المتزوجات عن مهورهن عندما يتنازلن عن ممتلكاتهن لأزواجهن ، وكان يقيد بهامش الوثيقة أطراف العقد والرسوم التى دفعت فى المحكمة وكذلك الضمانة أو مبلغ المهر عند ورود أحدهما فى العقد.

وأول ما يجب ملاحظته فى مجموعة بمثل هذا الثراء الأرشيفى والتاريخى هو أن التسجيل هو توثيق للملكية record of title، لا يفصله عن انتقال الملكية الفعلى سوى خطوتين ، ففى إطار القانون العرفى فى القرون الوسطى كانت الملكية تنتقل عندما ينقل الواهب ملكية العين إلى الموهوب له فى وجود شهود، عن طريق فعل رمزى بقى أثره فى الطرق على باب الكنيسة التى يتملك فيها أحد الموظفين الإنجليكانيين مصدر دخل جديد علم ذلك أم لم يعلم ، وبحلول القرن الثالث عشر كانت كتابة تصرف انتقال الملكية قد أصبحت تقليدا راسخا، ولكن الوثيقة charter كانت دليلا فقط وليست ناقلة للملكية ، بمعنى أنه بالرغم من أن الوثيقة كانت تسمى deed إلا أنها كانت فقط تسجيلا لل deed.

إن عملية انتقال الملكية تشى بما اعتاد عليه أهل القرون الوسطى بمجتمعهم البسيط، من افتراض دراية كل عضو فيه بأعمال جاره [١٧]، ، هذا إلى أن احتياج التصرفات العامة لقوة الوثيقة، فى المملكة على امتدادها، وحيث تسود المجتمعات الصغيرة حجما، كان فى جزء منه نتيجة للزيادة فى عدد أفراد المجتمع، وتعقد العلاقات فيه، كما أنه يعتبر من جانب آخر مؤشرا على نمو المهن القانونية الذى صاحب هذه العملية، بدورها الرئيسى فى تلك الظروف. وقد أدى حجم المجتمع والتحولات فى تركيبته للميل للاحتياط فى البداية ثم للشعور بضرورة هذا الاحتياط ، ويمكننا أن نرى ضغوط القانون العرفى فى اهتمام الكتبة بإعلانات ضمان الخلو من العيوب، كما يذكرنا إهتمامهم بنصيب المرأة فى ميراث زوجها ليس فقط بالحماية التى كانت تتمتع بها جداتنا فى العصور الوسطى بقوة القانون والتقاليد، بشكل يفوق ما تتمتع به حفيداتهن، ولكن أيضا بأن مستودع رأس المال الأمثل كان فى الممتلكات الثابتة فى هذا المجتمع التجارى ، فعادةً ما كانت الزوجة تعمِّر بعد وفاة زوجها وكثيرا ما تتزوج مرة أخرى. لذا كان من المهم بل ومن الضرورى بذل أقصى جهد لتأمين وثيقة ملكية سليمة.

وقد كانت تلك الظروف سائدة فى كل البورو الحرة، التى كانت هى التجمعات الوحيدة التى لها محاكم خارج وستمنستر هول تستطيع أن تسجل تنازلا نافذا عن المهر[١٨] ، وقد كان مجتمع لندن يتميز بتعقد علاقات مجتمعه وكثرتها، وبما أن محكمة البورو قد حوت الذاكرة الجمعية لمواطنيها، فقد كان من المتوقع أن يضمن الحفاظ على تلك الذاكرة بحلول القرن الثالث عشر عن طريق الاحتفاظ بوثائق مكتوبة ، وقد كان للندن الفرصة والإمكانيات لتحتفظ بوثائق أفضل من تلك التى كانت للمدن الأخرى، غير أن حجم العمل فى ذلك الوقت كان مشكلة فى حد ذاته.

لقد كان للفائف هاستنج دور محدد عام 1252 واستمرت على اختصاصها بتسجيل الوثائق ، ولا توجد لفائف لقضايا فى هاستنج حتى عام 1272، حيث ظهرت لفائف القضايا فى هذا العام وتلاها بعام لفائف قضايا الأراضى. ومرة أخرى لا يوجد ما يدل على أن « أن أيا من الصنفين هو الأول من نوعه » [١٩] . والصنفان قد سجلا قضايا، من الواضح أنها بدأت قبل بدايات هاستنج، سواء بنفس الأسماء أو بأسماء أخرى، كما أن تسجيل الملكية كان بأحد المعانى مكملاً لقضايا الأراضى. ولنا أن

نتصور أن لفائف العقود والوصايا كانت أسبق فى الظهور، والاحتمال الأكبر أنها كانت منفصلة عن تسجيل أكثر شمولية، ومن المحتمل جدا أيضا أنه لو كان توثيق الأعمال مزدهرا فإن قضايا الأرض، والتى كانت تصرفات حقوق بدأت بالأوامر الرسمية، تكون قد تمايزت قبل – وليس بعد – القضايا العامة التى هى تصرفات شخصية. إن نمط اللفائف التى وصلتنا لا يعدو كونه نتيجة الصدفة التاريخية (بقايا نظام كانت الأعمال تسجل فيه فى هاستنج دون تمييز لطبيعتها) ولكنها انقسمت فى النصف الأول من القرن إلى مجموعتين، ثم إلى ثلاثة أو ربما إلى ثلاثة من البداية، وإن مجموعة الاعتراف بالملكية والتى هى أفضل المجموعات من حيث الشكل وحالة الحفظ، كانت تحفظ بشكل منتظم منذ تاريخ مبكر عن المجموعتين الأخريين.

وتقدم لفائف الملكية والوصايا إشارات حول أسباب استمرارها ، فهوامش تلك اللفائف تقدم وصفا مبسطًا لمحتواها، حيث نجد فيها أسماء الأطراف، ونوعية الوثيقة المسجلة، وبعض بنود الوثيقة والرسم المدفوع ، وهذه الهوامش كانت وظلت تساعد الكاتب عند انتقاله من صياغة النص إلى مرحلة كتابته كاملا، وهو الأسلوب الذى ظل متبعا منذ 1298 ، ولا بد أن أكثر ما كان يدفع للرجوع لمداخل بعينها هو التأكد من صحة الملكية والتعامل عليها، غير أن ذكر الضمانات قد يظهر فيه بعض الاهتمام بالنوعية. وقد كانت هناك بالتأكيد مسحات أخرى من هذا النوع، حيث أن الأراضى الموقوفة على إقامة قداس على روح الواقف كان يشار لها بانتظام فى الهامش، واستخدمت علامات كثيرة لتمييز الأملاك الأكليريكية عن الأوقاف الدينية الأخرى(٢٠).

هناك وثائق أخرى ظهرت لأول مرة أثناء وجود لفائف هاستنج ، فهناك حوليات عن موظفى الدولة والأحداث البارزة وسن التشريعات "Liber de Antiquis Legibus" والذى ربما كان واضعه هو نائب الملك أرنولد فيتز ثدمار Arnold fitz Thedmar فى بدايات سبعينات القرن الثالث عشر(٢١) ، وهناك أيضا سلسلة كتب الحروف Letter Books، وقد أطلق عليها هذا الاسم نظرا لأنها عنونت فيما بعد بالحروف الأبجدية A - zz والذى بدأ عام 1275 (٢٢) ، ونجد فى كتاب الحروف "A" بعض الملاحظات حول تعيين موظفين غير أن استخدامه الأساسى كان فى تسجيل صكوك الدين والتى وجدنا واحدا أو اثنين منها فقط مسجلا فى لفائف هاستنج أيضا، لسبب غير معلوم ، وكان فى تلك الكتب مذكرات، كما أنها استخدمت أيضا كسجل لمحكمة نواب الملك

ومحكمة مجلس العموم[٢٣] . ويبدو أنها أُلّفت في وقت سابق، بالرغم من أن كتاب الحروف "A" ربما يكون فقط أقدم ما بقى منها، حيث أن لفائف هاستنج كانت سجلا ناجحا فى تخصصه، وله وظيفة خاصة متمايزة، ولأن وثائق الدين – بالرغم من أهميتها فى وقتها – إلا أن عمرها قصير ، ولو كان ذلك كذلك بالفعل فقد اجتذبت مواد أخرى ثم أصبحت السجل الرئيسى للهيئات الإدارية والتشريعية الرئيسية فى المدينة .

وفى نفس هذا الوقت ظهرت وثائق أخرى متخصصة: تسجيل الديون أمام رئيس البلدية منذ 1285، ولفائف التحقيق فى الوفيات المشتبه فيها منذ 1300، وأقدم وثائق تتعلق بنظر المدينة فى قضايا التاج. ووثائق محكمة رئيس البلدية، والتى بدأت ككيان ملحق بهاستنج – يلتئم يوميا – للنظر فى كل القضايا التجارية منذ 1298[٢٤].

وهناك سلسلة عظيمة من التجارب الأرشيفية التى بدأت حوالى 1312، وعلينا أن ننظر إليها من خلال تلك الخلفية من التجديد الشامل والتراكم الكبير للوثائق. وقد جمعت قائمة بكل التسجيلات فى هاستنج، غالبا تحت إشراف أندرو هورن Andrew Horn، أمين خزانة المدينة، ودونت فى مجلد عنوانه Numerus cartarum et scriptorum inrrotulatorum in Guyhalda Londonie واستمرت حتى 1321 [٢٥] وترجع أهمية هذا العمل الخاصة إلى أنها توضح أن الكتاب لم يكونوا على دراية بأى لفائف قبل لفافة هاستنج 1 التى تعود لعام 1252، غير أنهم كانوا يتعاملون مع العديد من اللفائف التى تحمل حوالى 200 مدخل فقدت منذئذ.

وقد رتبت قائمة ال Numerus باسم الطرف الذى كان وراء إخراج تلك الوثيقة فى المحكمة وطلب تسجيلها ثم اسم الواهب ، كما سجلت فيها الوصايا باسم الموصى، وكانت عادة ما تنسب العقود التى يبرمها منفذ الوصية إلى الموصى[٢٦] . وقد كانت محتوياتها مقسمة برأس الموضوع الفرعى فقط حتى 1313 مؤرخة بسنة الحكم، ثم بدأت بعد ذلك فى التأريخ بتاريخ المحكمة، مشيرة إلى ما إذا كانت الحالة قضية أرض أو قضية عامة .وربما بدأ فى هذه النقطة التعامل مع الوثيقة الجارية. ومن الملاحظ أيضا أنه بينما كان أسلوب تدوين لفائف هاستنج حتى ذلك الوقت أسلوبا ديوانيا، كان أسلوب الـ Numerus يتبع نفس أسلوب دفاتر الحسابات، بمعنى أن

النص يجرى فى رأس الصفحة على الوجه والظهر، واتبعت لفائف هاستنج نفس الأسلوب منذئذ ، وقد كانت اللفائف السابقة تتطلب مجهودا أضخم فى التعامل معها لأى سبب حيث بلغت بين 70 و 80 قدماً طولا، مما كان يستلزم الفض والطى مراراً وتكراراً للاطلاع عليها، وهو ما يحتمل معه وجود أسلوب أفضل لتمثيلها(٢٧).

وقد توقف استخدام ال Numberus سنة 1332 ، ولكن تلاها دليل آخر ، وكان من الورق وأطلق عليه الحوليات القديمة 15 "Ancient Calendar 15" ، ويبدو أنه بُدِئ فيه فى أوائل الخمسينات من القرن الرابع عشر اعتمادا على اللفائف الأصلية وليس على ال Numerus.28 (٢٨). تؤرخ بالمحاكم منذ 1303 - 4 ، أى قبل ال Numerus بعشر سنوات، وبها ملاحظات وتصويبات تشير إلى اللفائف مباشرة ، وقد دونت فى عمودين كتبت مداخلهما بالأحمر والأزرق تبادليا حتى 1353 ثم استخدم الأحمر فقط حتى 1386. وبما أن النص كان يكتب باكتراث أقل منذ 1353 فربما يشير ذلك إلى أن تلك السنة هى النقطة التى بُدئ فيها التعامل مع الوثائق الجارية، وتستمر النصوص حتى حكم إدوارد الرابع عندما تقلص عمل المحكمة بشكل كبير.

وبعد بداية الحوليات بوقت قليل أدخل عليها تحسين تمثل فى أداة بسيطة وهى الفهرس الأبجدى، بالحرف الأول من اسم الموهوب له فى الهامش، وصليب للإشارة إلى الوصايا ، وقد قلل ذلك من المجهود اللازم للعثور على مدخل بعينه، بالرغم من بدائيته إلا أنه كان أكثر الأساليب تقدما فى وقته (٢٩). ويدل استخدام العلامات واللون للتدليل على المداخل على إعمال الفكر فى عمليات استرجاع المادة من هذا الكم الهائل من الوثائق .

وقد زيد فى استخدام الفهرسة فى سبعينات القرن الرابع عشر ، فقد احتوت الحوليات القديمة Ancient Calendar على قائمة بالوصايا المسجلة منذ 1252 مرتبة أبجديا باسم الموصى بدءاً من حرف A وحتى حرف Y بترتيب تسجيلها التاريخى داخل الحرف ، وحيث أن المداخل كلها كانت مؤرخة فقد كان من السهل إضافة التواريخ لبعض العناصر التى سجلت فى Numerus والحوليات القديمة 15 من واقع وثائق فقدت الآن ، ويعتبر هذا النص نقلا أمينا لحوالى 40 مخطوطة ورقية بلا أخطاء تذكر. وقد كان استخدام الورق غير شائع فى هذا الوقت، غير أنه لم يكن نادرا، .

وربما تدل دقة النص إلى احتمال كتابة المادة على ورق أولا ثم فهرستها، وهى مزية لم ينعم بها من يرتب البيانات على الورق المرتفع الثمن .

وقد انتشرت الوثائق خلال وبعد القرن الرابع عشر ، وإلى جانب لفائف الحروف المشار إليها آنفا[٣٠] هناك وثائق جلسات المحاكم للنظر فى قضايا الضرائب الصغيرة منذ 1301 [٣١] ولفائف جلسات المحاكم للنظر فى قضايا الملكية والأيلولة منذ سنة 1340 [٣٢]. ومما يشير إلى خطورة التكهن بأصول أى مجموعات وجود لفافة منفصلة لمحكمة العمدة بين عامى 1318 - 20 ، أى تسبق أول وثائق تالية لمحكمة بحوالى قرن.[٣٣] وترجع وثائق حسابات أمناء الجسور bridgemasters للفترة ما بين 1380 و 1405، ثم حفظت الحسابات السنوية بعد ذلك مع الإيجارات والتى بدأت منذ 1404 واستمرت حتى القرن العشرين، غير أن أرشيف عقارات بريدج هاوس Bridge House يبدأ بوثائق ترجع لأواخر القرن الثانى عشر[٣٤]. وقد سجلت جلسات محكمة نواب الملك ومحكمة مجلس العموم فى سلاسل من الحوليات منذ 1416، بالرغم من أن وثائق نواب الملك نقلت إلى مجلدات أطلق عليها repertories منذ 1495 ، ومازال الاثنان مستخدمين حتى الآن[٣٥]. أما وثائق الشركات العاملة فى المدينة والتى بدأت بعد ذلك بقليل فهى تتبع نفس النمط والطبيعة بشكل عام[٣٦].

وقد استمرت التجارب الأرشيفية بالطبع ولكن بميل أقل للتجديد ، فقد تم توسيع الحوليات القديمة 15 بالحوليات القديمة 3 منذ 1461 وحتى 1560 ، والحوليات القديمة 2 التى أصابها الكثير من التلف وهى غير كاملة، تمثل محاولة لتوسيع فكرة الحوليات القديمة 1 لتشمل العقود المسجلة ، وهى تغطى الفترة منذ 1280 وحتى 1376، ولكنها كتبت فى القرن الخامس عشر، وربما أريد بها أن تغطى – وربما نجحت فى ذلك بالفعل فى الأصل – فترة أطول ، وقد كانت أفضل بكثير من فهرس الوصايا، ولكن التجديد الوحيد الذى ظهر فيها كان تقسيم المادة إلى فترات قصيرة نسبيا، وربما أدى ذلك لتسهيل جمعها وفهرستها ولكن على حساب صعوبة أكثر فى الاستخدام، أصعب من نموذجها الأصلى ، الحوليات القديمة 1 [٣٧]، وقد تشير تلك الأعمال إلى قوائم اللفائف التى شملها كتاب الحروف D ربما فى بداية حكم إدوارد الرابع، والتى تشير إلى وجود لفائف هاستنج منذ العام الثامن عشر لحكم هنرى الثالث (1233 - 4) ،

ولا توجد فيها إشارات أدق لنوعية تلك اللفائف، وعلينا أن نخمن ما إذا كانت تلك اللفائف الأقدم تخص العقود والوصايا أو تخص أعمال عامة فى هاستنج[٣٨].

ومن اللافت للنظر فى أدوات الاسترجاع التى وصلتنا من أرشيفات لندن فى العصور الوسطى أنها لا تمت بأدنى صلة لما كان سائدا فى الحكومة المحلية للمدينة آنذاك ، فقد تم تحسين لفائف هاستنج فى فترة كانت لندن فيها بيد أمين ملكى، ولكن لا يوجد ما يدل على أن كتبة الملك لعبوا أى دور فى إدارتها. فقد كان للكاتب العام حرية أكبر من ذى قبل مكنته من أن يصنع لنفسه مهنة سياسية[٣٩]، وقد اعتمد نائب الملك هورن Horn على الأرشيف ليؤلف Liber Horn ضد الخلفية الممزقة لتنافس إدوارد الثانى مع اللوردات وغيرهم [٤٠]، وهناك إشارة فى Numerus إلى إجمالى الرسوم التى كانت تدفع فى المحكمة منذ 1314 ربما نتيجة لتطبيق أمر مالى صادر سنة 1311 [٤١] ، لكن الانطباع العام الذى نخرج به أن السياسة قلما أثرت على حفظ الوثائق.

وتدل تلك القوائم والفهارس على الكم الهائل للوثائق وترقيمها منذ القرن الثانى عشر والحاجة المستمرة لتنظيمها واستخدام المعلومات التى تحتوى عليها ، وقد شهد عصر إدوارد الثانى أول محاولة كبيرة لتنميط الوثائق العامة الخاصة بالتاج، وكان وراءها الأسقف والتر ستابليدون Walter Stapledon والذى كانت مكافأته – كسياسى وليس كأرشيفى – هى الاغتيال فى شيبسايد Cheapside على يد فرد من الغوغاء فى لندن[٤٢] ، وهناك دلائل على وجود جهود أخرى متفرقة لتصنيف وتلخيص الوثائق. وهو أمر لا يثير الدهشة فى حد ذاته، ولكن يبدو أن القرن الرابع عشر – أى أواخر أول فترة نمو اقتصادى واجتماعى كبيرة فى أوروبا – قد أفرز أيضا اهتماما عاما بالوثائق أدى لظهور أساليب جديدة للعناية بها. فقد كان المجتمع مازال مطبوعا بالشفاهة أكثر من الكتابة، غير أن الكلمة المكتوبة لم تعد فى هذا الوقت محصورة فى حيز ضيق بل توسعت ونادت باستخدامات جديدة فى عملية يسبقها تاريخ طويل.

الهوامش

(١) انظر: M.D. Lobel (ed)., The City of London from Prehistoric Times to c. 1520 (Ox- ford, 1989, 2 nd edn., 1991) C.N.L Brooke and G. Keir, London, 800 - 1216: The Shapiney of a City (1975) P.E. Jones and R. Smith, A Guide to the Records in the Corporation of London Records Office, and the Guildhall Library Muniment Room (1951)

(٢) هناك دراسات قيمة لمجتمعي ساوثوراك ووستمنستر في D. J. Johnson, Southwark and the City (Oxford, 1969) و G. Rosser, Medieval Westminster, 1200 - 1540 (Osford, 1989).

وتوجد نماذج متعلقة بالكنيسة في The Cartulary of Holy Trinity, Aldgate, ed. G.A..J. Hodgett, London Record Society (= LRS) VII (1971) ; The Church in London , 1375 - 29, ed. A. Mc Hardy, LRS xii (1977) 'and Westminster Abbey Charters , 1066 - c. 1214 , ed . E. Mason, LRs XXV (1988).

(٣) بالنسبة للشركات انظر G. Unsin, The Gilds and Companies of London (2nd edn. 1936).

(٤) انظر J.E. B. Gover, A. Mawer and F. M. Stenton, The place - Names of Surrey (Cambridge, 1934), xii - xvii .

(٥) انظر C.N L. Brooke, The earliest times to 1485; in A History of St Paul's Cathedral, ed. W.R. matthews and W. M. Atkins (1957) , 2 - 6 .

(٦) انظر C.N.L Brooke, The central Middle Ages' و M. Biddle, A city in transition , 400 - 800 in Lobel , City of London, 20 - 29, 30 - 41 .

(٧) For the text of the Jucidia civitatis Lunonie, se W. Stubbs (ed.) Select Charters and other Illus tration of English Constitutional History (9th edn., Oxford, 1913), 75 - 7.

(٨) انظر G.H Martin, Domesday London, in the Middelex and London Domesday , ed. A. Williams and G.H. Martin (1991) , 22 - 32 .

(٩) انظر G.H. Martin, Domesday Book and the boroughs ! in Domesday Book : a Reas- sessment, ed. P. Sawyer (1986) . 157, 161 .

(١٠) انظر P. Nightingale, The origin of the Court of Husting and Danish influence on Lon- don's development as a capital ciy, English Historical Review (HER) , CIV (1987) , 562 - 3 .

(١١) لم تكن هيمنة هاستنج نتيجة لتنافسها المباشر مع المحاكم الخاصة ولكنه نجم عن أصولها وعن التطورات الاجتماعية وغيرها ، بما فى ذلك نمو القانون العلم الذى عزز من ارتباط أفراد المجتمع ، وقد لاحظ جى ايه وليامز G.A. Williams مظاهر مشابهة فى تطور ward courst فى أواخر القرن الثالث عشر G.A. Williams, Medieval London : From Commune to Capital (1963) , 32 - 3 > For the socks, ieval Lon see Martin, Domesday London, 27 - 8, and for the natable status of Portsoken Ward , ibid, 28

(١٢) تلقت المدينة أكثر من 60 صكا ملكيا قبل 1500 ، وجمعت 50 أخرى منذ ذلك الحين . انظر jones and Smith, Guide , 18 -22 وبالنسبة لتجميع المذكرات الإدارية التى تعكس الطبيعة الفردية الظاهرة للموظفين المدنيين ، وربما تشرح اختفاء العديد من الوثائق المبكرة ، انظر M. Bateson, A London munic-ipal collection of the reign of John, HER, XVII (1902) , 480 - 511, 707 - 30.

(١٣) انظر G.H . Martin , The Husting Rolls of Deads and Wills, 1252 - 1485 ; Guide to the Microfilm Edition (Cambridge, 1990) ; and R.R. Sharpe, Calendar of Wills proved and enrolled in the court ل وتتصمن اسكتش Court of Husting , London, 1258 - 1688 (1889 - 90).

(١٤) عنوان الدرج الأول Annus tricesimus septimus (37 henry III, 1252 - 3) , وهى صيغة ربما تدل على أنه كان هناك عنوان أكثر تفصيلا فى موضع أسبق ، حول وجود لفائف منذ 1233 انظر أواخر هذه الورقة .

(١٥) وضع طبيعة الداخل أن الداشرة parish كان ينظر لها باعتبارها أرضا محددة معروفة الحدود ، أكثر من كونها مجموع الأراضى التى يجمع ملتزمها عشورها ، كما كانت فى الواقع .

(١٦)) ونلحظ وجود ممارسة مشابهة فى وثائق capciones ، أو الالتزام بالعقد recognizances of title فى عشرينات القرن الثالث عشر فى والنجفورد Wallingford ، وهى أقدم وثائق وصلتنا من نوعها : انظر G. H Martin, The registration of deeds of title in the medieval borough, in the study of Med-ieval Records : Essays in honour of Katheleen major, ed. D. A. bullough and R. L. Storey (Ox-ford, 1971) , 155 - 8.

(١٧) نشير هنا إلى الهوة بين النظرية والتطبيق ، حيث أن منفذى النصيٌة كان ينظر إليهم على أنهم يستولون على الممتلكات التى يذكرها لهم الموصى على فراش الموت ، وهو ماصعٌب تنفيذ in extremis ولم تكن الهوة فى العصور الوسطى أوسع منها فى أى وقت آخر ، ولكننا رأينا التركيز عليها حيث أن كثيراً من القرائن التى نعتمد عليها تستند إلى القانون ومنفذيه . انظر M > M> Sheehan, The Will in Medieval England, from the Conversion of the Anglo - Saxons to the End of the Thirteenth Century (To-ronto, 1963) , 270 - 79 .

(١٨) انظر . G.H. Martin, The registration of deeds of title in the medieval borough, 153 - 4 .

(١٩) انظر هامش 14.

(٢٠) ومن أمثلة ذلك الإحصاء للوثائق كان مسح الأملاك الإكليريكية الذى جرى عام 1392 ؛ انظر A K. Mch Hardy (ed.) The Church in London , 1375 - 92, LRS XII (19677) , xv - vi , 39 - 77.

(٢١) انظر T. Stapelon (ed.) , De Atiquis Legibus Liber :Chronica Majorum et Vicecomit-um LondoniLandoniarum , 1188 -1274 (1846); and G. A . Williams, London, 20 - 21, 40 - 41 .

(٢٢) يوجد على الإجمال 50 جزءاً من كتب الحروف ، نشر منها محتويات الحروف A - L ملخصة :
R.R. Sharpe (ed.), Calendar of Letter Books preserved among the Archives of The Corporation of the Letter Rolls: See هناك تسجيل تال المراسلات المدنية فى City of London , 1275 - 1498 (1899 - 1912).

R. R Sharpe (ed.) , Calendar of Letters of from the Mayor and Corporation of London , 1350 - 70 (1885) ; and Jones and Smith , Guide to the Records, 31 - 2.

(٢٣) انظر Jonrs and Smith, Guide to the Records, 30, For the composite charter of the early Letter Bookds, see C. Keene and V. Harding, A Survey of Documentary Sources for Propey Holding in London Before the Great Fire, LRS XXII (1985) , 3.

(٢٤) Ibid.m 60 (coroner's rolls), 64-5 (mayor's court and plea and memorandoa rolls), 68 nirecogn rols) . the first nine mayor's court rolls were published by A. H. Thomas (ed.) , Calendar of Early Mayor's Court Rolls, 1298 - 1307 (Cambridge, 1924) , followed by A. H. Thomas and P.E> Jones (eds.) , Calendar of Plea and Memoranda Rolls, A.D. 1323 - 1482 (Cambridge, 1926 - 61).

(٢٥) Corporation of London Records Office, Ancient Calendar 16.

(٢٦) انظر هامش 17 .

(٢٧) انظر المزيد فى هذا الموضوع 14 - 12 , Martin, Histing Rolis

(٢٨) Ibid, 14 - 16 .

(٢٩) Ibid , 15 - 16 and n'; and Alphabetization rules, in International Encyclopaedia of Information and Library Science (1996) .

(٣٠) انظر هامش 22 .

(٣١) انظر Jones and Smith, Guide to the Records, 68' and H.M Chew and W. Kellaway (eds.), The London Assize of Nuisance, 1301 - 1431 -: a Calendar, LRSX (1973)

(٣٢) انظر Jones and Smith, Guide to the Records , 59; and H. M. Chew (ed.) , London Possessory Assizes : A Calendar, LRS I (1965).

(٣٣) انظر Jones and Smith, Gudie to the Records, 66 .

(٣٤) انظر Jones and Smith, Gudie to the Records, 56 - 8; وكذلك المادة الرابعة فى Guildhall Art Gallery, To God and the Bridge :The Story of the City's Bridges (1972).

(٣٥) انظر Jones and Smith, Gudie to the Records, 30 - 31 .

(٣٦) بالنسبة للشركات بشكل عام انظر Guildhall Library, City Livery Companies and related Organization : A Guide to their Archives in Guildhall Library (3rd edn., 1998); and Unwin, The Gilds and Companies.

(٣٧) المزيد فى هذا الموضوع انظر Martin, Husting Rolls , 16 .

(٣٨) Ibid. 17.

(٣٩) انظر Williams, Medieval London, 243 - 63

(٤٠) عن Liber Horn انظر N. R. Ker , Medieval Manuscripts in British Libraries, voll : London (Oxford, 1969) , 27 - 34, and J . Catto , Andrew Horn : law and history in fourteenth - century England in J. M Wallace - Hadrill and R.H.C. Davis (eds.) 'The Writing of History in the Middle Ages : Essas presented to R. W . Southern (Oxford, 1988) , 367 - 91.

(٤١) انظر .Williams, Medieval London, 270- 71

(٤٢) انظر V.H. Galbraith,' The Tower as an Exchequer record office in the reign of Edward II in 'A. G . Little and F.M. Powicke (eds.), Essays in Medieval History presented to Thomas Frederick Tout (Manchester, 1925) , 231 - 47.

من مدينة صغيرة إلى متروبول مركب : وثائق حول تاريخ لندن
(1500 - 1720)

فانيسا هاردنج

كثيرا ما يشار إلى غرابة وضع لندن فى أواخر القرن العشرين بين المدن الكبرى ؛ حيث أنها ليس لها سلطة متروبولية مركزية ، ويعزى ذلك مباشرة – بالطبع – إلى السياسات التى اتبعت فى العشرين سنة الأخيرة، وإلغاء مجلس لندن الكبرى Greater London Council ، غير أن مظاهر البنية الحالية لحكومة لندن تضرب بجذورها فى القرنين السادس عشر والسابع عشر ؛ حيث أن التوترات السياسية لتلك الحقبة والدور الفاعل الذى لعبته مدينة لندن فى معارضة التاج فى ثلاثينات وأربعينات القرن السابع عشر، ثم مرة ثانية فى ثمانينات نفس القرن، أثرت فى كيفية تطور الحكومة المتروبولية فيما بعد. ولا يوجد أرشيف حكومى أو إدارى يغطى بمفرده كل الفترة المبكرة من لندن الحديثة، على غرار ما يقوم به الأرشيف البلدى من تغطية، إلى حد كبير، فى فترة العصور الوسطى ، فالوثائق المتعلقة بحكومة لندن الحديثة فى الفترة المبكرة موزعة الآن بين دار محفوظات مجلس مدينة لندن (الوثائق الخاصة بحكومة المدينة)، وقسم المخطوطات بمكتبة جيلدهال (وثائق الباريش، والوارد، ونقابات الصناع وأصحاب الحرف، بين وثائق أخرى، تغطى منطقة المدينة بشكل عام)، ودار محفوظات لندن الكبرى (الأبرشيات والهيئات الدينية الأخرى، بالإضافة إلى وثائق إدارية متعلقة بالمتروبول الحديث)، الأرشيفات المحلية (وتشمل مدينة وستمنستر، وبعض البورو مثل هاكنى Hackney التى ورثت وثائق عن أسلاف إدارية أخرى)، ودار المحفوظات العمومية (وثائق نشاط الحكومة القومية)(١) .

ومن الجدير بالذكر هنا أن حقيقة امتلاكنا لهذا الكم الذى بين أيدينا مرجعه إلى أحد السمات الهامة فى تاريخنا المحلى والقومى: الغياب النسبى للقلاقل أو الكوارث الأهلية، والاستقرار السياسى الواسع ، وبالرغم من وقوع بعض أعمال الشغب والإخلال بالنظام بتوجيهات سياسية فى القرنين السابع عشر والثامن عشر - فإن المشاركين فيها لم يعمدوا إلى الهجوم على الأرشيف البلدى بنية التدمير كما حدث فى مجلس مدينة باريس عام 1871 ، وحتى الحريق العظيم الذى شب عام 1666 لم يصحبه انهيار للنظام العام، ولم يفقد إلا عدد قليل من الوثائق ، وحتى العاصمة المستقرة للدولة القومية فلم تنتهك حدودها أبدا، حيث لم تمر لندن بأى غزو أو احتلال معادى ، ولم يختبر وضعها كعاصمة لإنجلترا وبريطانيا اختباراً جاداً ، هذه الأحداث أو بالأحرى غيابها قد ساهمت بالفعل فى حفظ وثائق عصرها الحديث المبكر ووصولها إلينا.

وما يعترض طريقنا فى دراسة لندن فى الفترة بين حوالى 1500 و 1720 يعكس تحول هوية لندن وتغير طبيعة الحكومة فى تلك الحقبة ، وأول ما يعترضنا يمكن الإشارة إليه ببساطة ، فنحن نعلم أن لندن كانت فى عام 1500 مدينة « صغيرة » منظمة تنظيما جيدا ومتماسكة، وأصغر نسبيا مما كانت عليه قبل الوباء الأسود، ولكنها كانت تملك تقاليد عريقة لحكومة مستقرة ومؤسسات قوية البناء كان يبدو أنها تستطيع أن تتكيف بسلام نسبى مع التغيرات عندما تقع ، وكان تعداد سكانها حوالى 50.000 نسمة يعيش ثلاثة أرباعهم على الأقل داخل الأسوار أو فى الضواحى المتاخمة لها ، تحت سلطة العمدة ونائب الملك فى جيلدهال ، ووراء تلك الضواحى كان هناك شريطان يتطوران، ومستوطنتان تابعتان هما ساوثوارك Southwark ووستمنستر Westminster يبلغ حجم كل منهما حجم مدينة إقليمية متوسطة ، وكان لكل منها سلطته المركزية، حيث كان لساوثوارك حقوق ووضع البورو ولكن تحت وصاية المدينة، ووستمنستر تحت الحكم الإقليمى للآبوت Abbot وتوضح صور الخرائط التى ترجع للقرن السادس عشر هذه المحدودية فى الحجم وطبيعة الاحتواء العمرانى؛ فالمدينة الكثيفة البنيان تقع فى تقابل واضح وسط الحقول الخضراء حتى يمكن أن نرى إجمالى المنظر كهوية، ليست طوبوغرافية فقط، ولكنها أيضا فكرية[٢] .

وقد تغير كل ذلك فى نهاية القرن السابع عشر ، فالنمو السكانى فى البلاد، والهجرة الكثيفة من الأقاليم إلى لندن، والنمو الاقتصادى غير المسبوق كل ذلك أدى إلى نمو عدد سكان العاصمة لأكثر من نصف مليون ، كما نمت المدينة جغرافيا أيضا: فالتحمت المدينة مع وستمنستر بالتحام مبانيهما، وما كانت من قبل قرى ومستوطنات بدأت تتواصل جغرافيا مكونة وحدة حضرية ناشئة واحدة. وأصبحت لندن الآن متروبول يتمدد وتتنوع مراكزه، ممتدا من بيكاديللى Picadilly إلى لايمهاوس Limehouse يتمتع بتنوع شديد فى الثراء المحلى، والطبيعة الاجتماعية والبيئة ، وأحد المظاهر المحورية فى هذا التطور هو أن عمدة المدينة ونواب الملك استمروا يحكمون نفس المناطق الجغرافية التى كان يحكمها أسلافهم: فالمناطق الحديثة النمو فى المتروبول تتميز بتنوع بنية الحكومات وضعفها، لها طبيعة خاصة. وقد خضعت المنطقة المركزية من ساوثهوك إلى سيطرة أكبر للمدينة عام 1550، بينما حلت محكمة سكان البورو Court of Burgesses محل المحكمة الإقليمية ، بينما لم يبق فى مناطق أخرى إلا بقايا القضاء الإقليمى والإقطاعى، وقضاة الصلح، وعاملين بالأبرشيات لخدمة قانون إعانة الفقراء [٢].

لماذا لم تمتد الهوية القضائية للندن لتشمل المناطق الجديدة التى استعمرتها العاصمة؟ من الصعب أن نجد إجابة على هذا السؤال، ولكن جزء من هذه الإجابة هو أنه فى القرن السادس عشر نظرت سلطات المدينة والحكومة المركزية (مجلس شورى الملك Privy Council) للتطور والنمو السريع فى السكان والمناطق المبنية فى لندن بعين الحذر والعداء، ولكنهم أيضا اعتقدوا، وربما بسذاجة، أن هذا يمكن أن توقفه التشريعات، مثل التشريعات المتكررة ضد البناء حول حدود المدينة وتقسيم البيوت القائمة لتستطيع أن تؤوى عددا أكبر من السكان ، لقد قاومت المدينة ومجلس شورى الملك قبول حقيقة وجود نمو واستحالة تراجعه، فأبطأوا بالتالى فى الاهتمام بإجراء تغييرات على بنية الحكومات القائمة والحدود القضائية ، وبمرور الوقت ازدادت الحاجة للاستجابة للتطورات الجديدة إلحاحا، وكانت العلاقات بين المدينة والحكومة المركزية فى القرن السابع عشر تشهد توترا كان من المستحيل معه الوصول لاتفاق حول إعادة هيكلة التنظيم الإدارى والقضائى ، وكان على المدينة أن تتكبد تكلفة فادحة فى إدارة الضواحى التى كانت فى مجملها أكثر فقرا وأقل تنظيما من مركز

المدينة القديم . ولم يشأ التاج أن يرى حكومة متروبولية تتمتع بسلطات متزايدة ، وحاول تشارلز الأول أن يحل المشكلة بإنشاء مؤسسة سلطوية منافسة للمدينة، ونظر إلى ضم الضواحي على أنه عمل عدائي بالمدينة، وشأنها شأن المحاولات الأخرى لإعادة هيكلة الحكومة المحلية بدوافع سياسية، كانت تلك المحاولة باهظة التكلفة وغير ناجحة(٤).

وكانت النتيجة أنه، بينما تمتعت المدينة بنظام حكومي فعّال إلى حد كبير، افتقرت الضواحي في القرنين السادس عشر والسابع عشر لمثل هذا النظام تماما ، وكانت المحاكم الإقليمية مثل تلك الخاصة بستيبني Stepney في الضواحي الشرقية تعين وكلاء كنائس ومسئولي أمن، ولكن تعداد سكان منطقة أبرشية ستيبني كان يقارب عدد سكان مدينة إقليمية كبيرة ، وقد كانت كل من قراها الصغيرة الثمانية أو العشرة مرشحة لأن تصبح مستوطنة حضرية، بيد أن أيًا منها لم يكن له البنية الأساسية الإدارية لأي بورو أو قرية إقطاعية قديمة. وبازدياد دور الأبرشية كوسيط لنشاط الحكم المحلي زادت الفوارق بين الموارد والمسئوليات في الأبرشيات الضواحي.

واستمر هذا الوضع بل وأصبح مؤسساتيا في القرن الثامن عشر ، فقد احتفظت المدينة بحدودها القديمة، وموظفيها ، وممثليها، وإدارتها الفعالة والمدعومة جيدا، بينما نمت في المناطق الجديدة بنى حكومية نشأت حول المجالس الكنسية أو لجان الحكم الخاصة بالأبرشيات، تدعمها وتخولها السلطة قرارات البرلمان، وتستكملها نظم الكاونتي للقضاة وقضاة الصلح ، وقد اتسع دور القضاة في القرنين السابع عشر والثامن عشر، من مجرد تطبيق العدالة ليشمل أيضا وظائف إشرافية وتشريعية وتنفيذية وإدارية تهدف في مجملها لحفظ النظام الأخلاقي والسياسي ، ولكن كانت المشاركة أو التعاون بين مختلف العناصر المحلية بهدف إيجاد إدارة متروبولية شاملة مفتقدة إلى حد بعيد حتى القرن التاسع عشر ، فقد خلقت إصلاحات القرن التاسع عشر سلطات حكومية، ومساعدة للفقراء، وشرطة وسلطات صحية لها صلاحيات واسعة على الجزء الأعظم من لندن، ولكن مدينة لندن قاومت الانضواء تحت لواء تلك المؤسسات وخلفائها، وظلت عنصرا فردا في بنية حكومة لندن المركبة(٥).

وتعكس الوثائق المتوافرة لدراسة الفترة المبكرة من لندن الحديثة التقابل بين المدينة القديمة والمتروبول الجديد ، فهناك تقابل بين كم وكيف الوثائق الإدارية الخاصة

بالمدينة، وبين تفرق وقلة وثائق الضواحى ، فأرشيف حكومة المدينة ومجلسها كثيف العدد، جيد الحفظ، يمكننا من التعرف على ممارسات الحكومة، والموظفين الحكوميين، واتخاذ القرار، والمالية البلدية، وإلى حد أقل الإدارة المحلية من خلال الدوائر ، وقد اختلفت طبيعة الحكومة والإدارة فى الضواحى المنشأة حديثا من مكان لآخر تبعا لحجم المجلس الكنسى المحلى، وقدرته، وفاعليته، ولكنها كانت بشكل عام أقل شمولية وتنظيما من مركز المدينة، وكانت وحدات مستقلة بشكل أساسى . وحتى تم جمع وثائق تلك الوحدات الإدارية المحلية بواسطة هيئات متتالية لم يكن هناك أرشيف متكامل لتلك المناطق على الإطلاق ، كما بقيت شذرات من وثائق المحاكمات العادية والعاجلة ، وقد أجمع المؤرخون المحدثون من المهتمين بالفترة المبكرة من تاريخ لندن الحديث على أن الاهتمام يجب أن يوجه إلى الضواحى، بعد أن اطمأن الرأى التاريخى لمدى التمكن فى حكم المدينة، وبدأ بعضهم بالفعل فى اتباع هذا الاتجاه(٦). غير أن الافتقار النسبى لوثائق الضواحى مقارنة بالثراء العريض الذى تتمتع به وثائق المدينة ظل هو المعوق الأساسى.

وهناك عامل آخر مهم ألا وهو تغير طبيعة الحكومة نفسها فى العصر الحديث ، ولو أردنا أن نتفهم تطور الحكومة فى لندن فى الفترة بين 1500 و 1700 فعلينا أن نأخذ فى اعتبارنا عدد من الأرشيفات الأخرى، غير البلدية أو الإدارية ، فحتى فى داخل المدينة نفسها كانت قدرات الحكومة المحلية محدودة حيث كان لمؤسسات أخرى – بالذات الكنيسة ونقابات الصناع والحرفيين – مسئوليات مهمة، بينما كان لاتجاهات ونوايا الحكومة المركزية أهمية كبيرة ، وبالتالى فمن الصعوبة بمكان أن نفصل «مجالات المسئولية » حيث أننا نجد فى التطبيق كثيرا من مسالك الحكومة تأخذ فى الاعتبار: التاج كمحرك أول، وربما حكومة المدينة كوسيلة تنفيذ، وهيئة غير حكومية كوسيط .

وقد كان يحكم مدينة لندن مجلس أو بلاط مكون من 26 نائب ملك، أحدهم يشغل منصب 'اللورد العمدة 'Lord Mayor لمدة عام واحد فقط يمثل فيه المدينة فى كل المناسبات الاحتفالية ، وكان 'مجلس نواب الملك Court of Aldermen يجتمع عدة مرات فى الأسبوع ، وكان يأتى فى المرتبة التالية له مجلس أوسع هو مجلس العموم الذى يضم أكثر من 200 عضو، يجتمعون عدة مرات فى العام، وبالرغم من أنه كان خطوة

فى طريق هيئة نواب الملك إلا أنه كان تجمعا هاما فى حد ذاته ، وكان نواب الملك وأعضاء مجلس العموم يرأسون أيضا عددا متزايدا من اللجان المشتركة والمجالس الحكومية ، وكان نواب الملك يختارون مدى الحياة، ويتبوءون العمودية بترتيب الأقدمية ، وكانوا نخبة ثرية قوية، وإلى حد بعيد من التجار، تربطهم علاقات المصاهرة والشراكات التجارية ، بينما كان أعضاء مجلس العموم، بالرغم من كونهم مواطنين مهمين، أصغر سنا أو أقل فى الوضع الاجتماعى، وكانوا ينتمون إلى شرائح أكثر تنوعا من الناحيتين الاجتماعية والوظيفية ، وكان لكلا الفريقين دائرة انتخابية محليا، هى أحد الدوائر ال 26 التى قسمت لها المدينة.

وقد كان نفوذ وقدرة المدينة كبيرين، بدءا بالنظام والدفاع عن المدينة، والضرائب المحلية والشئون المالية ، وتنظيم البناء وتنظيف الشوارع ، والتموين والإشراف على الأغذية وأسواق الجملة ، وكانت محاكم المدينة الرئيسية تنظر فى القضايا المدنية بما فيها بعض القضايا التجارية والتعديات البسيطة على الأملاك ، أما محكمة الأيتام فى المدينة فقد كانت هى حامية الأيتام لآباء أحرار فكانت ترعى أملاكهم حتى يبلغوا السن القانونية ، وكان خلف أنشطة الحكام المنتخبين للمدينة بيروقراطية قوية تتخذ من جيلدهال قاعدة لها: أمين الخزانة، وكاتب المدينة، وضابط النظام العام، ومسئول الشئون القانونية ، ولكل منهم طاقم من الكتبة الموظفين الأقل درجة ، وبفضل هذه البيروقراطية أصبح لدينا سلسلة كاملة لوثائق اجتماعات مجلس نواب الملك ومجلس العموم فى تلك الفترة، ، كما تعتبر المجموعات Repertories وسجلات اليومية Journals مصدرا مركزيا للقرارات التى اتخذت فى معظم الشئون البلدية. وهناك العديد من مجموعات الوثائق المكملة خاصة تلك المتعلقة بالمخاطبات مع الحكومة المركزية، بيد أن النقص الأكبر فى وثائق تلك الفترة يتمثل فى وثائق الحسابات المالية المفصلة للمدينة، ربما بسبب حريق وقع فى فترة لاحقة، ولكن فى المجمل تمتعت الوثائق بوفرة وحسن حفظ على يد منشئيها وخلفائهم.

ومع تغير طبيعة الحكومة فى القرنين السادس عشر والسابع عشر أصبح علينا أن نستكمل حتى وثائق البلديات من مصادر أخرى لتكتمل الصورة أمامنا ، ففى بعض الأحيان كان يناط ببعض المؤسسات الموجودة بالفعل القيام ببعض الوظائف

بالنيابة عن الحكومة المدنية ، وفى أحيان أخرى كان ظهور بعض المشاكل الجديدة أو ظهور مسئوليات جديدة يؤدى لظهور ترتيبات تتلاءم معها.

ومنذ القرن الرابع عشر كان ظهور جمعيات الحرفيين والتجار ، الذين ستتكون منهم بعد ذلك نقابات الصناع وأصحاب الحرف، هى الوسيلة التى انتقلت بها عملية التوظيف إلى كيانات من المواطنين أنفسهم، وذلك من خلال السيطرة على التدريب والتمويل والقبول فى مجتمع الأحرار. وقد استمرت هذه الوظيفة كوظيفة هامة ، وبحلول القرن السادس عشر، كان كل مواطن فى لندن عضوا فى أحد نقابات الصناع وأصحاب الحرف التى زاد عددها عن المئة ، بينما كان كل عضو من أعضاء مجلس نواب الملك ومعظم أعضاء مجلس العموم عضوا فى النقابات النخبوية الاثنتى عشرة ، وكانت النقابات نفسها منظمة داخلية تنظيما جيدا، ولها تقاليد فى النشاط الجماعى والحكم الذاتى، وبنية داخلية للسلطة ، وقد كان ذلك سببا فى تمكين الحكومة البلدية المحلية من استخدام النقابات بشكل عام كوحدات فرعية لها فى الإدارة المدنية والضرائب، واستخدام بعض النقابات، على الأخص 'ال 12 الكبار' كنواب عن تلك الحكومة فى المسئوليات المدنية مثل توفير الحبوب والإشراف على الأسواق ، بالإضافة لذلك كان لتلك النقابات آليات لضمان التزام الأعضاء، وكانت تتعامل مع العديد من الشئون الداخلية، مثل العلاقة بين المعلم والصبى فى الصنعة، كما كانت تساعد أيضا فى حل النزاعات من أى شكل آخر بين أعضائها، وتضمن حلها خارج محاكم المدينة(٧).

وقد تأثرت النقابات بتوسع المدينة خارج النطاق القضائى لها، فنقل بعضها إنتاجهم وأنماطهم الصناعية إلى الضواحى، ولكن كان إسهامهم بشكل عام موجها للحكومة واحتياجات المدينة أكثر منه للمتروبول بشكل عام ، وكانت معظم أنشطة تلك النقابات جيدة التوثيق، حيث كانت تحتفظ بحساباتها وتفاصيل أعمالها، وكذلك وثائق الملكية ، وكان لمعظم تلك النقابات سجلات رائعة عن التدريب والعبيد المحررين الذين اكتسبوا عضويتها، وتزداد قيمتها إذا علمنا أن وثائق تسجيل تحرير العبيد المركزية عانت من سوء الحفظ والفقد مع الزمن وجريان حوادثه عليها ، وبالتالى فوثائق النقابات تعتبر مصدرا هاما لتاريخ حكومة لندن، حتى وإن كانت فى الأساس وثائق هيئات خاصة، وليست - بأى معنى من المعانى - أرشيفا لإدارة بلدية ، وقد حفظت

فى حالة جيدة، بشكل عام، فى كنف النقابات نفسها حتى القرن العشرين ، وقد فقدت بعض النقابات وثائقا فى الحريق الكبير عام 1660، وأخرى خلال الحرب الأخيرة، وعدد قليل فى مناسبات أخرى، جلها بسبب الحرائق ، ولا تحتفظ الآن إلا حفنة قليلة من النقابات الكبرى بأرشيفاتها، بينما أودعت الغالبية وثائقها فى مكتبة جيلدهال.

هناك مصدر آخر على جانب عظيم من الأهمية بالنسبة لجوانب المجتمع والحكم فى الفترة المبكرة من لندن الحديثة، وهو تلك الجمهرة الهائلة من الوثائق التى أفرزتها كنيسة إنجلترا ، وتتنوع تلك الوثائق من سجلات أبرشيات إلى تأنيبات المحاكم الكنسية وأنشطة الأساقفة ورؤساء الأساقفة ، كما تشمل أيضا محاكم الوصايا التى كانت تثبت فيها صحة الوصايا وتسجل ، ولم تستمد الكنيسة – بالطبع – سلطتها من الإدارة المحلية كما كانت حال النقابات، ولكن من الإنصاف أن نرى فيها – من بين وظائف أخرى كانت لها – أداة للحكومة والسيطرة الاجتماعية فى الفترة المبكرة من العصر الحديث ، فقد ارتبطت السلطة المدنية مع السلطة الكنسية بشدة خلال فترة الإصلاحات Reformation ، كما تلازم الخروج على السلطتين أيضا ، فقد كان نظام التأديب الكنسي – بالإنذار، أو الجزاء، أو الحرمان، أو المقاضاة – جزءاً أساسيا فى تأسيس الإصلاحات، كما أنه كان يدعم سلطة نظام تيودور Tudor ، فكان يمكن أن يكون منبر الكنيسة هو المتحدث الرسمى باسم الدولة العلمانية، كما أصبح القيام على الوفاء بالمتطلبات الكنسية (مثل الحضور للكنيسة ودفع العشور) من مهام القضاة العلمانيين.

وقد عاشت المحاكم الكنسية زمن الإصلاحات، واستمرت فى سماع العديد من الشكايات، معظمها متعلق بالشئون الكنسية مثل السلوك الإكليركى ، بيد أن بعض اهتمامات الكنيسة – كدعاوى الزواج، والخطبة، ودعاوى القذف – كانت تهدف إلى تحقيق مصالح المجتمع العلمانى ، فقد كانت المحاكم الكنسية تقدم الحل، أو على الأقل حسن الاستماع، للعديد من النزاعات التى لا تجد لها محلا آخر، فكانت بهذا المعنى تقدم إسهاما رئيسيا فى شبكة الآليات الرسمية وغير الرسمية التى تهدف إلى الحفاظ على السلم والاستقرار الاجتماعيين ، وربما كانت هذه الوظيفة على درجة عالية من الأهمية فى الضواحى ، وكان العديد من الموظفين الكنسيين يستمعون لقضايا، وبما أن أسقفية لندن كانت تضم كل ميدلاسكس Middlesex، فقد كان من

الطبيعى أن نجد نسبة عظيمة من المادة التى وصلتنا منشؤها من خارج المدينة ، وقد بدأ المؤرخون مؤخرا فقط فى استغلال هذا الثراء فى وثائق المحكمة الكنسية، التى زاد من قيمتها عادة استدعاء الشهود لرواية شهادتهم على الواقعة بأنفسهم، وتدوين السيرة الذاتية والأدلة وعدم أخذها فى الاعتبار إلا إن كانت مكتوبة(٨) ، وقد دخلت وثائق المحاكم الكنسية عهدة المستودعات العامة فى دور المحفوظات وبالذات فى دار محفوظات لندن الكبرى Greater London Record Office، وأيضا مكتبة جيلدهال، كما توجد وثائق إدارية أخرى تخص إقليم كانتربرى Canterbury فى مكتبة قصر لامبث Lambeth Palace Library بينما توجد وصايا اللندنيين فى كل تلك المستودعات و فى دار المحفوظات العمومية Public Record Office .

وقد كان سلطان المحاكم الكنسية فى الغفران ممتدا على الأسقفيات والمقاطعات، بيد أن المكون الأصغر من البناء الإكليركى وهو الأبرشية أصبح يلعب دورا أساسيا فى الإدارة العلمانية ، فقد كانت الأبرشيات ولمدة طويلة مجتمعات تقع عليها المسئولية الجماعية لإصلاح الكنيسة والاعتناء بخدماتها، واختيار الأعضاء العاديين فى الأبرشية ليقوموا بدور ممثلى أو وكلاء الكنيسة فى القيام بالمهام الإدارية بالنيابة عن مجتمع الأبرشية(٩) ، وقد قدمت الأبرشيات بذلك بنية جاهزة للاستخدام فى جمع المعلومات والأموال نيابة عن هيئات ومؤسسات أخرى.

وقد أدخلت الحكومة القومية الأبرشيات فى مجالها الإدارى بداية من عام 1538 عندما أمرت بتسجيل التعميد والزيجات ودفن الموتى بشكل منتظم ، وحتى قبل ذلك لجِئ إلى الأبرشيات للإمداد بمعلومات حول أى وفيات وبائية فيما عرف بأول حصر للوفيات 'Bills of Mortality'، كما كان هناك وحدات جمع ضرائب علمانية وإكلريكية فى العصور الوسطى ، غير أن خبرة الأبرشيات فى تقدير وجمع المبالغ من أعضائها لرواتب الكتبة وخدم الكنيسة هى التى جعلت منها الخيار الأفضل لتصبح وحدة تقدير وجمع الأموال والإدارة لنظام إعانة الفقراء الإجبارى المحلى.

لقد كان لمدينة لندن نظاما محليا فى إعانة الفقراء منذ أواسط القرن السادس عشر، ولكن التشريعات الوطنية فى عامى 1598 و 1601 هى التى جعلت منه مبدأ عالميا ، ومنذ ذلك الحين كانت الأبرشيات تعين مشرفين على شئون الفقراء يوكل إليهم

تقدير كل النفقات التى تحتاجها الأسر التى تتبع الأبرشية وجمع المبالغ اللازمة من أجل إعانة فقراء الأبرشية ، وعلى عكس المحاولات السابقة توافرت فى تلك المجموعة من التشريعات الجوانب العملية والمرونة الكافية لتقدم إطار عمل، بالرغم من كثرة مساوئه، استمر قرابة القرنين ،(١٠) وبالرغم من أنه لم يقصد بتلك التشريعات أن تكون تشريعات خاصة بالحكومة المحلية، إلا أنها أثرت، بطبيعة الحال، على توزيع السلطات والمسئوليات. فالسيطرة على مبالغ وجهات الصرف على الفقراء حسنت كثيرا من وضع الأبرشية كوحدة إدارية، خاصة فى ضواحى لندن الواسعة ، واعتمادا على الأهداف المتواضعة المتمثلة فى جمع وتوزيع الأموال تبعا للحاجة ، أصبحت الأبرشيات من المخططين الاستراتيجيين وصناع السياسة ، فكان عليها أن تتخذ القرارات فى الاستثمار والتسليف وأفضل الطرق لإدارة رأس المال، بما يتخطى بطبيعة الحال حدود مجرد الأحكام الشخصية فى استحقاق الأموال والحاجة إليها ، وكما ذكرنا من قبل، أصبحت المجالس الكنسية بأبرشيات ضواحى لندن هى ممثل الحكومة المحلية فى القرن الثامن عشر ، وبناء على خبراتها كوكالات لإعانة الفقراء، حصلت الأبرشيات على سلطات شرعية جديدة كاستجابة للاحتياجات التى استجدت فى مناطق خارج حدود مسئوليتها، كما حدث عام 1600 . ناهيك عن الفترة السابقة.

وبالتالى فعنوان « وثائق الأبرشيات » يشير إلى مادة شديدة الثراء فى معلوماتها وأهميتها عن تطور الحكومة المحلية فى لندن، من تسجيل الأحداث الحيوية إلى إدارة النظام المعقد لإعانة الفقير ، ولكنه لم يكن من السهل تمييز الوثائق الكنسية للأبرشيات من تلك المتعلقة بالسلطة المدنية ، فتاريخها الأرشيفى ومستقرها يتوقف على المنطقة الجغرافية العريضة التى انتمت إليها تلك الأبرشيات – المدينة، أو ميدل إسكس Middlesex، أو سوراى Surrey، وأيضا على تاريخ الفترات التالية فيما يتعلق بقوانين الفقراء والحكومة المحلية للمنطقة ، وبشكل عام توجد وثائق أبرشيات المدينة فى مكتبة جيلدهال، وتلك الخاصة بأبرشيات الضواحى فى دار محفوظات لندن الكبرى Greater London Record Office، ولكن مع وجود بعض الاستثناءات.

وقد كانت قوانين إعانة الفقراء الإليزابيثية ناتجة – فى جانب منها – عن القلق المتزايد من نفقات وتوابع نمو رأس المال ، كما أنها تعتبر أيضا، مثالا هاما على كيفية تضافر الجهود القومية، والبلدية وجهود السلطات المحلية الصغيرة والمؤسسات

فى حكم لندن ، ولكن حتى صورة مساعدة الفقراء الأبرشية، مع تقيدها لن تكتمل حتى نأخذ فى الاعتبار عوامل أخرى، مثل المسئوليات التى كانت تختص بها البلديات ودور المؤسسات الخيرية الخاصة أو التى تعتمد على الوقف ، وقد وجدت المدينة نفسها مسئولة بشكل مباشر عن توفير الخدمات الاجتماعية عندما تحملت مسئولية المستشفيات بعد الإصلاحات فأضحت منذ خمسينيات القرن السادس عشر مسئولة عن دار أيتام ومدرسة (مستشفى المسيح Christs's Hospital) ودار إصلاح وتوظيف (برايدول Bridewel)، وكذلك مستشفيات للمرضى والمعاقين (سانت بارثولوموز St Bar-tholomew's، سانتتوماسز St. Thomas'، وبيثلم Bethlem) ، وقد كان مستشفى المسيح يتلقى دعما جزئيا محددا من أبرشيات المدينة، كما كان أحد الأماكن التى يمكن أن يقدم التعليم لأطفال الأبرشية ، وكانت الهيئة التى تتولى إدارته، مثله فى ذلك مثل المستشفيات الأخرى، معظمها من أعضاء مجالس المدينة ، غير أن المستشفيات وجهود إعانة الفقراء التى كانت الأبرشيات تقوم بها، كانت مدعومة أيضا جزئيا من الجهات الخاصة، والتبرعات التلقائية والأوقاف الخيرية ، وبمرور السنوات كان لمعظم أبرشيات المدينة هباتها التى مكنتها من تخفيف العبء على المبالغ المقررة لها أو من تقديم خدمة أرقى بدون إضافة رسوم جديدة ، وكان من المعتاد أن تقدم مساعدات على شكل أموال أو طعام أو فحم ، كما كانت بعض الأبرشيات تمتلك منازلا إما لاستخدامها فى إدرار ربح أو لإيواء الفقراء فيها ، وكانت بعض تلك الأوقاف يعهد بها إلى الأبرشية أو المستشفى، وبعضها الآخر يدار من جهات خاصة، وبعضها الثالث تديره نقابات الصناع والحرفيين ثم يعطى الريع لجهات الصرف، فيما يصور مرة أخرى دور المنظمات غير الحكومية فى تقديم خدمات شبه حكومية.

وقد تناثرت أرشيفات تلك المجموعة من المؤسسات ، ويجب أن ينظر لبعضها على أنه أرشيف هيئة خاصة، غير أن العديد منها قد عاد مرة أخرى للمجموعات العامة ، فأرشيف مستشفى بارثولومو مازال فى عهدة المستشفى نفسه ، بينما أودع أرشيف مستشفى المسيح مكتبة جيلدهال، كما كانت أيضا حال معظم أرشيف برايدول ، أما وثائق مستشفى سانت توماسز فقد أودعت دار محفوظات لندن الكبرى، فى حين تحتفظ بوثائق بيثلم المؤسسة التى ورثتها خارج لندن(١١).

ولو كانت أنشطة الحكومة فى الأوقات العادية تشتمل على اهتمامات وهيئات خارج البلدية، فهى فى الأوقات غير العادية بهذا المسلك أولى ، ومن ذلك ما كان عند وقوع حدثين، الأول هو التعامل مع الطاعون، والثانى هو إعادة بناء لندن بعد الحريق الكبير فى عام 1660 ، ولم يكن أى من الحدثين لحسن الحظ مما لا يستطاع التعامل معه فى الفترة المبكرة من العصر الحديث، غير أنهما فرضا تحديا حقيقيا لبنية صناعة القرار والقدرات الإدارية ، وتصور كيفية التعامل مع الحدثين تلك العلاقة المركبة بين المشاركين فى الحكم المحلى فى لندن فى الفترة المبكرة من العصر الحديث.

فقد شهدت لندن انتشارا وبائيا للطاعون خمس مرات بين عامي 1550 و 1665، كما انتشر الطاعون أيضا ولكن بشكل أقل حدة عدة مرات فى نفس الفترة ، ولعل من أشدها وطأة من حيث عدد الوفيات التى خلفها -حوالى 20٪ – طاعون 1563 وطاعون 1625 ، غير أن عدد الوفيات سجل أعلى رقم له فى الطاعون الأخير عام 1625 (ربما 80.000). وكانت الوفيات التى تقع بسبب الوباء تستغرق ستة أشهر على الأكثر، من أوائل الصيف وحتى أواخر الخريف، وكانت مركزة بشكل متزايد فى المناطق الأكثر فقرا فى ضواحى العاصمة ، وكان رد فعل الحكومة الوطنية يبدأ بجمع المعلومات (قائمة الوفيات، مع قوائم أسبوعية عن الوفيات الوبائية من الأبرشيات)، ثم جمع آراء الخبراء، ثم وضع خطة عمل، بإصدار أوامر أو تشريعات خاصة بالوباء ، ثم كان على حكومة المدينة أن تنفذ تلك التعليمات، والتى كان بعضها وحشيا بشكل غير منطقى أو شديد التكلفة، كما كان لها أيضا أن تتعامل مع هذا الوضع بمبادرات تقوم بها تشمل إنشاء مناطق دفن جديدة أو تنظيم اجتماعات أو صلوات عامة تشمل المدينة بأسرها ، بيد أن العبء الأكبر كان يقع على الأبرشيات، التى كان عليها التحقق من شخصيات الضحايا، وبدفنهم، وعمل حجر صحى على البيوت الموبوءة وإعانتها وإعانة العدد المتزايد من المعدمين ، ولذلك كان طبيعيا أن تتفرق الوثائق الخاصة بتاريخ أوبئة الطاعون فى لندن بين الأرشيفات القومية والبلدية والأبرشية، مع الوضع فى الاعتبار أن قوائم الموتى كانت تطبع، وبالتالى لم تدخل فى التصنيف الأرشيفى من الأساس(١٢).

وقد أتى الحريق الكبير عام 1666 على معظم المدينة المسوَّرة ، وعلى جزء عظيم من الضاحية الغربية، وتقع كل المنطقة فى النطاق القضائى لمدينة لندن، وتصوِّر آثار الحريق ثانية مجموعة من الاهتمامات المتنافسة والمتداخلة، غير أنها توضح فى الآن

نفسه التفاعل المثمر بين الهيئات القومية والبلدية ، فقد كانت البلدية تريد أن تتعامل مع الحدث ، غير أنها تفتقر السلطة الشرعية اللازمة لتتمكن من رفع الأنقاض، ووضع الشوارع والمنشآت تحت الملاحظة، والفصل فى المنازعات، ناهيك عن المال اللازم للقيام بكل هذا وقد كان لاهتمام تشارلز الثانى بالمسألة أثره فى اتخاذ قرارات استراتيجية فى مرحلة مبكرة، شملت تعيين مندوبين ملكيين لإعادة الإعمار ، وربما كان اهتمامه أيضا وراء تمرير القرارات الأساسية التى أقرها البرلمان والتى مكنت من فرض ضريبة على الفحم الوارد للندن لتمويل جانب كبير من عمليات إعادة بناء المبانى العامة والتعويضات، و إنشاء محكمة الحريق Fire Court وهى محكمة مستقلة أنشأت لسرعة الفصل فى النزاعات على الملكية بشكل فعال ، وقد أودعت معظم وثائق إعادة الإعمار الأرشيف البلدى، بما فيها المناقشات، والحسابات المالية والمذكرات الخاصة بالشوارع والأعمال العامة ، وهناك نسخة واضحة من قرارات أو أحكام محكمة الحريق فى دار محفوظات مجلس المدينة، وكذلك رسمان لاثنين من القضاة – ربما التقدير الوحيد الذى حصلوا عليه – فى جيلدهال، وعدد آخر فى أماكن أخرى، ولكن هناك مجموعة أكمل من قرارات محكمة الحريق مدونة على ورق وصلت المكتبة البريطانية فى القرن الثامن عشر من شخص كان يملكها. وكان النواب الملكيون المعنيون بشئون الإعمار يعملون جنبا إلى جنب مع مشرفى المدينة فى مسح المدينة، وأثمر عملهم خريطة مسحية للمدينة كانت هى الأساس فيما بعد لنسخة مطبوعة منها ، ونظراً لطبيعة التعاقد مع معظم المساحين فى المدينة حيث كانت عقودا خاصة، فقد تفرقت وثائق أنشطتهم ، وقد وصلتنا بعض تصاريح بناء المنازل التى استخرجت لبعض الملاك بين وثائق الملكية ، وقد كان المساحون يحتفظون بتدوين كامل لقراراتهم، بالرغم من أنه يبدو أنها فقدت كلها الآن ، وتوجد مجموعتان من المخطوطات من أصل ثلاثة ترجع إلى القرن الثامن عشر فى مكتبة جيلدهال ، وكان السجل الذى تسجل فيه المبالغ التى تصرف للمساحين فى عهدة أمين خزانة المدينة، وهو الآن فى الأرشيف البلدى [١٢]

فوثائق تاريخ لندن، إذن، فى الفترة المبكرة من العصر الحديث تروى قصة بنفسها ، قصة تعقيد وتنوع يتزايدان لم تكن البلدية فيه – بالرغم من أهميتها القصوى – اللاعب الوحيد ، وتتوازى قصة الأرشيفات مع قصة المتروبول، كما يحدث فى العديد من المدن، وفهمنا لأحدها يعنى الغوص فى أعماق الآخرى .

الهوامش

(١) ما لم ينكر خلاف ذلك، فمحتويات ومواقع الأرشيفات المذكورة فى هذه الورقة موصوفة فى الأدلة التالية أو فى أدلة متخصصة بشكل أكبر، أصدرتها المستودعات المرتبطة بها

An Introductory Guide to the Corporation of London Records Office, ed. H. Deadman and E. Scudder)(1994)·(A Guide to Archives and Manuscripts at Guildhall Library, compiled by J. Bullock-Anderson, C. Clubb, and J. Cox (1990) City Livery Companies and Related Organisations: a Guide to their Archives in Guildhall Library, 3rd edition(1989); A Guide to the Greater London Record Office (1994) ; D. Keene and V. Harding, A Survery of Sources of Property Holding in London before the Great Fire, London Record Society XXII)(1985) ·(J. M. Sims, London and Middlesex Published Records, a Handlis(1970)

(٢) M.D. Lobel (ed.), British Atlas of Historic Towns : London from prehistoric times to c 152 (1990) . F. Braker and P. Jacksm The Histoir of London in Maps (1990) includes most of the contemporary views.

(٣) John Stow, A Survey of London, ed. C.lc Kingsgford (Oxford, 1908 , reprinted 1968) ; ' V Harding, The population of early modern London : a review of the published evidence, London Journal XV (1990) ; N.G. Breet- James, The Growth of Stuart London (1935)' M.J . Power , The Social geography of Restoration London, in A.L. Beier and R. Finlay, London 1500 - 1700 , the Making of the Metropolis (1986).

(٤) ويناقش ضم الضواحى Brett-James, The Growth of Stuart London, ch. 9.

(٥) G. Rude, Hanoverian London 1714 - 1808 (1971) . Ch.7.F. Sheppard, London 1808 - 187 : the Internal Wen (1971), ch. 1.

(٦) E.g. M.J. Power, The urban development of East London, 1550-1700' (unpub Ph.) D. thesis, Univ. of London, 1971)' J. Boulton Neighbourthod and Community, a London Subrub in the Seventeenth Century (Cambridge, 1987), A study of Southwark.

(٧) S. Rappaport, Worlds , World' Structures of Life in Sixteenth - Century London (Cambridgo, 1989) : I, Archer, The Pursuit of Stability : Relations in Elizabethan London (Cambridge, 1991).

(٨) من أنفع الأعمال حول المحاكم الكنيسة انظر R.. Wunderli, London Church Courts and Society on the Eve of the Reformation (Cambridge, Mass. 1981).

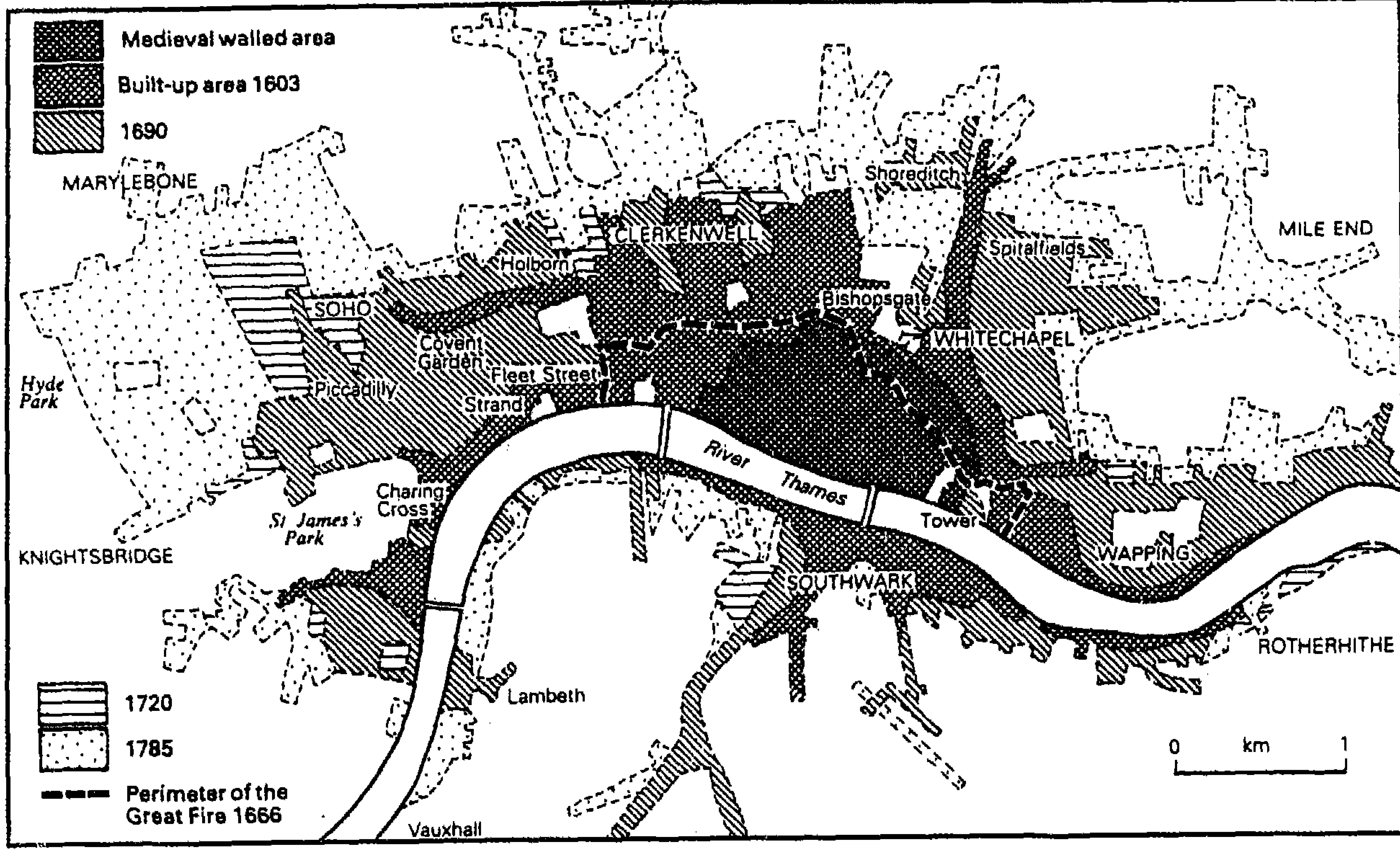
(٩) Cf . B. Kūmin, The Shaping of a Community : the Rise and Reformation of the English (Parish, c. 1400 - 1560 (Cambridge, 1996).

(١٠) P. Slack, The English Poor Law, 1531 - 1782

(١١) Keene and Harding, Survey of Sources, nos. 100, 102, 226, 404, 409. The Bridewell records (409) deposited in Guildall Library after the Survey was published.

(١٢) P. Slack, Theimpact of Plague on Tudor and Stuart England (1985) : J. A. A Champion London's Dreaded Visilation : the Social Geography of The Great Plague in 1665 (1996). Bills of Mortality in Gulidhall library (Printed Books Section) and CLRO are isted in Guildhal Miscellany 11.7 (1965) , pp. 306 -17 and II. B (1966) , pp. 367-8.

(١٣) Keene and Herding , Surey of Soutces, no. 11. T.F. Readdaway . The Rebuilding of Lodon after te Great Fire (1940).



شكل (١) نحو لندن الحديث في بدايته (بتصريح خاص في هوج كلاوت Hugh Clout)

الفصل الرابع

المبانى ، والتأثيث ، والاستخدام

المبانى، والتأثيث، والإتاحة، والاستخدام، وأمثلة من أرشيف مكتب محفوظات البندقية، من العصور الوسطى وحتى العصر الحديث

كلوديا سلامنى

مقدمة

يرتبط تاريخ أقدم أرشيف للبندقية – كما هى الحال عادة – بتاريخ المبانى التى آوته ، فهو يرتبط بشكل خاص مع تاريخ قصر الدوجز Doges' Palace وجزئيا أيضا تاريخ كنيسة سانت مارك St. Mark's church .

وقصر الدوجز هذا هو فى أعين من يراه الآن المقر القديم للسلطة السياسية ولحكومة الدوج ومجلسه، وأحد المؤسسات السياسية لدولة البندقية، ولما كانت ملامح الفن والعمارة برمزياتها السياسية هى الأكثر شهرة، فقد أصبحت أكثر حجرات القصر استقبالا للزوار تلك التى استخدمت فى اجتماعات المجلس العظيم Maggior Consiglio الخاص بالكوليجيو Collegio والسناتو Senato (١) .

هناك قسم آخر فى القصر تم افتتاحه للجمهور فى الفترة الأخيرة، وهو وإن كان أقل فى جمهوره، إلا أنه لا يقل أهمية عن القسم الآخر. وهو ما يوصف فى الدلائل الإرشادية ب"برنامج الزيارة السرى"، حيث تزار فيه الأماكن التى كان يجرى فيها العمل المكتبى فى جمهورية البندقية ، وخلف القاعات الرسمية الرائعة الجمال نرى المكاتب الصغيرة المظلمة للمكتبة، والممرات، والسلالم الضيقة، ومكاتب المحفوظات، والدواليب التى كانت تحفظ بها الوثائق العامة(٢).

هذا الجانب الآخر غير المتوقع لقصر الدوجز يعكس وجود ونشاط مكتب محفوظات البندقية ، أحد مصالح الدولة الهامة، والذى كان يعمل بالتوازى مع السلطة السياسية التى تمارسها طبقة النبلاء.

بيد أن هناك طريقة ثالثة للنظر إلى قصر الدوجز، وهى مكملة ومتصلة بالعالم البيروقراطي لمكتب المحفوظات ، فتحت القباب، وفي الأسطح، والأدوار العليا، في قصر الدوجز وكنيسة سانت مارك، رقدت كمية ضخمة من الأوراق والوثائق لعدة قرون ، وأنتوى هنا أن أتكلم على قصر الدوجز وإلى حد ما أيضا عن سانت مارك من ناحية الحفظ المادى للوثائق.

من الطبيعي أن يسكن الأرشيف في كل الأماكن غير المطروقة في مبنى القصر، وكذلك في الحجرات والمكاتب والممرات في مختلف طوابقه ، وقد كان هذا الكم الهائل من الأوراق والملفات والوثائق المكدسة في تلك الحجرات، سواء حسُنَ نظامها أوساء، لافتا لنظر كل من تجول في المنطقة المعروفة الآن « برنامج الزيارة السرى ». وقد كان الأرشيف الذى أنتجه وحفظه قصر الدوجز عظيم الحجم بلا شك، ويشهد على ذلك ما بقى منه محفوظا الآن في أرفف تقاس بالكيلومترات في أرشيف الدولة بفرارى Frari ، بيد أن هذا الجانب من الأرشيف أهمل إلى حد كبير في الدراسات التى أجريت حول القصر(٣).

سوف أتناول هنا الحجرات التى استخدمت للمحفوظات، والمستودع الرسمى للأرشيف القديم والحديث منذ العصور الوسطى وحتى السنوات الأولى من القرن التاسع عشر ، وسوف أتناول أيضا الأماكن الأخرى التى استخدمت لتخزين أكداس الورق غير المنظمة، ثم أتطرق إلى المشكلة المتكررة المتمثلة في استكمال وإعادة ترتيب سلاسل كاملة من الأرشيف ، وسأضرب بعض الأمثلة على إجراءات التأمين، وأشكال الحفظ، وبعض الإجراءات الاستشارية ، وسوف أشير باقتضاب إلى بعض الفترات التى كانت فيها كنيسة سانت مارك (والبروكوراتورى porcuratori المسئول عن شئونها الإدارية) تشترك مع قصر الدوجز في القيام بمهمة إيواء أرشيف الدولة . والواقع أنه كما جرت بذلك عادة المدن الإيطالية والأوربية الأخرى في العصور الوسطى، فقد كانت كنيسة سانت مارك تستخدم كخزانة، ليس فقط لكنوزها ورفاتها، ولكن أيضا لأكثر الوثائق الأصلية للدولة قيمة وأهمية ، وقد استمرت تلعب هذا الدور حتى بعد العصور الوسطى، وحتى أواسط القرن السابع عشر(٤).

إن مجرد وجود وثائق عامة يؤكد وجود قوة عمل في مكتب المحفوظات يتابعون القضايا ويكتبون الوثائق ، وهناك دلائل مؤكدة على النشاط الكبير الذى كان كتبة

المكتب يقومون به فى القصر، إلى جانب الأدلة المادية كالوثائق المحفوظة على شكل رسومات، والنقوش، والمذكرات واليوميات ، ومن بينها نخص بالذكر الملحوظة التى دونها جوته، كأشهر مراقب أجنبى للبندقية فى It alienische Reis لدى زيارته للقصر لمتابعة نتيجة دعوى قضائية :

فى أحد جوانب القاعة الفسيحة لقصر الدوجـز جلس القضاة فى نصف دائرة..ثم قرأت كل الوثائق المؤيدة والمعارضة، بالرغم من أنها كانت مطبوعة بالفعل(٥) ، واستعد مستشار رث الثياب أسودها ممسك بدفتر ليشرع فى القراءة... ويستطيع من استمع إلى تلاوة الوثائق فى الدواوين [ونستطيع أن نتخيل الراحة التى يشعر بها الكاتب إن استطاع أن يتجنب تلك المهمة الثقيلة] أن يتخيل كيف جرت القراءة ، سريعة، لا تنغيم فيها، ولكنها فى نفس الوقت واضحة سليمة النطق»(٦) .

وبالرغم من أن إنتاج وتخزين الوثائق يؤدى – بطبيعة الحال – إلى نشأة الأرشيف، إلا أن الوثائق القديمة التى تشهد على وجود مكتب المحفوظات بالبندقية قليلة جدا، وغير مباشرة، ونتجت عن إشارات جاءت مصادفة فى عدد من التصرفات (٧) ، قد ظهرت كلمة Cancellarius لأول مرة فى الوثائق العامة بالبندقية أواخر القرن الحادى عشر، ولكن من غير المعروف متى تم إنشاء مكتب محفوظات فعلى بشكل رسمى(٨) . وهناك مجموعة من الأدلة ترجع لبدايات القرن الثالث عشر، فمنصب كبير كُتَّاب مكتب المحفوظات Cancellier Grande أنشئ عام 1268، لإضفاء الشكل الرسمى على عمل قائم بالفعل ، وكان صاحب هذا المنصب مسئولا عن قسم بأكمله، مما يدل على أن مكتب المحفوظات كان يضم بالفعل عددا لا بأس به من الوظائف(٩)، وفى تلك الفترة لم يكن هناك مكتب محفوظات عمومية واضح المعالم، بيد أنه وجد أرشيف لأوراق مكتب المحفوظات parva cancellaria منذ أواسط القرن الثالث عشر، بالرغم من أننا لا نعرف على وجه التحديد مكانه فى القصر.

ولم تكن وثائق الدولة تحفظ فى العصور الوسطى وبشكل أوسع فى العصر الحديث فى مكان واحد ، فهناك أولاً مكتب المحفوظات الذى كان يحفظ فقط أهم وثائق مجالس الدولة، والوثائق الدبلوماسية، والوثائق الأخرى، ولم يكن يحفظ الوثائق التى تفرزها العديد من الهيئات الحكومية، التى كان على كل منها أن ينظم ويحفظ الوثائق التى ترد إليه أو ينتجها ، ولذلك لم تكن معظم الهيئات الحكومية تسلم وثائقها

لمكتب المحفوظات ولكنها كانت تنشئ أرشيفاتها الخاصة التى تتكون من الوثائق الحديثة الورقية وأيضا من الرق الذى كتب عليه فى قرون سابقة ، وقد كان هذا تقليدا متبعا – ليس فقط فى مكاتب قصر الدوجز – ولكن أيضا فى كل الهيئات الحكومية الأخرى – بما فى ذلك المالية منها – والمنتشرة عبر المدينة خاصة فى منطقة ريالتو Rialto.

وثانيًا كان هناك أكثر من مكتب حفظ داخل قصر الدوجز (المكتب الأصلى القديم وآخرين منفصلين أضيفا فى العصور الوسطى) ، وكانت فروع مكتب المحفوظات الثلاثة تلك مختلفة فى منشئها ووظيفتها، وفى نوعية الوثائق التى تحفظها ، وفى مقارها ، فهناك مكتب المحفوظات السفلى Lower Chancery، نسبة لوقوعه فى غرفتين بالطابق الأرضى من القصر، وكان يستخدم لحفظ وثائق الدوجز، ووصايا مواطنى البندقية، ووثائق الموثقين ، وهناك مكتب محفوظات الدوجز Doges' Chancery والذى كان يحفظ أهم وثائق المجالس الحكومية ووثائق أخرى [١٠] ، وكانت تنقسم إلى قسمين: مكتب محفوظات الدوجز، ومكتب المحفوظات السرى Secerta (صورة 1)[١١] ، من الواضح أنه كان يحفظ الأوراق التى لا يحق الاطلاع عليها إلا لأشخاص معينين.[١٢] ، وقد حدثت تغيرات وانتقالات للأرشيفات الثلاث عبر القرون، ومن شبه المستحيل حاليا أن نحدد مواقعها بتأكيد، خاصة أن القصر أعيد تنظيمه عدة مرات قبل أن يصل إلى وضعه الحالى.

وكما ذكرت آنفا كانت أهم وأثمن الوثائق فى العصور الوسطى محفوظة فى كنيسة سانت مارك، مع خزانة الدولة والرفات المقدسة ، كما حفظت فى نفس المكان وصايا المواطنين قبل إنشاء مكتب المحفوظات السفلى ، وفى تلك الفترة كانت الوثائق المكتوبة على الرق تحفظ عادة فى Procuratori di San Marco de Supra أهم مكتب فى إدارة الكنيسة والمنطقة المحيطة ومبانيها: وهى المنطقة التى تعرف الآن باسم ميدان سانت مارك ، وعلى ذلك فقد استخدمت الكنيسة آنذاك كمستودع لأقدم وأهم جزء فى الأرشيف العام.

ومنذ البداية لم تكن علاقة القصر بكنيسة سانت مارك قاصرة على النواحى الدينية والسياسية، ولكنها شملت أيضا تاريخ حفظ الوثائق ، وتاريخ الكنيسة والحرائق التى دمرتها عدة مرات، هو أيضا تاريخ الوثائق التى حفظت فيها. ويبدو

أن كل الوثائق احترقت فى حريق 976 : cunctas cartas esse ab igne cermatas وبعد قرنين تقريبا ، وفى عام 1200 لقيت الوثائق نفس المصير : reliquias plures et ducalia privilegia concermavit (١٣). وقد كان للحرائق التى شبت بقصر الدوجز أثرها المدمر على الوثائق المحفوظة فيه بطبيعة الحال، كما أنها لم تقتصر على العصور الوسطى وإنما وقعت أيضا فى القرنين الخامس عشر والسادس عشر.

ولكن بالرغم من الدمار الذى لحق بها عبر القرون إلا أن الجزء الأعظم من أرشيف البندقية فى نهاية عصر الجمهورية عام 1797 قد بقى على قيد الحياة ، ويرجع السبب فى ذلك جزئيا إلى حقيقة أن البناء السياسى للبندقية نعم بالاستمرارية؛ حيث لم يعان من غزو خارجى أو ثورات، إلى جانب العناية التى كانت تولى لحفظ الوثائق ، وقد كانت هذه العناية أكثر أهمية فى دولة تطبق النظام القديم ancien régime، والتى كان كل قانون جديد فيها يجب أن يعتمد على قانون أقدم وعلى عادات راسخة ، ويبدو أنه حتى الوثائق الأرشيفية الأقل أهمية لم يكن يتخلص منها، وهناك نصوص تذكر العقوبات الرادعة التى كانت تنتظر من يخرق القاعدة العامة لحفظ الوثائق ، فبدلا من التخلص منها كانت الوثائق التى تنتهى أهميتها تحفظ فى الأسطح أو المخازن.

إن تاريخ الأرشيف فى البندقية ليس فقط تاريخ الحفظ الدائم للوثائق؛ ولكنه أيضا تاريخ الاهتمام الجاد والدائم بالحفاظ على الوثائق العامة، إنه تاريخ القرارات السياسية والإجراءات العملية التى اتخذت لحفظ حقوق الدولة وتاريخها عبر العصور ، وهو أيضا تاريخ عدم اتباع تلك الإجراءات وبالتالى المحاولات المتكررة لإعادة تنظيم واستنقاذ الوثائق التى عانت إهمالا مؤقتا.

هذا التاريخ يمكن إعادة بنائه جزئيا من خلال الوثائق الإدارية، مثل الفاتورة التى دفعت للنجارين الذين استخدموا لعمل دواليب حفظ جديدة ليس فقط داخل مكتب الحفظ ، ولكن أيضا خارجه ، فى أماكن مناسبة لحفظ الوثائق القديمة وأعيد تنظيمها لهذا الغرض ، ويمكن أيضا تتبعه من خلال المبالغ التى دفعت للكتبة الذين أعادوا تنظيم الوثائق وجردها.

وهى لم تكن فقط مجرد عملية إعادة ترتيب ونظافة، ولكنها فى أوقات ما كانت محاولات إعادة تنظيم عامة وجذرية فى القوانين والدولة ، وبعض تلك المشروعات كان

يقوم بها مكتب المحفوظات نفسه، وكانت تتخذ بعض الإجراءات لاستعادة بعض الوثائق القديمة من Procuratori di San Marco ونقلها إلى الأرشيف السرى Secreta فى قصر الدوجز.

ويمكن تتبع الاهتمام بحفظ وتأمين الوثائق من خلال القرارات التى اتخذتها أعلى الهيئات المؤسساتية لتحقيق تلك الأهداف ، ومنها على سبيل المثال:

١ - اختيار المواد التى تكتب عليها الوثائق.

٢ - تخزين الوثائق فى (أجولة، صناديق، دواليب) .

٣ - إجراءات التأمين ، وعادة ما ترتبط بالنقطتين الرابعة والخامسة .

٤ - سجلات جرد وفهارس الوثائق.

٥ - إتاحة الوثائق، وضبط عمليات الاطلاع عليها وإعادتها للمخزن.

اختيار المواد

فى عام 1291، استن المجلس العظيم أهم هيئة فى كوميون البندقية قانونًا يُلزم الكتّاب بتسجيل التصرفات العامة على رق بدلا من الورق ، وهو ما يعكس الانتباه للمشاكل المتصلة بعمر الورق والحاجة لحفظ ال publica fides لقرون ، وقبل ذلك بستين سنة كان الإمبراطور فردريك الثانى قد أظهر اهتماما مماثلا فى صقلية عندما منع استخدام الورق فى توثيق العقود[١٤] ، وربما لم يكن لهذا الاحتياط ما يبرره، ولم يلتزم بالقوانين فى كلتا الحالتين ، والنتيجة أن هناك وثائق ورقية ترجع للقرن الثالث عشر عاشت حتى الآن فى صقلية والبندقية[١٥] .

التخزين والحفظ

هناك أدلة على أن هناك تاجر من البندقية قد أودع أهم وثائقه عام 1157 والمحفوظة فى saccadellus كنيسة سان ماركو دى تيرو Church of San Marco di Tiro[١٦].

وتوضح الوثائق التى ترجع لبدايات القرن الرابع عشر أن الوثائق فى البندقية كانت تحفظ فى capsella (صناديق صغيرة) وفى capsitula cpsae magnae (صندوق داخل صندوق أكبر)، وفى sacho (أكياس) ، وكانت الأكياس هى الأكثر استخداما فى العصور الوسطى، ولكن القليل منها فقط وصل إلينا، وهو أمر معتاد فى الأشياء التى تستخدم استخداما يوميا ، وحتى القرن الثامن عشر كانت الوثائق ، والتى عادة ما كانت مفردة وعلى الرق، تخزن فى أكياس بمختلف الأحجام، مخيط بها رقعة يدون عليها بيانات مختلفة – أرقام وعناصر أخرى – لتحديد هوية الأوراق داخل الكيس، ولتسهيل الوصول إليها بعد تخزينها على أرفف الدواليب.

وربما كانت تلك الأكياس تشبه ذلك الكيس القماش الأزرق الذى حفظت فيه وصية النبيل البندقى فرانشسكو ماريا ماليبييرو Francesco Maria Malipiero عام 1585 (صورة 2) ، sser Antonio ، وهناك رقعة أخرى مخيطة فوق تلك الرقعة تحمل إعلان التوثيق، di dicembre. 5 adi 1585 Cesare Ziliol وهناك ختمان حملا شعار النبالة وحرفى F و M الحرفين الأولين من الاسم الأول واسم العائلة لصاحب الختمين[١٧] وقد كان ماليبييرو من النبلاء وكان ذا منصب مالى مهم وكثيرا ما كان Savio alla Mercanzia، وزير الدولة المسئول، ليس فقط عن التجارة ولكن أيضا عن الصناعة بما فيها الأقمشة، وربما يفسر ذلك روعة اختيار الألوان التى صنع منها كيسه[١٨] .

وكانت الأكياس الأكبر المستخدمة فى حفظ الوثائق مجمعة ومرتبة تصنع من مادة أقوى وأخشن، ومثال ذلك الكيس القماش الذى يرجع للقرن الثامن عشر والمحفوظ فى أرشيف الدولة فى البندقية (صورة 3) [١٩] ، وتحمل الرقعة المخيطة رقم الحظ والمحتويات « كيس رقم 37، تبادل ممتلكات، إيصالات فواتير إدارية لثلاثة حقول ». وكانت الأكياس الأصغر توضع فى صناديق أو على أرفف الدواليب، وهناك عدد قليل جدا من الصناديق والدواليب وصلنا من العصور الوسطى بالذات [٢٠] ، فى أوائل القرن الرابع عشر أقرّ المجلس العظيم المصروفات اللازمة لتأسيس أرشيف فى مكتب المحفوظات السفلى: the Procuratori di San marco were to facere aptari et fieri banchos et alia laboreria oportuna pro conservacione intrumentorum et cartarum notariis moriencium et aliarum scripturarum[٢١] . وبعد بضعة سنوات أصاب سقف القصر ومكتب المحفوظات ارتشاح، فاتخذت الإجراءات اللازمة لحماية المبنى ومحتوياته ،

وتوجه الاهتمام إلى تأثيث مكتب المحفوظات. وقضى قرار صدر بتاريخ 1402 بأن تعدل الكراسى والمكاتب والدكك فى مكتب المحفوظات حسب رغبة الدوج، والمستشارين ورؤساء الكارانتينا Quarantina (٢٢) ، وبعد ذلك بعشرين سنة تم تعديل الكراسى والدكك مرة أخرى لتوفير خصوصية وراحة أكبر، وتم توسيع النوافذ للسماح بنفاذ كمية أكبر من الضوء فى الحجرات(٢٣) ut melius videri possit ad legendum et scribendum.

وبعد عدة تغييرات وترميمات وإعادة تأثيث وصل مكتب المحفوظات لحالته الحالية ، وتمتد الدواليب التى ترجع لأواخر القرن السابع عشر وأوائل الثامن عشر على طول الجدران كلها تقريبا منذ آخر تنظيم ، وبداخلها الأرفف التى رصت فيها الوثائق أفقيا ، وعلى الجانب الداخلى لأبواب الدواليب كانت هناك قوائم ورقية طويلة بما يضمه كل دولاب، بعضها مازال فى أرشيف الدولة ، وتزين شعارات النبالة للعديد من كبراء الكتاب Cancellieri Grandi الأجزاء العلوية للدواليب.

ويشبه الأرشيف السرى Secreta الحجرات الأخرى فى القصر المستخدمة كمكاتب وليس للأعمال العامة ، فهى صغيرة ومنخفضة السقف، صغيرة النوافذ وأحيانا مستديرة كالكوة ، وتغطى الحوائط ألواح خشبية وكذلك أجزاء من السقف ، وهى كلها سمات نجارة بحرية ، ويشبه الأرشيف السرى فى الواقع شكل ظهر السفينة وبها جزء مرتفع فوق المدخل المربع ومنطقة منخفضة تحتوى على أهم وأكثر وثائق الدولة سرية محفوظة فى الدواليب.

والدواليب هنا تشبه تلك التى صنعت للأفوجاريا دى كومون Avogaria di Comu، ويختلف الدولاب المحتوى على السجلات الذهبية libri d'oro عن باقى الدواليب حيث يظهر فيه حسن الاعتناء بالصنعة، وكان يستخدم فى حفظ السجلات المشتملة على بيانات مواليد وزيجات النبلاء فى البندقية ، وكانت هى المصدر الرسمى الذى يعتمد عليه الذكور لعضوية المجلس العظيم ولتبوّء المناصب السياسية ، والمدهش أن تلك السجلات – على خلاف سجلات أخرى عديدة فى مكتب المحفوظات – كانت عادية فى مظهرها: فكانت مصنوعة من الورق دون زخرفة مجلدة بشكل بسيط. ، ولم تضاف الزخارف لتلك السجلات إلا فى فترة لاحقة.

إجراءات التأمين

لدينا قرارات حول حماية الأرشيف منذ أواخر القرن الثالث عشر ، وقد أمر ال 'ماجيور كونسيجليو' أن تنسخ أهم الوثائق التي تثبت حقوق الدولة في سجل خاص بها ، بينما كانت الوثيقة الأصلية تحفظ في صندوق في ال 'بروكوراتيا' وكان هناك مفتاح يحفظ في Procuratia di S. marco والآخر يحفظه موظفو ال Rason vecchie وهو أحد الهيئات الهامة ، وقد تم تجديد هذا القانون – تقريبا بنفس الصيغ – بعد قرن من الزمان، أي أواخر القرن الرابع عشر (٢٤) . وكان هناك تمييز واضح بين النسخ التي تستخدم في مكتب المحفوظات والوثائق الأصلية التي تودع المكتب الذي يحتفظ بخزانة الدولة.

وقد كانت الحاجة للسرية وبالتالي للتأمين، هي التي أدت لإنشاء ال 'سيكريتا'، حيث كانت القيود في البداية شديدة الصرامة ، فكانت المفاتيح في عهدة الموثقين المسئولين، وفي أواسط القرن الخامس عشر صدر قرار بأن يكون الكاتب المسئول عن الأرشيف السري جاهلا 'nescias literas'، بالرغم من صعوبة تصديق الالتزام بهذه القاعدة ، فهناك دلائل بالفعل على أن القواعد كانت تطبق بشيء من الصعوبة يعكسها تكرار صدورها.

وهناك شكل آخر متعارف عليه في التأمين وهو تأمين السجلات المتاحة للجمهور بالجنازير، فهناك قرار منذ القرن الثالث عشر ينص على أن الوثائق يجب أن "alligata in bancho ubi sunt scripta"، وهو نظام كان شائعا في أوروبا، كما كان أشهر الأنظمة المتبعة في مكتبات الإنسانيات لحفظ الوثائق المتاحة للاطلاع ، كما كان هناك قرار يرجع لأوائل القرن السادس عشر ينص على وجوب عمل ثلاث نسخ من كل سجل: يودع أحدها في مكتب أختام الدوجز، حيث كان يلف بالجنازير، والآخر يودع مكتب المحفوظات للاطلاع العام(٢٥) .

الحصر

من المعتاد في الأرشيفات بصفة عامة وفي مكتب محفوظات البندقية بصفة خاصة، إجراء عمليات إعادة الترتيب وحصر وتسجيل القوائم في سجلات ، وتوضح

قراءة فى القرارات الصادرة فى هذا الشأن أن هناك بحث دائم عن حل نهائى لتلك المشكلة ، وكانت الأوراق أحيانا ما تترك مهملة وبلا ترتيب، وحتى فى أيامنا هذه، هناك أكداس من الأوراق المنسية التى نكتشفها عندما نفتح أبواب الدور العلوى أو الدواليب.

وعادة ما كان هناك ارتباط وثيق بين الإجراءات التى تتخذ لإعادة ترتيب الوثائق وبين عمليات مراجعة القوانين واللوائح ، ومن أروع الأمثلة على ذلك صفحة العنوان فى سجلات Venetian Pacta (صورة 4):

قائمة أو فهرس بالمعاهدات المشتملة عليها هذه الأجزاء التسعة التى كانت قابعة من قبل فى ظلام دامس تعانى إهمالا تاما ، وبعد عدة قرون هاهى الآن ترى النور لتستخدمها جمهورية ودولة البندقية / على مسئولية أحكم الأمراء أندريا جريتى An-drea Gritti ، من خلال المستشار العالى أندريا فرانشسكى / Andrea Franceschi بواسطة موظف مكتب المحفوظات السرى بيترو بريسان Pietro Bressan ، فى عام الرخاء ألف وخمسمئة وثمانية وثلاثين.

وقد أظهرت دراسة قام بها مانفريدو تافورى manfredo Tafuri و جايتانو كوتزى Gaetano Cozzi أن الدوج أندريا جريتى Doge Andrea Gritti كان رجلا مرموقا قام بجهود عظيمة للحفاظ على هوية البندقية كما قام بإصلاحات جذرية فيها ، فقد ساند مشروعات تجديد دفاعاتها .(Securitatis renovatio) (٢٦) . وتجارب تصميمات سفن جديدة (renovato scientiae)(٢٧) إعادة تخطيط ميدان سانت مارك renovatioo urbis) (٢٨) وإعادة تنظيم وتدوين القوانين (renovatio scientiae) (٢٩) .

وهناك إصلاح آخر بالرغم من أنه يبدو قليل الأهمية إلا إنه فى الواقع كان عملا جليلا ووثيق الصلة بال renovatio iustitiae وهو إصلاح الأرشيف renovatio archivii، وهذا المشروع قليلا ما تذكره دراسات الفترة ومازال ينتظر المزيد من الدراسة ، ومن الناحية الرسمية كان الراعى الرئيسى لهذا المشروع هو كبير الكتبة Cancellier Grande أندريا فرانشسكى Andrea Franceschi، وكان غزير العلم ورسمه تيتيان Titian مرتين (٣٠).

وقد أعطى فرانشسكى دفعة قوية لترتيب الأرشيف ، ونجد كتابات بخط يده على عدد من الوثائق – حصر محتويات السيكريتا وأشكال جديدة لتسجيل العقود – كما

لو كان مصراً على تأكيد حفظ كل وثيقة، وتشى كتاباته بتعليمه الإنسانى Humanistic بكل تأثراته اليونانية (وقد اعتاد بالفعل أن يكتب كلمات يونانية واستخدم الحروف اليونانية عادة فى ال nomina sacra) ، وحقيقة أن موظف رسمى عالى المقام مثله قد اشترك بنفسه فى عمليات إعادة ترتيب الأرشيف يدل على أنه كان مشروعا ثقافيا مهمًا يعكس فى الوقت نفسه سياسة التجديد الشاملة التى اتبعها الدوج جريتى، كما تشير أيضا إلى العلاقة مع الأوساط الثقافية المهتمة بتطوير الآداب والفنون والعلوم، والمتمثلة فى عالم باولو راموسيو Paolo Ramusio وأبناء ألدو مانوزيو Aldo Manuzio وفيتور فاوستو Vettor Fausto.

وتوضح صفحة من سجل vacchetta الصغير (٣١) . أن فرانشسكى كان يسجل بنفسه أسماء النبلاء أو الكتاب الذين يستعيرون وثائق أو ملفات من مكتب المحفوظات (صورة 5)، ثم يضيف كليمة restituit عند إعادتها أو يلغى التسجيلة كلها ، (وهنا دليل آخر على استخدام الأكياس الصغيرة فى التخزين : habuit (saculum scripturarum in material MARANI وتوضح أيضا اسم الكاتب بييترو بريسان Pietro Bressan ، الموجود أيضا على صفحة عنوان ال Pacta ، والذى أخذ على عاتقه القيام بالمهمة الشاقة المتمثلة فى نسخ سجل ال Commemoriali .

وربما كان اشتراك أندريا فرانشسكى بنفسه من صميم مهام وظيفة كبير الكتبة كما يوضح نظام العمل فى مكتبه الصغير ، وكان موازيا لغرفته مكان (ممر) تصطف على امتداده الدواليب الخشبية البسيطة ، وربما يكون هذا هو المكان الذى كان يحتفظ فيه كبير المكتبة بأرشيفه الشخصى وبالوثائق التى يعمل عليها ، حتى لا يضطر إلى تكرار الذهاب إلى سياق السجلات المحفوظة على أرفف مكتب الحفظ.

وتعتبر صفحات العنوان المزخرفة دليلا رسميا على العمل الطويل المضنى والمتكرر الذى كان يجرى لإعادة الترتيب ، والفهرسة والتصنيف ، وتوضح المناقشات الافتتاحية للكابيتولارى capitolare والماجيور كونسيجليا والسناتو فى تلك الفترة أهداف المشروع، مشيرة إلى تعقيد عمليات إعادة ترتيب المواد ومراجعة القوانين، التى تسبق كتابتها الفعلية ، وهى وثائق ترجع لنفس الفترة وتعكس نفس الحماس كما هى الحال مع فهرس الباكتا المشار إليه آنفا: المناقشات واسعة وتشمل عناصر أرشيفية وقانونية وثقافية وفنية.

لقد كان هناك ميل عام لإحداث تغييرات كبيرة وتجديد المؤسسات والإجراءات وأساليب التنظيم، ويتضح هذا الميل مرارا وتكرارا حتى فى أدق التفاصيل ، فعلى سبيل المثال أطلق الكانسيليير جراندى على سجل مناقشات الماجيور كونسيجليو (أعلى مصادر التشريع) أثناء توليه هذا المنصب ، وقد كانت تلك وسيلة لربط السجل بالاسم الأول للموظف المسئول عنه (Stella, Deda) (٣٢) . ويرجع سجلان للفترة بين عامى 1529 و 1552 عندما كان أندريا فرانشسكى يتولى منصب الكانسيليير أسمى أولهما « ديانا Diana » على اسم والداته ، والثانى والذى كان يحتوى على قوانين الدولة والإصلاحات الكبرى التى أدخلها بريسان والكابيتولارى Capitolari الخاص بالماجيور كونسيجليو والسناتو – أسماه « نوفوس Novus » ربما ليعكس الجهد الضخم الذى بذل فى التجديد .

ويجب أن نضيف أن هذا الجهد الهائل الذى جرى فى بدايات القرن السادس عشر لإدخال تجديدات فى القوانين والأرشيف، لم يكن ليعنى بحال من الأحوال الانقطاع عن الماضى ، فى بعض الأحيان كان ذلك يؤدى إلى إنشاء سلاسل جديدة وسجلات أفضل تنظيما، ولكن محتوياتها تبقى مشابهة لسابقيها ، وقد يبدو ما سأقول متناقضا، ولكن التجديد والاحتفاظ بالقديم كانا دائما سمة مزدوجة لتاريخ البندقية، وقد كرّسا الاستمرارية حتى فى أكثر الفترات انشقاقا ونزاعا ، وهو ما يعتبر سببا آخر لتكرار نفس الصعوبات فى القرنين السادس عشر والسابع عشر.

والواقع أنه بالرغم من كل الجهود ظلت هناك كميات كبيرة من الوثائق تتكدس دون نظام فى الأدوار العليا ، ويسجل أيضا أحد السجلات الصغيرة لأندريا فرانشسكى (بخط أحد خلفائه) أن سكرتير الكونسيجليو جى كيتشى Consiglio dei Dieci كان لديه سجل بالوثائق المخزنة فى الدواليب بالعلوات، ويصف جياكومو كازانوفا (Giacomo Casanova) الذى كان مسموحا له بالسير فى علوة بجوار زنزانته فى سجن بيومبى Piombi) يصف وضعا يبدو أنه كان معتادا:

« فى نهاية العلوة التى ترعى فيها الفئران رأيت كمية من الأثاث الملقى على الأرض على يمين ويسار صندوقين وأمام كومة هائلة من السجلات ، فأخذت عشرة سجلات أو يزيدون اثنين وشرعت أقرأ فيها لأتسلى ، وكانت كلها عن قضايا جنائية، وهو

ما كان تسلية رائعة بالنسبة لي حيث أني كنت أقرأ ما كان في عصره شديد السرية... ويرجع بعضها لقرنين أو ثلاثة مضت، مما زاد من استمتاعي بأسلوبها وعاداتهم لعدة ساعات. ومن بين الأثاث رأيت مقلاة، وغلاية مطبخ، و جاروف مدفأة، وملقط، وشمعدانات ذات شعب قديمة، وآنية خزفية وحقنة من القصدير» .(٣٣)

وقد عاني تخزين وثائق الدولة من مشاكل مشابهة في أرشيف كنيسة سانت مارك، حيث كان تقليد حفظ الوثائق الأصلية للدولة الذي كان متبعا في العصور الوسطى قد توقف قبل ذلك بقرون ، واختلطت الوثائق العامة القديمة بوثائق البروكاتوري ونُسيا معا ، غير أن الدور القديم للحفظ الأرشيفي الذي كان قد ربط بين المنشأتين العظيمتين – كنيسة سانت مارك وقصر الدوج – قد تجدد بين القرنين السادس عشر والسابع عشر ، وأتاحت إعادة ترتيب الوثائق المكتوبة على الرق والخاصة بالبروكاتوري قراءة الكتابات غير المفهومة للوثائق القديمة التي لا تنتمي للمجموعة ، وهكذا اكتشف أن كنيسة سانت مارك لم تتوقف عن لعب دورها الأساسي في العصور الوسطى كخزانة للوثائق trésor des chartes لجانب من أقدم الوثائق العامة التي غاب وجودها عن الذاكرة.

وليس من السهل أن نحدد بدقة أماكن حفظ تلك الأوراق؛ فنحن نعلم فقط أنها كانت في جزء علوي من المصلى أو الجيزيولا giesiola (٣٤) بجوار البروكوراتيا .procuratia ثم نقلت plures capse marcide cum pluribus scripturis corrosis إلى مكان آخر، إلى مخزن في البروكوراتي Procuratie على الجانب الآخر من ميدان سانت مارك بالقرب من المبنى السابق لسانتا ماريا ديل بروجليو Santa Maria del Broglio، والمدخل الحالي لمتحف الكورير Correr Museum، حيث حفظت هناك كيفما اتفق مع حماية قليلة أو معدومة. وبالصدفة البحتة، كان سانسوفينو Sansovino يعمل في نفس الغرفة في ظروف شديدة البؤس وذكر مشاهدته لسجلات مهملة وحالتها متدهورة (٣٥).

وكانت هناك أوراق أخرى مازالت قابعة في كنيسة سانت مارك ، سواء في قدس الأقداس الذي يؤدي إلى الخزانة أو في الغرفات العلوية ، وتحكي الوثائق من مختلف القرون وجود هذا الكم الهائل من الوثائق غير المرتب، كما كانت هناك محاولات عديدة لإعادة تنظيمها . وفي خلال القرن السادس عشر وحده صدر اثنا عشر مرسوما بهذا الخصوص : مرسوم في كل من أعوام 1563 و 1565 و 1574 و 1580

ومرسومين فى أعوام 1585 و 1586 و 1587 و 1588 و 1590 واثنين فى 1615 و 1634 والأخير عام 1722 [٣٦] .

وفى عام 1590 وبعد القرارات العديدة بترتيب الوثائق، كانت هناك محاولة لاستخدام الأماكن الجديدة فى المبنى المنشأ حديثًا للبروكوراتى نيوفى Procuratie nu-ove بجوار الزيكا Zecca أو دار الضرب ، ونقلت إليها كل مقتنيات البروكوراتورى دى سوبرا Procuratori de Supra التى كانت محفوظة فى قدس الأقداس وفى أماكن أخرى، باستثناء الوثائق العامة التى كان يجب أن تنقل إلى السكريتا وتحفظ فى علب حديدية. وقد ورد - فى وصف عمليات النقل - ذكر علب فضية كبيرة، وكئوس مذهبة كبيرة، وكئوس فضية إلى جانب الصناديق وكل الأوراق فى الدواليب.

وفى عام 1634، وبعد أربعين سنة من عملية التنظيم تلك - عُثِرَ على أكداس أخرى من الوثائق فى غرفة فى كنيسة سانت مارك. وعين فورتوناتو أولمو Fortunato Olmo أحد رهبان دير مونتيكاسينو Montecassino لترتيبها، وأمضى فى هذه المهمة ست سنوات ، وكتب فى ذلك يقول: « وأنشأت أستخرج فى سعادة وثائق قيمة من النفايات... وقد تعفن معظمها»[٣٧] ، ويذكر أولمو أيضا أن هناك كم لا بأس به من الوثائق قد تم التخلص منه: ولم يكف حمل مركبين للتخلص من النفايات[٣٨] ، وفى تقرير آخر يصف أولمو الظروف التى كان يعمل فيها، وكيف أنه ترك الغرفة «مغطاة بالأتربة ورأسى مشتعل» [٣٩] ولم يكن كافيا « أن أستخرج ما رأيت من تحت التراب والنفايات. ولكنى وجدت أيضا... وثائق أبلغ فيها المطر عمله وحوادث أخر حتى وكأنها تحجرت هباء ، وقد كانت تلك أيضا من وثائق البروكوراتورى دى سوبرا وخاصة وثائق الدولة الهامة القديمة » وقد ذكر معاهدة دولية ترجع لعام 1107، بروميسيونى promissione من إنريكو دانولدو Enrico Danoldo إلى الدوج فى 1192 ، مع ملحوظة بأن «الوثيقة لم يعثر عليها فى السكريتا»، وبروميسيونى من بييترو زيانى Pietro Ziani فى 1205، ولم يعثر عليها أيضا فى السكريتا. وهذا يؤكد ما ذكرته مصادر العصور الوسطى: إن أقدم الوثائق الأصلية لم يحتفظ بها كلها فى التشانسرى، ولكنها كانت تعطى للبروكوراتورى وتحفظ فى كنيسة سانت مارك ، وطوت السنون والقرون محتويات الوثائق من الذاكرة، حتى اعتبرت شديدة الوطأة عددا، عسيرة على الفهم، فعاملوها على أنها من النفايات.

الإتاحة

لقد أصبحت مسألة تأمين الوثائق العامة والحاجة لإتاحة القوانين للجمهور من المسائل الخطيرة فى البندقية فى أوائل القرن الخامس عشر ، وهناك أعمال تصف بكل دقة أشكال إتاحة تلك الوثائق، وأقل ما يقال عنها أنها كانت تتميز باللامبالاة: « وقيل إن الوثائق والخطابات خرجت من التشانسرى بنفس السهولة التى كان الموثقون والنبلاء والمهتمون يدخلون به[٤٠] ، من المفضل أن يحتفظ بها سرا حيث أنها تحتوى على كل أعمالنا » . [٤١]

ويعتبر سجل أندريا فرانشسكى الصغير أو الألفابيتون Alphabeton الذى ذكرناه آنفا مصدرا مهما للمعلومات المتعلقة بنوعيات الأشخاص والنبلاء والكتاب الذين كانوا يستعيرون الوثائق الأرشيفية ، وهو أيضا تسجيل مهم نعرف منه أى الوثائق كانت تستعار، وهو ما يمكننا من أن نتوقع لماذا كانت تستعار.

وهناك نوع آخر من الملفات، يرجع لأواخر القرن السابع عشر يوفر لنا معلومات، ليس فقط عن من كان يطلع على محتويات السكريتا، ولكن أيضا يقسم أعمال الاستعارة أو الاطلاع على السلاسل الأرشيفية إلى فترة صباحية وأخرى مسائية ، وقد كان كل سناتور يختار ليوفد إلى سفارة أجنبية يدرس كل الملفات التى تحمل مراسلات سلفه ، ويبرز من بينهم من يؤرخ بالصدفة . [٤٢]

وتوضح شذرات الوثائق التى حفظتها القرون بمحض الصدف – أكثر مما توحى به المصادر الأخرى – أن الاطلاع على المادة الأرشيفية كان أيسر وأكثر لمن خول هذا الحق ، والأكثر من ذلك أنه من المعروف – وهو مما يؤسف له حقا – أن وثائق التشانسرى كانت تتبادل خارج التشانسرى بشكل رسمى نوعا ما.

ولذلك فقد كانت واقعة رأس الكونسيجليو دى ديتشى، رانيير زين Ranier Zen استثناء، ويمكن إرجاعها إلى الجو شديد الاضطراب الناتج عن المعارضة السياسية فى هذا الوقت ، ففى أوائل القرن السابع عشر أراد زين أن يقوم بالبحث اللازم لدعم تفسيره لامتيازات الماجيور كونسيجليو ، ولدى طلبه الاطلاع على بعض السجلات أبدى المسئولون معارضة وامتناعا سلبيا، فما كان منه إلى أن توجه بنفسه للسكريتا

و « بنفسه مخاطرا بحياته ومستقبله، أخذ السلم ووضعه حيث تحفظ السجلات ، وعليه ثياب رأس الكونسيجليو دى ديتشى، صعد السلم ثم نزل مغطى بالأتربة» [٤٣] .

الخاتمة

بسقوط جمهورية البندقية أواخر القرن الثامن عشر، أصبح أرشيفها، بالطبع، يخص دولة لم يعد لها وجود، وهذا الانقطاع بين النظام القديم والعصر الحديث شديد الوضوح فى الأرشيف ، وفى عام 1807 عندما أصبحت البندقية جزءاً من مملكة نابليون فى إيطاليا تم توحيد الأرشيفات السياسية فى مبنى واحد: السكولا جراندى دى سان تيودورو .Scuola Grande di San Teodoro ، ولكن كيف انتقلت الوثائق من قصر الدوج فى تلك المناسبة؟ كان كارلو أنطونيو مارين Carlo Antonio marin مسئولا عن أرشيف البندقية فى الفترة النابليونية (وكان أيضا جد الكاتب المعروف إيبوليتو نيفو Ippolito Nievo وظهر فى روايته الرائعة اعترافات إيطالى Confessioni di un Italiano حيث صوره فى شخص الكونت رينالدو دى فراتا Coount Rinaldo di Fratta المتعلم شارد الذهن)[٤٤] وقد وصف مارين ما حدث: « لقد نقل الأرشيف السياسى وأوراق الحكومة من الغرف العلوية بقصر الدوجز ، وقد تمت عملية خروجها بشكل أسرع وأرخص بإنزال الصناديق من النوافذ » .

وفى مبنى سان تيودورو سكنت الوثائق الطابق الثانى باستخدام نفس المواد وتصميم النظام طبقا للموضوع كما كان فى قصر الدوجز ، وقد تكررت نفس فكرة « عادة إنشاء » نفس النظام القديم فى مبنى جديد بقدر الإمكان عند انتقال أرشيف البندقية إلى دير فرارى Frari، حيث تم حفظ الوثائق بنفس الطريقة التى نجدها عليها اليوم ، وقد قام بهذا المشروع الطموح إياكوبو شيودو Iacopo Chiodo أول مدير لأرشيف الدولة فى عصر الإحياء ، وكان أيضا مسئولاً عن إعادة بعض الوثائق التى خرجت من البندقية فى بدايات القرن التاسع عشر إلى المدينة مرة أخرى.

ومنذ ذلك الحين تجمعت وثائق مختلف الهيئات فى أرشيف فرارى ، وهكذا انتهت العلاقة المضطربة بين جمهورية البندقية وماضيها، والتى لازمتها منذ البداية ، ومن عجبٍ أنّ حل تلك المشكلة المزمنة لم يأت إلا فى اللحظة التى لم يعد للجمهورية وجود فيها .

الهوامش

(١) هناك ببليوجرافية ضخمة للموضوع ، لذا فسأذكر هنا فقط أحدث الأعمال والتى تحتوى على مراجع كثيرة: U. Franzoi, R. Pignattı, W. Wolters, Il Palazzo Ducale di Venezia (Treviso , 1990) W : Wolters, Storia e politıca nei dipinti di Palazzo Ducale . Aspetti dell'autocelebrazione della Repubblica dı Venezia nel Cinquecento (Venezia, 1987).

(٢) هناك دليل يحتوى على العديد من صور المكاتب ، والحجرات ، والدواليب وتفاصيل مساحات حفظ الوثائق فى ' U .Franzoi, Itinerari segretı nel palazzo Ducale di Venezia (Treviso, 1995) والوثائق الموصوفة فيه مأخوذة أساسا من G.B. Lorenzi, Monumenti per servire alla storia del Palazzo Ducale di Venezia, ovvero serie de atti pubblicai dal 1253 al 1797 che variamente lo riguardano tratti dai venetı Lorenzi archivi e coordinatı, Parte, U, dal 1253 al 1660 (Venezia, 1868) . أما الجزء الثانى من كتاب Lorenzi والمخصص للقرنين السابع عشر والثامن عشر فلم ينشر ، وهو بحث علمى منظم ودقيق يحتوى على ملخصات ونشر جزئى أو كلى للمصادر الأرشيفية الأساسية لتاريخ القصر ، حتى أنه للآن هو نقطة البداية لأى بحث حول هذا الموضوع . وقد قامت الدراسة الحالية على مسلمة مؤداها أن العديد من الدراسات حول القصر ستمكن من تحديد استخدامية ومكان المكاتب ، كما هى الحال فى الدراسات التحليلية لولترز Wolters وستوريا Stona المذكورة آنفا ، وفى دراسة L. Morett, Ambienti do- galı' in G. Benzonı (ed.) I dogi (Venezia, 1983) 249- 284 ومن الواضح أن المعروف عن الحجرات الأصغر أقل بكثير ، خاصة مع التغيير المستمر فى استخداميتها والترميمات العديدة التى أجريت للقصر .

(٣) باستثناء بعض الأرشيفيين . كمصدر عام ، انظر الدراسة المفصلة T. Toderini and B. Cecchetti, Il R. Archivio generale di Venezia (Venezia, 1873) انظر أيضا M.F. Tıepolo, 'Introduzione to "Venezia, in Ministero per I Beni Culturali E Ambientali- Ufficio Centrale per I Beni Archivistici, Guida generale degli Archivi di Stato (Roma, 1994) , 869 - 881, especıally 869 - 870' P. Selmı, " Riflessioni archivıstiche', ın S. Marcon (ed.) , I libri di San Marco. I manoscrittı liturgici della basilica marciana (Venezia, 1995) , 47 - 51(in particular 48) . Concerning the documents of the Procuratoori di San Marco stored in the room of St Mark's Church near the four horses, see State Archive of Venice (= ASVe) , Procuratori di San Marco de supra , reg. 158 (= Rerminazioni, 34) c. 18 r' and in the Catalogue, file 72, This refers to a manuscript of the Abbot of San Giorgio Maggiore, Fortunato Olmo ı: وسيشار له بالتفصيل فيما بعد n Biblioteca Nazionale Marciana di Venezia, cod. Lit VII, 347 (7781) F. Omom, Scritture per la procuratia de supra' انظر أيضا المخطوط غير المنشور E. Guiffridia Introduzione agli ınventari della Curie di palazzo , in

ASVe, والذى يتحدث عن مرحلة مهمة من fraudulent dispatch of scritture vecchie di Palazzo ولا توجد دراسة تفصيلية عن هذا الموضوع ككل ؛ هذا المقال هو مجرد دراسة مختصرة أولى فيه .

(٤) لقد كانت عادة الاحتفاظ بالوثائق العامة فى الكنائس والأديرة شيئا معتادا فى العديد من المجتمعات فى العصور الوسطى ، وكثيرا مانصت قوانين بعض المدن على ذلك صراحة :وهناك العديد من الأمثلة ، انظر مثلا المتعلق ب Veneto, G. Ortalli, G. Parolini, M. Pozza (eds.) , Statuti di Cittadella det secolo quod commune Citadelle debeat habere unum bonum et .. XIV (Roma, 1984) , Liber Secundus, 53, 54 firmum scripneum factum cum duabus bonis seraturis et duabus bonis clabibus, qui scripneus debeat permanere et convervari in cancellaria communis vet in secrestia eclesie vel alio loco securiurissimo, et in Item de .. eo teneeantur et ponantur ommes libri et instrumenta iurium communis et ommes raciones nacione Citadelle eligantur in consilio duo boni viri et legales, quorum nus teneta unam calven et alter .. alliamm, et numquan possit aperire scrinum sine licencia domini potestatis vel eius vicarii وقد كانت هذه العادة منتشرة أيضا فى شرقى البحر الأبيض المتوسط : انظر مثالا جيدا على ذلك P. W . Edury , Law and Custom in the Latin East. |Les Letter dou Sepulcre, Mediterranean Historical Review, 10 (Studies in the honor of David Jacoby 1 -2 (1995) , 71 - 79 ' For all the assises and good usages and good customs, that is to say any usage of great authority ' were written down and kept in the Holy Spulcre, and people called them the " Letter of the Sepulcre "

(٥) يشير جوته إلى العديد من stampe in causas المطبوعة فى البندقية للمحاكمات المدنية .

(٦) ترجمة الكتاب من Goethe, Viaggio in Italia (Milano, 1983, trans. E. Castellani) تعليق H. Bom Einem, 80, 82 واعتماد على التاريخ وبعض التفاصيل فى النص ، استطعنا أن نحدد المحاكمة التى حضرها جوته . وقد أكد وصف جوته رسمٌ من القرن الثامن عشر ، رسمه الرسام البندقى جابرييل بيللا Gabriele Bella وكثير من تلك الرسومات تقدم دليل أيقونوجرافيا على الأنشطة التى كانت تجرى فى القصر وتصور مناظر ممارسة النشاط فى حجرات الSenato وال Collegio وال Avogaria وال consiglio dei Dieci.

(٧) مسألة أول شاهد وثائق على وجود مكتب المحفوظات درسها M. Ponzza in the essay La cancelleria, in G. Gracco and G. Ortalli (eds)., Storia di Venezia . II, L'étà del comune, 349-369, especial وفى كتابين لنفس المؤلف : Gli atti originali della cancelleria veneziana, I, 1090- 1198 363, (Venezia, 1994) and Gli atti originali della cancelleria veneziana, II, 1205 - 127 (Venezia, 1996).

(٨) الوثائق الأولى التى دونها dilecuts ducis cancellarius ظهرت بين عامى 1095 و 1099 ، وهناك إشارة بعد ذلك بعشر سنوات تشير إلى وجود علاقة حقيقية بين سانت مارك ومكتب المحفوظات بالدوجـز فى Ducis capellanus et cancellarius' Pozza, Gli atti originali, 1, 12 - 3 ' a notarius capellae curitis palatii, ibid.

(٩) M.P. Pedanti Favris, Veneta auctoriate notarius . Storia del notanato veneziano 1514 (1797) (Milano 1996) , 22- 23.. فى أحد الهوامش يقول المؤلف إن لم يكن من الممكن تتبع

مناقشات 15 يوليه 1268 ، بالرغم من كثرة ترداد عبارة » فيما يخص تأسيس مكتب كبير الكتاب Cancellier Grande.

(١٠) وثائق الدولة بعبارة أخرى : مناقشات ال Maggior Consiglio of the Senato (والتى تنقسم إلى سلاسل ستة تسمى Terra, Mar, Arsenal, Militer الخ) ، وقرارات ال Signona ، ووثائق Savio Se gretario alle voci و cassier انظر Toderini - Cecchetti, Il R. Archivo generale, 44 - 45

(١١) يرجع تأسيس مكتب المحفوظات السرى إلى ال Maggior Consiglio عام 1402 ,23 أبريل . ASVE Maggior Consiglio , Deliberaziono (Leona) , reg . 21 , c. 125 r انظر أيضا A. Baschet, Souvenir d'une mission : les archives de la sérenissime République de Venise (Paris, 1857) انظر بيليجرافيا كاملة فى M.F. Tiepolo, Intoduzione, 879 - 881 وعن الفروق الدقيقة بين الأقسام المختلفة انظر Pedani Favris, ' Veneta auctoriate notarius, 23.

(١٢) كان ال Secreta يحفظ Senato: Misti, Secreti, Corti, ووثائق patti, the Commemoriali Rettori, Roma, Reggenze africane: Esposizioni Roma e Prinsipi and the Dispacci degli ambasciatori;; the acts of te Provvenditori da terra e da mar, of the Sindici inquisitori, the Lettere principi, the opinions of the Consultori in Jure, the documents and plans of the Camera dei Confini انظر Toderini-Cecchetti, Il R. Archivio generale, ...

(١٣) Ibid., 8

(١٤) وقد تم منع استخدام الورق عام 1231 بواسطة فردريك الثانى فى Liber Augustalis (ولكنه استمر مستخدما فى مكتبة المحفوظات لعشر سنوات تالية) G.R. Cardona (ed.) Charata Dal papiro al computer (Milano , 1988) , 93' وعن منع استخدام الورق فى كتب محفوظات البندقية انظر L. Lanfranchi, " Prefazione, to E. Favaro, Cassier della bolla ducale. Crezi Novus liber (1299 - 1305) (Venezia, 1962) , M.F. . Tieplo, " Pergamena e cartta, . Una scelta politica, in Cardona (ed.) Charta , 166.

(١٥) وأقصد أقدم سجل عام وصلنا من البندقية the Liber Plegorum of the Maggio Consiglio

(١٦) Codice diplomatico veneziano, Luigi Lanfranchi, 1157 , aprile, Tiro (doc. Stairs n. 227800, doc . Isis n. 1390).

(١٧) ASVe, Notarile, Testamenti, b.1265 وأود أن أعبِّر عن خالص امتنانى لماريا بيا بيدانى فابريس Maria pia Pedani Fabris على ذكر هذا المرجع .

(١٨) ASVe, Segretario alle voci, database on the sixteenth-century elections.

(١٩) ASVe, Archivo privato Pesaro, b. 37.

(٢٠) هناك وثيقة على جانب عظيم من الأهمية فى أرشيف الدولة فى بولونيا ، وهى مكوّنة من ثلاث رسومات (1290 - 1303) تمثل الصندوق والدولاب الصغير الذى يحتوى على وثائق الكوميون : انظر : Ministero per i Beni Culturali e Ambientali, Ufficio Centrale per i Beni Archivistici, di Statio di Bologna (Giesole, 1995) , 19.

(٢١) ASVe, Maggior Consiglio, Deliberazioni, Clericus-Civicus, reg.12, c. 55.

(٢٢) Ibid., (Lecona) , reg. C. 125 r.

(٢٣) ASVe, Collegio, Notatorio, reg.5, c. 196r.

(٢٤) هناك حالة مشابهة فى مدينة شيوجيا Chioggia بالقرب من البندقية: G. Penzo Doria and S. Perini(eds.) Statuti e capitolari di Chioggia del 1272 - 1279 (Venezia, 1993) especially: : CLIIII- omnes quatemos et cartas michi datos in ... Capitulare massariorum communis Clugie S. Perini (ed.) : quibus scripte sunt raciones, comunis Clugie, et illos in quibus in sex mensibus presentibus raciones et iura comunis Clugie scribentur, fideliter conservabo in scrineo, qui est cum duabus clavibus in camera .. comunis Clugie.

(٢٥) Che la ditta taxa, seu tariffa, se ne habbi ad far tre [originally due"] copie ad litteram ordinatissimamente in membranis, una delle qual stii de continuo alla bolla ducale, attaccata li cum una cadenella ferma, in facult(de tutti che la vorano veder, et un'altra simile precise in la can éllaria nostra, publica ad ognuno, et una terza sia conservata nel conseio nostro di X adcioch (ciaschaduno intendi quanto li toccher(, sen(a difficult(alcuna: et tutto quello sar(pagato alla cassetta per ciaschaduna literra o altra expeditione ut supra, sii annotato per il capsier inferius de epsa littera sotto la data, come si observa in corte et per tutto, per evitar ogni fraude et suplicatione, sicome etianè etian)stato statuito per questo conseio', ASVe, Segretano alle voci, 'Universi'. Serie moderna, reg.5, c.1.

(٢٦) J.R. Hale, Industria del libro e cultura militare a Venezia nel Rinascimento' in Storia della cultura veneta 2, II, 245 - 88.,

(٢٧) E. Concina, Navis. L'umanesimo sul mare (Torino , 1990)

(٢٨) M. Tafuri, Venezia e il Rinascimento. Religione, scienza, architettura (Torino, 1985) , 162 - 169 and M. Tafuri (ed.) Renovatio urbis. Venezia nell'età dei Andrea Gritti (1523 - 1538) (Roma, 1984).

(٢٩) G, Cozzi, Repubblical di Venezia e Stati italiani . Politica e giusizia dal secolo XVI al Secolo XVIII (Torino, 1982).

(٣٠) وصلتنا ثلاث بورتريهات لأندريا فرانشسكى ينسب اثنان منها لتيتيان ، أولها فى معرض الفن القـومى فى واشنطن National Gallery of Art in Washington ، ضـمن مـجـمـوعـة الكونت ويميـسس بجوسفورد هاوس باسكوتلاند Count Wemyss at Gosford Hous in Scotland. والثانى بمجموعة فياردوت Viardot فى معهد الفن فى ديترويت Insitute of Arts in Detroit . ومن بين البورتريهات الكثيرة لمن تقلدوا هذا المنصب يوجد أحدها بالمجموعة الملكية بهامبتون كورت Royal Collection at Hamptn Court نرى فيها فرانشسكى بين تيتيان وصديق تيتيان الحميم . والبورتريه الثالث متأخر عن الآخرين وهو فى مجموعة جى . أتش . إيه كلاوز G.H.A. Clowes Collectioon بإنديانابوليس , F.Vacanover, Tiziano (Milano, 1969(107, nn. 155, 156, 157: see also La presentazione di Maria al Tempio, فى موقعها الأصلى فى

البندقـيـة : Sala dell' Albergo della Scuola Carità dell' Accademia وقـدأمكن تحـديد صـورة أندريا فرانشسكى بين الأشخاص إلى اليسار ، إخوان سكيولا Scuola فى ملابسه الرسمية ، Ibid., n. 184 , and H. E. Wethey, The pantings of Titian, Ii The protraits (1971), 34, 35, X - 39, X- 103 وحـول حـيـاة وأعمـال أندريا فـرانشسكى انظر) birrief entry by S. Zamperetti, Dizionario Biografico degli Italiani, under D for De Franceschi) , 36, 24 - 26' brief mention is also made in G. Cozzi , La donna, ولم يذكر زامبرتى وجود علاقة بين فرانشسكى وتيتيان brief mention is also made in G. Cozzi, La donna, l'amore e Tiziano, in Tiziano e Venezia (Vicenza, 1997) , 47-63, in particular 60, n. 78 وطبـقـا لماركـو فـوسكارينى Marco Foscarini فـإن أعـمـال إعـادة ترتيب وتنظيم الأرشـيف التى أشـرف عليـهـا فرانشسكى قد أفادت نيكولو كونتارينى Nicolò Contarini فى إعادة ترتيب أرشيف السيرينسيما -Serenis sima : G . Cozzı, Nicolò Containi di Zuan Gabnel , in Dizionario Biografico , 28 - 247 - 255 غـيـر أن المقولة التى تقلل إلى حد ما من دور Cancellier Grande تحتاج إلى إعادة نظر .

(٣١) ASVe , Indici della Secreta (s. n.)

(٣٢) Stella :Zuan Piero Stella ; Deda : Gerolamo Deda .

(٣٣) G. Casanova, Storia della mia vita. Vol. II (1756 - 1763) , Piero Chiara and F. Ron- coroni (eds.), (mondadori, 1984), 28. G. Casanova, History of my Life (trans. W.R. (trask) , (1968) . 225

(٣٤) R. Gallo, Il tesoro di S. Marco e la sua storia (Fırienze, 1937) ,23 .

(٣٥) Susy Marcon (ed.) I libri di San Marco, P. Selmi, Rıflessiono archivıstiche, 47 - 51, in particular p. 48 . See Catalogue, scheda n. 72 . (F. Olmo, هامش 3 فى هذه الورقة) .

(٣٦) ولم يقتصر الإهمال والنسيان على الوثائق ولكن امتد أيضا لرفات القديسين نفسها ، انظر بخصوصه . R. Gallo, Il tesoro di S. Marco, 49 - 52- 1617 وبخصوص تتابع الإجراءات لإعادة تنظيم الأوراق أنظر ASV , Procuratori di San Marco de supra, , Chiesa , 73 , proc. 62

(٣٧) Pozza, Gli atti originali I,17

(٣٨) Ibid فى الإشارة التى كتبها أوملو والمعنونة Inventario di quelle scrit ure publiche le quali sono state ritrovate da me Fortunato Olmo abbate cassınense nel camerone sopra la chiesa di S. Marco, insieme con altre scrıture della detta Procuratia وفيما يتعلق بالتخلص من الوثائق وصف الصراع الداخلى مع ضميره لاتخاذ القرار بالتخلص من أوراق أنتجها متوفون ، خوفا من أن يكون فى ذلك إظهار لعدم احترام أرواحهم .

(٣٩) تقرير أوملو فى ASVe, Inquisitori di stato, b. 927

(٤٠) Lorenzi, Monumenti .... 59 - 60 , nota al doc. 151

(٤١) ASVe, Maggior Consiglio, Deliberazıoni (Leona) , reg . 21, C. 125 r ., 1402 , aprile 23.

(٤٢) ASVe, Inquisitori di Stato , b. 924: Nota de Senatori che sono stati a legger in Se- creta il mese di settembre 1689 ويستمر السجل حتى فبراير 1700.

(٤٣) F. Ventura, Politica del diritto e amministrazione della giustizia nella repubblica veneta, Rivista Storica Italiana, XCIV (1982) , 596.

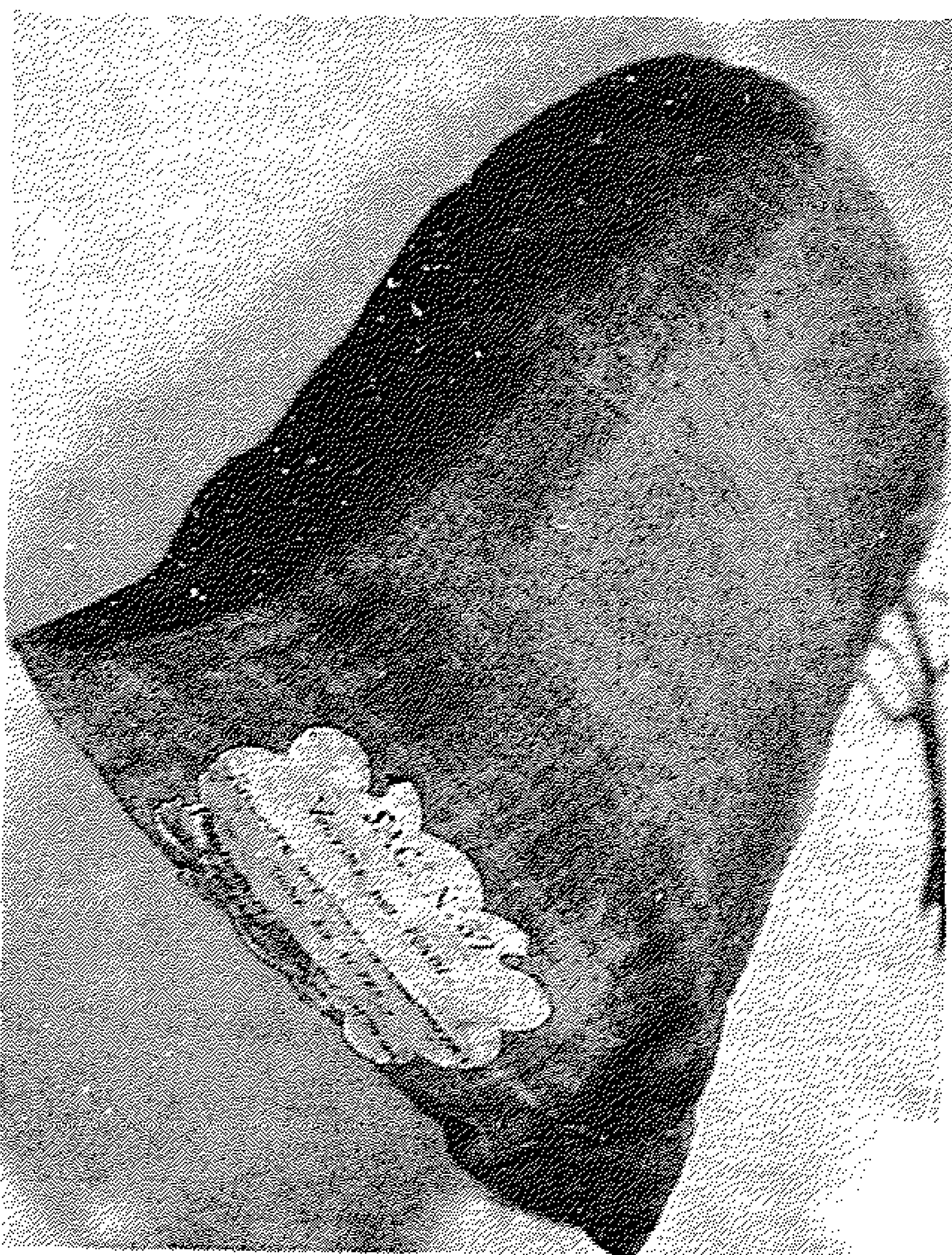
(٤٤) وقد كتب مارين أيضا istoria civile dei commerce de' Veneziani (Venezia, 1798 - 1808) : M. Gorra Cecconi, Nievo a Venezia (Venezia, (s.d) , 9.



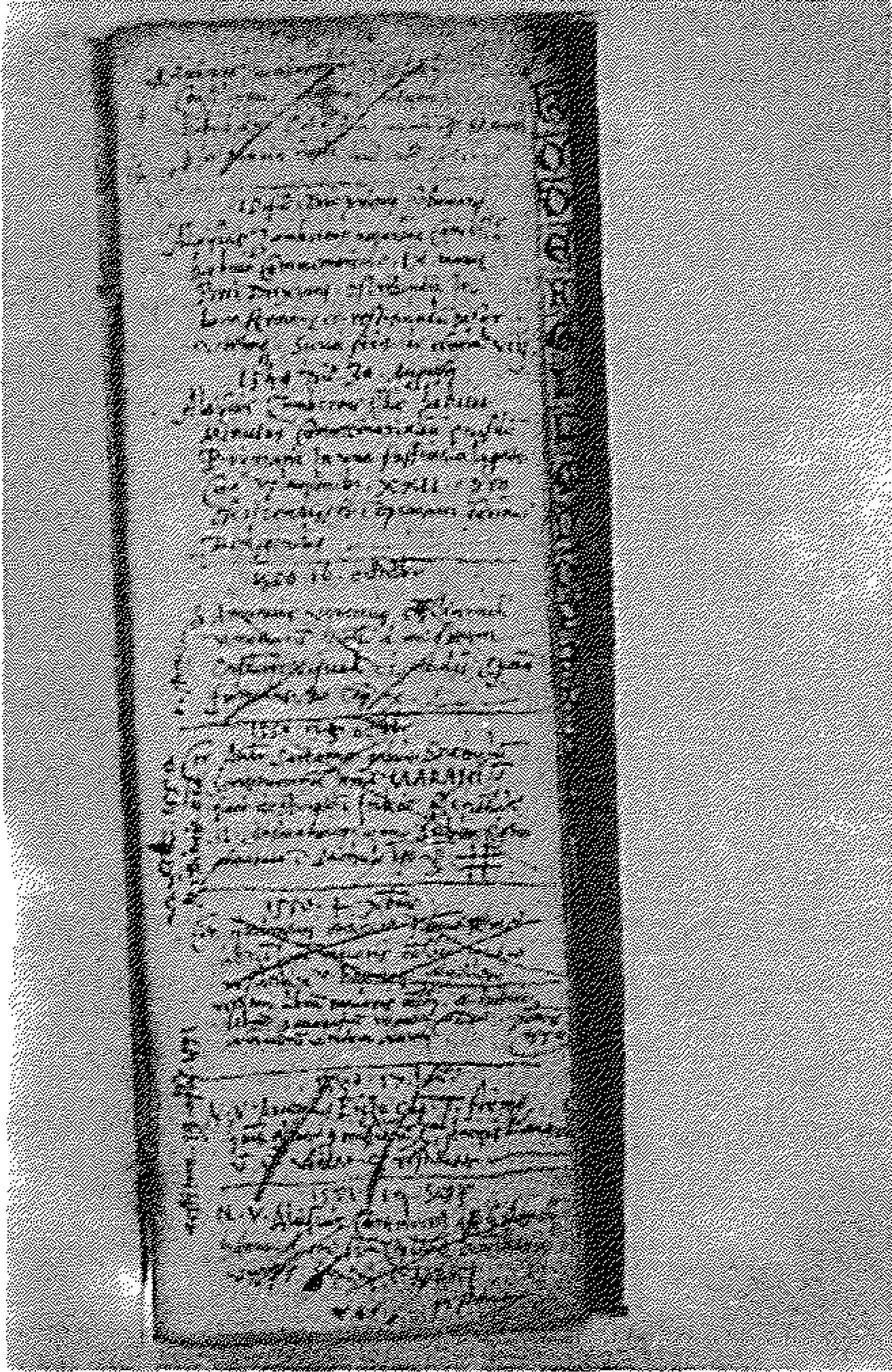
شكل (١) مكتب المحفوظات السرى



شكل (٢)



شكل (٣)



شكل (٥) فهارس Secrela



شكل (٤) فهرس الأجزاء التسعة الأولى
Pacta

أرشيف بلدة مرسيليا، إشكالية موقع

دانييل بن عزوز

مقدمة تاريخية

كان يعهد بحفظ الملفات فى مرسيليا منذ القرن الثالث عشر لسكرتير إدارى أو أحد الوجهاء ، ولم تعين البلدية أرشيفيا archivaire إلا عام 1593 وكان أول من تولى هذا المنصب هو روبير روفى Robert Ruff وكان مسئولا عن الترتيب وتحرير قوائم الحصر ، وفى عام 1973 استقرت الإدارة البلدية مع أرشيفها فى دار البلدية الجديدة ، فى صيوان بوجيه Puget حيث تتابعت عدة أجيال من الأرشيفيين ، وفى عام 1963 نقل جزء من الأرشيف إلى كلية العلوم الجديدة ، وبقى جزء آخر فى دار البلدية ثم انتقل إلى شارع سانت Sainte فى كنيسة مدرسة آكول إيه لا ماجور Accoules le La Major، وفى النهاية وبوصول المدير الجديد أرنو راميير دو فروتانييه Arnaud Ramire de Frotanier فى يناير 1969 وإلحاق مبنى مكتبة البلدية بميدان كارلى Carli استطاع الأرشيف أن يستجمع نفسه مرة أخرى. وانتهت عملية الانتقال وتجديد الحجرات عام 1973 ، واستقر الأرشيف بذلك فى قصر مهيب صممه إسبيرانديو Espérandieu عام 1864 ليأوى مدرسة الفنون الجميلة، والمكتبة وخزانة العملات والميداليات والتى ظلت فى الغرفات ، وبذلك تم استيفاء اللازم لعمليات الحفظ، واستقبال الجمهور والاطلاع على الوثائق فى قاعة الاطلاع .

وإن كان الأرشيف القديم قد وجد مسكنه، فالأرشيف الحديث مازال قابعا فى الآكول ، لذلك أنشئ ملحق جديد عام 1985 بشارع كداسيونى Codaccioni على بعد أربعة كيلومترات من المستودع المركزى ، بيد أن هذا الموقع الجديد غير مجهز بقاعة

اطلاع ، كما أن هناك جزءاً مهماً من الوثائق غير متاح، وفي أغسطس 1995 أجبر الأرشيف على الهرب ، تحت خطر انهيار المبنى المركزى الذى يحتوى على أربعة كيلومترات من المادة الأرشيفية ، ليستقر بعد عملية هجرة استغرقت خمسة أشهر ، فى مستودع قديم مساحته 800 متر مربع على بعد سبعة كيلومترات من قلب المدينة .

كل تلك المبانى المشبعة بالأوراق ، وتباعدها، والطلب المرتفع على الوثائق المتاحة للاطلاع والاهتمام بالحفظ المثالى للوثائق زاد من صعوبة الوفاء بالخدمات الأرشيفية على وجهها الأكمل يوما بعد يوم .

وقد أصبحت هيئة الأرشيف البلدى فى مرسيليا عام 1996 تتألف من 28 من العاملين ، و 10 كم من الأرفف ، و 20 ألف كتاب ، وخزانة للعملات والميداليات تحتوى على 2500 عمل مطبوع وعلى مجموعة من الدوريات يرجع أقدمها لعام 1830 و 20 ألف قطعة عملة وميدالية ، و 12420 طلب اطلاع ل 1129 مستخدم مسجل ، وهو ما يوضح النشاط المتنامى بالرغم من الإغلاق الذى استمر خمسة أشهر العام الماضى(*).

اختيار الموقع

منذ عدة سنوات، وبنشاط رئيسة الأمناء، إيزابيل رامبو Isabelle Rambaud ، استطعنا الحصول على مسكن جديد للأرشيف ، وفى 21 نوفمبر 1994 صدق المجلس البلدى على اقتناء العقار التابع لمصنع الأدخنة القديم سيتا SEITA ، لينتقل إليه الأرشيف البلدى وخزانة العملات والميداليات .

وقد جاء اختيار مصنع وإعادة تهيئته فى حى شعبى وصناعى بعد تفكير عميق ، فمن بين كل المواقع المقترحة ، كان هذا الموقع فقط هو الذى تتوافر فيه أكبر مجموعة من الشروط اللازمة لإنجاح عملية نقل أهم مستودع أرشيفى بلدى فى فرنسا (بعد باريس) .

□الموقع الجغرافى : لقد ظل حى بيل دو مى Belle-de-Mai حيًا صناعيًا وشعبيًا حتى السنوات الأخيرة ، وهو يقع بالقرب من قلب المدينة، ومن محطة سكك حديد سان

(*) المقصود بالعام الماضى سنة ١٩٩٦ حيث إن المؤتمر عقد عام ١٩٩٧ . (المترجم)

شارل Saint-Charles ومن الجامعة، وسوف يستعيد ديناميكيته في المستقبل القريب ، بالرغم من إغلاق المصانع .

☐ حالة المبنى : شيده المعماري ديزيريه ميشيل Désiré Michel بين عامي 1862 و 1868 ثم تمت توسعته على نفس الطراز حتى عام 1940 ، ثم أغلق المصنع أبوابه في أواخر ثمانينات القرن العشرين ، وقد كانت تجرى عمليات صيانة مستمرة للبناء من الداخل والخارج وكذلك لسقفه بشكل منتظم وحالته جيدة.

☐ المشروع العام : في نفس هذا الموقع يسكن، إلى جانب الأرشيف، المركز الإقليمي للحفاظ على تراث الأمة وترميمه Centre Interrégionale de Conservation et de Restauration du patrimoine والمعمل التابع له، وهو معمل الدولة لتوثيق الدراسات حول ترميم الأعمال الفنية laboratoire d'Etat de documentation d'études sur la restauration des oeuvres d'art وكذلك مخازن متحف مارسيليا، وذلك على مساحة 1500 متر مربع ، وهكذا مع وجود معرفة دولية بالمكان، قائمة بالفعل ، والانفتاح الثقافي على العالم الخارجي (قاعة محاضرات ، وقاعات معارض ، وصالة إنترنت...) سيكون الموقع مركز جذب ثقافي قوي .

☐ المساحة: 10.000 متر مربع على أربعة مستويات هي نصيب الأرشيف في هذا المجمع، مع وجود إمكانية للتوسع مستقبلا (قاعة معارض وقاعة لاستقبال المادة الأرشيفية) ، ومدخلين (للتسليم وللجمهور) ، ومكان انتظار سيارات واسع ، ومسكن للحارس وجهاز كمبيوتر للأمن ، ومسكن للأمين.

المؤكد في هذا المشروع

أخيرا سيتم اجتماع كل الأرشيفات البلدية، مما سينتج عنه توفير الوقت في عمليات الاطلاع على الوثائق (تستغرق اليوم بين عشر دقائق وثلاثة أيام بعد تقديم الطلب) وإمكانية استقبال العاملين بالهيئات المودعة للوثائق بهدف توفير فهم أفضل للمجموعات قبل حفظها (فرز وإعدام بالاشتراك مع الأرشيفيين) ، بالإضافة إلى أن اجتماع كل الوثائق مع العاملين عليها في موقع واحد يوفر فرصة أفضل للتعامل مع

المشاكل الفعلية وكذلك تصور الوضع الأمثل للعمل ، واستقبال الباحثين والانفتاح على شرائح جديدة من الجمهور، وربما حتى توقع الموضوعات البحثية والتفكير فى دور أرشيفيي المستقبل .

بالإضافة إلى ذلك فقد كرس العاملون فى الأرشيف ، منذ يناير 1995 أنفسهم لمشروع الانتقال هذا، وقد استهلوا ذلك بالاشتراك فى إعداد دراسة عن الاحتياجات والبرنامج حتى يستطيع المهندسون أن يتعرفوا على الاحتياجات الخاصة بهيئة الأرشيف ، هذا الاشتراك فى دراسة إعادة تأهيل مبنى صناعى تغير من الصورة الثقافية للأرشيف حيث أنها تدخل فيها ملامح علمية وفنية ، فعلى سبيل المثال يوضح الالتزام بالشروط المناسبة للحفظ فى المخازن مع تطبيق المعايير، والاستجابة لمتطلبات حفظ مختلف المواد الأرشيفية (ورق، كتب، بطاقات، خرائط، مقتنيات ، عملات ، ميداليات...) وجوب إمعان النظر قبل تطبيق التشريعات القائمة على مواقع لم تنشأ أصلا لتأوى تلك الوثائق.

كما أن توفير وتركيب تركيبات الاتصالات المعلوماتية مع العالم الخارجى ، مثل الاتصال بقواعد البيانات مثلا ، يمكن أن يتم بشكل أسهل فى مبنى غفل من أى تركيبات ، وسوف توفر تلك الوسائل التى لا غنى عنها للانفتاح على العالم الخارجى فرصة للباحثين لاستكمال معارفهم .

وبإطلاق المسابقة المعمارية على المستوى الأوروبى، سوف يدخل الأرشيف البلدى فى مرسيليا مجالا كان قاصرا حتى الآن على المراكز القومية والإقليمية، وسوف تسهم تلك المسابقة، بلا شك فى إثراء صورة هذا المركز الأرشيفى وأمله فى توفير الثقافة والتقنية العالية للجميع .

المجهول فى هذا المشروع

ويأتى المظهر الصناعى لبيل دو مى فى إطار مشروع أعلن أنه مشروع قومى: أوروبى – بحر متوسطى ، هذا المشروع العمرانى والذى بدأ عام 1991 تجرى عليه دراسات حاليًا، وهو يمتد على مساحة 310 هكتار من قلعة سان جون Fort Saint-Jean إلى ميدان آرونك Arenc ، ومن محطة سكك حديد سان شارل إلى بيل دو مى .

أهداف المشروع : تحسين نوعية التحضر عن طريق العقارات ، وحسن تنظيم المساحات العامة، وتنفيذ البنية التحتية للطرق ، وزيادة وسائل النقل العامة لتحسين الانتقال ، وتحسين المساكن ، وإنشاء مرافق عامة، وتنمية نسيج المشاريع والمصانع الصغيرة والمتوسطة.

أما بالنسبة لتمويل مجمل المشروع، فبالرغم من أن الدولة تقدم 50% من التمويل ، إلا أن تمويل بناء الأرشيف البلدى مازال متروكا للظروف، فإدارة الأرشيفات الفرنسية ووزارة الثقافة لا تقدم العون إلا نادرا، ولكن أمام ضخامة المشروع وقيمة وشهرة المجموعات الفريدة للميراث الثقافى فى مارسيليا، وتطور العقليات، ستكفى مساعدة الدولة وأوروبا أيضا لتمكين عمودية مارسيليا من إنجاز هذا المبنى فى أسرع وقت ممكن.

ولكن مع كل تلك الآمال ، هناك عنصر يجب أن يؤخذ فى الاعتبار(الجمهور) فقد اعتاد الجمهور منذ عام 1973 ارتياد قاعة الاطلاع المزينة بالزخارف الخشبية التى تعود للقرن التاسع عشر، ذات السقف المزين و الباركيه اللامع للمبنى الفخم الذى يقع فى ميدان كارلى، وهو ما أجبر هيئة الأرشيف على النجاح فى سياسة خدمة الجمهور، ولكن لو لم تتم البنية الأساسية للسيتا SEITA وبناء محطة سكك حديد تى جى فى TGV وتطوير حى بيل دو مى فى فترة متزامنة، سنلاقى صعابا جمة فى إقناع القراء من خارج مارسيليا بالمجىء لاستخدام الأرشيف.

والخلاصة أن إعادة استخدام وتحويل موقع صناعى بهذه الضخامة يستلزم سنين عمل تسبقه ، للقيام بالدراسات ومحاولات التوفيق بين الاحتياجات العملية والتجهيزات والعمالة ، ولن يؤتى هذا العمل ثماره إلا إن أحسن اختيار هذا الموقع الجديد، فكثير من هيئات الأرشيف التى شيدت على مر السنين خارج مراكز المدن قد أثارت استياء العاملين فيها وكذلك المستخدمين الذين يعانون المشقة فى الوصول للمكان ، وتسكين الأرشيف البلدى لمرسيليا فى السيتا SEITA ، فى هذا الحى الذى يشهد تطويرا شاملا ، يمثل تحديا لكل العاملين ومديرتهم الجديدة سيلفى كلير Sylvie Clair ليدخلوا به – بنجاح – القرن الواحد والعشرين .

التخطيط لمقر جديد لأرشيف مدينة بودابست

آندراس جى. هورفاث

ربما لا تقابلنا فى تاريخ أرشيفات المدن الأوروبية حالات كثيرة يتوجب على الأرشيف فيها أن يقاتل حتى يحصل على مكان مستقل، ولكن هذه هى الحال مع أرشيف مدينة بودابست .

وربما تكون اضطرابات تاريخ بودابست أكثر إثارة للأفكار إذا نحن درسنا تاريخ أرشيفها، فمع التغيرات العنيفة التى عانتها المدينة كان على الأرشيفى أن يستنقذ وثائق المدينة إلى أى مكان (قبو عفن كان أو غرفة علوية أو إسطبل، أو مبنى مصنع، أو هيكل كنيسة) ، ولم تشهد عاصمة فى القارة بأسرها ما شهدته بودابست من تغيرات حادة فى مسلك قاعة المدينة مع الأرشيف ، من تجاهل تام للأرشيف إلى مشروع باهظ التكلفة، بدون أى تمويل حقيقى .

وقد شهد أواخر القرن التاسع عشر أول محاولة لإيجاد مكان ملائم لأرشيفنا، عندما تحرر الأرشيف من أى وظيفة عملية، وتركزت مكاتبه ومجموعاته فى ما يعرف الآن بقاعة المدينة، والتى كانت الأضخم فى المنطقة الشرقية من وسط أوروبا آنذاك ، غير أن المسئولين عن المدينة آنذاك كانوا على دراية بطبيعة المادة الأرشيفية ومولعين بقيمتها التاريخية ، حتى إنهم لم يهتموا بالمجموعات التى سترد فى المستقبل، فكان أن امتلأت المخازن تماما قبل الحرب العالمية الثانية، وكان ينظر للأرشيف على أنه "متحف للوثائق"، لذلك كان مهما الحفاظ عليها. وقد تم نقل أهم نوعيات المادة الأرشيفية إلى بدروم كاتدرائية المدينة بين عامى 1943 و 1944 بينما ظلت باقى المجموعات فى قاعة المدينة، حيث أصابها ضرر شديد أثناء حصار بودابست .

وبعد الحرب تغيرت النظرة من الاهتمام بالمكانة والأبهة إلى نظرة مختلفة تماما تصفها كلمات النائب الشيوعي الجديد للعمدة، والذي أعلن، عندما سمع بعودة الوثائق من الكاتدرائية إلى مكانها الأصلي قائلا "ماذا، الأرشيف – اللعنة (فلتدمر)" وهكذا حفظت الوثائق حتى عام 1989 في مكان درجة حرارته 8 مئوية ونسبة الرطوبة 80 بالمئة ، ونسبة أول أكسيد الكربون عشرة أضعاف المسموح به .

وقد تغير هذا الاتجاه نسبيا في أواخر الستينات من القرن العشرين في فترة ما أطلق عليه إصلاحات خروشوف وكادار، عندما انتقلت الأرشيفات المحلية التي كانت قد أصبحت مركزية سنة 1950 ، إلى المجالس المحلية.

وبينما كان الاتجاه في الماضي، وخاصة في الخمسينات ، معاديا وسلبيا من الناحية الأيديولوجية تجاه أرشيف المدينة، إلا أنه منذ السبعينات بدأ المكتب السياسي للمدينة يكتشف أن الأرشيف يمكن أن يكون له قيمة عملية، حيث بدأوا يستخدمون التاريخ المدني لإضفاء شرعية على النظام ، ففي عام 1973 وبمناسبة الاحتفال بالعيد المئوي لتوحيد المدن الثلاثة ، نظر إلى هذه الوحدة بروح أيديولوجية أخرى ، حيث أبرزت كإرهاصة تاريخية للتطور الاشتراكي؛ فبرز تاريخ المدينة على أنه ماضي الانتصار للاشتراكية المجيدة الحالية.

وفي هذا السياق ، لم يكن هناك من بد من إنهاء الظروف القاسية السابقة، فأصدرت حكومة المدينة قرارا في عام 1972 يضع الحاجة لتأسيس مقر للأرشيف ضمن قائمة الأولويات ، وكان يجب أن تتواءم الخطة إلى حد بعيد مع النظرة الاشتراكية المبالغ فيها في تخطيط المدينة التي كان يعتقد أنها على الطراز الحديث آنذاك ، وهكذا فسيكون المبنى الجديد بارتفاع 62 مترا ويحتوي على 23 قاعة في قسم من برج في مركز ثقافي مقترح في أحد ضواحي المدينة ، وقد روعي في التنظيم الداخلي الاحتياجات المهنية ؛ وهي تحديدا: الحفظ، والتخزين، والإتاحة، وخدمات الجمهور ، وبالرغم من أن تلك التصميمات كانت تتبع أحدث المواصفات آنذاك إلا أن المشروع كان باهظ التكلفة بعد تقدير تكلفة الإدارة ، وبعد أن شب حريق في أحد الأبراج، ألغي المشروع .

ولكن فكرة تجميع الإدارات المتناثرة للمؤسسة فى مكان واحد لم تلغ من الأجندة ، وقد أمرت قاعة المدينة بإعداد تصميمات جديدة وتخطيط موقع جديد، فى محاولة لتفعيل قرار 1972 ، وهنا ظهرت فكرة أخرى تتمثل فى إنشاء مركز أرشيفى مستقل، باستغلال مبنى كنيسة معلمنة لم يتم إلا نصفه ، وكان المبنى من تخطيط ممثل مدرسة الهندسة المجرية Hungarian Bauhaus الشهير فراكاس مولنار Frakas Molnár غير أن استخدام المبنى قد يثير المشاكل؛ على الرغم من أنه غير مكلف مثل البرج، وتكمن المشكلة الأساسية فيما إذا كان يجب إضافة أجزاء جديدة للمبنى تضاف له من الخارج، أو أن الأفضل أن تستكمل الأجزاء القائمة بالفعل فى المبنى ؟ غير أن التصور النهائى تبنى رأيا ثالثا وهو بناء الأجزاء الجديدة أمام المبنى القديم بشكل يتيح رؤية الأجزاء القديمة ، وكان تصميم أقسام الأرشيف الجديد أفقيا وغير متماثل البناء ويعكس فقط الاحتياجات العملية لتقسيماته ، وقد أخذ فى الاعتبار إمكانية القيام بتوسعات فى المستقبل ، وكان التصميم على هيئة مبنيين مختلفى الارتفاع قد يتصلان بممر ، ويحتوى المبنى الأعلى منهما على المخازن فى ست قاعات ، والورش ، وفى المبنى المنخفض تقع حجرات البحث العامة والمكاتب الإدارية فى ثلاث مجموعات من القاعات أو الغرف ، غير أن الضائقة المالية التى كان يمر بها النظام أدت إلى إلغاء هذا المشروع الرائع أيضا فى أواخر السبعينيات، بالرغم من أنه كان أقل كلفة من المشروع السابق ، ولم تتخذ إلا بعض الإجراءات العاجلة، كان أولها إنقاذ الوثائق التى استمرت فى تدهورٍ لعقود من الزمن من بدروم الكاتدرائية سالفة الذكر بين عامى 1989 و 1991.

ولم تتم الاستجابة للحاجة المتزايدة لقرار حاسم إلا بمجيء قيادة جديدة لقاعة المدينة وللأرشيف فى فترة تغير النظام، ويبدو أن عالم الأعمال غير المقيد والسوق الأوسع للعقارات قد وفرا فرصا جديدة للاستثمار فى السوق، فكان أن اتصلت عدة شركات بالأرشيف عام 1991، حتى أن بعض شركات العقارات أبدت حماسها لبناء الأرشيف ببيع بعض ممتلكاتها للمدينة، ولكن العقارات التى عرضتها لم تكن مناسبة لاحتياجات الأرشيف ، وأنفق الكثير من الوقت فى أوائل التسعينيات لدراسة مختلف البدائل ، وفى نهاية عام 1992 وقع الاختيار على قطعة أرض تبلغ مساحتها 3000 متر مربع فى منطقة غير جذابة ولكن يسهل الوصول إليها فى المدينة ، وبعد موافقة مجلس

الشعب فى يناير 1993، تم وضع تعريف لمتطلبات الأرشيف ، وفى منتصف ذلك العام قبل المجلس المواصفات الأساسية للمشروع ، ولكن توقفت الخطوات التالية، أساسا، الشك مجددا فى أسس تمويل المشروع. وربما أمكن حدوث انفراجة من خلال قانون تعويضات الكنائس Compensation Law for the Churches حيث أن الكنيسة الكاثوليكية ، بموجب هذا القانون، تستطيع أن تستعيد ممتلكاتها المعلمنة ، ومن ضمنها هذا البناء الذى لم يتم والذى هو بحوزة المدينة الآن ، والذى تستطيع المدينة بالتالى أن تحصل على تعويض له من الحكومة، وتم إعداد مشروع تفصيلى بواسطة شركة عهدت إليها المدينة بذلك دون منافس، بشكل عاجل فى أوائل 1994، وكانت المهندسة الإنشائية للمشروع هى مس بروبالا بيتيرفيا Broâla Péterfia التى صممت المشروعات سالفة الذكر، والتى لم تتم ، وقد تمكنت من استخدام بعض التفصيلات من مشروعاتها السابقة بالرغم من أن الهدف الحالى هو تنظيم البناء بشكل رأسى حيث أن أبعاد مساحة الأرض لا تعطى فرصة لخيارات أخرى ، ولم يسمح بالتوسع لأعلى، فلم يكن من حل إلا أن تكون المخازن تحت الأرض ، وطبقا للمواصفات، فالمشروع الجديد سوف يبنى على مساحة 250 .11 متر مربع ليضم 40.000 متر طولى من الوثائق فى شانونات دوارة ، بالإضافة لمكاتب تسع 70 من العاملين .

وطبقا للفكرة الأصلية كان يجب أن يكون البناء الجديد حول مركز للخدمات الأساسية. ومخازن الوثائق فى بدرومات ذات ثلاثة مستويات مكيفة الهواء ، والخدمات المنفصلة الأخرى على مستوى الأرض والأدوار العلوية. وخصص الدور الأرضى لاستقبال الجمهور وتسلم الوثائق، بقاعة مدخل عظيمة الاتساع، وقاعة الاطلاع، وقاعات بحث، وحجرات منفصلة للاطلاع على الميكروفيلم، وتحتوى التقسيمات العليا على مكاتب الإدارة والمكتبة، والخرائط والرسومات الهندسية، وأماكن لدراسات وأعمال الريبروجرافى (*) reprography، والترميم ، والتجليد، إلى جانب حجرات للخدمات المعاونة ؛ وقد انتوت قاعة المدينة، فى البداية، أن تنفذ المشروع على نفقتها، ولكن تلك النية تبدلت بعدما أعلن عن دعم خاص لحوالى ثلثى النفقات، والسبب فى إعادة النظر تلك أن

(*) علم وتطبيق تصوير المستندات. (المترجم)

حوالى نصف المادة الأرشيفية أودعتها هيئات حكومية حوالى عام 1950. وكان يجب الإسراع فى التخطيط حتى يمكن أن تضمن تلك المجموعات فى قيمة التمويل .

ثم حدث شيء غير متوقع :

ظهر الفنان الرسام الشهير فريدنسرايخ هوندرتفاسر Friedensreich Hundertwasser فى بودابست بمناسبة أحد المعارض، ولمعت فى ذهن بعض أعضاء قاعة المدينة أن يشركوه فى المشروع، وطلب إليه أن يضع تصميما جديدا للمبنى ، وقد كان تصميم الواجهات فى المشروع الأصلى رتيبا جدا، ويفتقد بلا شك الألوان والعناصر الغريبة المميزة لعالم هوندرتفاسر ، وقد كان الرجال على حق إلى حد ما، فإشراك هذا الفنان فى المشروع ستضيف إلى منطقة من المبانى الصماء ، التى تفتقد الروح والجمال، نكهة خاصة ومتفردة قد تضفى صبغة أكثر إنسانية على المناطق المحيطة وتضيف للمدينة مكانا قد يكون عنصر جذب سياحى.

ولكن الفكرة جاءت متأخرة ، ولم يكن من الممكن أن تنفذ بدون وقوع مشاكل ، وكان عنصر الوقت أساسيا، وكان من المستحيل أن يدمج مشروع جديد تماما فى المشروع الذى تقدمت به بتريفيا، لذلك اتجه عزم قاعة المدينة على طلب عمل تعديلات على الواجهات فقط من هوندرتفاسر، وهو ما قابلته المهندسة الأساسية بامتعاض فى البداية، ولكنها وافقت عليه فى النهاية.

وقد تمثلت التغييرات التى أدخلها هوندرتفاسر أساسا فى تحويل الخطوط العامة للبناء إلى خطوط منحنية ومستديرة مما يضفى حيوية أكبر على المكان ، وأخص بالذكر أيضا فكرة "السطح الحى Living roof " وقد أراد بها أن يخفف من حدة الطابع العسكرى للبناء بزراعة بعض الأشجار والشجيرات والنباتات على السطح، لإنعاش الجو وتوفير ملجأ للطيور المسكينة ، ومن الجدير بالذكر فى هذا المقام أن أنوه إلى أن فكرتى التصميمين قد دمجتا بنجاح فى المشروع الحالى (فكرة بتريفيا الملتزمة بقواعد العمارة الكلاسيكية الحديثة ، واهتمامها بالناحية الوظيفية للبناء ، مع فكرة هوندرتفاسر المعبرة عن الفنون والجمال) .

وبينما كان المهندسون يعملون بكد إذا بالغمز واللمز على دور هوندرتفاسر يبدأ، فقد استاء بعض المعماريين المجريين من أن هذا الفنان قد أوكلت إليه المهمة دون مسابقة، وملئوا الدنيا صخبا عن تجاهلهم، ولكن لم يذكر أنه لم تكن هناك مسابقة على الإطلاق منذ بداية المشروع الأول ، وأدلى الصحفيون بدلوهم فأثاروا الدنيا أكثر فأكثر بتقاريرهم العارية من الصحة ، وقد أدى كل ذلك فى النهاية إلى وفاة المشروع ، فرفض الدعم، وعلقت حكومة المدينة المشروع فى جو سيىء ، على الأقل حتى ما بعد انتخابات نوفمبر 1994 المحلية .

وإنا لنأمل ألا يكون سوء الحظ هذا هو قصة فشل ، ولكن مجرد مرحلة أخرى من عملية طويلة للوصول إلى أفضل المشروعات للمبنى الجديد.

الفصل الخامس

التاريخ المتروبولى من واقع الأرشيفات

الأطلس التاريخي لڤيينا كجزء من مشروع تاريخ ڤيينا

ريناتي بانيك – شفايتسر

بين عامى ١٨٩٧ و ١٩١٨ نشرت 'الجمعية التاريخية لڤيينا Verein für Geschichte der Stadt Wien' تاريخ ڤيينا History of Vienna فى ستة أجزاء تغطى الفترة منذ العصر الرومانى وحتى بداية حكم الإمبراطورة ماريا تيريسا maria Theresa سنة 1740 ، وبعد الحرب العالمية الثانية، قررت الجمعية لأن تستكمل هذا العمل حتى فترة الحروب الداخلية .

ولما كان 'تاريخ المدن Stadtgeschichte' يكتبه فى ألمانيا والنمسا عادة أرشيفيون لهم دراية بتاريخ العصور الوسطى، ولما كانت الجمعية التاريخية مازالت على علاقة وطيدة بأرشيف مدينة ڤيينا – قطاع من إدارة المدينة – بالموقع وكبار العاملين، فقد كان من الطبيعى أن تلجأ الجمعية إلى مدينة ڤيينا لتمول هذا المشروع، وتمت الموافقة على المشروع وتم وضع برنامج بحثى خاص تحت إدارة أرشيف مدينة ڤيينا فى أوائل السبعينات لإخراج أربعة أجزاء شديدة الأهمية وهى : التاريخ السياسى ، والتاريخ الاقتصادى، والتاريخ الاجتماعى، وتاريخ تطور المكان [١] .

وفى نفس هذا الوقت تقريبا، طلب إلى النمسا الاشتراك فى مشروع أطلس المدن الأوروبية، الذى يوثق لتطور كل مدينة بالاعتماد أساسا على الخرائط المعاصرة وحتى بداية عصر الصناعة، وكان المشروع أيضا عملا للأرشيفيين، وبالتالى كان يتم فى أرشيف مدينة ڤيينا لأنه مع وجود المعهد المنشأ حديثا Ludwig-Boltzmann-Institut fur Stadtgeschichtsforschung أصبحت مدينة ڤيينا هى الهيئة الوحيدة القادرة على توفير تمويل طويل المدى للمشروع ، ولكن اتضح أن فكرة الأطلس قائمة على المدن الصغيرة

أو البلدات، وبالتالى كان يجب التعامل مع ڤيينا بشكل مختلف، على الأقل بسبب حجمها، وهكذا قررت إدارة المدينة عمل أطلس منفصل هو الأطلس التاريخى لڤيينا [٢] Historical Atlas of Vienna والذى خطط لأن يوفر، فى نفس الوقت، مادة أساسية لتاريخ تطور المكان ؛ لهذا السبب كان يجب أن يغطى الأطلس بشكل أساسى الفترة منذ 1740 وحتى الحرب العالمية الثانية.

هذه الإضافة والتجديد الجزئى فى بنية المشروع تطلبت أساليب جديدة فى الهيستوريوجرافى، وكان الاتجاه السائد آنذاك هو تناول التاريخ كعلم تاريخ اجتماعى ، وتوازى مع هذا المفهوم (بالنسبة لأطلس ڤيينا التاريخى) تطوير مفهوم اجتماعى – بيئى يتبع ويطبق أفكار مدرسة شيكاجو فى العشرينات وأعمال شومبار دو لويه Chombart de Lauwe فى الخمسينات وما بعدها[٣] وقد اعتبر أعضاء فريق البحث فى الأطلس التاريخى أنفسهم مؤرخين أكثر منهم جغرافيين، وقد تركز اهتمامهم على دراسة العلاقة بين عمليات التغير الاجتماعية والاقتصادية، والتى تنعكس فى التغير فى الأنماط المكانية ، وقد ساهم توقيع المعلومات على الخرائط وتحليل تلك المعلومات المستقاة من الخرائط التاريخية فى فهم ما يسمى اليوم "المنتج الاجتماعى للمكان" وكان من الواضح أن خرائط الأطلس تحتاج إلى تفسير كلامى ومعلومات تاريخية إضافية حتى تتم الفائدة، فبدئ لذلك فى سلسلة من عشرة كتب أطلق عليها التعليقات Commentaries [٤] .

وفى البداية كان السؤال الأهم هو : ما مدى الاستفادة التى نستطيع أن نجنيها من التحليل التاريخى للمعلومات المستقاة من أنماط التوزيع المكانى، وكانت الخطوة الأولى هى توقيع البيانات التى تصف بناء الطبقات الاجتماعية لمجتمع ڤيينا على الخرائط، وبعبارة أخرى استيضاح الأنماط المكانية للتجمعات الاجتماعية، وقد كان من المعروف حسب الحسابات السابقة أن التجمعات الاجتماعية قد تزايدت منذ النصف الثانى للقرن التاسع عشر وحتى الحرب العالمية الأولى، وأثناء فترة الحرب الداخلية قلت التجمعات الاجتماعية بسبب نمط التسكين لبرنامج الإسكان الاجتماعى لڤيينا الحمراء Red Vienna [٥] .

ويمكن الاعتماد على نسبة الطبقة العاملة فى كل حى (صورة 1) كمؤشر دال على نمط توزيع الطبقات الاجتماعية فى ڤيينا: فقلب المدينة والحى الرابع إلى الجنوب منها كانت مناطق الشريحة العليا من الطبقة المتوسطة ، والأحياء الأخرى التى يطلق عليها 'الأحياء الداخلية' كانت للطبقة الوسطى، و 'الأحياء الخارجية' كانت باستثناءات قليلة (هيتزنج Hietzing، فيهرنج Waehring، دوبلنج Doebling) كانت للطبقة العاملة ، وبالرغم من بعض عمليات إعادة التوزيع البطيئة، فقد ظل هذا النمط سائدا حتى بعد الحرب العالمية الثانية نظرا للضعف الاقتصادى الذى مرت به ڤيينا فى فترة الحرب الداخلية ، وقد أسفر توقيع المؤشرات الاجتماعية الأخرى على الخرائط عن نفس الأنماط أو عكسها، توزيع الجماعات ذات الدخل المرتفع (صورة 2) .

وهذه النتائج تفرض سؤالا: كيف تكوّن هذا النمط ؟ وتوفر الخرائط التى توضح تطور شبكة المواصلات ومواقع المشروعات الصناعية إجابة أساسية عن هذا السؤال ، ففى الفترة الصناعية تجمع منتجو الأقمشة فى وادى نهر 'فين Wien' ، حيث كانوا يحتاجون للماء كقوة محركة فى الإنتاج (صورة 3)، وقد تزامن إنشاء أول خط سكك حديدية فى أواخر الثلاثينات من القرن التاسع عشر مع حدوث تحول فى هياكل الإنتاج ، وتغيير فى نفس الوقت فى أنماط المناطق الصناعية ، وانتقلت صناعة النسيج من ڤيينا وحل محلها صناعة الملابس فى نفس أماكن أسلافها، وتركزت الصناعات الهندسية الجديدة، من ناحية أخرى ، بالقرب من طرق السكك الحديدية حيث أنها كانت تنتج فى الأساس معدات سكك حديدية وتحتاج إلى الفحم كطاقة فى الإنتاج والنقل عن طريق السكك الحديدية لمنتجاتها النهائية ، وهكذا تحول محور الإنتاج الأساسى فى ڤيينا من وادى نهر 'فين' إلى أول طريق للسكك الحديدية والذى يجرى من الشمال إلى الجنوب (صورة 4)، وبسبب الضعف الاقتصادى لڤيينا بعد 1918 فقد استمر هذا النمط حتى أوائل الستينات من القرن العشرين.

وتمثلت الخطوة الثانية فى توضيح أن نمط المواقع الصناعية فى ڤيينا – كما هى الحال أيضا فى المدن التى تزايد التصنيع فيها بسرعة عالية فى وسط أوربا – كان له تأثير كبير على نمط توزيع المساكن، وهناك ظاهرتان بالتحديد هما المسئولتان عن هذه العلاقة البينية ، الأولى هى أن ڤيينا، فى بداية مرحلة التحول للصناعة كانت أصغر

بكثير من لندن أو باريس على سبيل المثال، لذلك لم يكن من الممكن بناء مساكن جديدة للطبقة العليا والمتوسطة اللذين كان عليهما فى تلك الحالة أن يتنازلا عن مساكنهم القديمة إلى الطبقات الأدنى من المهاجرين، وكان الحل فى ڤيينا، كما كان فى برلين أو بودابست، أن تشيد مساكن جديدة وفى وقت متزامن للطبقتين الوسطى والعاملة. وبالرغم من أنها شديدة التشابه فى وجهاتها، إلا أن أنماط مساكن الطبقتين كانت مختلفة اختلافا بيِّنا. والظاهرة الثانية أنه لم تكن هناك وسائل نقل جماعية رخيصة فى ڤيينا فى هذا الوقت، فقد كان فى ڤيينا نظام تراموای منذ 1865، ولكن شبكته كانت مصممة للاستجابة لاحتياجات الطبقة الوسطى فى العمل والتسوق والتسلية، ولم تكن هناك تعريفات منخفضة للطبقة العاملة.

وكان نتيجة كل ذلك أن نمط المواقع الصناعية حدد أيضا مواقع مساكن الطبقة العاملة، حيث بنيت التكنات التى تحتوى على شقق مكونة من غرفة ومطبخ - المسكن النمطى للطبقة العاملة فى ڤيينا فى انقلاب القرن - بالقرب من مواقع العمل، وكان طبيعيا أن تظهر النسبة العالية من المساكن الصغيرة على الخرائط فى نفس المناطق التى ترتفع فيها نسبة الطبقة العاملة (صورة 5) ، وكان العمال ينتقلون للعمل بالقرب من مواقع عملهم: فعمال الصناعات الهندسية مثلا كانوا يعيشون غالبا بالقرب من مواقع تلك الصناعة على امتداد محور الإنتاج الرئيسى (صورة 6) .

وبعد أن تتبعنا بعض العلاقات الهيكلية بين تطور نظم النقل والتوزيع المكانى للمناطق الصناعية والطبقات الاجتماعية كان السؤال التالى: من كان يسيطر على عملية تطور المكان ؟ ويفتح هذا السؤال فصلا فى تاريخ التحضر حظى بتحليل واسع فى المدن الأوروبية الأخرى الكبرى، ولكن ليس فى ڤيينا، ومن المتعارف عليه بشكل عام ، أن قسم التخطيط بالمدينة خطط للتطوير ثم بدأ البناءون عملهم، ولكن هذا القسم لم ينشأ إلا فى عام 1893 - أفلم يكن هناك تخطيط قبل هذا التاريخ ؟ بالطبع كان هناك تخطيط، وتأتى الإشارات الأولى من قوانين البناء القديمة فى ڤيينا والتى كانت تقضى بأن يقدم مالك أى قطعة أرض كبيرة خطة التكوين إلى السلطات المسئولة لإقرارها قبل أن يسمح له ببيع أى قطعة منها للبناء .

ويمكننـــا أن نتخـذ مثالا لذلك ميدانين فى المنطقة الثامنة من جوزيف شتادت Josefstadt كانا مخططين بالأسلوب الذى كان شائعا فى نهاية القرن الثامن عشر. (صورة 7)، وبالطبع لم يكن لهذا التصميم أن يتم لو لم تكن المنطقة كلها مملوكة لمالك واحد، وهو ما كانت عليه الحال بالفعل فى تلك المنطقة، وكان المالك هو شوتنشتيفت Schottenstift، أحد فروع البندكتيين (صورة 8) وبعد إلغاء نظام الإقطاع سنة 1848، استمر هذا النظام .

ففى عام 1933 على سبيل المثال أقرً مجلس المدينة خطة تطويـر ألتمانسدورف Altmansdorf على الحدود الجنوبية الغربية لڤيينا، وعلى الرغم من أن التخطيط كان من وضع قسم التخطيط بالمدينة إلا أن الوثائق تشير إلى أن هناك شخص يدعى جوليوس فرانكل Julius Frankl قد قدم مشروع تطوير لنفس المنطقة. وبمقارنة خطة التطوير مع نمط تملك الأرض اتضح أن كل الأرض فى تلك المنطقة تقريبا كانت ملك جوليوس فرانكل هذا (صورة 9) وبعد مزيد من البحث اتضح أن فرانكل كان من أهم المستغلين للأراضى والمضاربين فى البورصة آنذاك فى ڤيينا، وقد كانت تلك النتائج خطوة هامة فى تحليل تطور سوق الأراضى فى ڤيينا، ونظام التخطيط لامتدادات المدينة.

وتوضح خريطة أخرى المعلومات الأساسية حول عمليات التحديث المدنى فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، فهى توضح أعمار المبانى التى كانت قائمة فى ڤيينا عام 1920 وتعطى النظرة المبدئية انطباعا بأن عمليات إعادة البناء كانت تتم تدريجيا بهدف توسيع الشوارع وجعلها أكثر استقامة (صورة 10) غير أنه كانت هناك أيضا مناطق واسعة أعيد تطويرها بشكل كامل. وقد كان النمطان سائدين فى ڤيينا آنذاك: فلم يكن هناك طرق واسعة grands boulevards تقطع الأحياء السكنية القديمة كما كانت الحال فى باريس، ولكن كان هناك إعادة بناء تدريجى يتم فى شبكات الشوارع القائمة، وتطوير للمناطق التى كانت تشغلها فى السابق مؤسسة واحدة كبيرة، مثل الثكنات العسكرية وساحات التدريب، والمستشفيات، ومناطق التخزين وما إلى ذلك (انظر صورة 7).

غير أن الخرائط تعبر عن نصوص شديدة التعقيد تحتمل قراءات مختلفة ولأهداف متباينة، والتعرف على عمليات إعادة البناء هو أحدها فقط؛ ويمكن أن توفر قراءة أخرى دعما لإدارة المدينة فى اتخاذ القرارات الحالية، وقد سهلت إتاحة بيانات مجموعة الأطلس على نظام المعلومات الجغرافى المحسب GIS ، والذى تديره مدينة ڤيينا الحصول على البيانات التاريخية التى تهم إدارات المدينة. فقد اهتمت إدارة حماية البيئة، على سبيل المثال ، باحتمالات إصابة التربة نتيجة لوجود مصانع لم تعد تعمل، وإدارة الآثار بالخرائط المساحية القديمة، بينما اهتمت إدارة المبانى بالبنية الأساسية القديمة للأنفاق، وأرادت إدارة الحفاظ على الآثار التاريخية الحصول بشكل عاجل على معلومات دقيقة حول أعمار المبانى التى سيتناولها الأطلس ، وتلك الإدارة الأخيرة تراجع الآن خرائط المحميات التاريخية فى ڤيينا وتبحث عن المعلومات ذات الصلة حتى تستطيع أن تتخذ قرارات سليمة على أسس قوية، فلا نستطيع أن نفهم، على سبيل المثال، لماذا فقط فى مشروع إعادة تطوير موقع الثكنات العسكرية السابقة فى جوزيف شتادت (انظر صورة 7)، لم تتم حماية سوى جزء فقط من المنطقة فى الوقت الحالى (صورة ١١)، فصورة 8 توضح أن كل المنطقة قد تم تطويرها فى وقت واحد، ومازالت تمثل حتى الآن مثالا رفيعا على الفن الحديث يحيط أحد المتنزهات القليلة فى الحى المكتظ بالمبانى.

وفى النهاية، هناك فائدة أخرى لمشروع الأطلس، بدأت تظهر فى المجتمع ال post-fordist وبعد نهاية ما يتعلق به من تخطيط وظيفى، مستوحى من الكوربوزييه Le Corbusier والمؤتمرات الدولية للعمارة الحديثة Congrès Internationaux d'Architecture Mod-eme. فالتخطيط البيئى الجاد يعتمد بشكل كبير على التحليل المورفولوجى التاريخى وربما يفضى إلى التحفيز والاعتماد على الدراسات ذات الصلة فى الأطلس التاريخى لڤيينا .

الهوامش

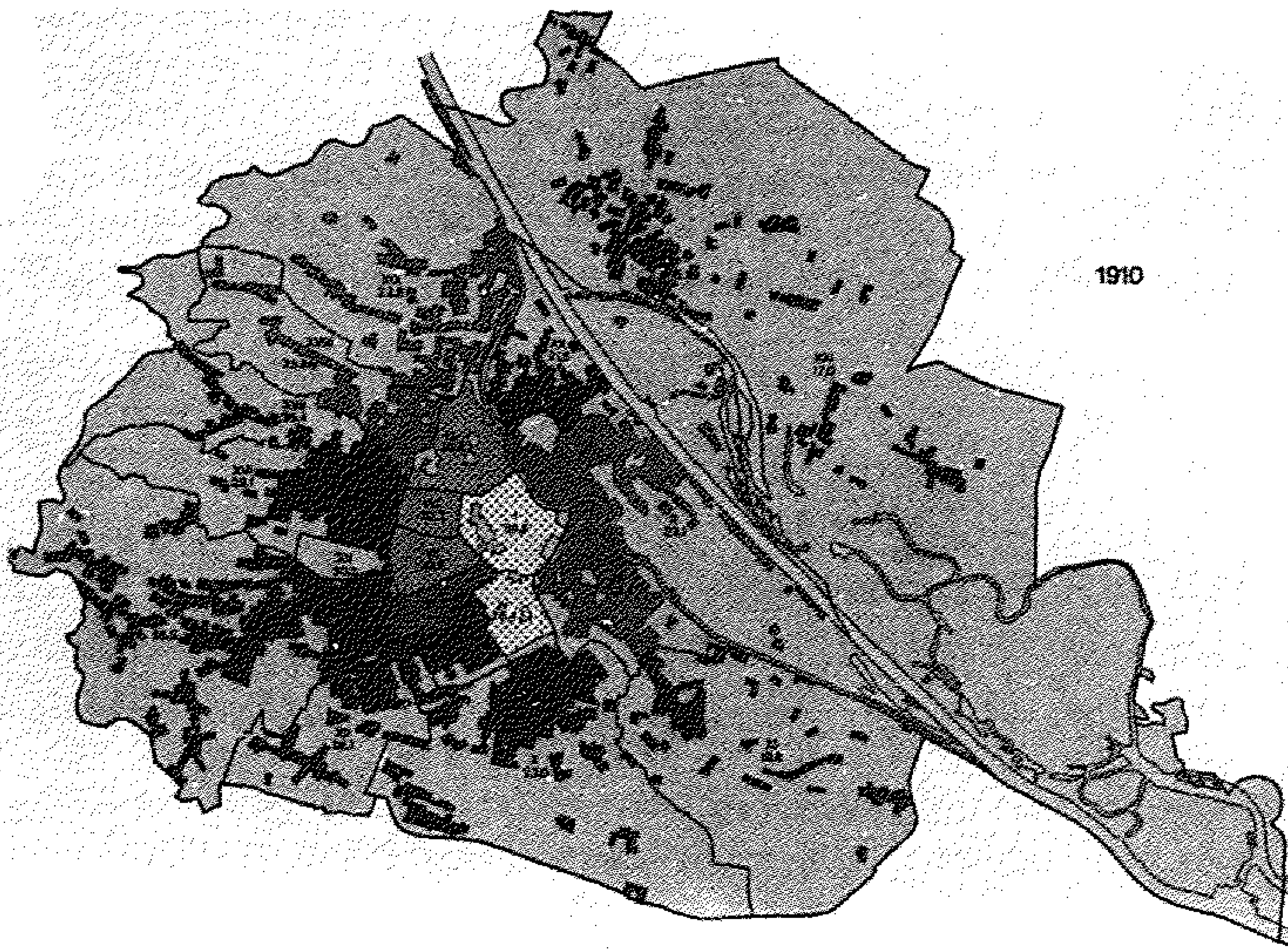
(١) وقد نشر بالفعل: M. Seliger, K. Ucakar, Wien: Politische Geschichte 1740-1934 Bestimmungskröfte großstädtischer Politik (Geschichte der Stadt Wien, Bd. I), (Wien, 1985)' G Chaloupek, P. Eigner, M. Wagner, Wien: Wirtschaftsgeschichte 1740-1938. Geschichte der StadtWien,Bd.IV),(Wien,1991

(٢) F. Czeike, R. Banik-Schwetizer, F. Opll (Hrsg) Historicher Atlas von Wien (Wien (1981), 1. Lieferung (11 karten) 1981; 2. Lieferung (13 Karten) 1984; 3. Lieverung (15 Karten 1987; 4. Lieferung (12 Karten) 1990; 5. Lieferung (13 Karten) 1994.

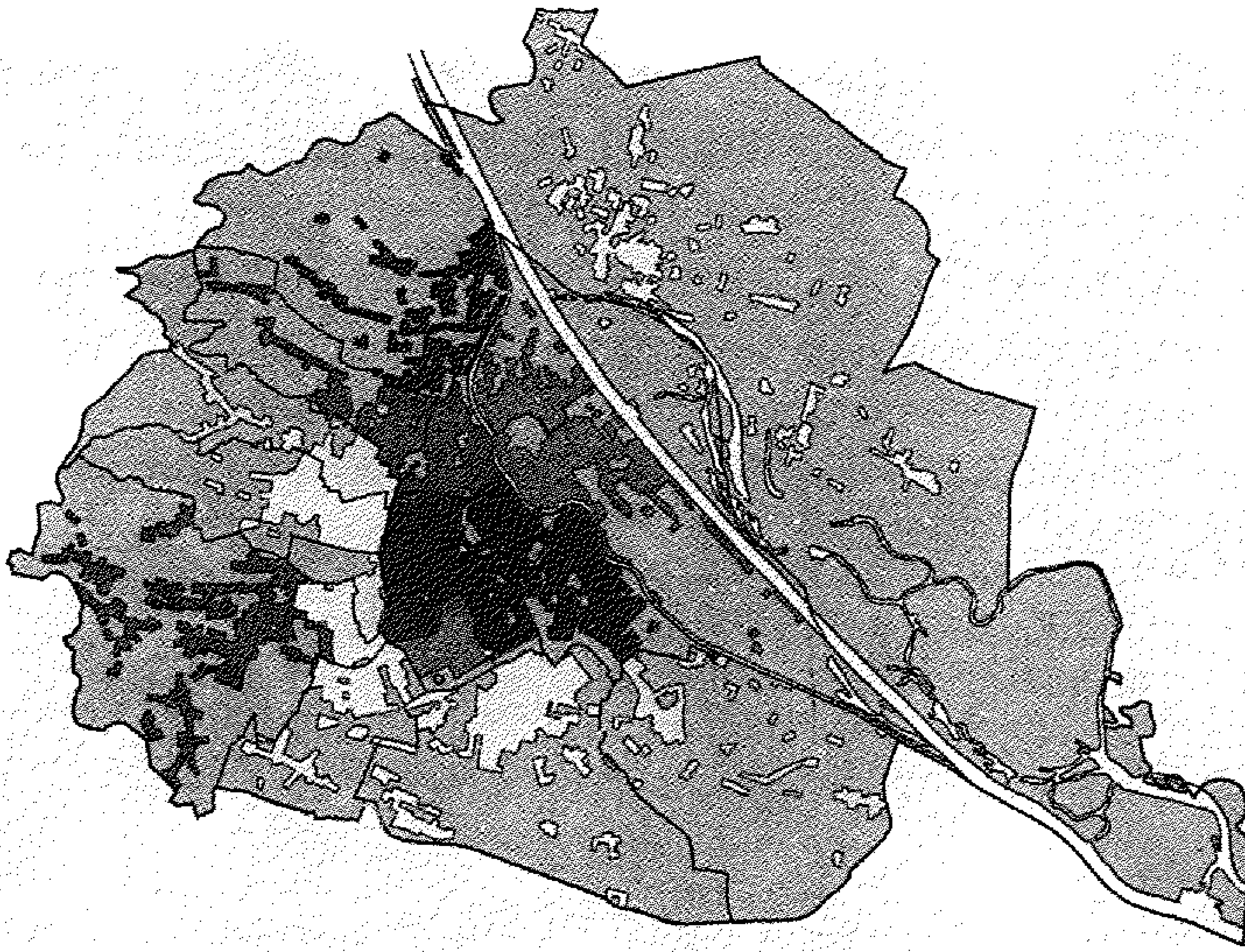
(٣) نشأ مفهوم الاجتماع-البيئى socio-ecological concept فى العشرينات من القرن العشرين على يد علماء اجتماع فى شيكاجو وهم روبرت إى بارك Robert E. park، وارنست دبليو بورجيس Ernest W. Burgess ولادريك دى. ماكنزى Roderick D. Mckenzie وقد أعيدت صياغته عدة مرات منذئذ. وقد كان التركيز على العلاقة البينية بين المكان والنشاط الثقافى اليومى من بول هنرى شومبار دو لويه Paul-Henry Chombart de Lauwe, Paris. Essais de sociologie1952-1964 (Paris, 1965) .

(٤) نشر منها: Bd. 2,F. Opll, Erstnennung von Siedlungsnamen im Wiener Raum (Wien,1981); bd. 3,M. Seliger and K. Ucakar, Wahlrecht und Wählerverhalten in Wien 1848 - 1932 .; Privilegien, Partizipationasdruck und Sozialstruktur Wien, bd. 4.F. ; Opll, Alte Grenzen im Wiener Raum (Wien, 1986) bd.5,W. Sauer, Grund-Herrschaft in Wien 1700-1848 (Weien,1993) Vol.1ı s in press : A. Weigl, Wien im demographischen) bergang وجارى العمل فى الأجزاء الخاصة بالصناعة، والتجارة، والبنية الأساسية التقنية (بما فيها النقل)، والأنشطة الثقافية والترفيهية وأخيرا التطور المكانى ككل.

(٥) R. Banik-Schweitzer, Zur sozialräumlichen Gleiderung Wiens 1869-1934 (Wien, 1982)



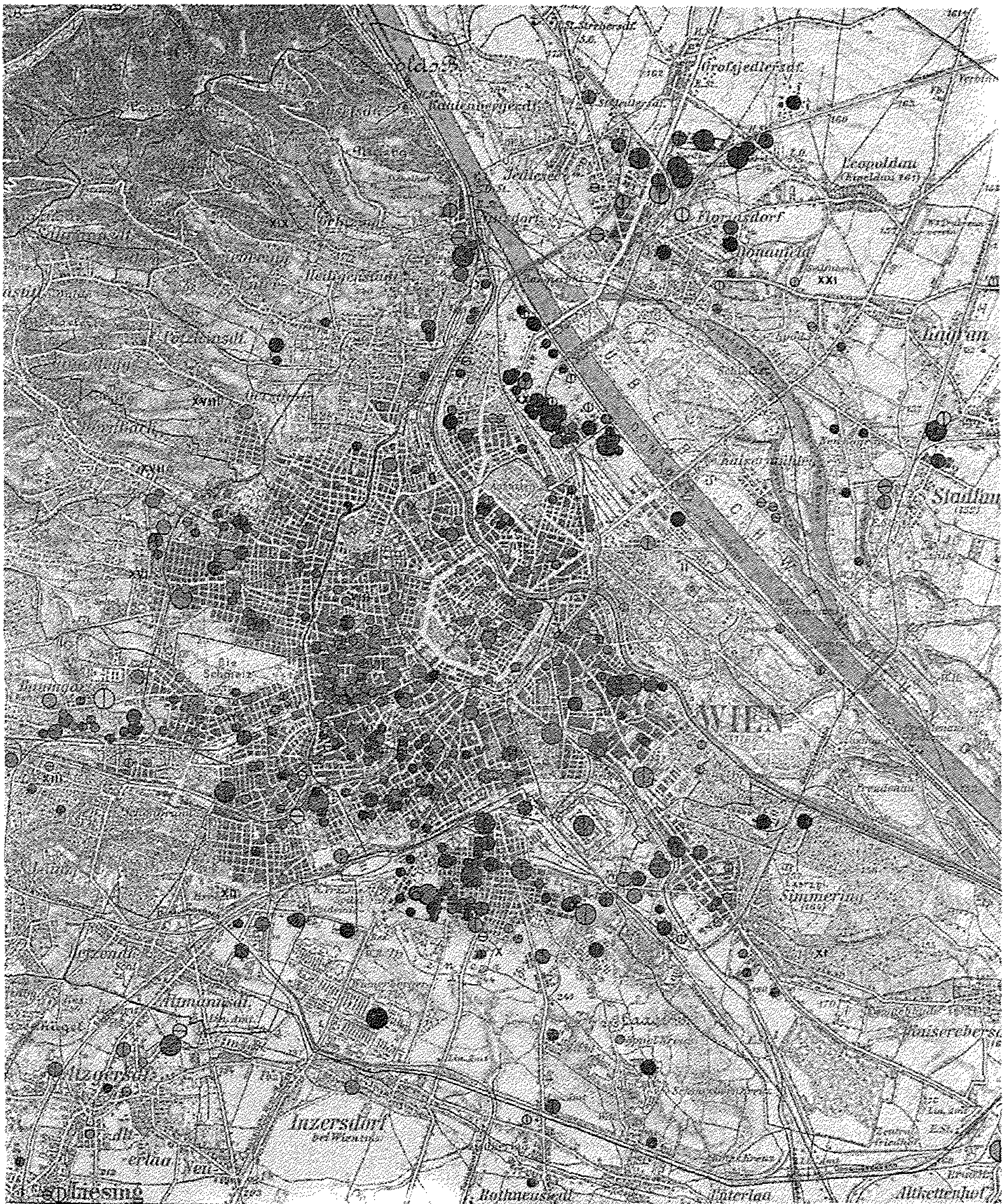
شكل (١) توزيع مساكن العاملين فى ڤيينا سنة ١٩١٠ (التظليل الداكن يشير لارتفا ع كثافة السكان من العاملين)



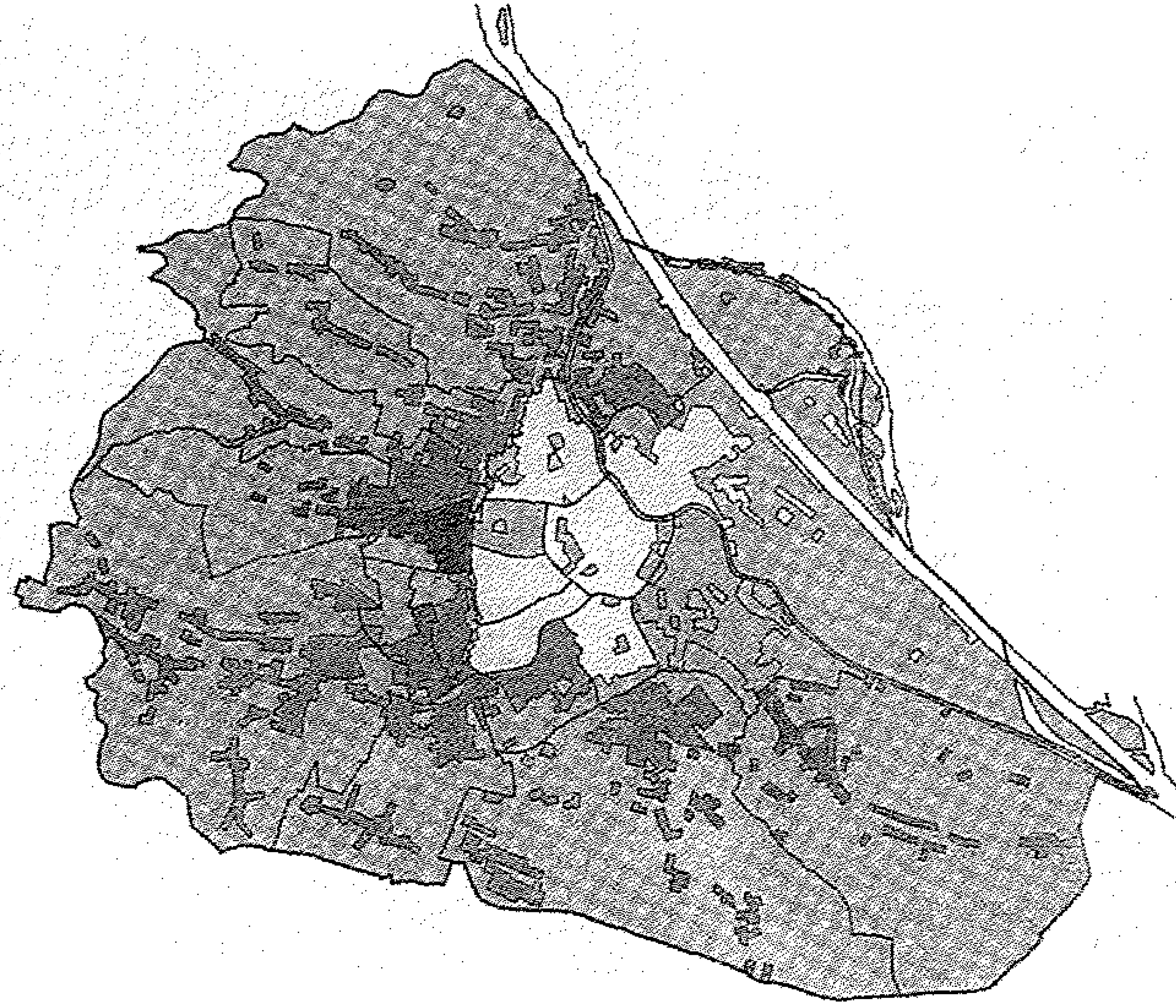
شكل (٢) توزيع السكان من ذوى الدخول المرتفعه فى ڤيينا سنة ١٩١٠ (التظليل الداكن يشير للمجموعة المذكورة)



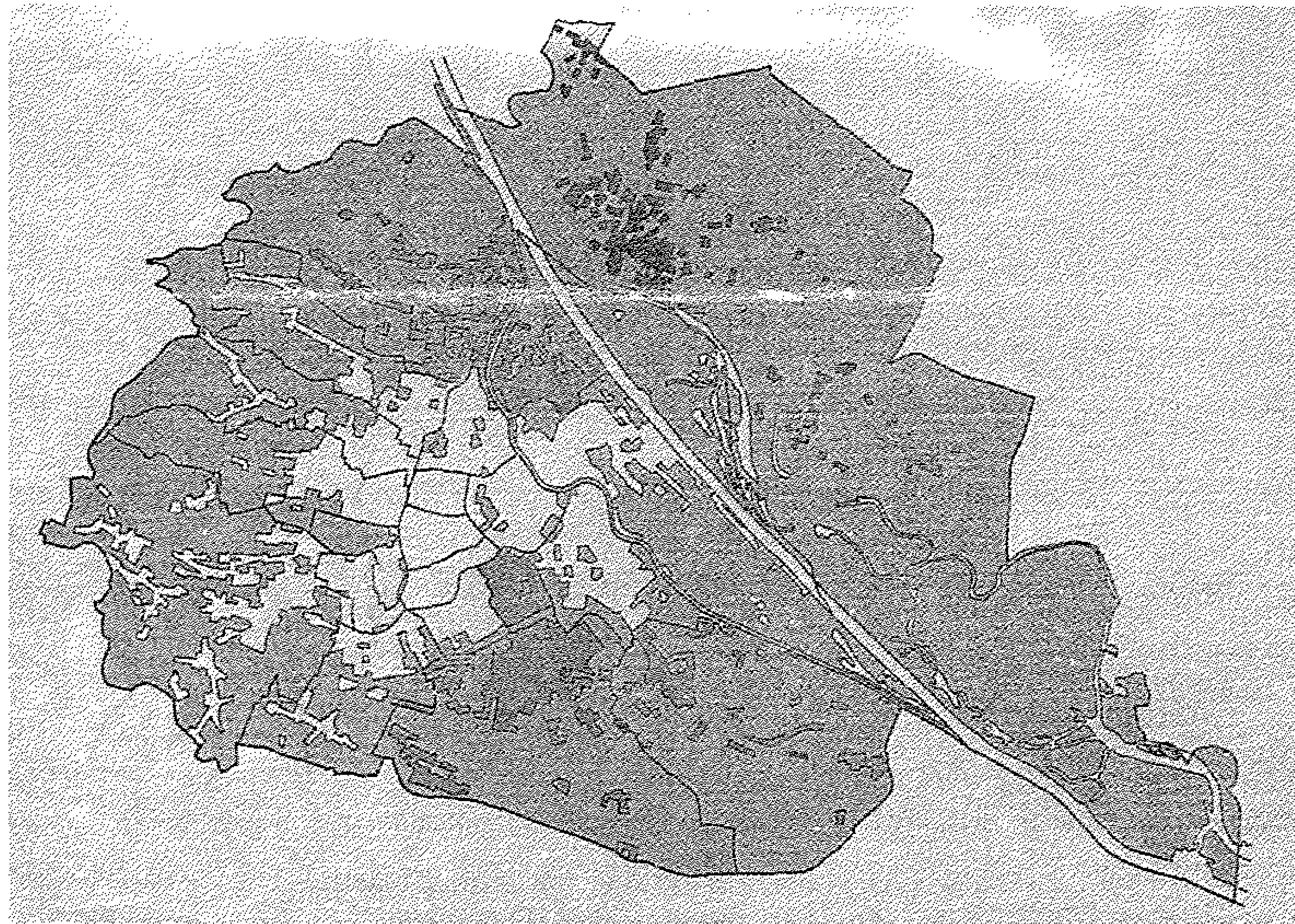
شكل (٢) مواقع التصنيع فى ڤيينا ١٨٦١



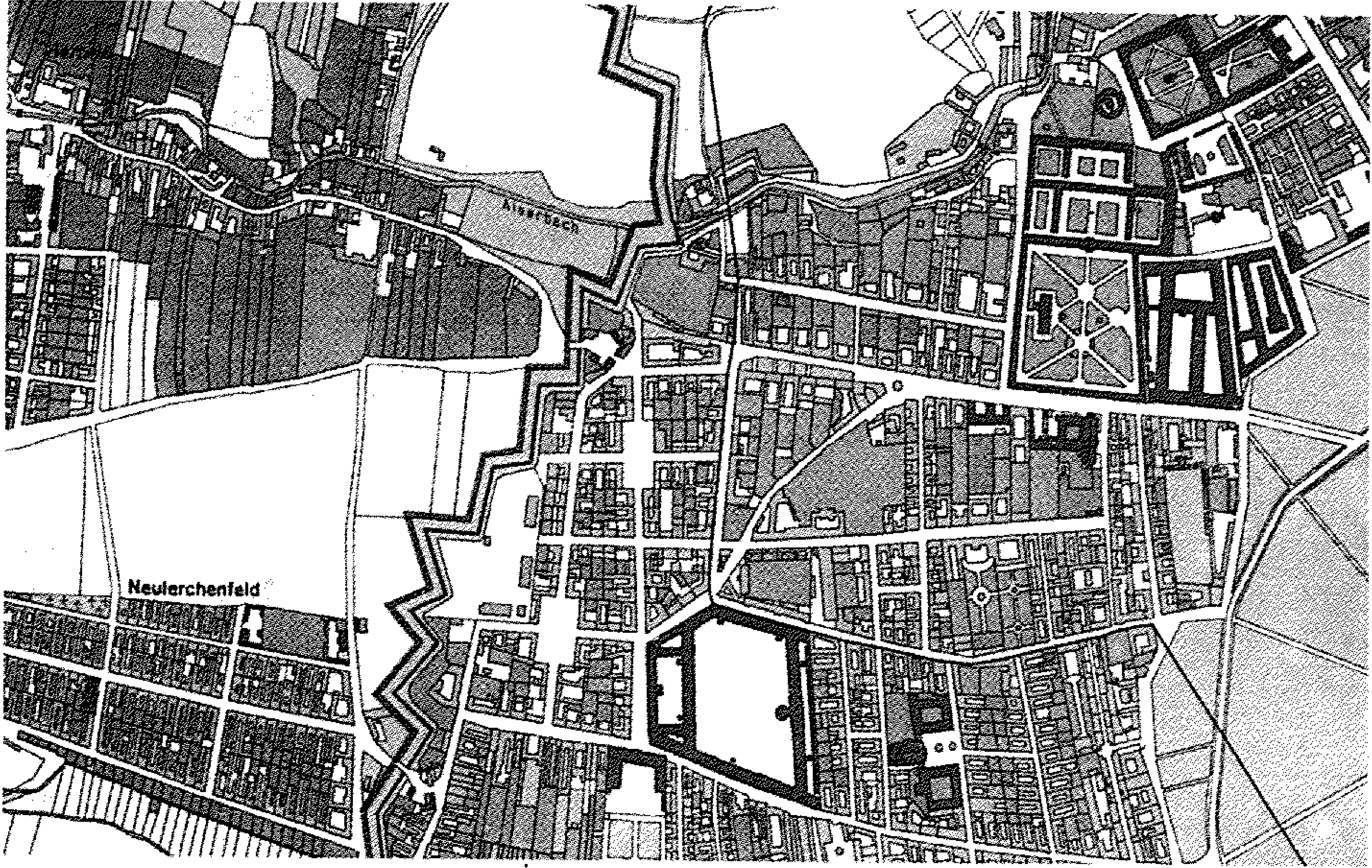
شكل (٤) مواقع التصنيع فى ڤيينا ١٩١٣



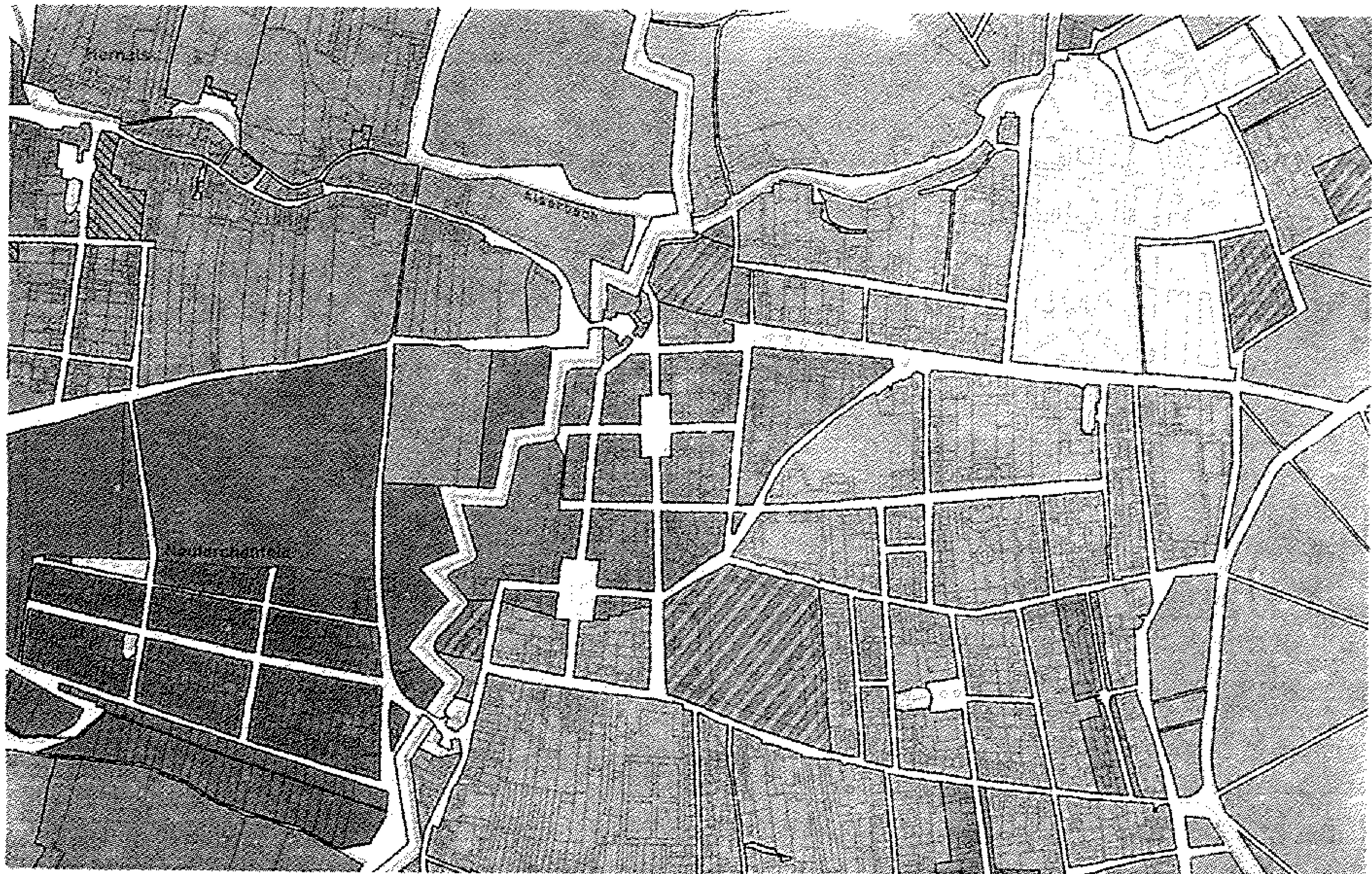
شكل (٥) توزيع المساكن الصغيرة فى ڤيينا ١٩٠٠



شكل (٦) توزيع مساكن المهندسين فى ڤيينا ١٩١٠



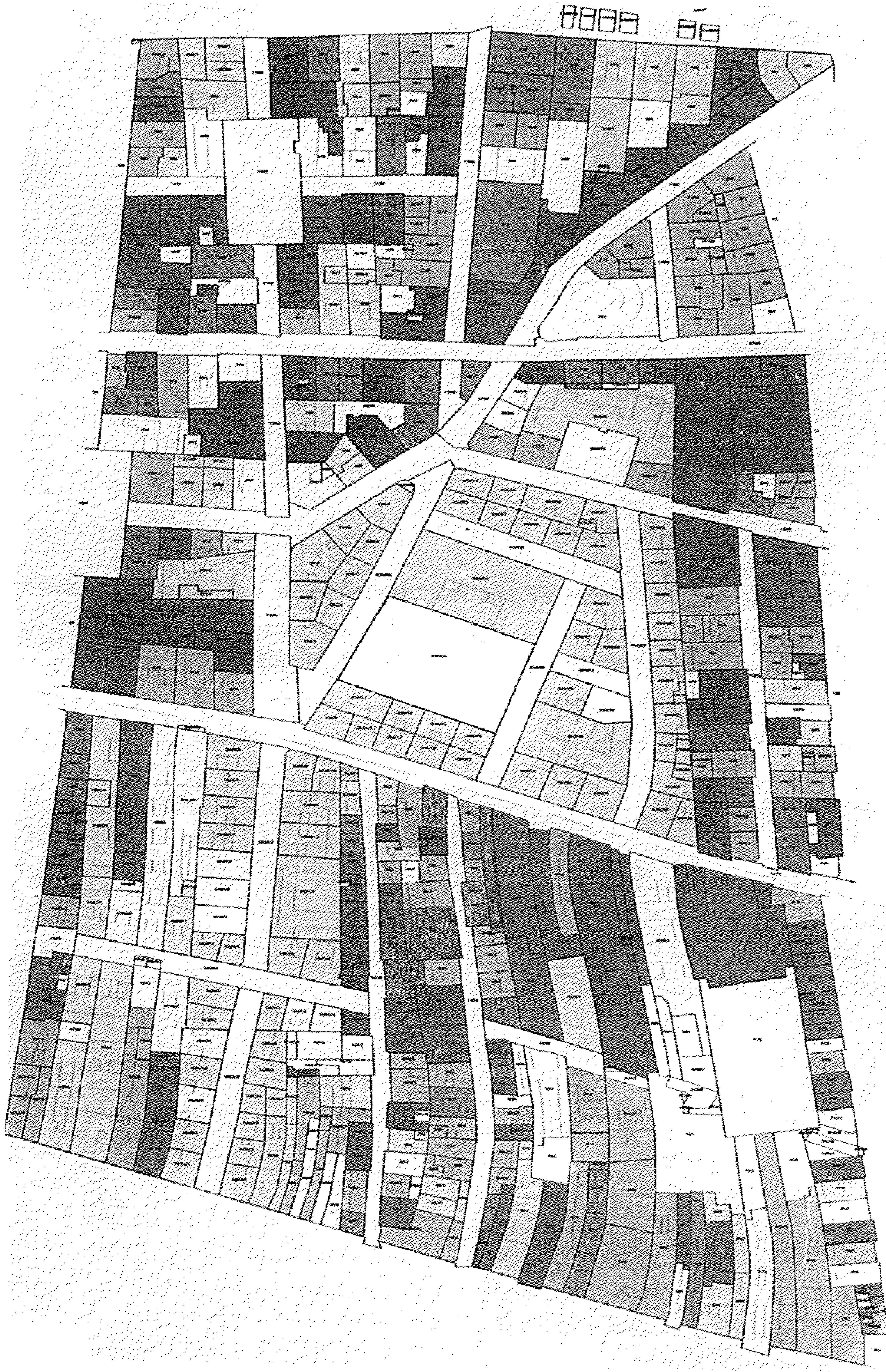
شكل (١)



شكل (٨) أنماط العقارات فى ڤيينا حوالى سنة ١٨٢٥



شكل (٩) خطة تطوير ألتمانسدورف ١٩٠٣ المناطق المظللة هى التى يملكها جوليوس فرانكل



شكل (١٠) أعمار المبانى فى ڤيينا سنة ١٩٢٠ (التظليل الداكن للمبانى التى أقيمت قبل ١٨٦٠ ، والخفيف لتلك التى أقيمت بين ١٩٠١ و ١٩٢٠)

شكل (١١) المناطق ٤ المحمية فى جوزيف شتادت ، ڤيينا ١٩٩٢

ستوكهولم ٢٠٠٢: كيف تكتب سيرة مدينة

لارس نيلسون

مشروع على ثلاثة مراحل

فى عام 2002 يكون قد مر على أول ذكر لستوكهولم فى الوثائق المكتوبة 750 عامًا، ويبدو أن هذه النقطة فى الزمان هى أيضا بداية تمدين ستوكهولم ، حيث لا توجد أى إشارة لوجود أى استيطان حضرى أقدم من هذا التاريخ؛ فلم يُعثَر فى الحفائر الأثرية خلال العقود الأخيرة على أى مستوطنات يمكن أن تكون لمدينة قبل منتصف القرن الثالث عشر، ولم يعثر إلا على تحصينات [١] . وفى إطار الاحتفال باليوبيل القادم، بادرنا فى معهد التاريخ المدنى Institute of Urban History بالقيام بمشروع مشترك مع سلطات مدينة ستوكهولم بهدف كتابة سيرة مدينة ستوكهولم، وسوف يغطى الكتاب المزمع إخراجه تاريخ ستوكهولم ، منذ أقدم العصور وحتى بدايات القرن الواحد والعشرين .

وقد قسمنا المشروع إلى ثلاث مراحل ، بدأناها بمسح شامل منذ عدة سنوات عن حالتنا المعرفية الراهنة بالموضوع، حتى نستطيع من خلال هذا المسح أن نقف على المواضع التى لم تحظ ببحث كثير، وقد نشرت نتائج هذه الدراسة فى Huvudstadens historia(تاريخ العاصمة)[٢]، وقد وجدنا، على سبيل المثال أن هناك نقصًا شديداً فى الدراسات التاريخية حول بعض القرون، وعلى الأخص القرن الثامن عشر، وهى فترة معروفة بركودها فى تاريخ ستوكهولم ، كما أن هناك فترات أخرى حظيت بدراسات تاريخية ولكنها قليلة نسبيا مثل فترتى أواخر العصور الوسطى والقرن العشرين. وعلى النقيض من ذلك نجد ثراءً فى الدراسات التاريخية المتعلقة بفترات العصور

الوسطى العليا، عندما بدأ إنشاء ستوكهولم، وكذلك القرن السابع عشر والمرحلة الصناعية فى أواخر القرن التاسع عشر ، ولكن حتى تلك الفترات تحتاج لمزيد من الدراسة ، وهو ما بدأ بالفعل فى الفترة القليلة الماضية ، فالتاريخ لا يتوقف أبدا، كما أنه لن يكتمل أبدا، ولسوف يستمر المؤرخون فى طرح أسئلة جديدة واستخدام مناهج ونظريات جديدة على المصادر القديمة ، والأنماط التى يحتكمون إليها ستستمر عليها سنة الإحلال والتجديد .

وعلى ذلك فهناك فجوات فى الدراسات السابقة من ناحية الفترات الزمنية، وكذلك هناك فجوات أيضا على مستوى الموضوعات، ونستطيع أن نقول، بشكل عام ، إن التاريخ الاجتماعى قد أهمل مقارنةً – على سبيل المثال – بالتاريخ السياسى والإدارى ، وقد كانت نتيجة المرحلة الأولى ما أصبح برنامجا بحثيا واسعا يركز على بعض المناطق التاريخية التى بدت آنذاك واعدة بالنسبة لتاريخ ستوكهولم.

ونحن الآن فى المرحلة الثانية من مشروعنا ، والتى تشمل دراسات جديدة على الفترات والموضوعات التى وضح من المرحلة الأولى أنها أقل حظا، وكثير من طلبة الدكتوراه الذين يدرسون يكتبون رسائلهم فى إطار مشروع ستوكهولم، وبعضهم حصل على دعم مادى من المدينة، غير أنه من المستحيل بالطبع أن نغطى كل الفجوات التى تَعتور معرفتنا بتاريخ ستوكهولم. وستظل هناك حاجة دائمة لدراسات جديدة بعد أن ننهى عملنا ، والهدف من المرحلة الثانية هو فقط توجيه بعض رسائل الدكتوراه فى المستقبل فى اتجاه برنامجنا البحثى.

والمرحلة الثالثة ستكون كتابة ما توصلنا إليه عن تاريخ ستوكهولم، ونأمل أن نستطيع التعاون مع مؤرخين على مستوى عال فى سبيل إنجاز تلك المهمة، وأحد الأهداف التكميلية، والذى ظهر مؤخرا يتمثل فى محاولة وضع خريطة تاريخية توضح الجغرافية المدنية لستوكهولم عبر الفترات التاريخية المختلفة، وقد أخذت الخطوات الأولى فى هذا الاتجاه مؤخرا. وسوف أناقش فى هذه الورقة أفكارى حول المفاهيم والأطر العامة لكتابة سيرة مدينة، وسوف أركز على الجوانب التالية(الأنواع المختلفة لسير المدن السويدية – تفرد ستوكهولم – كيفية تحديد الفترات فى تاريخ مدينة –

العلاقة بين المحلي والقومي في تحديد الفترات) ، ولكني سوف أبدأ ببعض الكلمات حول التقاليد السويدية في التاريخ المديني .

التقاليد فى كتابة تواريخ المدن السويدية

لقد كانت سير المدن، ولفترة طويلة، هي الشكل الأساسي لتاريخ المدن السويدية، ومازالت حتى الآن تمثل جزءا مهمًا من الدراسات التاريخية المدنية [٣]، وقد دونت سير معظم المدن السويدية بتمويل من السلطات المحلية، ولكن ليس من ضمنها ستوكهولم ، وهذا لا يعني أننا نفتقر إلى الدراسات التاريخية عن ستوكهولم، ولا أن السلطات في ستوكهولم ليست مهتمة بتاريخ العاصمة. والواقع أن ستوكهولم، ربما تكون من أفضل المدن السويدية الموثقة تاريخيا، وقليل من المدن تضاهيها في مقدار ما استثمر في التاريخ المديني . وكان مجلس مدينة ستوكهولم قد شكل لجنة خاصة عام 1936 لتتوفر على نشر سلسلة من الدراسات المفردة حول مختلف جوانب تاريخ المدينة، وقد تم نشر أكثر من مئة جزء في هذه السلسلة حتى الآن تحت عنوان Stockholmsmonografier والتي كانت تعرف في البداية باسم Monografier utgivna av Stokholms kommunalfärvaltning) ومازالت تلك اللجنة قائمة حتى الآن بالرغم من إعادة تنظيمها وهي اللجنة التي كانت وراء مشروعنا هذا ومولته ماليا .

ولكن بالرغم من كل تلك الجهود لاستكمال تاريخ ستوكهولم، إلا أننا ما زلنا نفتقد لعمل شامل يغطي كل هذه الحقب التاريخية، والدراسة الوحيدة المتوفرة هي عمل من جزأين نشر عام 1980، وقد وضعه المؤرخ الاقتصادي شتافان هوجربرج Staffan Hägerberg وكان تمويله من القطاع الخاص[٤]. وعلى الرغم من تعدد إيجابيات هذا العمل فإننا نعتقد أنه قد آن الأوان أن تضطلع السلطات المحلية بالمسئولية على الأقل لإنتاج سيرة للمدينة، ويمكن أن يكون اليوبيل فرصة مناسبة لمثل هذا العمل .

فتراث سير المدن في السويد قوي كما رأينا، ويمكننا أن نميز في هذا المجال بين خيارين لكتابة سيرة مدينة ، فقد كان الاتجاه السائد – ومازال – هو كتابة تاريخ عام

مع التركيز على الحكومة المدنية والإدارة المحلية ، بالإضافة إلى بعض المظاهر الأخرى التى كانت تؤخذ أيضا فى الاعتبار مثل التجارة والصناعة، والبناء والعمارة، والظروف الاجتماعية والديموجرافية، والحياة الثقافية ... إلخ. ولكن للأسف ، نادرا ما نجد ربطا بين مختلف الموضوعات التى تجتمع على وصف تاريخ المدينة فى هذا النوع من الكتابات التاريخية، فعادة ما يعالج كل مجال على حدة ولا يتم ربطه بالمجالات الأخرى ، فهدف هذه الكتابات هو إعطاء صورة مليئة بالحياة بقدر الإمكان عن حياة وتطور مدينة بعينها ، فالاتساع والتنوع إذاً هما سمة هذه النوعية من سير المدن .

أما الخيار الآخر فهو ما يسمى السيرة الموضوعية thematic biography ونجد كتّابه يمتنعون عن التعامل مع تاريخ المدينة ككل واحد ، وبدلا من ذلك يتعاملون مع موضوع محدد وأسئلة محددة يتم بحثها بعمق ، فالسيرة الموضوعية تركز على بعض جوانب المدينة ، وبهذه الطريقة تزداد إمكانية القدرة على تحليل وشرح المسببات بشكل أبعد مما يمكن الحصول عليه بالمعالجة الشمولية فى السيرة التقليدية ، فيستطيع الدارس أن يحاول فهم الملامح الأساسية فى تطور المدينة من خلال موضوع محدد، كما يمكن أيضا دراسة المدينة مقارنةً بمدن أخرى .

وقد ظهرت السير الموضوعية كمنحى جديد فى سبعينات القرن العشرين، ولكنها أهملت نوعا ما منذ ذلك الحين ، وكان هناك بدلا من ذلك حماسٌ لكتابة التاريخ فى شكله الأكثر رواجا، حتى يصل إلى قطاعات أكبر من السواد الأعظم من الناس، وبذلك استمر الأسلوب الشمولى هو السائد فى كتابة سير المدن ، وبالطبع يمكن دمج الأسلوبين معا، وربما ينتج عن مشروع ستوكهولم مزاوجة من هذا النوع .

الطبيعة الخاصة لستوكهولم

إن الموضوع الأساسى كما تمت صياغته فى برنامجنا البحثى هو إظهار الطبيعة الخاصة لستوكهولم عبر العصور ، وهناك عدة أفكار حول احتمالات هذا الاختلاف بين ستوكهولم والمدن السويدية الأخرى ، وبعضها ربما يكون حقيقيا وربما يتضح أن بعضها ناتج عن سوء فهم، فعلاقة من يعيشون خارج منطقة ستوكهولم عادة ما تكون

معقدة مع العاصمة ، فهم يحبون ستوكهولم ويكرهونها فى الآن نفسه. وفى مثل هذا الجو يمكن لكثير من الأفكار الغريبة أن تترعرع، فسكان العاصمة كانت أرقام سياراتهم تميز بابتدائها بحرف A ، ولكن هذا الحرف استبدل الآن ب 08.

ويمكن أن تتضح هوية وتفرد ستوكهولم باختصار بمقارنتها بأمثلة من مناطق أخرى ، بادئ ذى بدء هناك فارق واضح جدا فى الحجم ، فستوكهولم كانت منذ تأسيسها فى أواسط القرن الثالث عشر أكبر مدينة فى السويد، وأكبر بكثير من أى مدينة أخرى ، كما كانت مصب هجرات من كل مناطق السويد ساهمت فى خلق جوها الثقافى المدنى الخاص، الذى يتميز من بين ما يتميز به بالتنوع الشديد فى أنشطته وإمكانياته. وربما كان اتساع المساحة ، والكثرة والتنوع هو ما أضفى تلك الفوارق ، التى يمكن ملاحظتها أحيانا بسهولة شديدة بين سكان ستوكهولم وسكان المدن والقرى الأخرى فى السويد ، فبيئة العاصمة قد تحدث نوعا خاصًا من أنماط الحياة، كما قرر سيمل و ويرث Simmel and Wirth فى بدايات القرن العشرين ، ولكن يمكن أيضا افتراض أن الأشخاص ذوى العقليات المتميزة يتجمعون دائما فى المدن الكبيرة.

الديموجرافيا

ويمكننا أن نجد فوارق ديموجرافية واضحة بين ستوكهولم وبقية أنحاء السويد فارتفاع نسبة الوفيات في ستوكهولم قبل دخول الصناعة من الأمور المعروفة ، فقد كانت ستوكهولم من أسوأ المدن من الناحية الصحية فى أوروبا فى بدايات القرن التاسع عشر، ربما حتى قبل ذلك ، وقد فسر ارتفاع نسبة الوفيات بأوضاع سوق العمل بالنسبة للرجال والإفراط فى تعاطى الخمور(٥) ، ويمكن أن يفسر ذلك على أنه من الظواهر المتروبولية. ولكن نسبة الوفيات كانت مرتفعة أيضا نسبيا فى المدن الصغيرة حول بحيرة ميلارن Lake Mälaren فى شرقى السويد، والتى لا تبعد كثيرا عن ستوكهولم، وكانت تلك المدن الصغيرة تعانى مثل ستوكهولم من ارتفاع عدد الوفيات عن عدد المواليد طوال تلك الفترة وحتى أواخر الخمسينات من القرن التاسع عشر ،

وقد كان الوضـع الديموجرافـى أفضـل بشـكل عام فى المدن السويدية خارج منطقة ميلار Mälar Regio طوال النصف الأول من القرن التاسع عشر [٦] .

وقد تكررت الظروف الديموجرافية السيئة فى المدن الواقعة فى شرق السويد والمتمثلة فى زيادة الوفيات عن المواليد خلال الأزمة الديموجرافية التى وقعت فى أوائل الثلاثينات من القرن العشرين ، فالخلل فى عدد المواليد كان قد حل بالسويد كلها، ولكن ستوكهولم ومدن منطقة ميلار فقط هلى التى سجلت عجز المواليد مقارنة بالوفيات [٧] ، هذه الحقائق يمكن أن ينظر إليها على أنها إشارة لظاهرة إقليمية مستمرة لفترة طويلة يختلف فيها شرق السويد عن باقى مناطقها، وربما يرجع السبب فى هذه الظروف الديموجرافية المدنية الخاصة فى شرق السويد إلى سكان ستوكهولم الذين صدروا عاداتهم المتروبولية إلى المدن المجاورة، وربما استطعنا أن نشير إلى عقلية إقليمية خاصة بستوكهولم . ولكن هذا ليس هو التفسير الوحيد الممكن.

فلدينا مصادر ديموجرافية جيدة فى السويد منذ أواسط القرن الثامن عشر، حتى على المستوى المحلى، فعلى المدى الطويل تشير الأرقام فى ستوكهولم باستمرار إلى انخفاض نسبى فى عدد المواليد وارتفاع فى عدد الأطفال المولودين سفاحا، وارتفاع نسبة الوفيات مستمر على المدى الطويل ، وعدد العزاب مرتفع بالطبع فى ستوكهولم عنه فى المناطق الحضرية الأخرى فى الريف ، فقد شاعت عادة أن يقيم رجل وامرأة معا دون زواج فى ستوكهولم منذ أوائل القرن الثامن عشر، وربما قبل ذلك [٨] ، حتى أن 'زواج ستوكهولم' قد أصبح عنوانا شهيرا على هذا النوع من الرابطة الأسرية ، ودائما ما كانت الأسر صغيرة نسبيا فى عدد الأفراد ، وبسبب الأزمة المزمنة فى الإسكان، فقد كان نظام السكن المؤقت هو السائد تقريبا [٩] ، وأحد الظواهر الديموجرافية الأخرى هى ارتفاع نسبة التنقل ، وهناك عدد كبير من الأفراد هاجر بشكل منتظم من وإلى ستوكهولم ، وكانت الهجرة مرتفعة بشكل عام فى شرق السويد مقارنة بالمناطق الأخرى وقد رؤى فى الحراك الديمجورافى المرتفع أحد أسباب ارتفا_ نسبة الوفيات فى فترة ما قبل الصناعة ، فقد سهل ذلك انتشار الأوبئة من مكان لآخر [١٠] .

الإدارة

ويمكننا أن نرى خصوصية ستوكهولم أيضا فى مجالات بحثية أخرى مثل الإدارة المحلية وحكم المدينة, وأوضح المظاهر فى هذا المجال هو تأثير التاج أو الدولة على الشئون المحلية، والذى كان أقوى فى ستوكهولم منه فى المدن الأخرى ، فعلى سبيل المثال، كان التاج هو الذى يعين عمدة ستوكهولم وليس المواطنون أنفسهم. إلى جانب العمدة كان هناك منذ 1634 حاكم خاص لمدينة ستوكهولم verstáhállare يعيِّنه الملك أيضا، وله سلطات واسعة جدا، وكان هذا الحاكم فى بداية القرن التاسع عشر يصبح تلقائيا رئيسا لحكومة المدينة وأيضا رئيسا لقوة الشرطة المحلية ، إلى جانب مهام أخرى [١١] .

وقد أعطت أول قوانين إدارة محلية عام 1862 نطاقا أوسع من الحكم الذاتى لمعظم المدن ، ولكن بالنسبة لستوكهولم فهناك قرار خاص صدر عام 1863 يضمن استمرارية تأثير الدولة على الإدارة المحلية ، واحتفظ حاكم المدينة برئاسة مجلس المدينة حتى بدايات القرن العشرين [١٢] . ويرجع اهتمام الدولة بستوكهولم بالطبع إلى كونها عاصمة السويد، فالشئون المحلية لستوكهولم ليست فقط محلية، ولكنها أيضا ذات أهمية على المستوى القومى .

لقد تأسس الحزب الديمقراطى الاجتماعى فى فترة مبكرة نسبيا فى ستوكهولم، وكان له تمثيل قوى فى مجلس المدينة قبل إجراء أول انتخابات محلية عام 1919 ، وقد كانت الأغلبية فى مجلس المدينة بين عامى 1909 و 1950 للجناح اليسارى بزعامة الديمقراطيين الاجتماعيين ، وقد كان الحكم المحلى لمعظم المدن السويدية بين عامى 1930 و 1970 للديمقراطيين الاجتماعيين ، غير أن ستوكهولم لم تكن فقط مدينة راديكالية مبكرة، ولكنها أيضا العاصمة التى التقى فيها الديمقراطيون الاجتماعيون أقوى منافسيهم ، وواجهوا فيها أول مشاكلهم الحقيقية فى الدفاع عن مواقفهم السياسية المحلية [١٣] .

ومنذ خمسينيات القرن العشرين ظلت الأغلبية فى مجلس مدينة ستوكهولم تتداول بين الكتلة اليسارية المتمثلة فى الديمقراطيين الاجتماعيين والشيوعيين ، والكتلة اليمينية

المكونة من الأحزاب الليبرالية والمحافظة ، وقد هيمنت الكتلتان على الأوضاع السياسية الداخلية فى السويد منذ الحرب العالمية الثانية ، ولكن المدن كان يحكمها ، بشكل عام كما أشرنا آنفا، الديمقراطيون الاجتماعيون ، فقد كانت مدينة الرفاهية فى الأساس بناء من إنجازات الديمقراطيين الاجتماعيين ، ولم تشهد السياسات المحلية تغييرات جذرية حتى سبعينات القرن العشرين عندما أدخل إصلاح كميونى جديد أدمجت فيه مناطق ريفية شاسعة بالمدن التقليدية ، وكانت السيادة السياسية فى المحليات الجديدة تتأرجح عادة بين الكتلتين السياسيتين بنفس الطريقة التى تبودلت بها الأغلبية فى ستوكهولم منذ الخمسينات .

الاقتصاد

لم تتخذ الدولة السويدية الإجراءات الكفيلة بسيطرتها على العاصمة فقط، ولكن أيضا وجهت عنايتها إلى رخائها الاقتصادى. ففى مرحلة ما قبل الصناعة لم يكن يسمح للمدن فى شمال السويد ، مثلها فى ذلك مثل فنلندا ، بتصدير منتجاتها مباشرة إلى دول أجنبية، بل كان يجب أن ترسل الصادرات أولا إلى ستوكهولم (أو Åbo) ثم تنتقل منها إلى المستورد فى الخارج ، وأطلق على هذا القرار اسم Bottniska handelst-vanget ولم يلغ حتى 1765، وقد نظم التاج التجارة وكذلك كل الأنشطة التجارية الأخرى بشكل صارم، ولم يحظ إلا عدد محدود من المدن السويدية قبل منتصف القرن التاسع عشر بامتياز التجارة الدولية وكانت ستوكهولم على رأس الهرم الاقتصادى.

وفى أواسط القرن الثامن عشر منحت الشركات فى ستوكهولم دعما ماليا كبيرا لتشجيع الصنّاع ، خاصة فى مجال إنتاج المنتجات النسجية ، وكنتيجة لهذا التشجيع ازدهرت ستوكهولم لفترة وجيزة ، غير أن هذه السياسة الاقتصادية لم تكن ناجحة على المدى الطويل، فعندما رفعت الدولة دعمها المادى عن الشركات الصناعية فى ستوكهولم انخفض الإنتاج وقلت العمالة، فظهرت نركوبنج كمركز رائد فى الصناعات النسجية فى السويد[١٤] .

وقد كانت الظروف مواتية بشكل أكبر فى أواخر القرن التاسع عشر لتأسيس إنتاج صناعى فى ستوكهولم ، فتطورت ستوكهولم سريعا لتصبح أكبر منطقة صناعية فى كل أنحاء السويد، وكان الإنتاج النسجى والغذائى هو الأهم فى بدايات المرحلة الصناعية الحديثة ، وفى انقلاب القرن انخفضت نسبة العمال المستخدمين فى هذه الصناعات، وظهرت الهندسة الميكانيكية بدلا من ذلك كأكثر القطاعات رواجا وديناميكية [١٥] .

وبشكل عام ، واجهت الصناعات المعتمدة على كثافة العمالة والأجور المنخفضة وارتفاع نسبة تشغيل النساء، صعوبة في الاستمرار فى البيئة الصناعية المتروبولية، وكانت الظروف مواتية بشكل أكبر بالنسبة للقطاعات التى تعتمد على رأس المال بشكل أكبر فى قيادة التطور التكنولوجى [١٦] .

وقد كانت المنتجات الجديدة والأساليب الجديدة والأفكار الجديدة إلخ ، تدخل أولا لستوكهولم ثم تنتشر منها لباقى أنحاء البلاد ، لقد كانت ستوكهولم إلى حد ما بوابة السويد للعالم الخارجى ، وكذلك للمستقبل .

وقد كانت نسبة ستوكهولم – مقارنة ببقية المدن السويدية – من العمالة خلال القرن العشرين أقل من نسبتها من عدد السكان ، وعلى المستوى القومى كان لقطاع الخدمات تواجد قوى وزائد فى ستوكهولم، بما يستخدمه هذا النشاط فى القطاعين العام والخاص من عمالة أكبر مما تقترحه نسبة كل مدينة من السكان ، فقد كانت ستوكهولم دائما مركز جذب للأنشطة التى تحتاج إلى تبادل سريع فى المعلومات اعتمادا على التقنيات الحديثة، واعتمادا على الاتصال الشخصى ، والعنصر المميز لتطور ستوكهولم وبنائها الحديث هو تنوعها الاقتصادى الكبير، وقوة نشاط الخدمات فى اقتصادها، وقدرتها على جذب أنشطة وشركات جديدة [١٧] .

عملية التحضر

لقد أظهرت الأبحاث الحالية عن عملية التحضر من بين ما أظهرت التحول الجغرافى لجرائم القتل من شرق السويد إلى غربها فى الفترة بين عامى 1750 و 1870،

وكان الانخفاض الأكبر في ستوكهولم ، التى انخفضت فيها جرائم العنف بشكل ملحوظ منذ أواخر العصور الوسطى ، وهناك ملاحظة جغرافية أخرى أيضا تتعلق بحالات الانتحار، حيث ارتفعت فى ستوكهولم والأجزاء الشرقية الأخرى من السويد ، وقد فسر ذلك على أنه تغير فى المناخ الأخلاقى ، فالتحول إلى مجتمع تجارى ، وتقسيم العمل، وظهور البروليتاريا ... إلخ والتى ظهرت كلها أولا فى ستوكهولم والمناطق الشرقية من السويد، واستتبعها نزعة فردية، وتخفيف من حدة العواطف، وزيادة التفكير المستقل وتحلل القيم التقليدية ، فقد تعلم الناس أن يتعاملوا بأساليب خلاقة أكثر من ذى قبل من أجل المنفعة المتبادلة، وكانت تلك العملية ملحوظة بشكل أكبر فى ستوكهولم نفسها(١٨) .

وهكذا بدأت عملية التحضر أولا فى العاصمة السويدية ثم انتقلت بعد ذلك إلى المناطق الأخرى فى البلاد، كما ظهرت النزعات الأولى للعلمنة أيضا فى ستوكهولم أولا، مصاحبة للارتفاع النسبى فى مستوى التعليم ، فالقدرة على الكتابة، على سبيل المثال، كانت منتشرة فى ستوكهولم أكثر من أى منطقة أخرى فى السويد (١٩) .

الخلاصة

لقد حاولت من خلال هذه الأمثلة المتفرقة فى مختلف مجالات الأبحاث أن أقنعكم بمدى ما يمكن أن نحصل عليه من نتائج هامة إذا انتحينا فى كتابتنا لسيرة مدينة ستوكهولم منحى البحث فى الأسئلة التى تدور حول تفرد المدينة. وسيكون هدفنا هو الوصول إلى فهم أعمق لنقاط الاختلاف ، فبعض الاختلافات يمكن فهمها على أساس من البناء السكانى (السن ، النوع ، الوظيفة ... إلخ) بينما تتضح جوانب أخرى إذا ما نُظِر إليها على أنها نتائج جو متروبولى خاص خلقه كثرة عدد الأفراد مختلفى التجارب، والمسالك والقيم الثقافية . .. إلخ يعيشون معا فى مكان محدد الحدود نسبيا. ويمكن أن يصاغ مجال البحث كما يلى" كيف أمكن لسكان ستوكهولم أن يشكلوا مدينتهم، وكيف شكلت المدينة سكانها، وما هى نقاط التفرد فى هذه العملية؟ " إن هدفنا هو العثور على روح ستوكهولم.

عملية النمو العلمانى

أحد الجوانب الهامة الأخرى فى مشروعنا هو مسألة كيفية تعيين الفترات التاريخية فى ستوكهولم ؟ هل من الممكن أن نميز فترات محددة فى تطور ستوكهولم ؟ هذا الجانب يمكن بالطبع أن يدمج فى منظومة تميز المدينة ، ومن أهم الموضوعات هنا النزعات العلمانية والموجات الطويلة، أو ربما يكون من الأفضل أن نسميها بالمراحل الطويلة ، واعتقادى أن البيانات الديموجرافية تمثل مصدرا ممتازا لهذه النوعية من الدراسات ، فنمو عدد سكان مدينة ما يمكن أن يكون دليلا على نجاحها ، كما يمكننا أن نميز انتكاسها بتقلص عدد سكانها، إلى جانب أن البيانات الديموجرافية متوفرة إلى حد كبير وبالنسبة لفترات تاريخية طويلة ، فلدينا بالنسبة للقرون القليلة الماضية، على سبيل المثال ، سلاسل غير منقطعة من البيانات عن كل سنة تقريبا عن عدد السكان، المواليد، الوفيات، الزيجات ، الهجرات ... إلخ. وهذا الثراء فى المصادر لا ينطبق بالطبع على العصور الوسطى وبدايات العصر الحديث، ولكن لدينا على الأقل محاولات لتقدير عدد سكان ستوكهولم على الأقل منذ أواخر القرن الخامس عشر.

وقد حاولت فى الرسوم البيانية 1-3 أن أقدم صورة عن النمو السكانى عبر فترة طويلة فى الزمان فى ستوكهولم ، ويبدو أن المدينة شهدت تمددا سريعا للغاية عقب تأسيسها فى أواسط القرن الثالث عشر، فالوثائق التى تعود إلى نهاية ذلك القرن تذكر أن ستوكهولم هى أضخم مدينة فى السويد، ولكنها لا تذكر مساحتها ، وفى أواخر القرن الخامس عشر كان عدد سكان ستوكهولم حولى 6000-7000 نسمة [٢٠] . غير أن هذه البداية السريعة تبعها نمو بطىء فى القرن السادس عشر ، فربما لم يزد عدد السكان على الإطلاق. فالتقديرات المبكرة تقدر عدد السكان عام 1582 بحوالى 7500-8000 غير أن دراسة أخيرة لسفين ليليا Sven Lilja تقلصت بهذا الرقم إلى 6500 فقط ، ولكن يمكن أن يتضاعف هذا العدد على فترات منتظمة، فخلال حكم الملك إريك الرابع عشر من ملوك عصر النهضة، زاد عدد أفراد البلاط بشكل كبير وقدر عدد سكان ستوكهولم عامى 1561 و 1566 بأكثر من 10000 نسمة ، ولكن ربما كان ذلك فقط بشكل مؤقت ، وربما أيضا يعكس متطلبات التاج ، بيد أن الرقم الأدق عن فترة أواخر القرن السادس عشر يقدر عدد السكان بما بين 6000 و 7000 نسمة [٢١] .

وقد اعتبرت هذا الرقم الأدق هو أصدق رقم فى الرسم البيانى رقم 1 ، بينما أخذت الأرقام الأخرى فى الفترة ما قبل عام 1800 من حسابات ليليا Lilja الجديدة حول عدد السكان فى فترة ما قبل الصناعة فى ستوكهولم (٢٢) . وقد بنى تقديراته أساسا على عدد الأسر المسجلة فى سجلات الضرائب ، ولكنه اعتمد، فى الفترة منذ أواخر القرن السابع عشر، على الإحصاءات المتوفرة عن عدد السكان اعتمادا على سجلات المواليد والوفيات. والمصادر هنا صادقة ، ولكن النتائج مرتبطة بالطبع بكيفية تحديد المعامل، بينما اعتمدت على الأرقام للفترة التى تلى عام 1800 على الإحصاءات الرسمية وعلى دراستى على تلك المادة والتى تدور حول السكان الحضريين فى السويد بعد عام 1800 (٢٣) .

ويوضح الرسم البيانى رقم 1 عدد سكان ستوكهولم خلال خمسمئة سنة ووحدة المقارنة هى 40 سنة، وتغطى الفترة منذ أواخر القرن الخامس عشر وحتى أواخر القرن العشرين ، وقد أظهرت الأرقام بمقياس لوغاريتمى حتى نأخذ انطباعا عن النمو النسبى ، ومن السهل أن نتبين طفرة ثانية فى النمو بعد الطفرة الأولى فى العصور الوسطى العليا، خلال القرن السابع عشر، عندما ارتفع عدد السكان من حوالى 10.000 إلى أكثر من 50.000 بل وربما وصل إلى 60.000 ، وهذا الارتفاع الحاد لم يكن إلا نتيجة للأوضاع السياسية فى أوروبا ، فقد أصبحت السويد قوة عظمى فى أوروبا، وأراد التاج أن تكون العاصمة ممثلة لهذه المكانة السياسية الجديدة.

وقد حدثت طفرة أخرى بعد منتصف القرن التاسع عشر عندما بدأت المرحلة الصناعية ، فازداد عدد السكان من 900.000 عام 1850 إلى 30.000 فى انقلاب القرن ثم إلى 750.000 فى خمسينات القرن العشرين، وفى نفس الوقت بدأت عملية ظهور الضواحى وتطور المنطقة المتروبولية، فبلغ تعداد سكان ستوكهولم وضواحيها عام 1990 1.4 مليون نسمة تقريبا، مقارنة ب 320.000 فى مطلع القرن.

وقد عرفت المنطقة المتروبولية هنا على أنها مدينة ستوكهولم مضافا إليها المناطق الحضرية المجاورة للمدينة والتى يقطنها 200 نسمة على الأقل ، وقد بدأ التسجيل الرسمى لمثل تلك المجتمعات الصغيرة فى التعداد الرسمى السويدى فى بدايات القرن العشرين ، وكانت التسجيلات الأولى غير كاملة ولا يعول عليها، ولكن نظام التسجيل

تطور شيئا فشيئا وتحسنت نوعية البيانات ، ويمكننا الوثيق بالأرقام منذ 1950 كما تم إدخال كل المناطق الحضرية بغض النظر عن الحدود الإدارية ، ولذلك لدينا بيانات عن المدن من حيث المناطق الإدارية وكذلك المناطق عالية الكثافة البنائية.

ومن السهل التعرف على الضواحي حيث تتمايز عن المدن فى الجداول المطبوعة للتعداد ، كما يتضمن التعداد بعد الحرب العالمية الثانية عدد من يسافرون يوميا من مدينة لأخرى لغرض العمل، وقد ازدادت هذه المعلومات تفصيلا منذ عام 1960 ، فيمكننا مثلا التعرف على عدد هؤلاء المسافرين يوميا من وإلى ستوكهولم فى كل الاتجاهات وليس من الضواحي إلى المدينة فقط. ومنذ هذا التاريخ تحديدا عرفت الضاحية على أنها المنطقة الحضرية التى يقطنها 200 نسمة على الأقل يعمل ثلثهم على الأقل فى ستوكهولم .

إن الأرقام الواردة فى الرسم البيانى رقم 1 تبين ثلاثه مراحل للطفرات فى عدد السكان وكذلك تظهر وجود فترات بينية طويلة كان النمو فيها بطيئا نسبيا ، وسوف يتأكد لنا هذا الانطباع بشكل أكبر إذا نظرنا إلى القياسات النسبية فى الرسمين البيانيين 2 و 3 ، فالرسم الثانى يمكننا من تتبع نسبة ستوكهولم إلى إجمالى عدد السكان الحضريين فى السويد ، وقد استخدمت ، بالنسبة للقرن العشرين، أرقاما تغطى كل المنطقة المتروبولية، بينما اقتصرت الأرقام فى الفترات الأسبق على الحدود الإدارية لمدينة ستوكهولم حيث كانت أصدق تمثيلا للمنطقة المتروبولية التى اقتصرت عليها تقريبا ، وعلى أية حال لا توجد طريقة سهلة لتحديد المناطق الحضرية خارج ستوكهولم قبل عام 1900.

أما فى فترة العصور الوسطى فمن المعتقد أن ما بين 15% إلى 20% من كل سكان المدن كانوا يعيشون فى ستوكهولم ، وتعكس الزيادات الكبرى الفترات التى ازداد طلب التاج فيها لموارد جديدة وموظفين جدد بشكل أكبر من المعتاد بكثير، حيث تجمع الكثير من الناس فى ستوكهولم ، وقد أدت الزيادة العظمى فى عدد السكان خلال القرن السابع عشر إلى زيادة حصة ستوكهولم بشكل كبير حيث تحولت إلى مدينة كبرى يقطنها حوالى 4% من إجمالى عدد السكان الحضريين ، وهى أعلى نسبة تم تسجيلها خلال فترة الخمسمائة عام التى تشملها الدراسة.

وقد شهدت فترة ال 150-200 عام التالية الانحسار التدريجي لنسبة ستوكهولم ، ففى أواخر القرن التاسع عشر استقرت النسبة عند 20% وهى نفس النسبة خلال العصور الوسطى ، وأعتقد أن مثل هذه النسبة ، على الأقل خلال العصر الحديث تشير إلى نظام حضرى متماسك إلى حد كبير ، يتبع بشكل كبير قاعدة الحجم حسب المكانة ، فالقرن السابع عشر يمثل وضعاً شاذاً كانت ستوكهولم تسيطر فيه بشكل تام على الحياة الحضرية، فأصبح منحنى الحجم حسب المكانة شيئا فشيئا أكثر تحدبا ولكن التبنى البطيء بعد ذلك لفكرة إنشاء شبكة من المدن ساهم فى إعادة المنحنى إلى الخط المستقيم .

يوضح الرسم البيانى الثالث نسبة ستوكهولم إلى إجمالى عدد السكان فى السويد، فى الريف والحضر معا ، ولم يسكن ستوكهولم إلا 1% من إجمالى عدد السكان خلال العصور الوسطى بينما شهد القرن السابع عشر ارتفاعا طفيفا لتصل النسبة إلى 4% ولكن خلال فترة الركود التالية انخفض الرقم ببطء وتوقف عند 2.5% وشهد عصر الصناعة تركزا متزايدا لسكان السويد فى منطقة ميلار ولم يقل عنه فى ستوكهولم، وازداد فى تلك الفترة دور العاصمة فى المجتمع السويدى قوة بشكل كبير، فارتفعت نسبة سكان العاصمة إلى سكان السويد من 16% إلى 25 % منذ أواسط القرن التاسع عشر وحتى عام 1970 ثم انخفضت نسبة الزيادة بعد ذلك.

مسألة تحديد المراحل التاريخية

لقد أظهرت منحنيات أعداد السكان فى ستوكهولم كما رأينا ثلاث فترات من الارتفاع الكبير فى عدد السكان تلى كل منها فترات طويلة من البطء النسبى فى النمو ، وانتهت آخر فترات الزيادة الكبيرة حوالى 1970 وقد زاد عدد السكان بالقطع خلال السبعينات والثمانينات من القرن العشرين ، ولكن سرعة النمو لم تعد كما كانت فى السابق ، وقد تشير هذه النتائج إلى أن ستوكهولم قد دخلت فى الوقت الحالى مرحلة طويلة من الركود أو على الأقل النمو المحدود نسبيا . ولكن إلى متى ستستمر تلك المرحلة؟ فى السابق كانت فترات الزيادة الكبيرة تستمر ما بين 100-150 عامًا وتليها

فترات ركود أطول نسبيا، غير أن المؤرخين لا ينبغى أن يشتغلوا بالتوقعات ، يمكننا فقط أن نخلص إلى أن التاريخ فى صعود وهبوط ، والأشياء غير المتوقعة سوف تستمر دوما فى الوقوع، ومن ناحية أخرى فالتاريخ يعلمنا أن دورات النمو موجودة خلال العصور ، على الأقل منذ العصور الوسطى .

إن الفترات الطويلة للنمو فى عدد السكان والتى تمتد فيها فترات الزيادة الكبيرة والركود قرونا، من الموضوعات الهامة فى نفسها بالفعل، ولكن يمكن أن تكون أيضا وسيلة لتحديد الفترات التاريخية لستوكهولم. وفكرتى أن نبنى سيرة المدينة تاريخيا على أساس هذه الخطوط، ونناقش موضوعات التفرد من خلال تلك الخلفية ، إن مشروع الأطلس يمكن أيضا أن يتبع نفس هذا المنظور فى ترتيب الفترات التاريخية.

ويمكننا أيضا أن نتساءل إن كانت تلك الفترات الطويلة فى التطور خاصة بستوكهولم دون غيرها ، وإجابتى اليوم ستكون أن ستوكهولم قد اتبعت نفس مسار التطور الحضرى الذى شهدته السويد بشكل عام ، ويوضح الرسم البيانى رقم 4 عملية التحضر فى السويد منذ أواخر القرن الثانى عشر وحتى عام 1990، وقد عُرفت نسبة التحضر بأنها نسبة السويديين الذين يعيشون فى المدن أو فى المناطق الحضرية الأخرى، وتشير مقارنة منحنى النمو فى عدد السكان فى ستوكهولم مع منحنى التحضر فى السويد إلى تواز شديد ، فقد كانت التحضر فى السويد ينمو بشكل حاد فى نفس الفترات التى يزداد فيها عدد سكان ستوكهولم بشكل حاد.

بادئ ذى بدء لدينا طفرة فى العصور الوسطى عندما نشأ النظام الحضرى السويدى كما نعرفه الآن ، هذه الفترة استمرت تقريبا من القرن الثالث عشر وحتى القرن الرابع عشر وكانت ستوكهولم جزءًا لا يتجزأ من هذه العملية ، وازدادت نسبة التحضر تقريبا من 1% إلى 5% ، وخلال القرن السابع عشر وهو الفترة التى كانت فى السويد قوة عظمى فى أوربا، ارتفع معدل التحضر من 5% إلى 10% وأنشئت العديد من المدن الجديدة، اضطلعت بقرابة نصف الزيادة القومية، بينما اضطلعت ستوكهولم وحدها بالنصف الآخر.

بيد أننى أميز طفرة حضرية حدثت فى العصر الحديث ، حيث قفز معدل التحضر من 10% إلى 80% فى الفترة منذ منتصف القرن التاسع عشر وحتى عام 1970 ، وتسبب فى هذا النمو تضاعف عدد المناطق الحضرية وكذلك اتساع المدن القائمة بالفعل ، وتطورت ستوكهولم بنفس المعدل الذى تطور به نظام التحضر بشكل عام .

وكانت فترات الزيادة الكبيرة الطويلة هى نفسها فى البلاد ككل وفى ستوكهولم سواء بسواء، أى 100 – 150 سنة، واستمرت فترات الزيادات الكبيرة يتبعها فترات ركود طويلة عندما لا يتغير معدل التحضر لأكثر من قرن . لقد اتبعت ستوكهولم والسويد الحضرية نفس الدورات المتلاحقة فى ديناميكيات السكان، وجزءٌ كبيرٌ من صعود وهبوط التحضر فى الأمة يتركز فى تاريخ عاصمتها .

الهوامش

(١) G. Dahlbäck, I medeltidens Stockholm (Stockholm,1988) ,13.

(٢) L . Nilsson (ed.), Huvudstadens histooria: Sju kunskapsäversikter krink Stockholms historia från äldsta tid tid idag (Stockholm, 1992)

(٣) أنظر، كمرجع عام لهذه الفقرة، L. Nilsson, Urban history in Sweden', in L. Nilsson (ed.), Swedish Bibliography of Urban History: A selection of Books and Articles Published up to 1992 (Stockholm,1994 .

(٤) S. Hägerberg, Stockholms historia, 1-2 (Stockholm, 1981).

(٥) J. Säderberg et al., A Stagnating Metropolis: the Economy and Demography of Stokholm, 1750-1850 (Cambridge, 1991),171-198 .

(٦) L. Nilsson, Den urbana transitionen: Tätortema I svensk samhällsomvandling 1800 - 8 1900 (Stokholm, 1989),140-

(٧) Ibidd., 187 - 9

(٨) G. Ahlberg, Stockholms befolkningsutveckling efter 1850(Stokholm, 1958),43-48,68 79.M. Matovic, Stockholmsäktenskap: Familjebildning och partnerval I Stockholm 1850-1950 (Stockholm, 1984)

(٩) M . Märtensson , Stockholms hudhäll 1980-1925, in studier och handlingar rärander stockholms historia , VI (S tockoilm, 1989) .

(١٠) Ahlberg, Stockholms befolkningsutveckling, 80-85Säderberg et Al., A stagnating Metropolis, 22-26

(١١) A. Kaijser, Stadens ljus: Etablieringen av de färsta svenska gasverken (Stokholm, (1986

(١٢) B. Ericsson, Färändringar 1 svensk lokalfärvaltning från bärjan av 1800-talet till 1920,in I. Hammarstr(m and L. Nilsson (eds.), Lokal praxis p (det sociala omrädet Idonordisknländerna1800-1920 (Stockholm, 1986)

(١٣) S. Hägberg, Stockholms historia 2,239-240

Hammasträm, Stockho m Isvensk ekonomi 1850 - 1914 (stockholm , 1970) , 201-6. s . (١٤)
Hogberg stockims historia 2 , 14-5. soderberg et ail., A . stagnating MetropHo, 31-45 .

Hammasträm, stokhoilm, 208-10 . U . Gustafson, Industrialisens storstad (Stockholm, (١٥)
1976) , 69 - 70

Hammasträm, Stockholm, ,356-9 (١٦)

Nilsson, ,Storstädema Och den urbana transitionen', in Studier och handlingarrärande (١٧)
Stockholms historia, VI(Stockholm,1989), 153-6.G. Tärnkvist, ,Personkontakler Och lokalisering :
En Kartläggning av kontaktm (Nster Och regionala utvecklingstendenser inom svenskt näringsliv',
Urbaniseringen Sverige (SOU 1970:14,Stockholm, 1970) .

Säderberg, Civiliserring , Maknad Och vald Isverige 1750-1870 (Stockholm , 1993), 6 -24 (١٨)

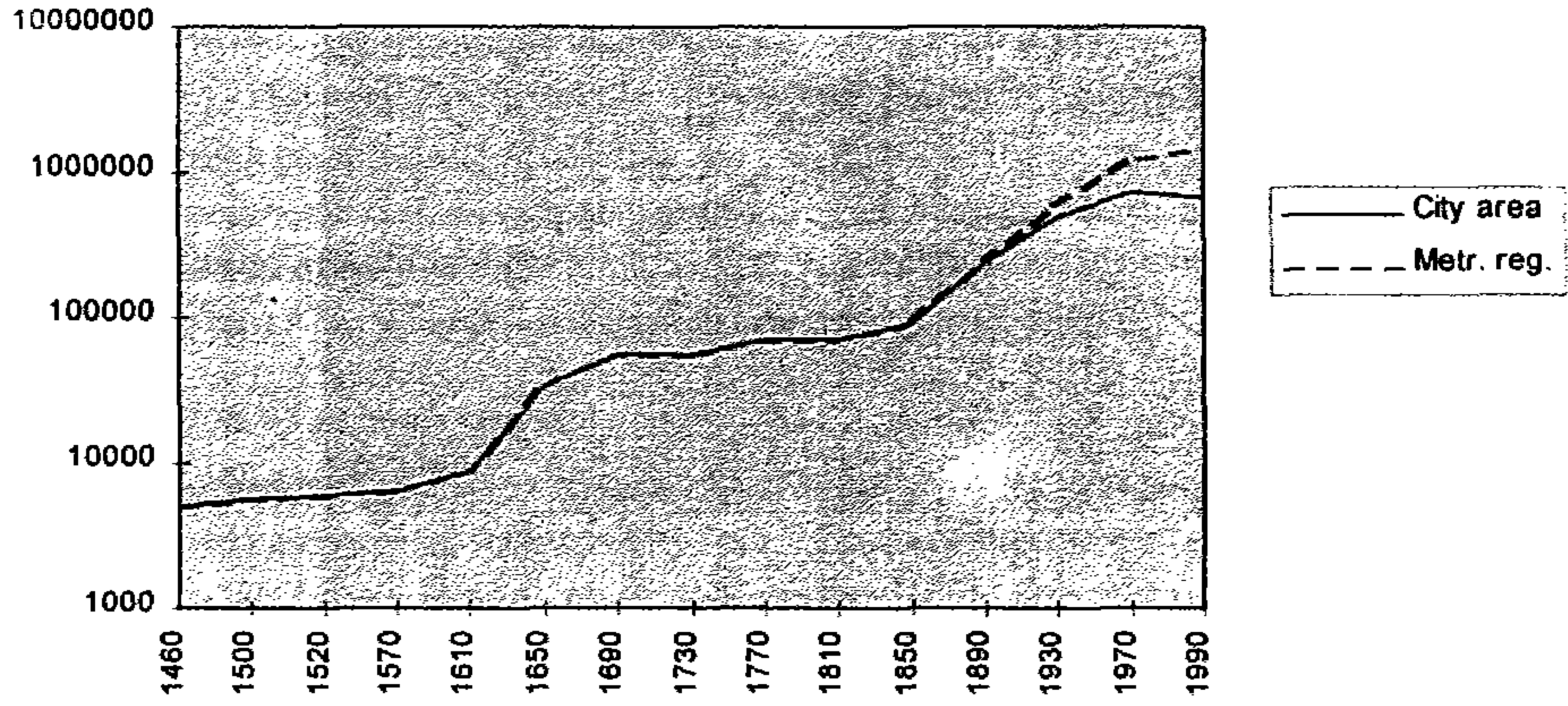
Ibid, 114 - 147, 174-192. (١٩)

Dahibäck, I medeitiens Stockholm, 50. (٢٠)

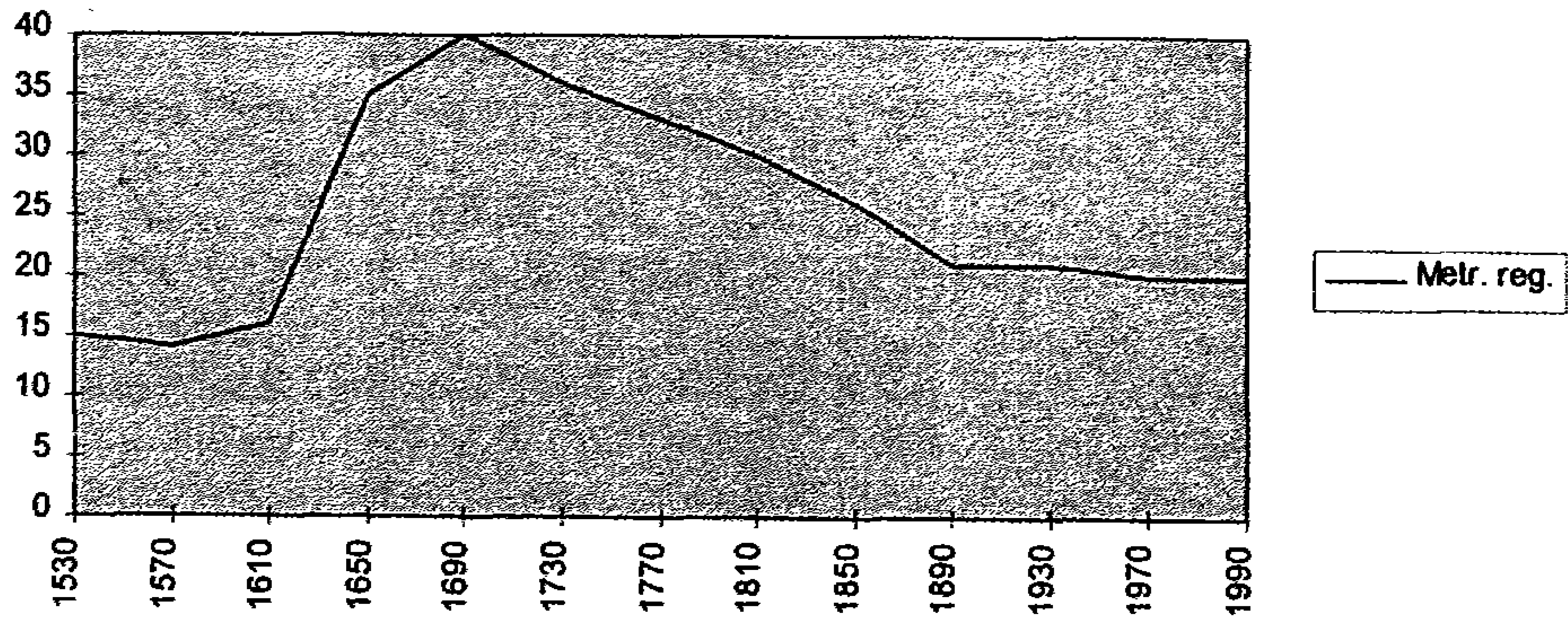
S . Lijja, Stockhlims befolngsutveckng fore 1800 , Historisk tidskrift 1995:3 , 307 - 11 (٢١)

I bids (٢٢)

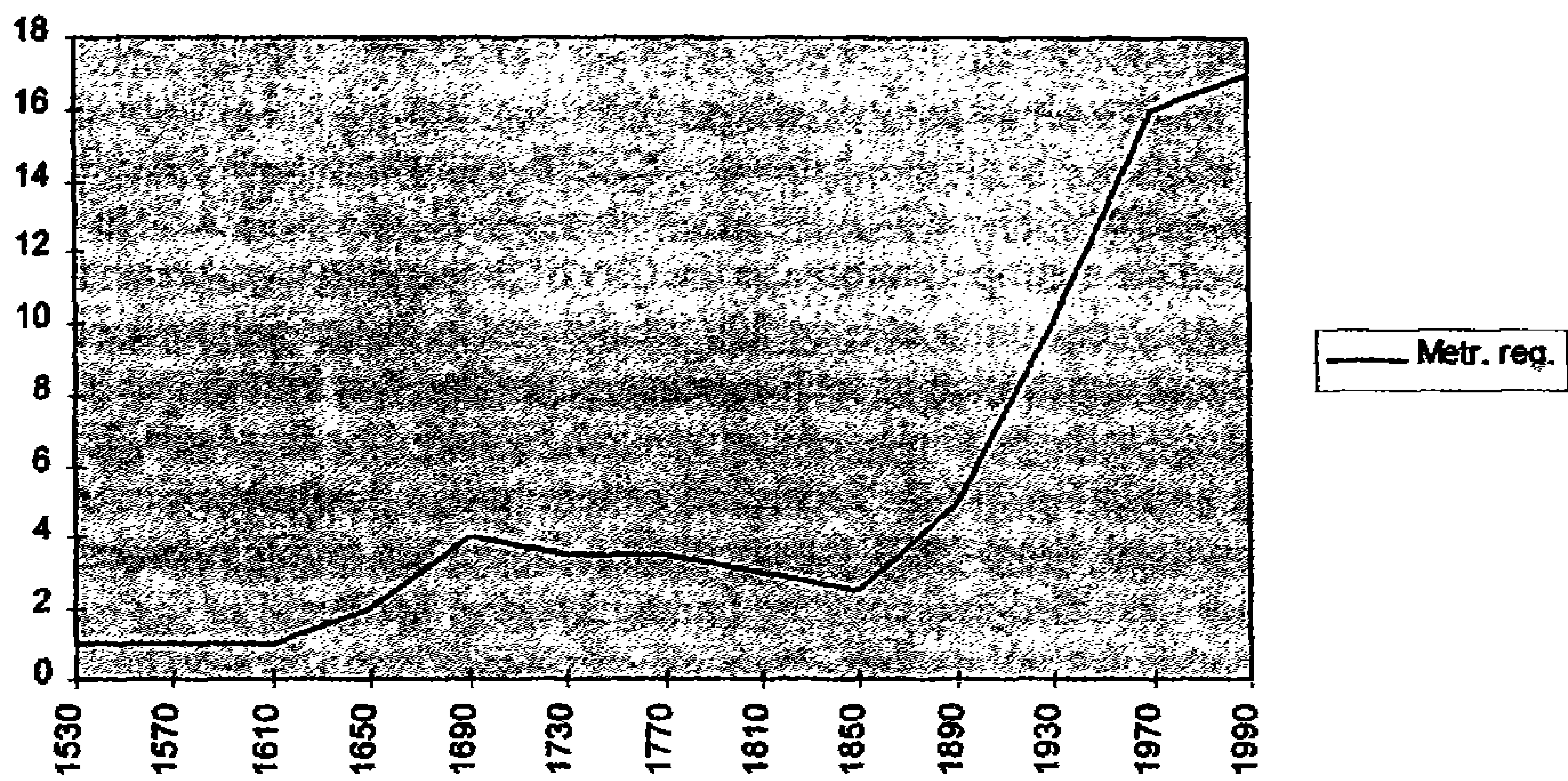
L.Nilsson, Folkmangden I administrativa tätorter 1880 - 1970 (Stockhoim, 1992) (٢٣)



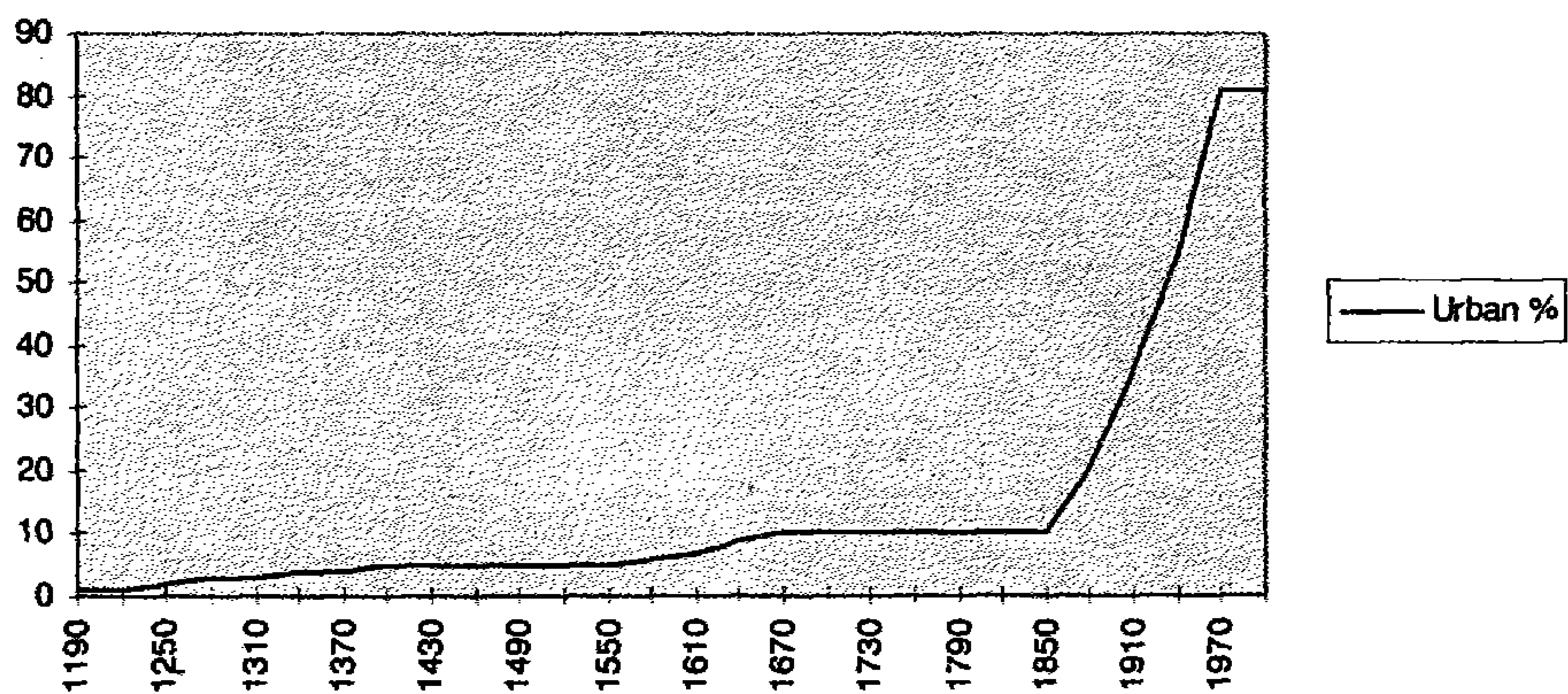
رسم بيانى (١) تعداد سكان ستوكهولم ١٤٦٠ - ١٩٩٠ (مقياس لوغاريايتمى)



رسم بيانى (٢) النسبة المئوية لتعداد سكان ستوكهولهم مقارنة بالمناطق الحضرية فى السويد



رسم بيانى (٣) النسبة المئوية لتعداد سكان ستوكهولم مقارنة بإجمالى عدد سكان السويد



رسم بيانى (٤) نسبة التحضر فى السويد ١١٩٠ - ١٩٩٠

عاصمة مالية : مدينة لندن : 1815-1986

ديفيد كيناستون

لقد كانت مدينة لندن هي شاغلي التاريخي الأساسي لأكثر من 17 سنة، وإني لسعيد حقا لانعقاد مثل هذا المؤتمر الدولي في المدينة، حتى أستطيع أن أقدم هذا الملخص عن عمل مازال جاريا .

لقد جئت إلى المدينة في أواخر العشرينات من عمري كمؤرخ اجتماعي – وليس كاقتصادي أو مؤرخ اقتصادي – وهذه الحقيقة الأساسية شكلت تناولي للموضوع منذئذ، لقد أردت أن أنفذ للمكان – أن أفهم كيف يعمل، كيف يشعر المرء في داخله وأتنفس رائحته – مع الحرص ألا أندمج حتى أصير جزءًا منه فأفقد القدرة الموضوعية التي يراها البعيد ، لقد عَرَف الكثير من المؤرخين والمعلِّقين – من منظور يسار الوسط السياسي بشكل أساسي – للمدينة أهميتها وقدرتها على خلق جو محيِّر وعبق بأنشطتها التجارية والمالية، ولكن بالرغم من بعض الدراسات المهمة والأضواء الصحفية لم يدخل أحد، كما أعتقد ، بحق إلى أدغالها. وبعبارة أخرى ، لقد أردت أن أكون مؤرخا أنثروبولوجيا: يرى سكان المدينة على أنهم قبيلة مهمة جدا، لها مكانة عالمية بالفعل ولكنها بالرغم من ذلك قبيلة.

على أية حال ليس كل ما يتمناه المرء يدركه ، غير أني ربما أكون قد خطوت خطوات مهمة في طريق تحقيق هذه الأحلام ، حيث أني الآن في معمعة كتابة ما أرجو أن يكون ثلاثية لمدينة لندن بين عامي 1815-1985، وقد نشر الجزء الأول (1815-1890) منذ عامين، بينما نشر الثاني (1890-1914) العام الماضي، وقد اعتمد المشروع على الأرشيف .

ولم يكن لتقوم له قائمة بدونه ، وهناك مصدرين أرشيفيين كان لهما الدور الأساسي :

1- المستودع شديد الثراء والغنى لمكتبة جيلدهال ، عندما بدأت العمل هناك كانت مجموعات الوثائق الضخمة لبورصة لندن قد أودعت لتوها، وقد أصبحت حجر الأساس بالنسبة لي وأخذتني في عالم السوق الصاخب، الساحر، غير المنطقي في كثير من الأحيان ، والذي كان خلال القرنين الماضيين هو النبض اليومي ودقات قلب المدينة كلها. وفي المكتبة بالطبع العديد من الكنوز الأخرى – ولي ولعٌ خاص بيوميات تجار الخشب الأب والإبن (تشارلز تشرشيل الأب وتشارلز تشرشيل الابن) والتي ترجع للقرن التاسع عشر، وهما من جنود المشاة في المدينة – وقد كانت المكتبة دائما، وهو أمر مهم ، شديدة الراحة لمستخدميها .

2- البنوك الخاصة، والتي تنقسم بالطبيعة إلى أنواع ثلاثة:

أ) البنك المركزي « بنك أوف لندن» وقد أدخلت تغييرات جذرية على أرشيف Old Lady أثناء فترة وجودي بالمدينة وأصبحت الآن تعمل بشكل راق جدا، ومازالت أكثر شخصية حديثة مثيرة للإعجاب في تاريخ البنك هو مونتاج نورمان Montagu Nor-man محافظ البنك بين عامي 1920-1944 وقد عملت مؤخرا على يومياته المكتبية التي كتبها بتركيز شديد، والتي توضح بالتفصيل كيف أصبح بابا المدينة، سائرا فيها بما يسمى لياقة "الموعظة الحسنة"، وبغير لياقة "امتعاض الدهشة" .

ب) البنوك الاستثمارية ، وخاصة "المؤسسة القديمة" لبارنجز وروتشيلدز، فلم يعد أي منها على حاله، ولكنهما كانا ولفترة طويلة مركزين رئيسيين للسلطة والنفوذ في المدينة، أو هكذا يبدو الأمر، وربما أهم من بنك أوف إنجلاند نفسه. فعلى سبيل المثال، انعقد لواء الزعامة في المدينة لأول لورد من عائلة روتشيلد، الذي كان يطلق عليه أصدقاؤه "ناتي" ، لأكثر من عشرين عاما قبل الحرب العالمية الأولى – عندما كان محافظ بنك أوف إنجلاند تاجرا مهملا . وقد وصلتنا سلسلة كاملة لمراسلاته منذ عام 1906 مع أقربائه في بنك الأسرة في باريس، وما يثير الدهشة بحق في هذه المراسلات أنه لم يكن له حق الاطلاع على جانب عظيم من المعلومات الداخلية وأنه كان بعيدا عن الأحداث مثله مثل أي شخص آخر عندما تكشفت تلك الأحداث على المسرح الأوروبي وأن وجهات نظره كانت صدى أكثر منها قائدا لرفاقه من رجال البنوك. باختصار هذه المراسلات تساعدنا على رؤية واضحة للمدينة وهي عملية هامة، بل وأساسية في رأيي.

ج) البنوك الأعضاء فى غرفة المقاصة. لقد كانت كل البنوك الرئيسية هامة بالنسبة لدراستى وأود فقط أن أؤكد ملاحظة إدوين جرين – أن هناك وثائق تواجه خطر قلة الاستخدام لأن العالم الخارجي يعتبرها غير ذات أهمية أو غير متاحة أو لكلا السببين. ويكفينا فى ميدلاند للتأكد من عكس هذين السببين أن نبحر فى اليوميات الرائعة والمراسلات الخاصة بالسير إدوارد هولدن Sir Edward Holden حاكم البنك الذى بنى نفسه بنفسه ، والتى ترجع لفترتى ما قبل أو ما بعد الحرب العالمية الأولى .

ويمكننى أن أستمر فى ذلك ولكنى أود أن أنهى بطرح سؤال أعتقد أنه يجول ببعض الخواطر فى هذا المؤتمر ، وهو تحديدا: هل الأرشيف هو سيدنا أم خادمنا؟ لفت صحفي جرىء انتباه الروائى الروسى فلاديمير نابوكوف إلى ملاحظة ل "إى . إم . فورستر" مؤداها أن الشخوص فى الرواية أحيانا تحتسب حياة حقيقية أثناء كتابة الرواية ، ولكن نابوكوف نفى ذلك بشدة بالنسبة لحالته، قائلا إنه يتعامل مع شخوصه على أنهم "عبيد يعملون عندى". لسنا كلنا بالطبع بمثل هذه العزيمة، وبالطبع يمكن أن تغير فرصة استمرار وجود بعض الوثائق وإتاحتها – واختفاء ودمار أو عدم إتاحة أخرى – من الصورة بشكل كبير ، وبعض وجوه المدينة ومؤسساتها المهمة وأسواقها لم تلق حقها من العرض فى عملى لنقص المادة الأرشيفية أو على الأقل المادة الأرشيفية التى تغرينى بالفعل لبذل الوقت والجهد اللازم فيها، غير أنى أميل إلى عدم التمادى فى القلق. لقد لعب الحظ دورا مهما فى تاريخ المدينة – ليس أقلها الميلاد فى الأسرة المناسبة أو غير المناسبة – ولو استمر على هذا فى الحياة الأبدية الأرشيفية لأرواح من ذهبوا والتى أدت دورها الأرشيفى لكونها شيئا مهما فى المدينة، فهو من حسن الطالع ، وفى الأسبوع الذى شنق فيه روتشيلد نفسه ؛ ربما بسبب عدم قدرته على احتمال ضغط المدينة عليه بسبب اسمه، يبقى واجبنا أن نستحضر هذه الأرواح المتروبولية ونعاملها بما ينبغى لها من احترام .

الفصل السادس

آسيا ، أفريقيا ، والأمريكتان

الأرشيف المتروبولى لطوكيو والهستوريوجرافيا

تاموتسو كوماى

المقدمة: الحفاظ على المادة المتعلقة بإدو – طوكيو (مدينة الكوارث)

عادة ما وجدت الحرائق والكوارث العنيفة ضالتها فى إدو (طوكيو الحالية) ، فنيران الحرائق كثيرا ما ترعى فى مبانيها المصنوعة من الخشب والورق. لقد سطر الأسلاف والكبراء فى كل عصر الوثائق الرسمية للمكاتب القضائية والحكومية كما دون التجار يومياتهم، غير أن حفظ تلك الوثائق كان عزيز المنال من جراء الحرائق والفيضانات التى كانت تضرب المدينة، وكانت الطامة الكبرى فى ضياع عدد عظيم من الوثائق الرسمية و السجلات القديمة فى الزلزال الكبير الذى ضربها فى السنة الرابعة من حكم أنساى Ansei عام 1855 وأثناء إصلاحات مايجى Meiji فى العام الأول من حكمه سنة 1868 .

وحتى مؤخرا عندما تغير اسم إدو لتصبح طوكيو ضاع عدد عظيم من الوثائق أيضا عندما ضرب المدينة زلزال كانتو الكبير فى العام الثانى عشر من حكم تايشو 1923، ثم تكرر الحال مع الغارات الجوية فى العام العشرين من حكم شوا 1945 والتى دمرت البقية الباقية، وهكذا ضاعت المادة الأولية المشتملة على الأرشيف الرسمى القديم، للأبد.

وفى الزمن العصيب أثناء الحرب العالمية الثانية قام الموظفون المسئولون فى السجلات التاريخية لمدينة طوكيو Historical Records of Tokyo City بنقل الوثائق الرسمية والسجلات القديمة إلى خارج المدينة للحفاظ عليها، وهذه الوثائق محفوظة الآن فى الأرشيف المتروبولى لطوكيو Tokyo Metropolitan Archives لاطلاع الجمهور، لقد كان لهؤلاء الموظفين من الحصافة ما مكنهم من حفظ وحماية الوثائق الرسمية.

تاريخ الأرشيف

تأسس الأرشيف المتروبولى لطوكيو عام 1968، وضم مكتبة الوثائق التاريخية His-torical Documents Library وقسم الأرشيف بإدارة الشئون العامة General Affairs De-partment فى حكومة مدينة طوكيو السابقة ، وكان الهدف من تأسيس الأرشيف هو : الجمع المنظم والحفظ للوثائق الرسمية والنشرات الحكومية واستخدامها، وهناك هدف مهم آخر لإنشاء الأرشيف وهو جمع سجل تاريخى للعاصمة.

وكانت مكتبة الوثائق التاريخية لحكومة طوكيو السابقة قد تأسست عام 1952، لحفظ وثائق الحكومة القديمة لمقاطعة طوكيو ومدينة طوكيو، واستكمال العمل فى جمع الوثائق التاريخية المستمر منذ عام 1901 فى هذه الأثناء كانت أعداد الوثائق تتزايد كل عام فى إدارة الشئون العامة، وكان قسم الأرشيف فى حاجة لأسلوب يضمن حفظ الوثائق بشكل منظم واستخدامها بشكل أكثر كفاءة ، ومنذ إنشائه منذ 27 سنة لعب الأرشيف المتروبولى لطوكيو دور الممول بالمعلومات للعاصمة، إلى جانب دوره فى حفظ أرشيف الدولة فى عام 1988 ، وبعد أن انتهينا من فاتورة إصلاح الأرشيف ، بدأ تزايد الاهتمام بالأرشيف والتطلع لما يمكنه أن يقدم ، ومنذ ذلك الوقت بدأت المقاطعات والمدن المسموح لها قانونا فى تحديث أرشيفاتها أو إنشاء أرشيفات جديدة .

وقد واجه الأرشيف المتروبولى لطوكيو صعوبات فى إيجاد مكان تخزين وعمالة متخصصة، وقد طلبوا من الحكومة المتروبولية مؤخراً إنشاء امتداد جديد حيث يقصر الحيز الموجود حاليا عن إيواء الوثائق ، غير أن مالية الحكومة كانت محدودة فقوبل طلب بناء جناح جديد بالرفض ، وكذلك كانت هناك صعوبة فى تعيين موظفين متخصصين حيث إن الحكومة المتروبولية لا تعى أهمية وجود عمالة متخصصة فى الأرشيف .

وعلى الرغم من هذه المشاكل فإن الأرشيف ما زال يقدم خدماته لجمهور طوكيو، فقد نشط الموظفون منذ 1991 فى العمل بمشروع لتصوير الوثائق ميكروفيلميا، كما أنهم يقدمون نتائج أبحاثهم عن أعمال الحكومة المتروبولية خلال الثلاثين عاما الأخيرة للجمهور ، بالإضافة إلى استمرار نشر الوثائق التاريخية لمدينة طوكيو بانتظام.

تحقيق (*) الوثائق التاريخية

إن العمل الأساسى للأرشيف المتروبولى لطوكيو هو جمع وحفظ الوثائق الرسمية وإتاحتها للجمهور ، إلا أن طبيعة هذه المؤسسة أدت إلى قيامها بتحقيق هذه الوثائق بنفسها، إلى جانب عملها العام.

ففى اليابان، ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ومع تطور دراسة التاريخ الإقليمى ، قامت الهيئات الحاكمة المحلية لكل منطقة، كمكاتب المقاطعات والمدن والقرى بتحقيق الوثائق الرسمية فى منطقتها.

وعادة ما تحدد فترة زمنية لإنجاز مثل هذا العمل ، وعادة ما يستعان بكفاءات من خارج الهيئة نفسها كالمحاضرين فى الجامعات مثلا، ولهذا كانت هناك مشكلة دائمة تتمثل فى تفرُّق الوثائق والسجلات الأصلية بعد الانتهاء من عملية التحقيق.

ويوجد لدينا الآن 32 مستودعا للوثائق الرسمية فى 26 مقاطعة و6 مدن من المسموح لها قانونا، وكانت دار المحفوظات العمومية فى طوكيو هى الثانية من نوعها التى تتأسس فى اليابان ، ومن أهم ما يميزها هو أن العمل فى تحقيق الوثائق ظل طوال الـ 95 عاما الماضية يتم داخليا دون الاستعانة بأفراد من خارجها.

نشر التحقيقات

تتمثل مهمة تحقيق المادة الأرشيفية فى جمع الوثائق القديمة الرسمية والخاصة بشكل كامل ، ثم اختيار ما يحتاج منها فى النشر أو لكتابة أوراق بحثية ، ثم نشرها لفائدة الجمهور .

ولا يهدف نشر التحقيقات إلى تقديم أيديولوجيا معينة أو إرضاء حزب سياسى ، ولا للحصول على تقدير الأكاديميين ، وإنما هدف نشر التحقيقات والأوراق البحثية هو

(*) استخدمت لفظ " تحقيق " هنا للدلالة على النشر العلمى للوثائق المتعارف عليها بين المشتغلين بهذا التخصص ، حتى لا يختلط مدلولها مع مدلول النشر بمعنى الطباعة فى كتب . (المترجم)

الحفاظ على المعلومات التاريخية فى حالة فقد الوثائق الأصلية فى أحد الكوارث ، حتيتيستطيع الأجيال القادمة أن تصل إلى الحقائق التاريخية ، وحتى يستطع المعاصرون أن يصلوا إلى المادة التاريخية دون الحاجة للذهاب إلى الأرشيف المتروبولى لطوكيو، لذلك كان من المهم أن تعتمد تلك التحقيقات على المصادر الأساسية لإدو وطوكيو .

والسـجلات التاريخية لمدينة طوكيو عبارة عن سلسلة من التحقيقات للوثائق الرسمية، والتى تغطى تاريخ وثقافة إدو وطوكيو بشكل كامل ، هذه السلسلة تشبه بشكل ما القاموس التاريخى وتحظى بسمعة طيبة بين الباحثين والجمهور فى طوكيو .

الهيستوريوجرافى

لقد كانت المنطقة المتروبولية لطوكيو منقسمة إلى جزأين (مقاطعة طوكيو ، ومدينة طوكيو) حتى أدمجتا عام 1943؛ لذلك كان العمل الهيستوريوجرافى يتم أيضا فى مكتبين مختلفين ، ويقع تاريخ مقاطعة طوكيو فى جزأين " حكومة المقاطعة The Prefectural Government ويتكون من عشرة كتب (1929-1934) و الإدارة Administration ويتكون من ستة كتب (1935-1937) .

أما بالنسبة للتحقيقات عن تاريخ مدينة طوكيو فتعود إلى 1901 عندما تقدم يوشياكى ناكاهاتشى Yoshiaki Nakahachi أحد أعضاء مجلس مدينة طوكيو باقتراح بهذا المشروع ، وقد تمت الموافقة عليه، وعين له طاقم موظفين يعملون كل الوقت فى دراسة تاريخ مدينة طوكيو منذ أول عام فى عهد مايجى 1868, وهكذا بدأ العمل فى تحقيق الوثائق .

وفى عام 1906 أصبح يوشيتارو تسوكاكوشى Yoshitaro Tsukakoshi الصحفى بجريدة كوكومين شينبون Kokumin Shinbun عضوا فى لجنة الهيستوريوجرافى ، وقد غير تسوكاكوشى اتجاه العمل ليصبح الهدف من التحقيق هو توفير تاريخ كامل لمدينة طوكيو للمواطنين فى شكل يسهل فهمه. وكان أسلوبه يقوم على جمع المادة التى تغطى ،

ليس فقط عصر مايجى ولكن أيضا العصور السابقة عليه ، وتقديم ذلك فى ثلاثة عشر كتابا للنشر .

وقد طرأت تغييرات على خطته عندما انتقل العمل إلى حكومة طوكيو المتروبولية عام 1943 ، فقد كان على النشر القائم أن يتوقف إبان الحرب العالمية الثانية وقام الموظفون بنقل الأصول المخطوطة للكتب التى تنتظر النشر، والمصادر، والوثائق الرسمية والقديمة ... إلخ إلى الريف بعيدا عن الغارات الجوية، ولم تعاود السجلات التاريخية لمدينة طوكيو النشر إلى عام 1952 ، ثم تغير اتجاه التحقيق بشكل بسيط ، فقد تغير التركيز فى النشر؛ بهدف زيادة المبيعات ، إلى الموضوعات المدنية والصناعية وأصبح النشر يتم مرتين سنويا، ومازال مستمرا حتى عام 1996.

وسائل الإيجاد

بلغ عدد الصفحات التى نشرت من السجلات التاريخية لمدينة طوكيو حتى مارس 1996 157.000 صفحة فى 165 كتابا تقع فى عشرة أجزاء ، ونظرا لضخامة حجم المادة لم يكن من اليسير الوصول إلى معلومة بعينها، لذلك كان من اللازم وضع كتابين : المحتوى الموضوعى Comprehensive Contents وفهرس الحقائق Index of Facts ووضعت أسماء العصور وأرقام الصفحات والمصادر الأصلية للمعلومة والصور فى قاعدة بيانات على الكمبيوتر. ويعتبر المحتوى الموضوعى هو تقريبا سجل "السجلات التاريخية لمدينة طوكيو" وهو مرتَّبٌ على ترتيب الأجزاء العشرة، بينما أوردت المحتويات فى الفهرس بترتيب أبجدى فى عباراتٍ يابانيةٍ مختصرة ، وأرجو أن ييسر هذا الفهرس الأبحاث المتعلقة بإدو وطوكيو .

الماضى المتشرذم: أرشيف مدينة نيويورك: 1804-1996 (*)

كليفتون هود

مقدمة

عادة ما ينظر المؤرخون إلى الأرشيف على أنه مجرد مخزن للمخطوطات والكتب النادرة ، أى أننا مستهلكون لمادة أولية ونعتمد على الأرشيف فى الوصول للوثائق التاريخية. بيد أننا يجب أن نأخذ في الاعتبار أن الأرشيفات هى نتاج الماضى كما أنها أيضا مصدرٌ للمعلومات عن هذا الماضى ، وهذا هو بالفعل الحال فى مدينة نيويورك، حيث شكلت العلاقات الاجتماعية والقرارات السياسية والقيم الثقافية تطورَ مجموعةٍ متمايزة من الأرشيفات .

وبين 1804 والآن نشأت فى نيويورك شبكة قوية ولكنها متشرذمة من الأرشيفات ، هذه الشبكة متشرذمة من ناحيتين ، فهى أولا متشرذمة وظيفيا، فنيويورك تمتلك عددا كبيرا من الأرشيفات شديدة الاختلاف نوعيا ، وأهم الاختلافات هى تلك التى بين المؤسسات الخاصة والعامة ، وبين الأرشيفات التى تغطى المدينة بأسرها وتلك التى تغطى منطقة محددة فيها ، وهى متشرذمة ثانيا من الناحية الثقافية ؛ فكثير من الأرشيفات تغطى المساحة الاجتماعية والهوية الخاصة بجماعات اجتماعية بعينها، بما فى ذلك صفوة المواطنين ، وأعضاء الأقليات العرقية، وسكان البورو إلى جانب الدارسين وعلماء الأنساب، بيد أنها على عكس مثيلاتها الأوروبية لم ينجح أى منها فى تقديم صورة شاملة عن هوية المدينة. إن طبيعة مدينة نيويورك يمكن أن نراها فى مصادر كثيرة مختلفة : الصحف ، التلفزيون،الإعلانات، رياضات الاحتراف ، المتاحف ، ولكن ليس فى الأرشيفات، فمستودعات المدينة تخدم جمهورا محدوداً محدداً وليس الجمهور العام .

ولى فى هذه الورقة هدفان : الأول : هو دراسة التطور التاريخى لأرشيفات نيويورك مع التركيز على أنواع ثلاثة من المستودعات : الأول هو الأرشيف الخاص للنخبة، والثانى الأرشيفات العرقية للبورو، والثالث الأرشيف الحكومى المحلى للمدينة ، ولن أحاول القيام بدراسة شاملة لكل أرشيفات المدينة ، فطبقا لتقدير أخير يصل عدد الأرشيفات فى نيويورك أكثر من ٢٥٠ أرشيفًا ، ومعظمها خارج نطاق هذه الدراسة (١) . والثانى، هو التركيز على الدلالات الثقافية لهذه الأرشيفات ، فهى من ضمن المصادر التى يعتمد عليها سكان نيويورك لتشكيل هويتهم وتحديد أطر علاقاتهم، بيد أن الأرشيفات ينظر إليها بشكل عام على أنها تقع فى دائرة الحيز المكانى الخاص ، ولمادتها على أنها ملكية خاصة، فقد ظهر تقليد تخصيصية الأرشيف فى نيويورك، فإذا أضيف إلى ذلك غياب الدور الرمزى للأرشيف الوطنى، تكرس بهذين العاملين هذا التشرذم الذى نراه (٢) . هذه التخصيصية الأرشيفية تجسد خصائص العقيدة الأمريكية فى قدسية الملكية الخاصة، والميل للحد من الدور الحكومى، والانقطاع بين الحاضر والماضى.

وسوف أستخدم مصطلح 'أرشيف' بمعناه فى الاستخدام الأمريكى – كمؤسسة تحتفظ بالمادة الأولية التى يعتقد أنها قديمة وتحمل بعض القيمة الثقافية والتى عزلت فى مبنى خاص من أجل حفظها(٣) .

الوعى الجماهيرى بتاريخ نيويورك

إنه لمن المفجع حقا هذا التأخر زمانيا فى إنشاء الأرشيفات فى تاريخ المدينة، فعلى الرغم من أن نيويورك قد تأسست عام 1624، فإنها لم يكن بها أرشيفات خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر(٤) . وبالرغم من عدم وجود ممارسات أرشيفية فى المستعمرات ، فإن هذا الافتقار للأرشيفات فى مدينة نيويورك كان أيضا مؤشرا على نوعية فهم المستعمرين لتاريخهم ، فالأمريكيون البريطانيون كانت لهم عقلية تاريخية قوية، ولكنهم ركزوا بشكل عام على أوروبا الحديثة وروما واليونان القديمة، أو على الإنجيل ، فمعظم المستعمرين نظروا لأمريكا الشمالية على أنها مهمشة حضاريا وقليلة الأهمية تاريخيا .

وبالمثل، نظر القليل من النيويوركيين لمدينتهم على أنها مكان له تميز أو أهمية خاصة ، والأقل منهم اهتم بدراسة تاريخها. فلم يظهر الكتاب الذى يعتبر عادة أنه أول ما نشر عن تاريخ نيويورك – William Smith's History of the Province of New-York إلا عام 1757 أى بعد 130 سنة من إنشاء المدينة ، ونشر عدد آخر من الأعمال التى تناولت تاريخ المدينة خلال الفترة التالية من القرن الثامن عشر، ولكن الطفرة الأولى فى كتابة تاريخ مدينة نيويورك لم تبدأ إلا فى أوائل القرن التاسع عشر.

وقد لا يثير أى من هذه الحقائق الدهشة، فربما اعتقد النيويوركيون أن مدينتهم ليست مُهِمة لمجرد أنها ليست مُهِمة بالفعل ، فعندما نشر ويليام سميث تاريخ عام 1757 ، كان عدد سكان المدينة 20.000 نسمة، فمثل المدن الأمريكية الأخرى، كانت نيويورك مركزا تجاريا إقليميا صغيرا على أطراف الإمبراطورية البريطانية. غير أنه لا توجد علاقة طردية بين الدور الاقتصادى أو السياسى للمدينة وفهم سكانها لأهميتها، ففى أمريكا ، كما فى أى مكان آخر، ليس للتواريخ المحلية للمدن الصغيرة والقرى أهمية كبيرة ، وبدلا من ذلك يعكس الوعى التاريخى للنيويوركيين الكولونياليين انتماءهم للثقافة العابرة للأطلنطى المرتبطة بالتاريخ الأوروبى .

وقد بدأ الاهتمام بتاريخ مدينة نيويورك فى تسعينات القرن الثامن عشر والعقد الأول من القرن التاسع عشر، وقد نتج هذا الاهتمام الجديد أساسا عن استقلال أمريكا عن بريطانيا العظمى، وقد حاول بعض أفراد النخبة الأمريكية، كجزء من عملية بناء الأمة ، أن يعطوا بلدهم تاريخا له بعض القدم مستقلا عن تاريخ بريطانيا العظمى ، وانتقل هذا الجهد لخلق التاريخ القومى أيضا إلى مدينة نيويورك. وفى هذا الوقت لم يكن هناك حدود فاصلة بين الولايات المتحدة، وولاية نيويورك ومدينة نيويورك كموضوعات تاريخية متمايزة ، فقد طغى التركيز على وحدة الأمة على الوعى بهذه التمايزات المكانية. وقد تكرست هذه النوعية من الوعى التاريخى الجديد بحادثتين وقعتا فى تسعينات القرن الثامن عشر، أولاهما انتقال عاصمة الوطن إلى فيلادلفيا (ثم إلى واشنطن دى سى) ثم انتقال عاصمة الولاية إلى ألبانى. وقد أثارت الخسارتان الشكوك حول مستقبل المدينة، مما حفز أهلها على تمجيد ماضيها، وقد نتج عن هذا

الاهتمام المتزايد بتاريخ نيويورك صدور عدة كتب عن الحقبة الهولندية من تاريخ المدينة ما بين عامى 1624 و 1664. وقد هجا واشنطن إيرفينج فى عمله الشهير Washington Irving, Knickerbocker's History of New York 1809 هذه التواريخ (٥) .

هناك عامل آخر لفت الانتباه لتاريخ المدينة، وهو ظهور نيويورك كمتروبول رئيسى فى أمريكا الشمالية خلال القرن التاسع عشر، فى عام 1800 كان تعداد سكان نيويورك 79.216 نسمة فقط لتحتل المركز الثانى بعد فيلادلفيا من حيث عدد السكان فى الولايات المتحدة، بينما بلغ عدد سكان نيويورك عام 1900 حوالى 3.4 مليون نسمة فاحتلت بذلك المركز الثانى فى العالم بعد لندن، من حيث عدد السكان (٦) ، وقد غيرت هذه الزيادة الكبيرة من الوعى التاريخى للنيويوركيين، بالرغم من أن هذا التحول كان معقدا بل ومتضاربا أحيانا. فعلو كعب نيويورك حث أهلها على البحث عن ماض مساو لمنجزات الحاضر ومناسب لتطلعات المستقبل ، وبحلول الأربعينات والخمسينات من القرن التاسع عشر يمكننا أن نلحظ طابعا مميزا لمدينة نيويورك فى الكتابات التاريخية، فقد صورت المدينة على أنها متمايزة بشكل جذرى عن الأماكن الأصغر ومتميزة فى حجمها وثروتها وزينتها الثقافية ، وسرعة إيقاعها وحداثتها، وكذلك فى قسوتها وحدتها.

وعلى الرغم من احتفاء النيويوركيين بثروة وقوة مدينتهم فإن كثيرا منهم فقدوا استقرارهم كنتيجة للامتداد العمرانى بها، وتشى الأعداد المتزايدة من المذكرات الخاصة والكتابات التاريخية البسيطة التى كتبت فى أربعينات وخمسينات القرن التاسع عشر بأن التاريخ المحلى أصبح مطية للتعبير عن الضيق من سرعة التغيير، وقد ركزت الكثير من هذه الأعمال – مذكرات فيليب هون Philip Hone الشهيرة على سبيل المثال – على المساحة الطبيعية للمدينة وعمليات الإنشاء والهدم المستمرة فى المبانى، فقد عبر هون عن إحساسه بالغربة نتيجة التطور السريع فى المدينة ، وعبر عن مشاعر الحنين للماضى الأكثر بساطة، وقد عبر هذا الوعى التاريخى الجديد أيضا عن التوترات الطبقية والعرقية، فقد حاولت الطبقة العليا من النيويوركيين أن تقيم الحواجز أمام المهاجرين والعمال، واستخدمت التاريخ لتضع نفسها فى صورة حامية حمى الثقافة، لتصبح بالتالى أسمى من الطبقات الدنيا (٧) ، وقد أثر هذا الاستخدام الاجتماعى للتاريخ على تطور الأرشيفات المدنية أيضا .

لقد بدأت الممارسة الأرشيفية فى نيويورك فى القرن التاسع عشر، وقد نجحت نيويورك فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل العشرين فى إنشاء شبكة تضم ثلاثة أرشيفات خاصة رئيسية : أرشيف الجمعية التاريخية لنيويورك (New-York Historical Society NYHS) وأرشيف جامعة كولومبيا Columbia University، وأرشيف مكتبة نيويورك العامة New York Public Library NYPI وقد كان لهذه الأرشيفات الثلاثة وظائف محددة وجمهور معين باعتبارها وحدات لثلاثة تنظيمات مختلفة. ومن المهم هنا أن نفطن لدلالة انتماء أرشيفىْ المكتبة العامة وجامعة كولومبيا لهيئتين أكبر من تلك التى ينتمى لها أرشيف الجمعية التاريخية؛ فقد ساهم ذلك إيجابيا على مستوى دعمهما المالى وجمهورهما، وهو ما يفسر قوتهما اليوم مقارنة بأرشيف الجمعية التاريخية ، وقد تأثرت الأرشيفات الثلاثة باتساع نطاق التعليم العالى بعد الحرب العالمية الثانية وأصبحوا مراكز للدراسات الأكاديمية .

وتعتبر الجمعية التاريخية لنيويورك هى ثانى أقدم جمعية تاريخية فى الولايات المتحدة ، قد أنشأها رواد الطبقة العليا عام 1804 من أمثال دى ويت كلينتون De Witt Clinton و صامويل لايارد Samuel Bayard الذين أرادوا الارتقاء بمستوى الثقافة الوطنية، وكان هدفها الواسع هو جمع المادة المتعلقة بتاريخ المدينة والولاية والأمة. ومنذ البداية قامت الجمعية وبنشاط بتوثيق تاريخ المدينة ، وقام أمناء المكتبة بها بالتماس الوثائق التاريخية من الجمهور وجمعوا المادة المكتوبة والمطبوعة من كل الطبقات الاجتماعية، كما نشروا أيضا مجموعات من الوثائق ، وقد أصبحت مكتبة الجمعية اليوم، بما فى ذلك الأرشيف، تقريبا، أهم مصدر تاريخى عن الحقبة الاستعمارية والقرن التاسع عشر فى المدينة. ومن بين المواد التى تحتفظ بها، أوراق عائلة لفنجستون Livingston وأوراق روفوس كنج Rufus King وجمهرة عظيمة من الوثائق العسكرية الخاصة بحرب السنوات السبع والحروب الثورية، ودفاتر حسابات التجار بالمدينة (٨) .

وقد تأسست مكتبة المخطوطات والكتب النادرة بجامعة كولومبيا حوالى 1900 ، وقد كانت فى الأصل مجرد غرفة فى مكتبة الجامعة وليس إدارة مستقلة بذاتها. ثم أصبحت إدارة قائمة بذاتها فى عشرينات القرن العشرين، وقد تحددت مهمة أرشيفها

من حقيقة وجوده فى جامعة بحثية فأصبحت تتمثل فى توفير المادة للبحث العلمى الأصيل، وقد أصبح منذ ذلك الوقت مصدرا أكاديميا لا يقدر بثمن. وتشمل مجموعاته الآن أرشيف باخمتف لتاريخ روسيا وأوروبا الشرقية Bakhmeteff Archives of Russian and Eastern European History وأوراق النبلاء الأمريكيين من أمثال أوجوست بلمونت August Belmont، وبيللا إس. أبزوج Bella S. Abzug و هربرت ليهمان Herbert Lehman ووثائق وقف كارنيجى للسلام الدولى (٩) . . Carnegie Endowment for International Peace.

أما قسم المخطوطات فى مكتبة نيويورك العامة فقد أنشئ عام 1914 (صورة رقم 1)، وقد كان فى البداية جزءاً من قسم تاريخ أمريكا وكان يحوى نماذج من الوثائق الخطية المشهورة، ثم استقل القسم بنفسه وتحول هدفه ليصبح جمع أوراق الشخصيات الهامة والمؤسسات من أجل المساهمة فى تقدم المعرفة الأكاديمية. وتعكس مقتنيات المكتبة العامة وظيفتها كمكتبة المحاولة الأخيرة النشطة حول العالم ، ويحتوى قسم المخطوطات على نحو 28.000 قدم مكعب من المواد، بما فى ذلك وثائق مجلة نيويوركر New Yorker، و National Civic Federation ناشرة الصحف دوروثى شيف(١٠) . Dorothy Schiff .

وبين هذه الأرشيفات الخاصة الثلاثة من التشابه أكثر مما بينها من الاختلاف ، فالمستودعات الثلاثة أنشأها أعضاء من نفس الفئة الاجتماعية من التجار الرأسماليين الذين ربطوا أنفسهم بارتفاع شأن نيويورك وهيمنتها على المستوى القومى، وكان من نتائج مساهمة هذه النخبة تفرق أوراق بعض الزعامات النيويوركية – مثل آل لفنجستون وآل بلمونت – بين مؤسستين أو ثلاثة، وتعكس المستودعات الثلاثة رؤية طبقة التجار لامتيازاتهم الطبقية وللأهمية الجديدة التى اكتسبتها مدينتهم بطريقين ، أولهما، دعم الأرشيفات لادعاءات التجار فى الامتيازات الاجتماعية والسياسية ، فوضع أوراق أو مقتنيات أحد التجار فى بناء خاص أو غرفة خاصة بها يعطيها قدسية تشهد على مكانته. فمن خلال العمارة والديكورات المؤثرة فى النفس، وسياسات شروط الاطلاع، والعناية التى تحظى بها مجموعاتهم لعبت الأرشيفات دورها فى الانتقال بهذه المواد من مقام الروتين إلى مقام التشريف، وثانيها أن الأرشيفات دانت بدين تجارها فهدفت مثلهم إلى تمجيد المدينة والتأكيد على ريادتها القومية والدولية، فعلى الرغم من أن

الأرشيفات الثلاثة تحوى مواد تخص مدينة نيويورك فإنهاامتدت بتطلعاتها إلى ما هو أبعد من حدود المدينة ذاتها، فلما أصبحت نيويورك مركزا عالميا، لم يكن لأرشيفاتها أن تقصر نفسها على الشأن المحلى فقط، فامتدت هى الأخرى بمقتنياتها إلى مدى أوسع .

وتمثل هذه الأرشيفات الخاصة الثلاثة نوعا خاصا من المؤسسات الثقافية، فمن الممكن أن نرى سلسلة معلوماتية فى مؤسسات ثقافية عامة مثل الأرشيفات والمتاحف والمكتبات، يتحدد فيها موقع المؤسسة بدرجة إتاحتها للجمهور وقيمة مقتنياتها. فالمكتبة المتجولة مثلا تقع فى نهاية هذه السلسلة فى طرفها العام حيث أنها متاحة بالفعل ولكن مقتنياتها من الكتب منخفضة القيمة، بينما يقترب متحف الفن من واسطة العقد؛ فبينما تحد القيمة المالية الباهظة لمقتنيات الفن الجميل من إتاحتها، إلا أن مكانتها الاجتماعية توفر لها جمهورا عريضا، وتقع أرشيفات النخبة النيويوركية فى طرف السلسلة الخاص؛ فإتاحتها محدود عادة بمن لهم مدخل أكاديمى أو اجتماعى مناسب. وهذا القصر فى الاستخدام على فئات بعينها يرجع فى جانب منه إلى القيمة النادرة لهذه المواد التى لا يمكن تعويضها، كما أنها تشمل أيضا الصراع الأرشيفى الأولى بين الإتاحة والحفظ، كما أنها تعكس أيضا مفهوم التملك، فحتى بعد أن يقتنى الأرشيف أوراقا شخصية تبقى هذه المقتنيات ملكية خاصة. ولم يكن المفهوم الحديث للأرشيف بوصفه خدمة عامة ومصدرا للدراسات العلمية قد تبلور بعد فى أواسط القرن العشرين، بل كان الأرشيف مازال يعكس مفهوم الملكية الخاصة المتوارثة من الواهب؛ فكان يرى أن وظيفته تنحصر فى الحفاظ على الملكية الخاصة لفائدة الواهب فى المقام الأول ثم ورثته. لقد كانت الأرشيفات تشبه الجبانات، وبالرغم من أن الاثنين كانا من الأمكنة العامة إلا أن تلك الأمكنة كانت مقسمة إلى شرائح خاصة، وهدفها الحفاظ على ذاكرة وكرامة الراحلين (١١) .

فكان من الطبيعى ، والأمر كذلك ، أن تلتزم الجمعية التاريخية والمكتبة العامة وجامعة كولومبيا بتقاليد الخصوصية، وقد خولت هذه الأرشيفات لادعاءات النخبة بالهيمنة السياسية والاجتماعية سلطة ثقافية، كما أنها وفرت أيضا مكانا يتمتع بالحماية الاجتماعية يمكن لأصحاب الامتياز من النيويوركيين أن يفزعوا إليه من إيقاع

المدينة الحديثة السريع بعيدا عن المهاجرين والعمال. وهذا الدور بالذات والمتمثل فى رسم الأرشيف للحدود الاجتماعية هو ما قلص حظه من الاهتمام العام، فهذا الاقتصار على فئات بعينها رسم حولها هالة أضافت لفاعليتها .

وقد لعب وضع المدينة فى الثقافة القومية دورا أيضا فى إضفاء هذا الطابع التخصيصى على الأرشيفات، فعلى الرغم من أن نيويورك أصبحت مركزا تجاريا فى الولايات المتحدة فى ستينيات القرن التاسع عشر، فإنها لم تعد عاصمة الأمة السياسية ولم تعد أيضا رمزا مركزيا كما كانت من قبل ، فنيويورك هى من بين تلك المدن العالمية القليلة التى ليست عاصمة فى نفس الوقت ، وبالتالى فأرشيفاتها تفتقر إلى جمهرة المواد التى تمكن المستودعات الأرشيفية فى أماكن أخرى من التعبير عن الطابع القومى ، ومن الواضح أن احتمالية وجود تلك الجمهرة من الوثائق لم تكن لتضمن خلق أرشيف يشى فى بنيته بملامح الأمة ، كما أن الأرشيف الحكومى الفدرالى القومى لم يتأسس حتى 1934، إلى جانب أن غياب الرمزية القومية حرم الجمعية التاريخية والمكتبة العامة وكولومبيا من وظيفة مَهمة كان يمكن أن تعادل الطابع التخصيصى بها .

وتتمثل الوظيفة الأساسية للأرشيفات الثلاثة اليوم فى دورها كمصدر للدراسات العلمية ، وقد تأثرت ثلاثتها بالتوسع فى التعليم العالى فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وكمعظم الأرشيفات الأمريكية الأخرى تلبى تلك الأرشيفات اليوم احتياجات الدارسين أكثر مما تلبى احتياجات الحكومة أو الأعمال أو النخب الاجتماعية ، ويوجه التزامها بخدمة الدارسين سياسات الجمع فى تلك الأرشيفات، وكذلك مصادر تمويلها وطبيعة مستخدميها ، وعلى الرغم من استمرار تقاليد الخصوصية فإن الأرشيفات الثلاثة قد وسعت من مهمتها وكذلك من جمهورها.

أرشيفات البورو، والأرشيفات الإثنية والعرقية

وبالإضافة إلى الأرشيفات الثلاثة الرئيسية، تأسس عدد من الأرشيفات الأصغر والمرتبطة بالحدود الجغرافية والاجتماعية للمدينة ، وهى أرشيفات البورو والأرشيفات

الإثنية والعرقية ، وقد كانت نشأة أرشيفات البورو تالية لتغير مُهِم حدث فى أسلوب حكم المدينة، تمثل فى نشأة نيويورك الكبرى ، فقبل 1898 كانت الحدود السياسية لمدينة نيويورك تقف عند جزيرة مانهاتن و برونكس الغربية ، وقد اتسعت حدود المدينة عام 1898 لتصل لحدودها الحالية والتى تضم خمسة بورو منفصلة فى مانهاتن وبروكلين وبرونكس، وجزيرتى كوينز وستاتن ، وبذلك ضمت هذه التوسعات – التى بلغت ثمان أضعاف مساحة المدينة الأصلية – تقريبا كل الأراضى التى ستصبح ضواح فى نصف القرن التالى، باستثناء شمالى نيوجرسى، وبحلول منتصف القرن العشرين كانت الأنفاق والطرق السريعة قد حفزت على عدم تمركز السكان فى مانهاتن وانتشارهم فيما يسمى البورو الخارجية ، ففى عام 1900 كان 53 من بين كل مئة من سكان نيويورك يعيشون فى مانهاتن؛ بينما بلغ عددهم 24 لكل 100 عام 1950 (١٢) .

لقد غير إنشاء البورو الخارجية من علاقات السكان مع أحيائهم ومع المدينة الكبرى ، فهذه البورو الخارجية كانت تضم تجمعات مثل الفلاشينج Flushing فى كوينز والفلاتلاندز Flatlands فى بروكلين منذ القرن السابع عشر ، ثم أصبحت هذه البلدات الصغيرة والقرى الآن جزءاً من متروبول ضخم، ازداد تضخما بالنمو السكانى، وكثير من السكان القدماء شعروا بالقلق من إزالة علامات الأرض والهوية المحلية التى اعتادوا عليها ، بيد أن حفنة السكان القدماء المتمسكين بذكرياتهم القديمة كانوا أقل عددا بكثير من السكان الجدد الذين تدفقوا على البورو الخارجية، وقد وجد هؤلاء السكان الجدد أنفسهم فى أحياء جديدة تفتقر أحيانا للحدود وفى بورو تفتقر (باستثناء بروكلين) للهوية .

وقد كانت الجمعيات التاريخية للبورو هى الحل لبعض السكان القدماء والجدد على السواء، وقد نشأت تلك الجمعيات فى القرن العشرين ، أو أعيد إحياؤها بعد فترة ركود طويلة ، وتشمل تلك الجمعيات الجمعية التاريخية لبروكلين (أنشئت 1863 ، وأعيد نشاطها فى ثمانينات القرن العشرين)، والجمعية التاريخية لجزيرة ستاتن (1856 ، وأعيد تنظيمها عام 1922)، والجمعية التاريخية لبرونكس كاونتى (1955)، والجمعية التاريخية لكوينز (1968) ، وهذه الجمعيات الأربعة هى تنظيمات خاصة تقوم بعدة وظائف: فتنشر معظمها مجلات تاريخية، وتدير بيوتا تاريخية وتنشئ معارض متحفية،

وتقدم جولات سياحية، ولديها مكتبات بحثية تضم مصادر أولية مثل الصور والمطبوعات والوثائق. فعلى سبيل المثال يحتوى أرشيف الجمعية التاريخية لجزيرة ستاتن على مخطوطات تخص أسر جزيرة ستاتن ، وأعمالها ومنظماتها، وصور لمواقع محلية، وميكروفيلم للصحف المحلية، وقوائم، وإحصاءات للسكان(١٣) .

إلى جانب أن هناك مستودعات متخصصة فى جماعات إثنية وعرقية بعينها قد أنشئت أيضا، ومن أهمها مركز شومبرج للثقافة السوداء بالمكتبة العامة بنيويورك New York Public Library's Schomburg Center for Black Culture والذى أنشئ عام 1923. وقد فتح مبنى جديدا فى هارلم عام 1980 و حسن من مجموعات الكتب والوثائق والصور التى يقتنيها. وقد تأسست الجمعية التاريخية الأمريكية الأيرلندية American Irish Historical Society، والتى تحتوى مكتبتها على أرشيف صغير فى بوسطن عام 1897 ثم انتقلت فيما بعد إلى مدينة نيويورك، ويرمز مبنى هذه الجمعية الأخيرة إلى التأكيد على مساهمة الأيرلنديين فى المجتمع الأمريكى والرد على الافتراءات المناهضة لهم، فهو مبنى ضخم يقع فى فيفث أفنيو Fifth Avenue الراقى فى مانهاتن فى مواجهة متحف المتروبوليتان Metropolitan Museum of Art ، وهو يجسد النجاح الأيرلندى الأمريكى، وتتشابه هذه الجمعية أيضا مع الجمعية التاريخية لنيويورك التى يقع مبناها الأضخم، ولكنه لا يزيد أبهة على مبنى الجمعية الأيرلندية، عبر السنترال بارك على الجانب الغربى الأعلى . وتهتم الجمعية التاريخية الأيرلندية الأمريكية ، مثلها فى ذلك مثل الجمعية التاريخية لنيويورك، بالفترة الكولونيالية وتعطى مكتبتها ومقتنياتها الأرشيفية أولوية على البرامج العامة ، وهذه الأولويات هى بالفعل ما ارتقى بهذه الجمعية لتصبح الأكثر تخصصا وعظمة، غير أنها ليست النموذج الوحيد للمؤسسات الإثنية. فهناك على سبيل المثال متحف الصينيين فى أمريكا Museum of Chinese in the Americas، فى مانهاتن السفلى، والذى يلعب دور المركز الاجتماعى ويشجع على المشاركة العامة (١٤) .

لقد أكدت الأرشيفات الإثنية وأرشيفات البورو على الهوية الاجتماعية فى المحيط المدنى ، فقدُ لعبت تلك الأرشيفات دورها فى الاستعانة بالماضى وخلق محيط اجتماعى

أمن من شأنه أن يُشْعر العمال والمهاجرين وسكان البورو بشرعية وجودهم ، وقد تجنبت الأرشيفات الإثنية وأرشيفات البورو الأكثر نجاحا تقاليد الخصوصية ولعبت دور المراكز الاجتماعية. وعلى الرغم من صعوبة تحديد دورها بشكل مماثل لمثيلاتها النخبوية، وبالرغم من أنها أقل روعة وجاذبية، فإن المستودعات الإثنية ومستودعات البورو تعتبر أكثر التصاقا بجمهورها، وأعتقد أن هذا هو السبب فى الحيوية والجدة التى تتميز بها أرشيفات نيويورك الأصغر وكذلك متاحفها وجمعياتها.

الأرشيف البلدى

استمرت أرشيفات نيويورك مكونة من الأرشيفات الخاصة لعدة عقود ، ثم أسست مدينة نيويورك الأرشيف البلدى عام 1952 ليحتفظ بوثائق المدينة الرسمية ، ويرجع السبب فى إنشاء هذا الأرشيف، جزئيا إلى الرغبة فى حل مشكلة إدارة وثائق نتجت عن اتساع نشاط الحكومة البلدية خلال ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين ، ويرجع سبب نشأته فى جانب آخر منه إلى الشكوى من سوء حالة الوثائق التاريخية الخاصة بالمدينة وحاجتها لإدارة مركزية. وقد تولت المكتبة العامة بنيويورك إدارة هذا الأرشيف فى البداية بموجب عقد مع المدينة، وقد قررت لجنة مشكلة من اثنين من المؤرخين المتميزين أن قوة العمل بالأرشيف لا تفى بالغرض وكذلك أشارت إلى سوء حالة حفظ الوثائق، فتقرر بناء على ذلك نقل الأرشيف إلى إدارة الخدمات البلدية Municipal Services Administration، غير أن تلك الإدارة – وهى وكالة مجمعة ذات اختصاصات واسعة – لم تضع الأرشيف أبدا فى قائمة الأولويات ، وقد كاد الأرشيف أن يختفى من الوجود إبان أزمة المدينة المالية فى سبعينات القرن العشرين، وتأزم الوضع بشدة حتى لم يبق من قوة العمالة سوى فردين فقط بحلول نهاية عام 1975، وقد رأى من أيدوا هذا الاتجاه أن الأرشيف يقتطع نسبة أكبر مما ينبغى له من ميزانية الإدارة والموظفين. ونتيجة لجهود بول أو دوير Paul O'Dwyer السياسى المؤثر وصديق الأرشيف، أقر مجلس المدينة فى عام 1977 قانونا محليا بإنشاء إدارة الوثائق وخدمات المعلومات Department of Records and Information Services (DORIS) كإدارة مستقلة (١٥) .

وقد تمكن الأرشيف ، بفضل هذا الإجراء من الاستفادة بالرخاء الاقتصادى للثمانينات، فاستطاع الحصول على العديد من المنح القومية وزاد من قوة العمل لتصل إلى 23 فرداً ، غير أن تقدم الأرشيف البلدى كان بطيئا فى التسعينيات ، فقد نقص عدد العاملين به إلى 16 فرد بحلول أكتوبر 1996 والأسوأ من ذلك هو أن العقلية المقترة لإدارة المحافظ رودلف جيوليانى Rudolph W. Giuliani (انتخب عام 1993) استهدفت إدارة الوثائق وخدمات المعلومات (وربما الأرشيف نفسه) للاستغناء عنها ، ولكن لم يحدث شيء حتى الآن، ومازال الأرشيف البلدى حى يرزق .

وتقدر مقتنيات الأرشيف البلدى ب 90.000 قدم مكعب ، وتشمل أوراق محافظى المدينة منذ خمسينيات القرن التاسع عشر وحتى الآن، وخرائط كوبرى بروكلين والسنترال بارك، ووثائق مفصلة لعشرات الآلاف من المبانى. وربما تكون من أقيم المواد بالنسبة للدارسين وثائق الشرطة والمحاكم والملاجئ والتى توفر بيانات عن المهاجرين والعمال، وهى مادة لا غنى عنها بالنسبة للتاريخ الاجتماعى ، وقد اعتمدت العديد من أعمال التاريخ الاجتماعى الهامة على تلك الوثائق بشكل كبير، نذكر منها Georgoe Chauncey's Gay New York, Timothy J. Gilfoyle's City of Eros, and Elizabeth Blackmar and Roy Rosenzweig's The Park and The People . (١٦)

وعلى الرغم من أهمية الأرشيف البلدى كمصدر للدراسات ، فإنه لم يلعب دورا مدنيا أكبر، (١٧) وربما كان أقرب الأوقات التى كاد الأرشيف أن يلعب فيها هذا الدور المدنى كان إبان إدارة المحافظ جون لندساى John V. Lindsay19731966 فقد كان من أحد أهداف إدارة لندساى إحداث توافق عرقى وإثنى، وأرادت تحويل الأرشيف لمركز يمكن أن ينظم مؤتمرات ومعارض حول التعاون الاجتماعى، غير أن تلك الفكرة لم يتم تنفيذها خلال فترة إدارة لندساى، ولم تطف على السطح مرة أخرى فى مدينة شهدت العديد من التوترات العرقية والإثنية .

إن عدم قدرة الأرشيف البلدى على لعب هذا الدور المدنى تتخطى مجرد كونها مسألة مؤسساتية، ففى مدينة تعتمد فيها مختلف الجماعات الاجتماعية على الهُوية التاريخية كجزء من عملية تنمية المصالح وتأطير العلاقات، لا يظهر إلا قليل حماس لأرشيف مركزى عام يتكلم باسم المدينة ككل ويمثل مصالحها العليا، وربما استطاع

أرشيف قومى أن يتغلب على القوة الطاردة المركزية للتشرذم والتخصيصية، ولكن أرشيفا بلديا لا يستطيع ذلك .

وربما تتضح المشكلة بشكل أكبر فى الناحية المعمارية ، فقد ظل مأوى الأرشيف البلدى لسنوات طويلة في مخازن، أو مبان إدارية بدون هوية، أو محاكم قليلة الأهمية ، ومنذ بضعة سنوات انتقل أخيرا إلى مقر على أحدث طراز فى مبنى رائع فنيا فى قاعة المدينة City Hall صمم لإيقاع هذا التأثير فى نفس كل من يمر به. ويطلق على المبنى بشكل غير رسمى قاعة الوثائق، وهى ما يوحى للوهلة الأولى باعتراف بأهمية الأرشيف، ولكن هذا المسمى لا يتعلق، للأسف بالأرشيف، ولكن بمحكمة Surrogate's Court والدراية بوجود الأرشيف فى نفس المكان تكاد تكون معدومة (١٨) .

الماضى اليوم

وتبدو التطورات الأخيرة غير مبشرة، فالعديد من الأرشيفات المهمة مثل الأرشيف البلدى لقيت تقليصا كبيرا فى ميزانياتها وواجهت خطر الغلق ، وأكثر تلك المشاكل حدة تلك المتعلقة بالأرشيفات الخاصة للنخبة ، فأرشيفات الجمعية التاريخية لنيويورك والمكتبة العامة وجامعة كولومبيا تخدم عددا محدودا من الجمهور اقتصر بشكل كبير على جماعات اجتماعية بعينها. غير أن الوضع تغير بحلول الأربعينيات من القرن العشرين، حيث طغت الرأسمالية وأدت التغيرات فى تركيب النخبة وهويتها إلى حرمان تلك الأرشيفات من دورها القديم كحراس على ذاكرة الطبقة العليا. غير أن الأمور فى أرشيفى المكتبة العامة وجامعة كولومبيا كانت أفضل نسبيا حيث أمكنهما البحث عن مصادر جديدة وتمويل، وصادفهما نجاح نظرا لأنهما وحدتان من مؤسستين أكبر، مما أعطاهما مرونة فى التعامل مع تلك المشكلة ، وقد حدت بهما الظروف إلى توسيع نطاق دورهما لجذب جمهور جديد ، لذلك فلا يزالان فى حالة جيدة نسبيا حتى بعد تخفيض ميزانيتهما.

وعلى العكس من ذلك كانت الجمعية التاريخية لنيويورك أكثر الثلاثة تصلبا فى الإدارة ومحافظة فى الناحية الاجتماعية ، وهى تمر الآن بمشاكل صعبة ، فهى تعانى

من المشاكل الجمة منذ أواخر الثمانينات وتواجه احتمال الغلق أو الضم لمؤسسة أخرى ، وعلى الرغم من أنها تمثل الحد الأقصى للمشكلة فإنها تشير أيضا إلى مساوئ التقاليد الأرشيفية لنيويورك ، فالجمعية ليست جزءا من مؤسسة أكبر، ومكتبتها لا تدعمها مقتنيات متحفية تهدى لها ولا محل عاديات يبيع الهدايا لصالحها ، وهي ليست مثل متاحف الفن أو متاحف التاريخ الطبيعي من ناحية أنها لا تتمتع بجاذبية الجمهور العادي، ولكنها تقتصر في جمهورها على الدارسين، والجماعات الصغيرة ذات الموارد المحدودة، كما أنها كانت بطيئة في الاستفادة من المنح التي أصبحت جزءاً من النظام التعليمي الجديد، والنتيجة أن الجمعية التاريخية أصبحت تعتمد بشكل أساسي على مواردها من الهبات التي يقدمها النخبة كما أنها لا ترى نفسها تاريخيا ، كما كانت من قبل؛ فبعد أن أصبح لها الآن تاريخ فإنها لم تعد تحتاج للسلطة التاريخية. وفي مدينة تعاني من الاختلافات الإثنية والعرقية، يصبح ارتباط الجمعية التاريخية بالامتيازات الاجتماعية المتوارثة نقطة ضعف عند محاولتها إعادة صياغة نفسها ، وعلى الأقل بالنسبة للجمعية التاريخية، فقد أصبحت الخصوصية مسئولية جسيمة، وهو مما يؤسف له، حيث أن مكتبتها تعتبر من أهم المصادر التي يمكن أن تساعد النيويوركيين على فهم تاريخهم (١٩) .

الهوامش

(*) أود أن أتقدم بجزيل الشكر لجين آشتون Jean Ashton ، وميرى بز بولنج Mary B. Bowling، وكينيث رز كوب Kenneth R. Cobb لتعليقهم على مسودة هذا المقال .

(١) سوف أتجاهل نوعيات كاملة من الأرشيفات بما فيها أرشيفات متاحف الفن، وأرشيفات المؤسسات العلمية والطبية ومستودعات الأفلام والفيديو والصور، والمؤسسات الدينية.

(٢) لقد اقتبست مصطلح تخصيصية الأرشيف archival privatism من فكرة التخصيصية التي ناقشها وارنر فى S.B. Warner, Jr, The private City: Philadelphia in Three Periods of Its Growth, 2nd ed. Philadelphia, 1987xi-xii

(٣) M. B. Bowling, in The Encyclopedia of New York City, edited by K.T.Jackson New Haven, 1995 50 – 51 . وأحد المنظمات التى ترمى إلى التقليل من هذا التشرذم أرشيفيوا المائدة المستديرة لنيويورك المتروبولية Archivists Round Table of Metropolitan New York والتى تأسست عام 1979 وتعقد اجتماعات شهرية وورش عمل نصف سنوية، كما تمول الصحيفة السنوية Archives Week التى تنشر الوعى العام بمستودعات نيويورك ,1 ART Newsletter, fall 1995 1 .

(٤) على الرغم من عدم وجود أرشيفات بالمفهوم الحديث للكلمة قبل القرن التاسع عشر، فإن الفوارق بين المكتبات والأرشيفات لم تكن دقيقة، فخلال الفترة الاستعمارية، كانت هناك مؤسسات مثل Trinity Church و New York Society Library التى ربما احتفظت بوثائق أصلية كجزء من مقتنيات مكتباتها، بيد أنه لم تكن هناك ممارسات أرشيفية. P. Dain, Libraries,' in Encyclopedia of New York City,667- 670 .

(٥) Washington Irving, Knickerbocker's History of New York (New York, 1809 ; rev. ed., New York, 1965) ; H.E. Mahan, "Histones," in The Encyclopedia of New York City, 548 - 549.

(٦) I. Rosenwaike, The Populetion History of New York City, (Syracuse, NY, 1972) 16.36.38 - 36.

(٧) A. Nevins, ed. The Diary of Philip Hone, 1828-1851(New York, 1927)

(٨) of the Meetings of 20 November and 10 December 1804 Minutes of the New-York Historical Society,' vol. 1804-1837 microfilm edition, reel 1New-York Historical Society Archives; R.W.G. Vail, Knickerbocker Birthday: A Sesqui- Centennial History of the New-York Historical Society,1804-1954 New York, 19543 - 45 E.M. Foshay New-York Historical Society,' in Encyclopedia of New York City,832-3

(٩) Interview with Jean Ashton, Columbia University, 25 October 1995.

(١٠) P. Dain, The New York Public Library : A History of Its Founding and Early years (NewYork, 1972), 96, 122-3; Interview with Mary B. Bowling, New York Public Library, 2 November 1995.

والمكتبة العامة فى نيويورك هى شركة خاصة أنشئت عام 1895 من خلال اندماج مكتبتى أستور As-tor ولينوكس Lenox المستقلتين ، ومن ضمن المواد التى انتقلت للمكتبة العامة ، كان هناك مواد أرشيفية مثل وثائق اللجنة الصحية الأمريكية U.S. Sanitary Commission.

(١١) Ashton interview; Interview with Robert Sink, New York Public Library, 14 November 1995; Bowling, "Archives", loc. Cit.

(١٢) C Hood, 722 Miles: The Building of the Subways and How They Transformed New York (New York, 1993) 162 -180 For the creation of Greater New York, see D.C. Hammack, Power and Society: Greater New York at the Turn of the Century (New York, 1982)

(١٣) Staten Island Historical Society, Research Facilities and Resources New York, n.d.); The Bronx Historian, v>19 (October-January1996), G.D. Hermalyn, .Bronx County Historical Society,' in Encyclopedia of New York City, 146: B. Shepherd, Staten Island Historical Society, in Encyclopedia of New York City, 1118.: Queens Historical Society,' in Encyclopedia of New York City, 971:E.M. Synder-Grenier,'Brooklyn Historical Society,' Encyclopedia of New York City, 157-158.

ويعتبر أكبر أرشيفات البورو هو أرشيف الجمعية التاريخية لبروكلين ، وهو قريب من نموذج الأرشيف النخبوى الخاص ، وهو ما يتفق مع تاريخ بروكلين كمدينة مستقلة فى السابق ، وكان ذو هوية قوية ويتفق أيضا مع أصول الجمعية نفسها. وقد تولى إدارة الجمعية فى ثمانينات القرن العشرين، ديفيد كاهن David Kahn والذى بعث الحيوية والنشاط فى أوصال الجمعية بربطها بتاريخ بروكلين العام وبمجتمعاتها العرقية. وفى عام 1985 أطلق على LIHS اسم الجمعية التاريخية لبروكلين إشارة لمهمتها الجديدة

(١٤) أنشىء مركز الدراسات البويرتوريكية The Center of Puerto Rican Studies فى هانتر كولدج hunger College مؤخرا أرشيفا . Bowling, Archives'; The Museum of Chinese in the Americas was previously known as the Chinatown History Museum. Bu Gao Ban (Winter 1-8 1996).

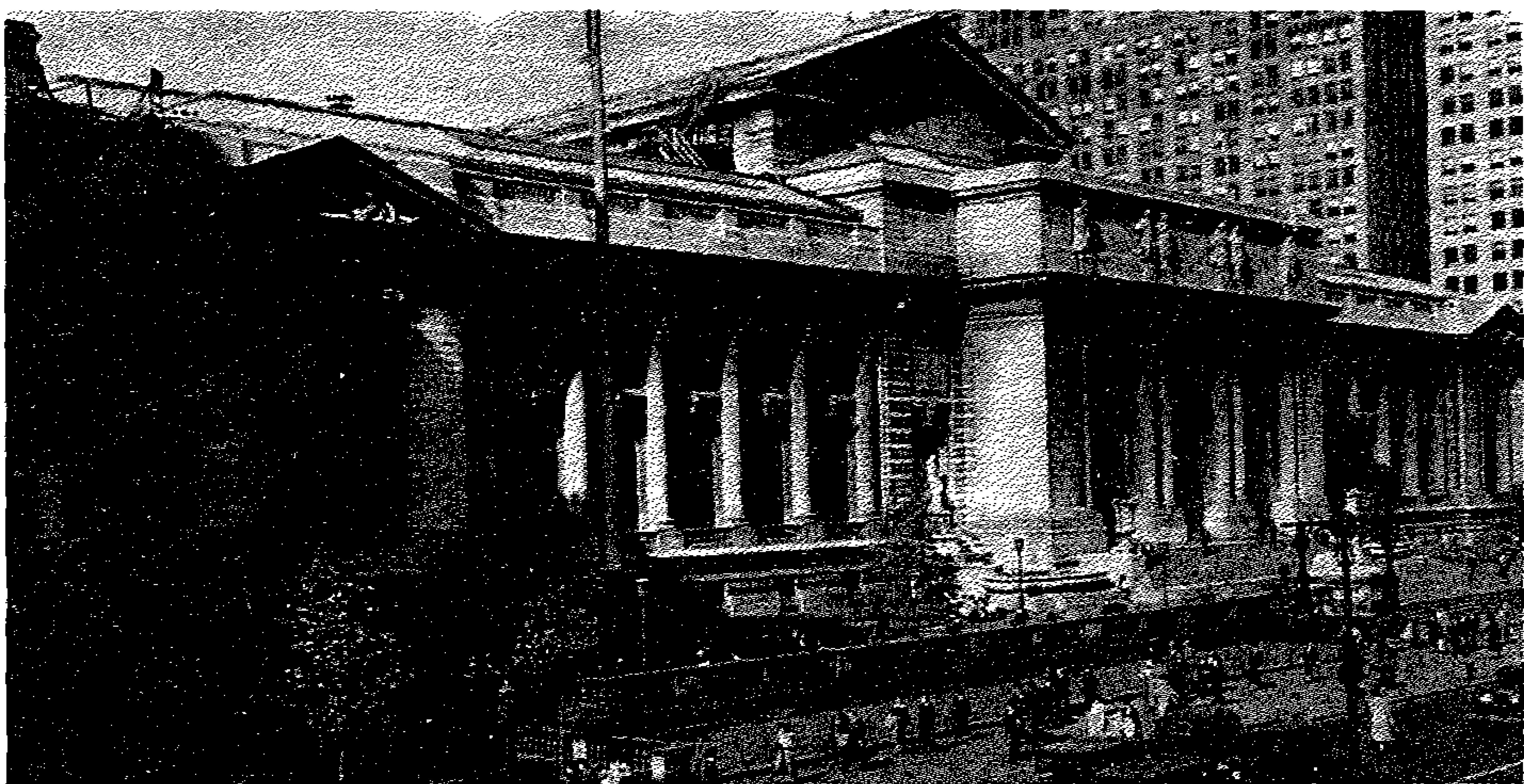
(١٥) لهذه الإدارة ثلاثة فروع : الأرشيف ، وقسم إدارة الوثائق ، ومكتبة المراجع البلدية ، ومن غير المعتاد أن نجد أرشيفا لمدينة فى الولايات المتحدة وبالرغم من أن لفيلادلفيا أرشيف مدينة ، وكذلك يجرى إنشاء أرشيف لمدينة بوسطن، إلا أن معظم المدن تحتفظ بالوثائق الرسمية فى مكتب التوثيق الخاص بالمدينة، أو فى إدارة بلدية مختصة، أو فى الجمعية التاريخية الخاصة بالولاية أو فى جامعة Interview with Kenneth R. Cobb, Municipal Archives, NYCDORIS, 3 October 1995 .

cobb, Interview, 1995, Telephone interview with Kenneth R Cobb, 25 September (١٦) 1996, K.R CobbArchives,' in Encyclopedia of New York City, 780,G Chauncey, Gay NewYork: Gender, Urban Culture, and the Making of the Gay Male World, 1890-1940 (New York, 1994), T.J.Gilfoyle, City of Eros: New York City, Prostitution and the Commercialization of Sex,1790 - 1920 (New York1992) E.Blackmar and R. Rosenzweig,The Park and the People: A History of Central Park (Ithaca, NY, 1992) .

(١٧) يرتاد الأرشيف البلدى سنويا 45000 مستخدم 80 بالمئة منهم من دارسى الأنساب، بينما تتكون نسبة ال 20 بالمئة الباقية من الدارسين، والطلبة وفئات أخرى Cobb interview, 1995 .

(١٨) على الرغم من أن فرع الأرشيف القومى ليس له دور رمزى فى مدينة نيويورك فإنه يعتبر مصدرا مهما للدارسين ومؤرخى الأنساب ، وهناك اقتراح قدم مؤخرا لنقل هذا الفرع لخارج المدينة، وهو ما يعتبر خطة للوراء New York Times, 27July 1996 .

New York Times, 39 November 1995, Ashton interview; Foshay, New-York Histori- (١٩) cal Society'.



شكل (١)

أرشيفات فى شيكاجو

جون دالى

انضمت مدينة شيكاجو عام 1833 بعد تصويت اشترك فيه 13 مواطن من مجموع 350 نفس كانت تقطنها فى تلك السنة، وبالرغم من هذا التاريخ القصير، ومن حقيقة أن المدينة لم تكن أبدا عاصمة قومية ولا حتى عاصمة إقليمية سياسية، إلا أن النطاق المتروبولى الآن يضم 150 أرشيفا من مختلف الأشكال، ومن بين هذه الأرشيفات هناك 63 منها يمتلك قوة العمل والتمويل الكافيين للاحتفاظ بعضويته فى الجمعية الأمريكية للأرشيفيين Society of American Archivist ، بل وتحتضن شيكاجو المكتب التنفيذى لهذه الجمعية المهنية القومية[١].

وتحتوى هذه المستودعات على 24 أرشيفًا لهيئات دينية، و12 لشركات أعمال، و10 لجامعات أو كليات، و8 لمؤسسات طبية، و7 لمؤسسات ثقافية، و5 لهيئات حكومية، والتى كان يتوقع أن تكون هى الأكثر عددا، وأرشيفات المؤسسات الدينية تشمل الأرشيفات الضخمة للأرشيدوقية الرومية الكاثوليكية لشيكاجو، وحوالى 18 مستودعا ذا طبيعة دينية، وأرشيف الكنيسة الإنجيلية اللوثرية فى أمريكا، والكنيسة البرسبيتارية الثانية، وكنيسة برثرن، ومؤسسة مودى بايبل Moody Bible Institute، وأرشيف البهائية القومية National Baha'i.

وتشمل أرشيفات شركات الأعمال فى شيكاجو أرشيفات موتورولا Motorola، ونافيستار إنترناشونال Navistar International (إنترناشونال هارفستر International Harrveste سابقا)، وكرافت فودز Kraft Foods، وشركة وريجلى Wrigley Company، ومعامل أبوت Abbott laboratories، والمؤسسة المعمارية سكيدمور Skidmore، وأونجز وميريل Owings and Merrill، وأميريتك كوربوريشن Ameritech Corporation، ومؤسسة الإعلانات ليو

بورنت وشركاه .Leo Burnet and Co، وشيكاجو مركانتيل إكستشنج Chicago Mercantile Exchange، وناشـونال أسـوسـيـيشن أوف ريلتـورز National Association of Realtors وناشونال ليفستوك آند ميت بورد National Livestock and Meat Board، وأخيرا وليس آخرا مؤسسات بلاى بوى Playboy Enterprises.

بينما تضم الأرشيفات الأكاديمية أرشيفات جامعة شيكاجو، وجامعة نورثوسترن Northwestern، وجامعة إلينويس Illinois بشيكاجو وجامعتى يدى بول ولويولا DePaul and Loyola بشيكاجو، وويتون كولدج Wheaton College، وإلينويس بنيدكتن كولدج Illinois Benedictine College، و جامعة نورثإيسترن إلينويس Northeastern Illinois.

وتشمل مستودعات الوثائق الطبية فى المدينة وثائق مستشفى كوك كاونتى Cook County، و مستشفى نورثوسترن ميموريال Northwestern Memorial، ومستشفى روش برسبيتاريان سانت لوك Rush-Presbyterian-St. Luke، والجمعية الطبية الأمريكية American Medical Association، وجمعية طب الأسنان الأمريكية American Dental Association وكلية الباثولوجيين الأمريكيين College of American Pathologists، وجمعية ممرضات التخدير الأمريكية American Association of Nurse Anesthetists.

وقد تنامت المؤسسات الثقافية خلال الخمسة عشر عاما الأخيرة وعيًا بأهمية ملفاتها الإدارية التى تستحق الاهتمام البحثى بوصفها عوامل مؤثرة فى الحياة الفنية والفكرية، بالإضافة للوثائق الخاصة بحفظ الكنوز التى تضمها تلك المؤسسات، فلدينا الآن أرشيفات معهد الفن بشيكاجو Art Institute of Chicago، وأوركسترا شيكاجو السيمفونى Chicago Symphony Orchestra، ومكتبة نيوبرى Newberry Library، ومتحف العلم والصناعة Museum of Science and Industry، ومكتبة شيكاجو العامة Chicago Public Library، والمجموعة العظيمة للجمعية التاريخية بشيكاجو.Chicago Historical Society

وتشمل أرشيفات المؤسسات الخاصة أرشيفات مجلس التعليم بشيكاجو Chicago Board of Education، وشيكاجو بارك ديستريكت Chicago Park District، وسيركويت كورت أوف كوك كاونتى Circuit Court of Cook County، والفرع الرئيسى بشيكاجو للأرشيف القومى الفدرالى وإدارة الوثائق the major Chicago Branch of the federal national Archives and Records Administration، ومستودع إقليمى لأرشيف ولاية إلينويس Illinois

State Archives في جـامـعـة نورث إيسـتـرن إلينويس Northeastern Illinois University، وتضم الوثائق ذات القيمة الأرشيفية والخاصة بالمكاتب الحكومية لمدينة شيكاجو وكوك كاونتي المحيطة بالمدينة.

بالإضافة إلى ذلك تضم العديد من تلك المستودعات مجموعات أرشيفية تستحق أن تحفظ في مؤسسات خاصة بها، فمعهد الفن يؤوي المكتبة المعمارية الضخمة لدانييل بورنهام Daniel Burnham، في حين يحتفظ أرشيف مستشفى نورث وسترن ميموريال Northwestern Memorial Hospital بالمواد الخاصة بـ20 سلف لها ومستشفى توقفت عن العمل ومعهد تعليم طبي، وتحتوي مكتبة نيوبري Newberry Library على أرشيف شركة بولمان العتيق، ويسكن 2700 قدم طولي من الأوراق الخاصة بمجلس التجارة بشيجاكو Chicago Board of trade في الفـتـرة من 1850 إلى 1980 في مكتـبـة جـامـعـة إلينويس بشيكاجو، في حين تحتفظ الجمعية التاريخية بشيكاجو ضمن مجموعات الأوراق الشخصية بالبقايا الأرشيفية للمنظمات العامة التي كان واهبو تلك الأوراق أعضاء بها.

وأود أن أشير إلى بعض السمات العامة المهمة لتلك المجموعة من الأرشيفات، فهي أولا أصبحت ظاهرة مؤخرا، فقد ظهرت تلك الأرشيفات التي نراها في شيكاجو اليوم أساسا بعد الحرب العالمية الثانية وهي أبناء – أو أحفاد – جهود بدأتها الجمعية التاريخية الأمريكية American Historical Association عام 1893 لتأسيس أرشيفات عامة على النموذج الأوروبي؛ فقد تأسست الجمعية التاريخية بشيكاجو عام 1856، ولكنها بقيت حتى ستينات القرن العشرين ، طبقا لأحدث مؤرخيها، فرعا للجمعية التاريخية الأمريكية في شيكاجو وليست جمعية تاريخية مستقلة لشيكاجو(٢) .

والملاحظة الثانية هي أن تلك الأرشيفات هي مستودعات "خاصة" وليست للوثائق العامة، فمن بين الأرشيفات التي يربو عددها على الستين التي ذكرناها آنفا، هناك 58 منها يخص المؤسسات الدينية، أو التجارية، أو الأكاديمية، أو الثقافية، وتكمن أهم مصادر تلك الأرشيفات في الجامعة والجمعية التاريخية لولاية وسكونسن Wisconsin ، وقد أسهم في تشجيع تكوين المستودعات غير العامة في شيكاجو التقليد الذي اتبعته الجمعية طويلا والمتمثل في جمع المخطوطات التاريخية الخاصة من المناطق الوسطى في أمريكا وإسهاماتها في تعليم طرق الحفظ (إلى جانب موقعها الجغرافي)، وقد أظهر مديرو المؤسسات الخاصة اهتماما أكثر بقليل بالدراسات التاريخية من زملائهم في

المؤسسات العامة (كما سوف نرى)، وصدروا في إنشاء الأرشيفات عن دوافع تتعلق بالمكانة المؤسساتية، وقد تلقى العديد من الأرشيفيين العاملين في المدينة اليوم تدريبهم الأكاديمي في جامعة ماديسون.

والملاحظة الثالثة هي أنه من بين الأرشيفات الخمسة العامة في شيكاجو، أنشئ أحدها بواسطة الأرشيف القومي وآخر بوساطة أرشيف ولاية إلينويس والثلاثة الباقين Chicago Park District, Board of Education, Cleark of the Circuit Court نشأت من رحم مشروع أرشيفات الولاية، فلم تنشئ شيكاجو ولا ولاية ألينويس أرشيفا خلال القرن التاسع عشر، وقد قامت المدينة نفسها بمحاولات ثلاثة لتأسيس أرشيف بلدي في القرن العشرين في 1908 ، و 1962، و 1978، وفشل كل منها في خلال عام، ولا يوجد الآن مستودع يعين موظفوه أو يمول من قبل مدينة شيكاجو أو كوك كاونتي.

اسمحوا لي أن أستطرد هنا وأقتبس قول إرنست بوزنر Ernst Posner الذي كان رأيه في عام 1939، أن التطور الأرشيفي الأمريكي كان على العكس من نشأة الأرشيفات في أوروبا والتي كانت نتيجة للدور الحكومي، فإنها في أمريكا كانت استجابة لـ .. الطلب المستمر لعالم الدراسات[٣] وأضيف رأيي الشخصي وهو أن الحكومات الأمريكية لم يكن لها إلا القليل لتفعله في تأسيس الأرشيفات على الرغم من القرارات التشريعية الرسمية، بل وأذهب إلى التأكيد على أن رؤية د. بوزنر للوضع عشية الحرب العالمية الثانية مازال ينطبق على شيكاجو في عقد الثمانينات.

عندما دعيت في البداية لتقديم ورقة عن الاستعدادات الخاصة لأرشيفات متروبول في أمريكا الشمالية، ربما أكون قد أسأت فهم المطلوب مني، ففهمته على أنه ماذا فعلت مدينة شيكاجو لإنشاء أرشيف عام؟ وكان أول رد فعل لي هو الامتنان لمهمة لن أبذل فيها مجهودا كبيرا، فالإمكانات التي قدمتها الحكومات لمدن أمريكا الشمالية للحفاظ على الوثائق الأرشيفية غير ذات بال، ومنذ 25 سنة كان يمكن لمؤرخ المدن الأمريكي سام باس وارنر جونيور Sam Bass Warner Jr. أن يستخدم عبارة لنكولن ستيفنس Lin-coln Steffens "عار المدن" The Shame of the Cities ليعني بها ليس الفساد في الإدارة المحلية الذي وصفه ستيفنس عام 1904، ولكن الإهمال الذي تمارسه المدن الأمريكية تجاه توثيقها الإداري حتى أخريات القرن العشرين[٤] ، وهذا الإهمال على مستوى

الإدارة المحلية فى السنوات الأخيرة ما هو إلا جزء من عدم اهتمام قديم ومستمر بالمادة الأرشيفية على كل مستويات الإدارة الحكومية فى الولايات المتحدة.

فقد قررت لجنة من الكونجرس عام 1810 أن "الوثائق الفدرالية العامة فى حالة من الفوضى والسوء البادى، وفى وضع ليس بالآمن أو الملائم أو الكريم بالنسبة للأمة"، ولم تكن المشكلة قاصرة على المستوى الفدرالى، ففى عام 1832 لاحظ ألكسيس دى توكفيل Alexis de Tocueville نفس الوضع بين موظفى المدن والولايات أيضا.

لم تتكون أرشيفات ولم تجمع الوثائق معا حتى عندما يسهل القيام بذلك، عندما يتصادف أن يكونوا لدى شخص ما لأنه لا يبالى بحفظهم، ومن بين أوراقى لدى وثائق أصلية أعطاها لى موظفون عموميون كإجابة لبعض تساؤلاتى.

وتؤكد الدراسات أنه لم تتخذ أى خطوات رسمية لمعالجة هذا الوضع طيلة قرن من الزمان(٥) ، لقد بدأ التحرك من إجل إيجاد ممارسة أرشيفية محترفة فى الولايات المتحدة بعد تأسيس الجمعية التاريخية الأمريكية American Historical Association (AHA) فى واشنطن عام 1884، ولن أصف هذا التحرك نجاحه المتوقع عام 1934 بإنشاء الأرشيف القومى، حيث أن هذا الموضوع قد تمت تغطيته بشكل كاف فى أعمال إتش جى جونز H. G. Jones، ودونالد آر ماكوى Donald R. McCoy وفيكتور جوندوس جونيور Victor Gondos, Jr.(٦) ولكنى سأكتفى فقط بأن ألفت الانتباه إلى جانب واحد من القصة – الرأى الذى كونه جى فرانكلين جامسون J. Franklin Jameson عن العملية، والصورة التى ترى دائما فى الواجهة حول المجهود المبذول لإنشاء الأرشيف القومى والممتدح كثيرا لنجاحه، فقد تنبه مبكرا عام 1908 إلى الحقيقة المؤسفة وهى أنه بينما لا زالت الوثائق العامة (حتى تلك التى أشارت الجمعية التاريخية الأمريكية لوجودها فى مستودعات) فى أيدى البيروقراطيين الأمريكيين، لو ظهر لحيز الوجود مبنى للأرشيف القومى...فسوف يكون الدافع الأصغر لوجوده نداءات المؤرخين، جمهور قليل التأثير نسبيا، والدافع الأكبر... ضغط المديرين، المهمومين... بزيادة عدد الملفات، وقد ظهر للوجود بالفعل بتمويل من مجموعة المخضرمين فى رابطة المحاربين القدماء الأمريكية American Legion (والتى كانت متعطشة لإنجاز على مستوى العلاقات العامة)، وبالموافقة على فاتورة ضخمة للأعمال الفدرالية العامة سنة 1926، والتى أعطت لأعضاء

الكونجرس نسبة ضخمة لمناطقهم، وحملت مبنى الأرشيف القومى على أمواج كرمها[٧] .

وقد حمل لواء القضية الدارسون فى إلينويس عام 1906، فقام أعضاء الجمعية التاريخية الأمريكية كلارنس ونتوورث ألفرد Clarence Wentworth Alvord و تيودور كالفن بيز Theodore Calvin Pease من كلية التاريخ بجامعة إلينويس، والمنتمين أيضا للجمعية التاريخية بإلينويس، بجهود شملت دراسات مسحية مستفيضة للوثائق العامة ووثائق الولاية، وتضافرت معهما جهود الجامعة والجمعية التاريخية مما أدى لنشأة أرشيف ولاية إلينويس عام 1921 .

غير أن الموظفين العموميين لم يشكلوا جزءاً من هذه الحركة، كما أن لجان التخصيص لم تقتنع بأن عليها أن تدعم مثل تلك الهيئة الجديدة الغريبة، وكانت استجابة أول مديرة للأرشيف – مارجاريت كروس نورتون Margaret Cross Norton- متمثلة فى هيكلتها للأرشيف على أنه الذراع المساعدة للوظائف الإدارية بالولاية، تلك الذراع التى تقدم حفظا مقبولا من الناحية القانونية للوثائق، وسرعة ودقة استرجاع الوثائق، والتخلص من الوثائق المكررة. ولم يقلل ذلك من قيمة الأرشيف كمصدر للدراسة التاريخية، وقد تلقت مارجاريت نورتون تدريبها فى قسم التاريخ بجامعة شيكاجو، ولكنها صاغت العمليات الأرشيفية فى شكل يمكن للقادة السياسيين أن يفهموه وبالتالى يموّلوه[٨] .

لقد أطلت فى هذا الموضوع الجانبى الخارج عن موضوع أرشيفات شيكاجو لأنه يوضح رأى بوزنر القانع بالأصول الأكاديمية للأرشيفات العامة الأمريكية، ونظرتى القائمة على أن السلطات العامة على المستوى الفدرالى وعلى مستوى الولاية كانت قليلة الاهتمام بإنشائها، وأن هؤلاء الموظفين لم يقوموا إلا بالموافقة على الطلبات الخارجية المتعددة بإنشائها ولم تكن كلها أكاديمية، وأنه بالتالى حتى الأرشيفات العامة الأمريكية تشترك فى جذورها مع الأرشيفات الأخرى العديدة فى الولايات المتحدة والتى نشأت بدوافع خاصة – فهى كلها أرشيفات خاصة إلى حد بعيد، وأن انتشار هذه النوعية من الأرشيفات فى شيكاجو ليس شذوذا عن القاعدة بأى حال من الأحوال.

فى عام 1976 بدأ أرشيف الولاية برنامجا لتوفير الرعاية والاستخدام البحثى للوثائق ذات القيمة العالية فى كاونتيات ومدن إلينويس، بما فى ذلك ما يتعلق منها بشيكاجو، وقد استهدف المشروع نقلها إلى مستودعات مدعّمة بقوة عمل فى حرم سبع جامعات عامة فى الولاية، وقد أنشئت ستة مستودعات دفعة واحدة عام 1976، واحتوت خلال عشر سنوات على 5000 قدم مكعب، و 6800 لفافة ميكروفيلم لمواد بحثية من 95 كاونتى من إجمالى 102 بالولاية، ولكن لم تحتوِ على شيء من كوك كاونتى أو شيكاجو.

ولم يكن من عجب أن النظام الذى نجح فى المناطق الريفية فى الولاية لم يكن ليتلاءم بسهولة مع شيكاجو، فالصعوبات هناك كانت ثقافية وإجرائية، وكان أعظمها تلك الاستقلالية التى تتمتع بها المدن فى الولايات المتحدة عن توجيهات السلطات الفدرالية أو سلطات الولاية، ووضعها كـ "مدن فى الجمهورية" بعبارة آمى بريدجز Amy Bridges، أو عضويتها فى "أمة المدن" بعبارة روبرت وييب Robert Wiebe(٩) ، والنتيجة المباشرة لتلك الحقيقة هى أن المدينة لا تعطى أى اهتمام لتشريعات الولاية المتعلقة بالوثائق العامة، أضف إلى ذلك أن الوكالات العامة للمناطق كانت تمول من أجل استئجار أماكن تخزين، وكل الوثائق الزائدة أو القديمة كانت تنقل لتلك الأماكن، ولم يفكر أحد فى إجراء عمليات الفرز والإعدام والاستبقاء عليها، وقد قرر المديرون هناك أنهم لا يرون حاجة لوجود خدمة أرشيفية، هكذا بكل فظاظة، كما أنهم أيضا لم يأبهوا بالحجة القائلة بأن مثل هذا الإجراء سوف يريحهم من طلبات المؤرخين بالتعامل مع وثائقهم، فهى ببساطة لا تسمح للمؤرخين بالاطلاع عليها، ولا تجد فى ذلك أى غضاضة، باختصار كان هناك أبواب موصدة قوامها عدم الاكتراث – نفس القصور الثقافى الذى نجتليه فى واشنطن عام 1908 وسبرنجفيلد عام 1922.

يعود الفضل لخروج شيكاجو وتلك المدن الأخرى من هذا المأزق لعوامل غير أرشيفية، وكان طبيعيا أن يكون مصير نظام يراكم الوثائق بلا نهاية هو الانهيار المحتم، وهو ما وقع بالفعل عام 1982، فقد واجه مجلس التعليم بشيكاجو إفلاسا مفاجئا فبدأ التخطيط لترك مقره الضخم فى شيكاجوز لوب Chicago's Loop، ولكن المبنى كان يحتوى على عدد من الوثائق لم يكن فى استطاعة العاملين بالمجلس حتى أن يحددوه، فكان الترحيب بيد الأرشيف الممتدة للمساعدة، وكان من بين الـ 26000 قدم

مكعب من المادة التي تم إحصاؤها وجدولتها وتقرير حفظها أرشيفيا مواد ترجع لتاريخ إنشاء المجلس عام 1840، ونجت من الحريق الهائل الذى شب فى شيكاجو عام 1871 ولم تصب بسوء.

وقبل أن ينتهى العمل قام عمدة جديد وغير متوقع للمدينة بإصدار أول قرار له بعد تولى منصبه الجديد، وكان قرارا تنفيذيا يقضى بحرية المعلومات، ويلزم كل هيئة بإعداد قائمة بوثائقها وإتاحتها للجمهور، وقد أثار هذا القرار الذعر فى أوساط مديرى الوثائق الغارقة فى سباتها فى شيكاجو، ودعا العاملون بالأرشيف لاجتماعات مع قيادات تلك الهيئات وأوضحوا أن جداول الحفظ والإعدام التى أبدوا استعدادا لإعدادها لمكاتبهم يمكن أن تفى بمتطلبات القوائم التى يتناولها القرار، وقبل هذا العرض، كما تطوع موظفو الكاونتى بالتعاون أيضا. وفى خلال ثلاث سنوات أفرز المشروع 475 جدولا للأقسام والمكاتب التى احتوت على 514559 قدم مكعب من المادة الوثائقية، وأنجز العمل عام 1987 عندما وافقت جامعة نورث إيسترن إلينويس على أن تكون هى مستودع المادة الأرشيفية المكتشفة فى المدينة والكاونتى(١٠) .

وبعد هذا الاستعراض للمؤسسات ماذا يمكننا أن نقول عن مجمل النشاط الأرشيفى فى شيكاجو؟ يتمسك الأرشيفيون بأن هدفهم الأول هو خدمة البحث التاريخى الأصيل، وقد أدى أرشيفيو شيكاجو هذا الدور بفاعلية، فقد أولى الباحثون عنايتهم بهذه المدينة أكثر من أى مدينة أخرى فى الولايات المتحدة(١١). فقد ظهرت خلال الأعوام القليلة الماضية، على سبيل المثال، سبعة أعمال على الأقل قيِّمة قام بها دارسون استخدموا المادة الأرشيفية فى شيكاجو ومنطقة الولاية: Ross Miller, American Apocalypse: The Great Fire and the Myth of Chicago and the Great West (1991) وقد حصل على جائزة بانكروفت Bancroft Prize لعام 1991 Robin Einhorn, Property Rules: Political Economy in Chicago, 1833 - 1872 (1991); Carl Smith, Urban Disorder and the Shape of Belief (1995),Karen Sawislak, Smoldering City: Chicagoans and the Great Fire (1996),Donald L. Miller, City of the Century: The Epic of Chicago and the Making of America (1996),and Leslie J. Reagan, When Abortion was a Crime: Women, Medicine and Law in the United States, 1867-1973 (1997)(١٢).

وقد استخدمت الأرشيفات فى شيكاجو فى السنوات الأخيرة بشكل متزايد فى أغراض التاريخ العام، وفى دراسات تقع خارج نطاق البحث الأكاديمى التقليدى وفى مجالات التاريخ الأثرى وتاريخ الحفظ، والأعمال العامة مثل تنمية المجتمع وتنمية الأحياء، وما يتعلق بها من حركات وتطورات اجتماعية وعرقية.

ومع اتساع دائرة الاهتمام تتسع دائرة المستخدمين، ومن أوضح الأمثلة على ذلك تلك المشاركة السريعة والمتنامية لتلاميذ المدارس الثانوية فى أشكال التاريخ المحلى فى برامج مركز مترو لتعليم التاريخ Metro History Education Center، وحتى المؤرخين التقليديين أنفسهم بدأوا فى توسيع نطاق أعمالهم لتشمل جوانب أوسع ثقافيا، كما نجد فى مؤلفات ويليام كرونون William Cronon وكارل سميث Carl Smith التى ذكرناها فى فقرة سابقة، وقد أثارت تلك الأعمال الحاجة لاستخدام المصادر الأرشيفية بشكل لم يكن شائعا فى السابق نظرا لعدم اعتياد الدارسين عليه، وعدم إتاحتها، أو ببساطة لاستحالة الوصول إليها – وهى مشاكل استجاب لها بفاعلية أرشيفيو شيكاجو فى السنوات القليلة الماضية، باتخاذهم إجراءات مثل تحسيب كل الوثائق المهمة ووثائق بيع الأراضى فى منطقة المدينة، وبفهرس مفصل للملفات مجلس مدينة شيكاجو من سنة 1833 وحتى 1872 (والتى كان يعتقد حتى اثنى عشر عاما مضت أنها فقدت فى الحريق الكبير عام 1871)، وأقراص مدمجة تحمل ملفاتها الصحف والوثائق العامة المتعلقة ببرنامج Metro History، والكشف عن وفتح ملفات محاكم مثل محكمة الأسرة Family-Court ومحكمة القيم Morals Court والتى استخدمت فى أوراق بحثية تقدم بها طلبة دكتوراه فى جامعة شيكاجو فى الاجتماع السنوى لمنظمة المؤرخين الأمريكيين Organization of American Historians فى مارس 1996.

إن هذا الحجم من الإنجاز لجدير حقا بالثناء؛ على الرغم من أنه وظيفة أرشيفية فى المقام الأول وجرت العادة على أن نتوقعه، وفى نفس الوقت هناك مجال طلب كان الاهتمام به أقل فى مستودعات المدينة (وفى المستودعات عبر الولايات المتحدة) وهو فى الواقع مجال أكثر نشاطا من التاريخ التقليدى وفروعه الجديدة وهو دراسة الأنساب، وكان أول من لفت النظر لتلك الظاهرة فى أدبيات التخصص أحدُ أعضاء المجتمع الأرشيفى فى شيكاجو منذ خمس سنوات (وأيضا للمتاعب التى سببها لبعض

الأرشيفيين)[١٣]، لقد ذكرنا آنفا سبع دراسات تاريخية استخدمت المصادر الأرشيفية في شيكاجو في السنوات الست الماضية، وفي نفس هذه الفترة بلغ عدد الخدمات المرجعية التي قدمها أرشيف ولاية إلينويس ومستودعه بشيكاجو 606000 كان من بينها 400000 أو الثلثين تقريبا قدمت لدارسي الأنساب، وهناك حوالي 33% من الثلث الباقي كانت معظمها مقدمة لهيئات حكومية، ثم لمحامين، ثم لمن يقومون بدراسات مسحية، وجاء الباحثون التاريخيون من ناحية العدد في ذيل القائمة.

نفس الوضع ينطبق على ال 180000 خدمة مرجعية التي يقدمها كل عام فرع الأرشيف القومي بشيكاجو، وقد وصل الطلب على خدمات دراسة الأنساب في الجمعية التاريخية بشيكاجو حداً دفع تلك المؤسسة إلى العمل بالفعل على دفع المستخدمين للإحجام عنه[١٤]، وقد أوضحت دراسة أجريت عام 1990 على مستخدمي الأرشيف القومي في واشنطن أن دراسة الأنساب كانت إلى حد كبير هي الموضوع الوحيد للطلبات المقدمة لها، حيث تمثل 83% من إجمالي عدد المترددين على حجرة البحث في الميكروفيلم، أو أكثر من 47000 فرد سنويا، وأنها كانت تمثل موضوعات نصف المراسلات التي يتلقاها الأرشيف كل عام والبالغ عددها 300000. وفي نفس الوقت أوضح التقرير أن سدس الباحثين (15%) من العاملين بالبحث الأكاديمي في أي من مستوياته[١٥]، وفي ولاية إلينويس هناك على الأقل 35000 شخص منتمين رسميا إلى 119 جمعية للأنساب، 34 منها تقع في منطقة شيكاجو، وقد قدرت دراسة أجريت عام 1995 لحساب مجلة أميريكان ديموجرافيكس American Demographics عدد المقيمين في الولايات المتحدة والمهتمين "بشكل كبير" بهذا المجال بحوالي 19000000 من إجمالي من شملهم الاستطلاع والبالغ عددهم 113000000 لديهم بعض الاهتمام بهذا الموضوع[١٦].

وبالإضافة إلى كثرة عددهم فإن دارسي الأنساب يتميزون بالحيوية والقدرة على التكيف في استخدامهم للمادة الوثائقية، وقد يرجع حماسهم إلى قلة التعقيد في ممارستهم البحثية، ولكن نتيجتها هو زيادة الطلب على الوثائق لأي معلومة يمكن أن تقدمها، وهو ما نجم عنه في بعض الأحوال اختراق للحواجز البيروقراطية العتيقة، (فقد كان تنافسهم مع حفظة الوثائق حيويا وملحوظا وعادة ما كان يكلل بنجاحهم)، وبالإضافة إلى استخدامهم الكامل للمصادر التقليدية مثل وثائق المواليد والوفيات

والزواج وإثبات صحة الوصية نجدهم يتجهون بدون تردد إلى مواد مثل كشوف مرتبات العمال، والعتق، وتصاريح الحانات، وعقود تدريب الأيتام، ومسح الأراضى الزراعية، وإجراءات إثبات العتق. وقد توسع أيضا الباحثون الأكاديميون فى السنوات الأخيرة فى مجالات طلبهم لتشمل مصادر غير مستخدمة من قبل، يحفزهم على ذلك اتجاهات المنظرين التى ترى وجود شروح لما كان يمكن أن يكون عليه التاريخ، ولكن دارسى الأنساب فعلوا ذلك بدون توجيه أو نصح منهم.

لقد وصف إرنست بوزنر دراسات الأنساب فى أمريكا منذ 57 سنة بدقة بأنها دراسة "لم يعتد الأوربيون الاهتمام بها.. فقام بها .. المجتمع النسوى.. كأحد موضوعات الطموح الاجتماعى لتتبع الجذور حتى المستعمرين الأوائل"(١٧) غير أن هذا الوضع قد تغير بشكل كبير؛ فمجال الدراسة قد اتسع الآن وتغير الهدف منها، وانضم إلى من يمارسونها الذكور والنشء (لقد التقيت مؤخرا بمجموعة من الأشخاص شديدى التباين فى خلفياتهم يدرسون معا أساسيات الصناعة اليدوية فى فصل أنشأه اتحاد عمال الصلب)(١٨). ويبدو أن نقطة التحول وقعت منذ حوالى عشرين عاما عندما نشر أليكس هيلى Alex Haley "الجذور Roots" والتى صور فيها كيف يجب ألا تقتصر دراسة الأنساب على الأثرياء وعلى الجموح الاجتماعى، ودلل على وجود مادة أرشيفية تمكن الخلف (حتى من أكثر المحرومين من الامتيازات « العبيد ») من تتبع ماضى عائلاتهم.

ولا تقتصر اليوم مهمة مؤرخى العائلات على مجرد تتبع أسلاف ماى فلاور، والتى تعتبر الآن مهمة غير ذات جدوى ولا أهمية، إنهم اليوم يتتبعون جذور أسلافهم أيا كان ما تقودهم إليه الوثائق، ولا يترددون فى السعى إن أدى بهم ذلك للبحث فى أرشيفات الجامعات، والإصلاحيات، والكونجرس، وملاجئ المعاقين ذهنيا، وجانبى الحرب الأهلية، والثراء والفقر، وأى جمعية عرقية أو دينية أو أى مكان على ظهر الأرض. لقد طغت الدقة الشديدة على الدراسات التاريخية الأكاديمية الأمريكية فى الوقت الحالى، وربما مازالت الدوافع وراءها محل جدل، ولكن حضورها فى دراسات الأنساب الأمريكية حضور قوى لا يمكن إنكاره، فالباحثون فى تواريخ الأسر يمكن وصفهم بالمصطلح الثقافى بأنهم ديمقراطيون متفردون، وبتعبير أبسط هم نشطون وكثيرون.

فـالنشـاط البـحـثى فى التـاريخ وفى الأنسـاب إذًا نـشط فى شـيكاجـو، وتعكس أرشيفاتها والدعم المقدم لهذا العمل مدى نجاح القائمين على هذه الأرشيفات ومدى سرور من يراقب هذا العمل، ولكن هل يعنى كل هذا النشـاط فى مجمله شيئا أكثر من ذلك؟ وهل لنا أن نجد دلالة أوسع فى حقيقة أن كثيرا من الأرشيفات وبالذات الخاصة منها يغشاها زوار من مختلف النوعيات؛ فتقدم لهم الإجابة الشافية عما يبحثون عنه، فى مدينة كانت سمة أهلها فى الماضى (عدا بعض التمجيد لويندى سيتى Windy City) قلة الاعتناء باستكناه التاريخ القصير لمدينتهم؟

ويذكرنى ذلك بالدراسات التى وصف فيـها كينيث جاكسـون Kenneth Jackson الأمريكيين فى كتابيه "The Crabgrass Frontier and Silent Cities" بأنهم قوم يسيحون فى الأرض على غير هدى، متخففين من ماضيهم، تاركينه وراءهم مع بيوتهم ومقابر أسلافهم. ويرى البروفيسور جاكسون أن الدافع الحالى لهذه السياحة هو العنصرية الأمريكية وأنماط تمويل المساكن التى طورتها سلطات العمران الأمريكية، وأدلته على ذلك مقنعة، بيد أن الأمريكيين قد ذاع صيتهم فى الضرب فى الأرض ونسيان الماضى منذ وقت طويل، وقد كان ذلك واضحا لألكسيس توكفيل منذ 165 سنة مضت: بين الأمريكيين "لا أحد يعبأ بما يحدث فى زمنه"، وتؤكد دراسة حديثة قام بها روبرت وييب قصة هذا الزمن "الأمريكيون دائمو الانتقال... ودائمة التحلل هى أسرهم.. (و) مدنهم.. دائما ينفصلون عما حولهم بضغط سرعة إيقاع الحياة اليومية"[١٩] . فإن صح ما ذهب إليه دى توكفيل وجاكسون، فماذا إذن يعنى ذلك بالنسبة لعلاقة النشاط الأرشيفى فى شيكاجو وفى الولايات المتحدة بتلك الآراء؟

والإجابة على هذا السؤال هى أن هناك عدداً هائلاً من الأمريكيين يبحث عما يملأ هذا الفراغ الثقافى والتاريخى، هل هذا الزعم مبالغ فيه؟ لقد كان بالفعل منذ ثلاثين عامًا، فى ضوء السلوك العام حتى هذا الوقت الذى رصده المراقبون بوضوح، ولكن هناك عقدين من الزمان نشطت فيها أبحاث تاريخ العائلات على نطاق واسع منذ ذلك الحين، هل هذا النوع من الأبحاث ليس بالجدية الكافية، كما يصفه العديد من الأرشيفيين؟ لقد استخدمت تلك الأبحاث أكثر الوثائق رسمية فى مجموعاتهم، وهل تقوم به مجموعات ترمى فقط إلى إعلاء الوضع الاجتماعى لأفرادها؟ لم تعد الحال

كذلك، هل هؤلاء الباحثون ليسوا من المدربين أكاديميًا؟ إنه سؤال لا يستحق المناقشة على أرض الواقع، فهذه الأبحاث يقوم بها عدد كبير ومتزايد من المواطنين المختلفين في وضعهم الاجتماعي، وطبقا لتحليل أجراه الأرشيف القومي "ليس هناك أكثر عمومية من تلك (الغالبية) من الباحثين التي تشق طريقها" إلى موقع البحث الأولى في تاريخ العائلات في تلك المؤسسة(٢٠) .

إن مثل تلك الدراسات لن تقدم "حلا" لانعدام الجذور الأمريكية، حيث إنهم لم يقلعوا عن حياة الانتقال الدائم، وإن لم يكونوا بعائدين للوراء، فميل الأمريكيين واضح إلى رغبتهم في النظر للماضي بحثا عن أثر لأسلافهم الذين ذهبوا، وأي أثر لاسم أو تاريخ أو مكان في أي ظرف، أي "عروة ثقافية مع ماض معروف"(٢١) وهم بذلك قد طرحوا عن أنفسهم قطبي الموضوع المتمثل أحدهما في التمجيد والتمسك بماي فلاور والآخر في الخجل من الأسلاف الغرباء، واللذان كانا يوجِّهان موضوع الأصول في الولايات المتحدة لمدة طويلة، مستعيضين عنهما بفكرة المساواة بجانبها غير العاطفي، فلو لم يكن للأمريكيين جذور على أرضهم، فهم يستخدمون الوثائق الأرشيفية ليشكلوا جذورا من شكل آخر: جذور بالبحث؟ جذور وثائقية؟ جذور محمولة portable roots ؟! "جذور محمولة" تعبير غريب، ولكن هذا التضاد الكامن فيه وطبيعته تعكس الفكرة الأمريكية في جوهرها.

الهوامش

Illinois State Archives, Northeastern Illinois University Depositary, Chicago City (١)
Council Proceedings Files,1833/33 0153 A 09/95. Institutional counts have been taken from The SAA Yellow Pages,1996 - 1997: Directory of Individual and Institutional Members (Chicago,1996) and Midwest Archives Conference: 1996 membership Directory (Chicago, 1996).

R.A. Pugh, Chicago Historical Society', in J. Hoffman (ed.),A Guide to the History of (٢)
Illinois (New york, 1991), 231.

E. Posner, Archives and the Public Interest Selected Essays, K. Munden (ed.), (٣)
(Washington, D.C., 1967),116.

S. B. Warner, Jr., 'The shame of the cities: Public records of the metropolis',The Mid- (٤)
western Archivist, II (1977), 27-34.

A. de Tocqueville, Democracy in America, J.P> Mayer and M. Leruer (eds.), (New (٥)
York, 1996),191-92 and V. Gondos, Jr., J. Franklin Jameson and the Birth of the National Archives, 1906-1926 (Philadelphia, 1981), 4 See also H.G. Jones, The Records of a Nation (New York, 1969) and D.R. McCoy, The National Archives: America's Ministry of Documents, 1934-1968 (Chapel Hill, 1978).

Jones,The Records, McCoy,The National Arcives, and Gondos, J. Franklin Jameson. (٦)

Gondos, J. Franklin Jameson, 54, 55, and 67. (٧)

Report of the State Education Commision to the Forty-Eighth General Assembly (٨)
(Springfield, 1913), E. Posner American State Archives (Chicago, 1964), 88, and Illinois State Archives, Margaret Cross Norton MS. 103.226,3/1199.

A. Brides, A City in the Republic: Antebellum New York and the Origins of Machine (٩)
Politics (Cambridge, Mass. 1984) and R. Wieve, Self-Rule: A Cultural History of American Democracy (Chicago, 1995), 141.

J. Daly, State archives and metropolitan records: 'the case of Chicago', The American (١٠)
Archivist, 51 (1988), 470-74.

T.J. Gilfoyle, 'Prostitutes in the archives: problems in documenting the history of (١١)
sexuality', The American Archivist, 37 (1994). 524.

(١٢) R. Miller, American Apocalypse: The Great Fire and the Myth of Chicago (Chicago, 1990), R. Einhorn, Property W. Cronon, Nature's Metropolis: Chicago and the Great West (New York, 1991) Rules: Political Economy in Chicago, 1833 -1872 (Chicago 1991),, C. Smith, Urban Disorder and the Shape of Belief (Chicago,1995),K. Sawislak, Smoldering City: Chicagoans and the Great Fire (Chicago, 1996), D> L Miller, City of the Century: The Epic of Chicago and the Making of America (New York, 1996), and L. J. Reagan, when Abortion was a Crime: Women, Medicine and Law in the United States, 1867-1973 (Berkeley,1997)

(١٣) P.M. Quinn,The surge of interest in genealogy reflects a populist strand in society with important implications for our culture, The Chronicle of Higher Education (22 May 1991), 82.

(١٤) عدد الخدمات مأخوذ عن التقرير الشهرى/السنوى، أرشيف ولاية إلينويس، ومن خطاب بى بونس P.Bunce مدير الأرشيف القومى وإدارة الوثائق، منطقة البحيرات العظمى ، للكاتب بتاريخ 7 يولية Chicago Historical Society's attitude toward genealogical requests illustrated in its World Wide. 1996 Web site at http://www.chicagohs.org/GENEALOGICAL.html.

(١٥) P. Conway, Partners in Researchi: Improving Access to the Nation's Archives: User Studies at the National Archives and Records Administration (Pitsburgh, 1994), 30-32,38,46,63-66,79,92,106.

(١٦) J. Fulknison, Climbing the family tree, American Demographics (Dec. 1995), 42 - 50.

(١٧) Posner, Archives and the Public Interest, 116.

(١٨) من رسالة موجهة للكاتب بتاريخ 6 سبتمبر 1996 من L.K. Bardelmeier, Program Coordina-tor, Learning Center, USWA/Granite City Steel, Granite City, IL

(١٩) K. T. Jackson, Crabgrass Frontier: The Suburbanization of the United States (New York, 1985) and Silent Cities: The Evolution of the American Cemetery (New York, 1989) and Wiebe, Self-Rule, 48.

(٢٠) Conway, Partners in Research, 110.

(٢١) Quinn, The surge of interest', 82.

الأرشيفات المتروبولية فى البلدان الفيدرالية: حالة البرازيل

آنا ماريا دى ألميدا كامارجو

إن موضوع هذا المؤتمر يمثل بالفعل تحديًا حيث أنه قبل أى شىء يضع موضوعين جنبا إلى جنب فى شراكة غير معتادة، فبالرغم من أن كلاً من الموضوعين غنى ببليوجرافيا متخصصة، وبالرغم من أن كلا منهما قد درسا مرات عديدة من وجهة نظر تخصصات بينية، فإنه لم يسبق أن اقترنا مع بعضهما بعضًا بشكل مباشر، ويتعاظم التحدى عندما نحاول أن ندرس العلاقة بين الأرشيف والمتروبول من وجهة نظر بلد ليس لديها إلا القليل من الخبرة المتراكمة، بسبب المشاكل الحادة التى تواجهها فى المجالين، وليس أمامها إلا أن تتدرب على إجراءات ذات طبيعة سياسية وتقنية لحل تلك المشاكل.

وعلى ضوء المجالات الجديدة التى يقدمها الموضوع سنحاول أن نطرق الموضوع من ناحية الظروف الخاصة بالأرشيف المتروبولى فى البلاد التى تطبق النظام الفيدرالى، متخذين من البرازيل نموذجا لها، فالموضوع لم تُستنفد بعد كل وسائل معالجته، كما نرى فى حالة نموذجية لما يسمى ببلدان العالم الثالث، وخصائص الفيدرالية البرازيلية الوحيدة التى تتعامل مع المحافظة على أنها كيان لولاية، والمساحة القارية للبلد، ذات التنوع الجغرافى والاقتصادى والاجتماعى الهائل وجود مدينة شديدة الضخامة مثل ساوباولو، التى لا يفوقها حجما إلا مكسيكو سيتى، سوف تؤخذ فى الاعتبار كنموذج مكبر يجلى المظاهر الإشكالية للموضوع، ويمكّننا من أن ننظر من خلاله لمواقف أقل تعقيدا. ومن المهم أن نتذكر فى هذا الصدد أن المشاكل الاجتماعية والاقتصادية للكتل المدنية، كان علماء الاجتماع فى الخمسينيات ينظرون إليها باعتبارها مشكلة قابلة للحل، عن طريق اتباع سياسات عامة جيدة الإعداد، ولكن بعد

عدة عقود أظهرت المقارنة بين مدينتين على طرفى النقيض، وهما نيويورك وساوباولو، أن القضية لم تعد قضية اختلاف بين النقيضين كدولة متقدمة وأخرى نامية، ولكنها مظهر لمشكلة عالمية[1] .

ويتضمن الموضوع بالضرورة مناقشة المظاهر المؤسساتية فى المقام الأول، حيث أنها تتعامل مع المتروبول ككيان، يتطلب فى التعبير عن ظاهرة مدنية معينة، تعريفا لأساليبه الإدارية الخاصة، سواء أكانت هذه الأساليب تتفق أو تتضاد مع ما درجت عليه التقاليد والأعراف الحكومية فى سياسة البلاد أو منطقة بعينها أو إدارة محلية، وفى المقام الثانى لأننا نتعامل مع الأرشيف باعتباره كيان تودع فيه الوثائق التى أفرزتها الهيئات الحكومية فى كل مجالاتها ومستوياتها، ويجب أن ينظر إليه فى إطار علاقته مع تلك الأساليب الإدارية بهدف فهم الإجراءات الحكومية الفعالة وتقديم هذه الإجراءات لأهداف مباشرة أو تالية.

ومن هذه العلاقة غير القابلة للانفصام وثنائية الاتجاه (وجود كيان والدليل على وجوده) يمكننا أن ننتقل لمرحلة أخرى لنؤسس فيها محورا دالا يمكننا من الولوج للموضوع، ونركز هنا على مفهوم التشريع الأرشيفى بمعنى القوة القانونية المخولة لمؤسسة ما فى إنتاج وحفظ وامتلاك ونقل والتخلص من أو الاحتفاظ بالمادة الأرشيفية، نحن لا نتحدث هنا عن شكل الأرشيف النابع من حالة البرازيل (كشريك طبيعى وضرورى لحركته) ، ولا حتى عن رصد التطور التاريخى للسياسات التى وضعت فى السنوات الأخيرة لتوزيع المسئوليات والكفاءات على مختلف أعضاء الفيدرالية، ولكننا بالأحرى نتحدث عن رصد التغيرات التى أدخلتها المناطق المتروبولية على نطاق التشريع الأرشيفى مضيفة إليه تعقيدا وتضاربا .

وحتى يتسنى لنا ذلك علينا أولا أن نتفهم بنية البرازيل كأمة تستند فى سيادتها إلى السلطات الثلاثة التقليدية: التشريعية والتنفيذية والقضائية، المستقلة والمتناغمة فى أدائها فى آن واحد، ويتبنيها الجمهورية كنظام للحكم والانتخاب المباشر كآلية لتخويل الحكام سلطتهم، أصبحت البرازيل فيدرالية ذات تنظيم سياسى ثلاثى الأبعاد، يشمل الاتحاد الفيدرالى، والولايات، والمقاطعات.

وبينما خول للاتحاد الفيدرالى السلطة فى ممارسة الحكم المركزى وبسط السيادة الوطنية، نجد أن باقى أعضاء الفيدرالية – الولايات والمقاطعات، إلى جانب المنطقة

الفيدرالية[٢] – تحتفظ بسلطات سياسية وإدارية لإدارة شئونها الداخلية باستقلالية ينص عليها الدستور، وهناك خصوصية جديرة بالإيضاح هنا تتعلق بالنظام الفيدرالى البرازيلى، وهى على عكس البلدان التى تتبنى نفس النظام: حيث إن المقاطعة، بعيدا عن كونها مجرد وحدة جغرافية، هى كيان ولاياتى ذو استقلالية سياسية وإدارية ومالية، وهو مبدأ هام وأساسى فى التنظيم الدستورى للبلاد.

إن استقلال كل عنصر من العناصر المكونة للدولة ينعكس فى حالة البرازيل على تعريف الحقوق العامة والحقوق السياسية التى ينص عليها الدستور، وهو ما يعنى أن لب الامتيازات الممنوحة للمقاطعة لا يمكن تعديلها إلا بالاتفاق مع الولاية التابعة لها تلك المقاطعة دائما فى اتجاه زيادة السلطات (والعكس مستحيل) المخولة للمقاطعة، وبعبارة أخرى لا يوجد تفضيل للقانون الفيدرالى أو قانون الولاية على قانون المقاطعة، فالحكومة المحلية تدعم الإدارة فى كل ما يتعلق بالشأن الداخلى للمقاطعة، حيث ترفض بحزم أى تدخل من قبل أى منظمة أو هيئة أو سلطة باعتبار هذا التدخل غير دستورى، وقد يحدث الاستخدام التصاعدى للقوانين فقط فى حالة عدم وجود إدارة خاصة، وفى هذه الحالة تقوم الكيانات الثلاثة (الاتحاد الفيدرالى– الولاية العضو، والمقاطعة) بمعالجة الموضوع فيما بينها، وفى هذه الحالة يعمل بقانون الولاية بدلا من قانون المقاطعة وبالقانون الفيدرالى بدلا من قانون الولاية[٣] .

ويتبع تنظيم وإدارة المؤسسات الأرشيفية العامة البرازيلية نفس هذا التقسيم، ونفس تلك الاستقلالية فى مجال العمل الحكومى: فهناك أرشيفات قومية، وأرشيفات ولايات، وأرشيفات مقاطعات، بدون وجود أى عنصر تبعية بين أحدها والآخر، كل منها يحتوى على الوثائق التى أفرزتها منظمات الإدارة المباشرة أو غير المباشرة فى نطاقها مع احترام استقلالية سلطة كل منها[٤] .

وفى تطابق تام مع تنظيم الدولة – بحدودها الفاصلة فى وضوح بين مختلف المستويات – يتفرد الأرشيف الحكومى البرازيلى على المستوى المحلى فى مجال أرشيفات المقاطعات فى نطاق سلطته؛ فهى لا تحفظ فقط الوثائق التى تفرزها الهيئات فى إطار ممارستها لما يسمى بالسيادة المحلية، ولكنها أحيانا تحفظ أيضا تلك التى تنشأ عن أنشطة تمارس فى نطاقها الجغرافى من قبل الولاية أو الاتحاد الفيدرالى، وكذلك الوثائق الخاصة. هذه المرونة فى نطاق السلطة والتى لم تكن أبدا محل تساؤل

بالرغم من افتقارها لأساس قانوني، لها في الواقع جذور تاريخية، وهي جذور ترجع إلى الفترة التي ظهرنا فيها كأمة مستقلة، وهو ما يستحق بعض الإيضاح نظرا لما تتمتع به هذه الممارسة من اجتماع الآراء عليها في الوقت الحالي.

لقد كان اتساع مساحة البرازيل يشكل دوما عائقا في طريق إدارتها، وهو ما يعطي وزنا للإنجاز الاستعماري البرتغالي الذي نجح في الحفاظ على وحدة الحدود واللغة في هذه المساحة الشاسعة، إن الاستقلال السياسي للبرازيل في ظل نظام ملكي مخافة الانفصال قد تطور جنبا إلى جنب مع الجهود الرامية لإيجاد بنية توحد البلاد، وذلك بإنشاء جهاز حكومي يناسب شكل الأمة التي ننشدها، وكان الحل يتمثل في تقسيم مساحة البلاد إلى أقاليم ذات حكم ذاتي محدود، يعين الإمبراطور رؤساءها، وتتبع مجالس المدن الأقاليم في تطابق تام مع النموذج المركزي للإمبراطورية، وكانت الصورة التي اقترنت بهذا النظام – آنذاك بالذات عند منتقديه – كانت صورة الجسد الضخم الذي لا تصل الدماء فيه إلى الأطراف(٥) .

وقد لجأ الجانبان – في غياب الممثلين الإداريين للسلطتين المركزية والإقليمية – لترك تلك السلطات إلى مجالس المدن لتباشرها على كل المناطق الواقعة تحت سيطرة أي من السلطتين، وقد كان خيار التفويض بالسلطة والسائد إبان العصر الإمبراطوري هو الأفضل على الإطلاق، لتلافي عيوب جهاز الدولة وتغطية المساحة الشاسعة التي تفصل مقر السلطة الإمبراطورية في ريو دي جانيرو عن عواصم الأقاليم الأخرى والمقاطعات المنتشرة في أطراف البلاد.

وقد بقيت الوثائق التي أفرزتها الإدارات المحلية كنتيجة لانتقال السلطة إليها في تلك الإدارات، ولم تطالب بها أرشيفات الولايات ولا الأرشيف القومي، وقد استمرت تلك العادة الإدارية حتى الآن في بعض الأنشطة مثل القرعة العسكرية (والتي هي من خصوصيات الاتحاد الفيدرالي) محتفظ بأرشيفاتها في قاعات المدن في المحليات، وأمثلة ذلك لا تعد ولا تحصى حيث أصبحت الإدارات المحلية المقر المفضل لكثير من الأرشيفات المركزية الخاصة بالإدارات الحكومية، وينطبق هذا حتى على المحكمة العليا في ساوباولو والتي مارست ضغوطا على الإدارات المحلية للاحتفاظ بالأرشيفات القضائية للعديد من المناطق الإدارية.

وتحملنا تلك الظاهرة على اعتبار الإدارات المحلية مؤسسة، والنظر إليها كـ"مخلوق قانونى" على حد تعبير فقهاء القانون البرازيليين فى القرن التاسع عشر، وبالرغم من اختلاف درجة استقلاليتها عبر التاريخ، فإن المحليات ظلت دائما وأبدا "الواقع الحكومى الأقرب للمواطن"(٦) وهو تعبير تكرر كثيرا للتعبير عن السلطات المحلية العاملة على توفير الاحتياجات المباشرة للمجتمع، والمؤسسة القادرة على تخطيط وتنفيذ الخدمات الأساسية فى نطاق سلطتها، ولهذا السبب رأى الكثيرون فى الحكم المحلى الشكل الوحيد فى بنية الدولة الذى يمكن أن نلمسه ونرى صفاته ماثلة أمامنا واقعا عيانا، فى مقابل كيانات أخرى لم تكن أكثر من رموز مجردة. وتعبِّر عن تلك الحقيقة لوحة معلقة فى مكتب مخصص للإدارة المحلية فى مدينة ساوباولو كتب عليها " لا يسكن أحد فى الاتحاد الفيدرالى، ولا يسكن أحد فى الولاية، الكل يعيش فى مدينة"(٧) . وحيث إن المؤسسات الفيدرالية والولاياتية والمحلية تعمل فى داخل نفس الحدود الطبيعية، فقد اتخذ "المخلوق القانونى" مكانه كمُنشئ طبيعى وضرورى للكيان الجمعى المستقل تشريعيا، والممتلك لهوية تعتمد على "قصة ما (العادات المحلية) وعلى سمات مميزة للمساحة الواقعة داخل حدوده الطبيعية"(٨) .

وعلى ذلك قد يمكننا أن نقبل – فى حالة أرشيفات المحليات – بمفهوم عكسى ظاهريا لـ"المقر القانونى"، أى النطاق القضائى الذى تنتمى إليه الوثيقة تبعا للحدود المكانية والسلطة والجهة الإدارية التى أنتجتها أو تلقتها، ويتغير الوضع كثيرا إذا ما استبدلنا جهة المنشأ بجهة المقر كعامل محدد لجهة الحفظ، ويعتبر تركيم الوثائق مشروعا ليس فقط بالنسبة لتلك الوثائق التى تجمعت لدى هيئات تقع فى نطاقات مختلفة للإدارة العامة، وتمثل سلطات مستقلة تماما فى مقابل المؤسسات الحكومية المحلية ولكن أيضا بالنسبة للوثائق الخاصة، ففى المحليات كل شىء يعتبر "محليا" وتستثمر صفة العمومية فى الوثائق العامة بشكل خاص، فبدلا من أن تعنى صفة "العمومية" أنها وثائق رسمية أو وثائق ولاية، فهى تعنى أنها يمكن أن يطلع عليها الجميع، وهى الوثائق التى تهم المحليات أيا كان مصدرها، فتنضم بالتالى للمجال العام(٩) .

إن عملية تحويل المدن الكبرى فى البرازيل إلى متروبول قد هددت النموذج الذى حاولنا أن نرسمه، وهى بشكل عام تنطبق أيضا على المدن المتوسطة والصغيرة، وهناك

ظاهرتان فى هذه العملية لهما دلالة خاصة بالنسبة لفهمنا لأشكال العلاقة بين الأرشيف و المترويول فى السياق البرازيلى من ناحية التشريعات الأرشيفية.

وأول ظاهرة هى الحلول التى أوجدت على المستوى المؤسساتى لإصلاح الفجوة بين قدرة السلطات العامة على الاستجابة للمطالب الخدمية للمجتمع والنمو الرهيب لبعض المدن، فساو باولو التى واكب تطورها تطور عملية التصنيع فى العقود الأولى من القرن العشرين، تضم الآن منطقة متروبولية تتكون من 39 إدارة محلية يبلغ عدد سكانها 19 مليون نسمة، ويتوقع أن يصلوا إلى 24 مليون بنهاية الألفية الثانية، وقد تغير شكلها فى بضعة عقود بشكل جذرى فحلت شبكة علاقات اجتماعية متضاربة محل أنماط العلاقات الاجتماعية التقليدية التى حددت شكل العلاقات فى المجتمع فى السابق.

والتحديات التى يفرضها حكم مناطق حضرية شاسعة تحتوى على هذا الخليط الكبير، بما فيها من أزمات طاحنة فى مجالات البطالة، والسكن، والنقل، والصحة العامة، ونوعية البيئة، وما يستتبعه ذلك من عنف وفقر، يطرح عدة أسئلة: لأى مدى يجب أن تتوافق التشريعات المتروبولية، أو مجال سلطة إداراتها مع المساحة المكانية للظاهرة الحضرية؟ والإجابة على هذا السؤال لها نتائج مؤثرة فى محاولة فهم سياق الصراع على السلطة السياسية والذى تدخل فيه الحكومة: " كلما اقتربت الحدود الجغرافية للظاهرة الحضرية من النطاق القانونى للمترويول وبالتالى من سلطاته الشرعية زاد لجوؤه للقوة"[١٠] . فالإدارة المتروبولية إذن من هذا المنظور لا تعتبر أكثر من نسخة مبكرة من مؤسسات الحكومة المحلية ومن الوثائق التى تجمعها، دون أن يمد ذلك فى حدودها الجغرافية القضائية، وستكون هناك فرصة للتخلى عن معايير الأداء للحكومة المحلية المتميزة بطبيعتها التصحيحية فى سبيل استراتيجية محافظة فى الأساس وتركز على التخطيط[١١] .

غير أن الآليات المؤسساتية المقترحة للإدارة المتروبولية ثبت أنها أصعب وأكثر تعقيدا، ففكرة توحيد أو دمج الحكومات المحلية المتجاورة التى طرحت كحل فى العديد من المواقف الحضرية، تم رفضها تحت شعار احترام مبادئ الاستقلال المحلى، ثم ظهر ما يسمى بالمناطق المتروبولية المكونة من المحليات دون تقليص لاستقلاليتها ، ولكن عليها أن تقدم خدمات أو تقوم بوظائف لمصلحة مجتمع اقتصادى-اجتماعى واحد، وقد

ظهر النمطان فى وقتين مختلفين فى التاريخ الدستورى للبلاد (1967 و 1988)، ومثَّلا دون إقرار سياسى حالةً وسطًا بين التشريع المحلى والمجالات الحكومية الأخرى (الاتحاد الفيدرالى والولايات)، والتى بدأت هيئاتها فى تركيم الأرشيفات دون تحديد مصيرها تحديدا واضحا، وفى هذه الحالة يصبح النطاق المحلى القضائى البرازيلى غير ملائم نهائيا لحفظ تلك الأرشيفات، حيث إنها من إفراز كيانات متساوية فى مستواها، فمن يملك إذن ما يملكه الكل كمجموع وكل منهم كفرد فى نفس الوقت؟

وقد أضافت عملية التحول لمتروبول إلى تلك المشكلة المستعصية مشكلة أخرى تمثلت فى كيفية إدارة هذا الكم الهائل من الوثائق!!

فقاعة المدينة بساو باولو تستقبل يوميا 2000 صندوق (مسجلة رسميا)، بخلاف النوعيات الأخرى من الوثائق وتلك الناتجة عن الإدارة غير المباشرة، ويشى هذا الرقم بشكل عام بالصعوبات التى تواجه الأرشيفيين فى التخزين والفرز والتعامل مع البيانات، غير أن هذا الرقم منخفض نسبيا: فمدينة مثل ساو باولو التى تتبع التقاليد الإدارية فى إنشاء ملف لكل طلب من المواطنين لها بين يناير ومايو من هذا العام [1996] أكثر من 54 كم من الملفات.

غير أن هذه النمو السرطانى للمدينة لم يشمل المواطنة (بمعنى الحق فى الحصول على الخدمات العامة) لجانب عظيم من السكان، وبما أن المدينة الكبير فى البرازيل تمثل الترمومتر ومظهر العلل الاجتماعية، فيمكننا أن نرى هنا التناقضات التى تعم المجتمع البرازيلى أكثر وضوحا وحدة. فالمتروبول بهذا المعنى يجسد بالفعل العملية التى عرفها ميلتون سانتوس Milton Santios بأنها تكون اللا مواطن(١٢) ، ففى أقل من 30 سنة، وبدون إبطاء لأى من تلك التحولات شهدت البرازيل وبشكل مكثف هجرة جماعية من الريف للحضر، تحضر عشوائى، زيادة فى الاستهلاك، نمو اقتصادى، وتركز للثروة، وكل ذلك أدى لزيادة حدة تهميش جانب أكبر من المجتمع البرازيلى. نحن الآن أمام واحدة من أهم نقاط التقاطع بين المتروبول والأرشيف: وهى تتعلق بالتمثيل العكسى الذى يشى أكثر بما لم تفعل أو ما لم يسجَّل.

وبالنسبة للمؤرخ الذى كرس نفسه لتوصيل المعلومات التى تحملها الوثائق والشواهد الأخرى، فهذا الوضع ليس أكثر من تحد آخر، وقد أدى هذا التهميش أو

بالأحرى الإسقاط من الحسابات الذى يعتبر جزءًا من النظام إلى نتائج سلبية فى الأرشيف المتروبولى، تشهد على نتائجه الأولية قراءة موجهة. ويجدر بنا أن نورد مثالا فى هذا الصدد، وهى سجلات قبول الأمهات اللائى على وشك الوضع فى المستشفيات العامة، والتى بمجرد أن تتحول بياناتهن إلى بيانات إحصائية يتخلص منها، بينما يجب أن تحفظ على الأقل لعشرين سنة ، حيث أن تلك البيانات بالذات فى المناطق المهمشة والفقيرة تعتبر هى الدليل الوحيد على الميلاد لعدد كبير من الأفراد، فيُلجأ لها عند الرغبة فى استخراج وثائق الهوية، إن الأرشيف المتروبولى فى المناطق التى تتميز بعدم العدالة الاجتماعية، والتى تنتشر فيها المناطق شديدة الفقر توفر بيانات أساسية لإثبات الحقوق قد ينظر إليها للآسف على أنها مرشحة للإعدام.

وفى النهاية علىَّ أن أشير إلى أن حجم الوثائق المنتجة فى المدن الكبرى يتناسب عكسيا مع قدرتها (كما يحدث فى المدن الأصغر حجما) على أن تعكس سمات هوية المجتمع، فالمتروبول المتشرذم(١٣) واللا متناسق(١٤) لا يضيف شيئا للأرشيف، ولا يرى نفسه منعكسا فيه، ولا يرى فى الأرشيف معبِّرا عن الاهتمامات المشتركة التى تتسامى عن الفروقات والتهميش، ولكنه على العكس يؤكد الفروقات بين الشرائح المختلفة التى يتكون منها المجتمع خارج نطاق الأرشيف العام، وهو ما يؤدى إلى انتشار مراكز الذاكرة فى الأمة كأماكن شديدة التمايز والاستقلالية ومستعصية على أى جهود للاندماج الفيدرالى مع الكيانات المماثلة، أولا يظهر هنا مرة أخرى تأثير الأرشيف فى تكريس الفردية والاستقلالية كنتيجة لتحلل السلطة فى المدن الكبرى؟

أرجو أن أكون قد أسهمت فى هذا الموضوع المهم، إن لم يكن بالإجابات التى لا أملكها، فبالأسئلة التى أثيرت.

الهوامش

(١) G.F. Schäfer, 'Problems of metropolitan government: size, efficiency, resources, and democratic control', in Urban networks: development of metropolitan areas (Rio de Janeiro, 1979), 223-238.

(٢) المنطقة الفيدرالية Federal District هى ولاية عضو Member-State وعاصمة الاتحاد.

(٣) H.L. Meirelles, Direito Municipal Brasileiro,8th ed. up-dated by I.C.L. Monteiro, Y.D.P. Monteiro and C.M. Prendes (São Paulo, 1996), 85.

(٤) بما يتفق والقانون الفيدرالى رقم 8159 الصادر فى 8 يناير 1991 بشأن السياسة القومية تجاه الأرشيفات والخدمات الأخرى العامة والخاصة.

(٥) كما يتضح مثلا فى تقرير نائب الكونت فى أورجواى Bases para melhor organisação das administraçães provinciaes (قواعد لتنظيم أفضل لإدارة المقاطعات) والملحق بتقرير وزارة الإمبراطورية فى يونيو 1858.

(٦) D. L. de Mello, A moderna administração municipal (Rio de Janeiro, 1960), XII.

(٧) وهى جملة قالها حاكم ساو باولو آنذاك، أندريه فرانكو مونتورو Andr Franco Montoro فى زيارة قام بها إلى ão MunicapalFundaçăo prefeito Faria Lima, Centro de Estudos e Pesquisas de Administr CEPAM, سنة 1984.

(٨) C. Daniel, As administraçães democrãticas e populares em questão (Democratic and Popular Administrations in Question). Espaco & Debates, 30 (1990), 11-27.

(٩) A.M. de Almeida Camargo, Arquivos municipais: problemas de jurisdição' (Municipal Archives: Problems in Jurisdiction). Boletim do Centro de Memóia UNICAMP, Campinas, I (2) July-December, 1989.

(١٠) R. T. Maluf, O cntexto politico da gestão e do planejamento na regiao metropolitana de Santiago (The Political context of administration and planning in the metropolitan region of Santiago) São Paulo, 1994).

(١١) R.M. Morais, Management of metropolitan areas', in Urban Networks: Development of Metropolitan Areas, 211-212.

(١٢) M. Santos, O espao do cidadão (Citizen Space). 3rd Edition (São Paulo, 1996), 12-14. (Espaços).

M. Santos, Metrópole corporativa fragmentada: O caso de São Paulo (The Fragmented Corporatiove Metropolis: the Case of São Paulo.(São Paulo, 1990). (١٣)

M. Canevacci, A cidade polifónica: ensaio sobre a antropologia da Comwnicação urbana (The Polyphonic City: Essay on Antropology of Urban Communication). (São Paulo,1993). (١٤)

القاهرة : أرشيفاتها وتاريخها

رؤوف عباس

تعتبر القاهرة من أكبر عشر مدن كبرى فى العالم، ويعكس تاريخها وتطورها – عبر قرون عشرة – تاريخ مصر كلها وعملية بناء الدولة الحديثة التى كان محمد على أبرز من أطلق شرارتها الأولى، وتحتوى أرشيفات القاهرة على وثائق و سجلات المدينة التى ترجع إلى العقود المبكرة من القرن السادس عشر.

وتقدم هذه الورقة استعراضا عاما للتطور المتروبولى للقاهرة، ووصفا لأرشيفاتها ولمجموعات الوثائق المتعلقة بتطور العاصمة المصرية.

القاهرة العاصمة :

التطور التاريخى

تقع القاهرة بوصفها متروبول فى موقع متميز يمثل نقطة الالتقاء بين مصر العليا ومصر السفلى، وقد كان هذا الموقع هو الموقع المفضل الذى تأسست فيه معظم العواصم المصرية: منف، وهليوبوليس (عين شمس)، وبابليون "عواصم مصر القديمة"، والفسطاط والعسكر والقطائع "عواصم مصر تحت الحكم الإسلامى"، وكانت تلك هى أسلاف القاهرة التى أسسها الفاطميون عام 969 م، وبينما كانت العواصم المصرية القديمة تقع على الضفة الغربية للنيل، نجد أن الفسطاط – أول مقر وعاصمة للفاتحين العرب – قد تأسست قرب الشاطئ الشرقى للنيل إلى الشمال من بابليون، فقد كان من

الأهمية بمكان أن يستطيع العرب الوصول إلى شبه الجزيرة العربية عبر الصحراء الشرقية، وقد تأسس سلفان آخران للقاهرة فى نفس الموقع، وهما العسكر والقطائع إلى الشمال من الفسطاط، وإلى الشمال منهما كان تأسيس القاهرة. وتقع الحدود الشرقية للقاهرة وأسلافها على التلال الغربية التى توفر خط دفاع طبيعى، بينما كان حد المدينة الغربى هو قناة القاهرة المعروفة باسم الخليج[١] .

وكان شق الخليج فى العصور الفرعونية، عندما حفرت قناة تصل النيل بالبحر الأحمر، ثم أعيد حفرها على يد الإمبراطور تراجان، إلا أن استخدامها بطل شيئا فشيئا، وبعد الفتح العربى فى عام 641 م وتأسيس الفسطاط، أعيد حفر القناة بفم جديد إلى الشمال من بابليون، وقد ردمت فى القرن الثامن ثم أعيد حفرها فى القرن العاشر، ومع نهاية الحكم الفاطمى كانت القناة قد أهملت وانتهت إلى منخفض جنوب شرقى الدلتا، حيث شكّلت بركة صغيرة سميت بركة الحاج "أول محطات طريق الحج إلى مكة"، وبالرغم من اتساع القاهرة الكبير فى العصر المملوكى إلا أن شاطئى القناة احتفظا بطابع الضواحى،[٢] وقد شيد صلاح الدين مؤسس الدولة الأيوبية قلعة القاهرة، ووسع أسوار المدينة لتشمل الفسطاط والسلفين الإسلاميين الآخرين للقاهرة[٣] .

القاهرة العثمانية

كانت القاهرة فى بداية العصر العثمانى فى عام 1517 عبارة عن شريط ضيق من الأرض، ممتد بين الفسطاط فى الجنوب والريدانية "ضاحية القاهرة العاصمة الفاطمية فى الشمال، وتنحدر الأراضى التى شيدت عليها القاهرة من تلال المقطم – التى تشكل حد المدينة الشرقى – غربا حتى الشاطئ الشرقى للنيل. وقد تغيّر مجرى النيل عدة مرات فى الفترة ما بين الفتح العربى أواسط القرن السابع ونهاية القرن الثامن، تاركا مساحةً واسعةً مغطاةً بطميه على شطآنه الشرقية بلغت ما بين 1 إلى 2 كم عرضا، غربى القاهرة بين الخليج والشاطئ الشرقى للنيل، وقد تحولت هذه الأراضى الغرينية إلى حقول أمدت القاهرة باحتياجاتها من الفاكهة والخضر، كما استخدمت كمتنزهات بما لها من حدائق وبرك، وقد اجتذبت تلك الأراضى أثرياء القاهرة، فلعبت دور الضاحية، فشادوا بها البيوت المحاطة بالحدائق على الأراضى التى أجرتها لهم الدولة،

وكانت البرك فى الضاحية الغربية للقاهرة عبارة عن انخفاضات فى التربة تملؤها المياه الآتية لها عبر قنوات أو الناتجة عن تسرب ماء النيل أثناء فيضانه، وأحيانا كانت تحفر البرك بمبادرة من أحد رجال الطبقة الحاكمة. وإلى جانب دورها فى ترطيب الجو صيفا وفرت تلك البرك أيضا فرصًا للهّو والتسلية خاصة فى المساء، وعندما بدأ أثرياء القاهرة فى اتخاذ بيوت خارج كتلة المدينة، فضلوا جوار البرك مثل بركة الفيل، وبركة الأزبكية، وقد نشأت منطقتان سكنيتان للطبقة الأرستقراطية خلال العصر العثمانى حول هاتين البركتين(٤) .

ولم تجتذب الأرض الغرينية الامتداد العمرانى للقاهرة إلى الغرب بشكل مفاجئ، فلم تشهد المنطقة بين الخليج وبركة الأزبكية الطفرة الكبرى فى تمدنها النهائى إلا فى فترة متأخرة كثيرا، فى بداية القرن الثامن عشر(٥) .

وقد شهد العصر العثمانى بعض المشروعات الكبرى فى القاهرة، أسهمت فى تشكيل وتنظيم بعض أحيائه، غير أن حدود القاهرة لم تستمر فى تمددها كما كانت الحال فى العصر المملوكى. وقد اتخذت القيادة العسكرية للحملة الفرنسية 1798 - 01=18 من الأزبكية مقرا لها، وأدخلت تعديلات استراتيجية على شكل القاهرة، فقد صدرت الأوامر بنزع أبواب الشوارع، ومد طريق عام عريض يصل مقر القيادة الفرنسية بالخليج. وقد تم إعمار الضاحية الغرينية الغربية بشكل مخطط فى القرن التاسع عشر فى عهد كل من محمد على والخديو إسماعيل.

تكوُّن القاهرة الحديثة

أنشأ محمد على (1805 – 48) سياسة بناء الدولة الحديثة بما يشتمل عليه ذلك من تغير فى الاقتصاد، وإعادة تنظيم المؤسسات الحكومية، وإدخال التعليم الحديث لخدمة أهداف سياسية طموحة، وقد ظهرت مصر فى عهده كقوة إقليمية تملك جيشا وأسطولا قويان وحديثان(٦) . وقد أسهم محمد على فى التطور العمرانى الحديث للقاهرة. وكانت الصحة أحد اهتماماته، كما أنها صبغت منجزاته فى تمدين القاهرة بشكل أساسى، فقد أزال الجبانات من الأزبكية، وأزال أكوام القمامة من داخل المنطقة السكنية فى

المدينة وما حولها، وملأ البرك، ونظف الشوارع، وأطلق عليها الأسماء وأنارها. كما تم تحديث الطريق الذى بناه الفرنسيون ليصل الأزبكية بالخليج وأصبح مركز التجارة الأوربية ومقر سكن الموظفين الأوربيين الذين استقدمهم محمد على، وبدأ فى عام 1837 تنفيذ خطة لتطوير حى الأزبكية؛ لإنشاء حديقة وطنية على الطراز الأوربى، محاطة بالمبانى الجميلة والقنصليات الأجنبية، والمدارس، ومستشفى، وفنادق على الطراز الأوربى.

لقد بدأ الطابع المعمارى للقاهرة فى التغير ليواكب سياسة محمد على التحديثية؛ فتبنت العمارة الطرز اليونانية والأوربية والتركية، مستهلةً بذلك فصلا جديدا فى تطور القاهرة العمرانى(٧) .

غير أن التطور العمرانى الجذرى الذى نشأت عنه القاهرة الحديثة كان من وضع الخديو إسماعيل بعد زيارته للمعرض الدولى Exposition Universelle فى باريس عام 1867، فقد تأثر الخديو بطابع العاصمة الفرنسية تأثرا شديدا وقرر أن يصبغ القاهرة بالصبغة الأوروبية وقت افتتاح قناة السويس عام 1869؛ فقد وجهت الدعوة بهذه المناسبة لضيوف من مشاهير أوروبا، وأراد الخديو للقاهرة أن تبدو لهم أوروبية.

ولم يستطع إسماعيل، ولا جده محمد على، أن يحققوا حلمهم فى التحديث فى الكتلة العمرانية للقاهرة بطابعها التاريخى التقليدى، وكان السهل الواقع غربى القاهرة بين الخليج والنيل هو الموقع الذى يمكن أن يُخطط فيه لامتداد عمرانى حديث، فتم مد شارعين ليصلا بين الامتداد الغربى للقاهرة مع كتلتها العمرانية الأساسية: شارع محمد على الذى يصل بين الأزبكية والقلعة، وشارع عبد العزيز الذى يصل الحى بعابدين، حيث أمر إسماعيل ببناء قصر حديث ليكون مقره الرسمى، كما اخترق شارع آخر أطلق عليه اسم كلوت بك الحى القبطى ليصل بين الأزبكية وباب الحديد، حيث تقع محطة السكك الحديدية الرئيسية، كما شيدت دار أوبرا جديدة على طراز لاسكالا La Scala فى ميلان وأمر بصناعة التماثيل لتزيين الميادين العامة(٨) .

أما حى "اللوق" الواقع إلى جنوب الأزبكية وقد كان قليل العمران تسكنه مجموعات من المهمشين اجتماعيا، موحل، ملىء بأكوام القمامة فقد تحول إلى حى

عمراني حديث، وقد شرع إسماعيل فى تنفيذ خطة للإسماعيلية "الاسم الجديد الذى أطلقه على الحى"، فتم إزالة أكوام القمامة، وملء البرك بالماء وخططت المنطقة على الطراز الأوروبى لتصبح حيا جديدا للطبقة الأرستقراطية بين قصر عابدين والنيل.

وقد امتد حي الإسماعيلية بالعمران إلى الغرب ليتصل بشاطئ النيل، كما شرع إسماعيل فى الامتداد بعمران القاهرة ليعبر به النيل إلى شاطئه الغربى، فاتفق مع شركة فرنسية لبناء كوبرى قصر النيل؛ ليصل شاطئ النيل الشرقى بجزيرة الزمالك، كما قامت شركة بريطانية ببناء كوبرى آخر يربط الجزيرة بالشاطئ الغربى، وافتتح الاثنان عام 1871.

وقد كان الخديو إسماعيل هو أول من شرع في تعمير شاطئ النيل الغربى، حيث شاد به قصران، أحدهما فى جزيرة الزمالك والآخر فى الجيزة، ليتلوهما قصور أخرى بناها هو وكبار رجال دولته، كما أنشئت فى عهده حديقة للنباتات هى حديقة الأورمان على شاطئ النيل الغربى فى الجيزة، وقد أنشأ إسماعيل أيضا ضاحيتين هما: العباسية، إلى الشمال الشرقى للقاهرة، وحلوان، المنتجع الأرستقراطى الذى يتصل بالقاهرة عن طريق خط سكة حديد مخصوص.

وقد شهد عصر إسماعيل إنجازان مهمان أيضا بالنسبة للبنية التحتية للقاهرة الحديثة، وهما الإمداد بالماء والغاز، فمنح الامتياز عام 1865 لشركتين فرنسيتين هما شركة كورديه ووتر كومبانى Cordier Water Company وشركة لوبون للغاز Lebon Gas Company (والتى حصلت على امتياز الكهرباء أيضا فى تسعينات القرن التاسع عشر).

ولم تجر بعد إسماعيل إلا جهود قليلة فى العمران، باستثناء ردم الخليج ليصبح طريقًا، وقامت بذلك شركة ترامواى القاهرة سنة 1896، وفى عام 1905 أنشأت شركة عقارات بلجيكية ضاحية جديدة هى مصر الجديدة، إلى الشمال الشرقى من القاهرة، وتزامن معها إنشاء مؤسسة بريطانية لضاحية المعادى على بعد أربعة كيلومترات إلى الجنوب من القاهرة(٩).

وقد تميز عمران القاهرة فى القرن العشرين بالامتداد إلى الشمال فى الفجالة والظاهر وشبرا، والشمال الشرقى فى العباسية ومصر الجديدة والمطرية، ومؤخرا

مدينة نصر، وقد بدأ العمران فى الشاطئ الغربى للنيل فى خمسينات القرن العشرين، وازداد خلال العقود الثلاثة الأخيرة فأعطى بعدا جديدا للقاهرة الكبرى.

تناقضات التطور

القاهرة العثمانية التى كانت مستطيلا صغيرا من العمران أصبحت جزءًا مهملا من المدينة الكبرى الحديثة، وقد أصبحت الكتلة العمرانية ذات الطابع الأوروبى التى كان الخديو إسماعيل وراء نشأتها، والتى امتدت إلى الغرب عابرة النيل، وكذلك شمال القاهرة، أصبحت عنصر جذب للتطورات العمرانية.

وقد عانت أحياء القاهرة القديمة حتى خمسينات القرن العشرين من الخدمات الأساسية، مثل إمدادات الماء العذب، والكهرباء، والصرف الصحى، وانتقل أثرياء التجار وعلية القوم من المدينة القديمة إلى الغرب أو الشمال الشرقى حيث تقع الأحياء الحديثة، وأصبح شارع الخليج هو الحد غير المرئى بين مدينتين مختلفتين، القديمة والحديثة، وبينما كانت أحياء القاهرة القديمة مركزا للصناعات التقليدية والمحال التجارية القديمة التى تتجر فى الأقمشة والعطارة والصناعات المعدنية والسلع الأخرى التى يحتاجها أفراد الشريحة الدنيا من الطبقة المتوسطة والطبقات الفقيرة، أصبحت الأحياء الحديثة مراكز للأعمال والبنوك وشركات التأمين والتجارة، وتجارة الأسهم، والفنادق، والمتاجر الكبيرة والمطاعم الفاخرة، والمسارح، والسينمات، وأماكن التسلية(١٠) .

ويعكس التركيب الديموجرافى للقاهرة التناقض بين أحيائها القديمة والجديدة، التقليدية والحديثة، وتقع الأحياء الفقيرة فى ضواحى المدينة الشرقية والشمالية والجنوبية، وتحتوى على أعلى كثافة سكانية، فى شبرا وبولاق وإمبابة، يسكنها العمال والصناع وتجار التجزئة وصغار موظفى الحكومة، وتقطن الطبقة البرجوازية الأحياء الحديثة بين القاهرة القديمة، والضفة الغربية للنيل، مثل الأزبكية وباب اللوق، وجاردن سيتى، والزمالك، والروضة، والدقى، والعجوزة، والمهندسين، والمعادى، ومصر الجديدة،

ومدينة نصر. وبين تلك الأحياء التى تقع على طرفى النقيض اجتماعيا بما تعكس من بون شاسع بين القاهريين الفقراء والأغنياء هناك أحياء تسكنها الشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى، مثل المنيرة، الفجالة، الظاهر، العباسية، وبعض أجزاء من شبرا وروض الفرج، حيث يسكن بعض التجار وموظفى الحكومة وضباط الجيش(١١) .

المرض المزمن

لقد كان للنمو العمراني والزيادة السكانية فى القاهرة منذ القرن التاسع عشر بعض الآثار السيئة، فقد تضاعف عدد سكان مصر بين عامى 1882 و 1986 سبع مرات (من 50400000 إلى 60700000) بينما تضاعف عدد سكان القاهرة فى نفس الفترة 22 مرة (من 400000 إلى 9000000). وكانت نسبة سكان القاهرة إلى سكان مصر عام 1882 هى 5.7 % فقفزت إلى 17.1 % عام 1986(١٢)، وفى أقل من قرن أصبحت القاهرة ميجابوليس، تعانى من كل مشاكل التنمية فى مجالات مثل السكن، والخدمات، والمواصلات، والتلوث، بشكل يماثل ما تعانى منه دول العالم الثالث.

أرشيفات القاهرة :

الميراث الثقافى

تعكس أرشيفات القاهرة تاريخ المدينة الطويل، وتعتبر جزءًا لا ينفصل عن التطور المتروبولى للمدينة. فمصر تمتلك أحد أقدم الإدارات المركزية والهياكل البيروقراطية فى العالم، ومنذ أقدم العصور حتى العصر الحديث حفظت إدارات الدولة فى العاصمة الوثائق والسجلات.

فقد عثرت الحفائر الأثرية على عدد كبير من الوثائق البردية المصرية التى ترجع لمختلف عصورها، الفرعونى، والبطلمى، والرومانى البيزنطى، والإسلامى، كما عُثر فى القاهرة أيضا على وثائق خاصة متعلقة بالتجارة والأعمال ترجع للعصور الوسطى

وتعكس اهتمام الجماعات الخاصة بالاحتفاظ بأرشيفاتها، وقد استهل العثمانيون حكمهم لمصر بتوثيق ملكية الأراضى المملوكية والضرائب المتعلقة بها، لتكون بذلك أول مسح للأراضى يقومون به، كما احتفظت المحاكم الشرعية بسجلات تعود إلى القرن السادس عشر، وهو بداية الحكم العثمانى.

وبالرغم من هذا الميراث البيروقراطى عميق الجذور، والاهتمام الراسخ بالتوثيق والاحتفاظ بالأرشيفات، فإن الدولة وعاصمتها لم يكن لهما أرشيف قبل 1829، عندما أنشأ محمد على الدفترخانة، وكانت الوثائق والسجلات قبل هذا التاريخ موكول بحفظها للإدارة أو الموظف أصحاب العلاقة بها، وكان بإمكان الموظف الاحتفاظ بها عند تقاعده أو تركه للعمل، وكان الاستثناء الوحيد يتمثل فى الوثائق المتعلقة بخزينة الدولة والإدارة المركزية والتى كانت تحفظ بشكل دائم فى ديوان الوالى، وتشمل وثائق ملكية الأراضى، والالتزام، ورواتب الجند وموظفى الحكومة، والمراسلات المتبادلة مع القسطنطينية. بينما حفظت المحاكم الشرعية سجلاتها.

نشأة أرشيفات القاهرة

لقد كان لنشأة الدولة الحديثة على يد محمد على وما استتبعها من اهتمام بالإدارة وإنشاء مؤسساتها، ما جعل من إنشاء الدفترخانة أمرا ضروريا(١٣) ، وقد لحق الدمار بديوان كتخدا بك فى القلعة إثر اندلاع حريق شب فيه فى يونيو 1820، وأتى على جانب عظيم من الوثائق والسجلات المركزية، مما دفع محمد على لإنشاء بناء مؤمن يخصص ليكون مستودعا للأرشيف، فكان أن شيدت الدفترخانة فى موضع دار الضرب المملوكية الملاصقة لقلعة القاهرة، وكانت عبارة عن جناحين بنيا بالحجر بحوائط قوية وبرج مراقبة للحرس، واحتوت على 41 غرفة منيعة بارتفاع 5.25 متر، زيدت فيما بعد إلى 69 غرفة، نوافذها ضيقة، وبها أرفف خشبية.

وقد افتتحت فى مايو 1829، وكانت تبعيتها لبيت المال حتى 1843، عندما أصبحت جزءاً من ديوان الوالى، ثم انتقلت تبعيتها بعد ذلك بثلاث سنوات إلى نظارة المالية، وفى عام 1876 أصبحت أحد إدارات نظارة الداخلية ثم عادت لنظارة المالية عام 1905، وكان الأرشيف فى تبعية وزارة الثقافة لمدة عامين 1977–79 ثم أصبح أحد إدارات وزارة

المالية، ومازال يلعب دور الأرشيف الجارى للوثائق المالية والقضائية. وقد نقلت منذ عام 1933 مجموعات من الوثائق التى ترجع إلى القرن التاسع عشر، وما قبله من أرشيف القاهرة، الذى عرف آنذاك بدار المحفوظات العمومية، إلى الأرشيف التاريخى الملكى الذى كان قد أنشئ حديثا آنذاك.

وقد اتبع أسلوب تقليدى فى حفظ الوثائق والسجلات بالدفترخانة لمدة ستة عشر عاما، منذ 1830 وحتى 1846 عندما أصدر الوالى لائحة لتنظيم الأرشيف، وكانت إدارات المنشأة قبل ذلك تحتفظ بوثائقها لمدة عامين ثم تنقل إلى غرف حصينة معدة لحفظها فى الأرشيف، وقد خصصت لكل إدارة غرفة أو أكثر تودع بها وثائقها دون فهرسة أو تصنيف، وقد كان نقص الخبرة الأرشيفية وراء هذا النظام التقليدى حيث إن الأرشيفيين الأول كانوا من كتبة الخزانة، ولم تكن هذه الطريقة فى تكديس الوثائق لتجعلها مناسبة للاستخدام، وكانت هناك حاجة لإدخال نظام حديث.

وقد أمر محمد على مسيو روزيه M. Rouser المدرس الفرنسى بمدرسة المحاسبة فى القاهرة عام 1844 بإعداد نظام مناسب لإعادة تنظيم الأرشيف؛ فتقدم باقتراح لإعادة التنظيم فى شكل لائحة قامت مجموعة من المستشارين بدراستها دراسة دقيقة، ثم أصدر الوالى مرسوما للعمل بها، وقد وَضَعَتْ هذه اللائحة أسس النظام الأرشيفى للدفترخانة.

واستمر أرشيف القاهرة فى العمل بالنظام الذى وضعه روزيه، مع بعض تعديلات غير مؤثرة أدخلت أعوام 1895، 1904، 1921، 1983 وتتعلق بمدة الحفظ فى جهة المنشأ وإضافة نوعيات جديدة من الوثائق للحفظ بشكل دائم أو مؤقت فى الأرشيف.

وطبقا للائحة تحتفظ جهة المنشأ بالوثائق والسجلات من خمسة إلى خمسة عشر عاما طبقا لنوع الوثيقة، كما تعرفها تشريعات الأرشيفات الجارية، وهناك لجنة خاصة تضم فى عضويتها ممثلين عن الإدارات المختصة وممثلين لإدارة التزويد بالأرشيف، تجتمع بشكل دورى لتحديد الوثائق غير المهمة لإعدامها، وتلك التى لها أهمية تاريخية لنقلها إلى الأرشيف لحفظها.

وقد رتب الأرشيف بست طرق هى : اسم الشخص، الموقع الجغرافى، أبجدى، تاريخى، موضوعى، رقمى. فرتبت سجلات دافعى الضرائب فى الحضر، وملفات موظفى الدولة والمحالين للتقاعد، والتجنيد ترتيبا أبجديا بالاسم الأول، بينما طبِّق نظام

الترتيب الجغرافي على سجلات المباني المدنية ووثائق ملكيات الأراضي في الريف، وبالموقع في مثل الحي والشارع في المدينة، والمركز والقرية في الريف، وذلك في تسلسل أبجدي، في حين استخدم الترتيب التاريخي في الأحوال الشخصية مثل سجلات المواليد والوفيات والزواج والطلاق، أما التصنيف الموضوعي فقد استخدم النوعيات العامة للوثائق ومحتويات المخازن. واستُخْدِم النظام الرقمي مع كل أنواع الوثائق بحيث يوضع رقم الوثيقة ثم الرف ثم المخزن على التوالي.

وقد نظمت اللائحة عمليات التزويد والإتاحة وإجراءات السرية التي يجب على الأرشيفيين اتباعها، وقد أعطيت لأرشيف القاهرة في التعديل الأخير عام 1953 السلطة على الأرشيفات الجارية في كل مصالح الدولة، بما في ذلك إجراءات التصنيف والفهرسة بما يمهد السبيل لإيجاد نظام أرشيفي موحد.

ويتكون أرشيف القاهرة الآن من أربعة مبانٍ في القلعة: دفترخانة محمد على بغرفها الـ 69 بالمبنى ذي الجناحين، ومبنى الضربخانة الذي لعب دور الملحق وبه 22 غرفة، وسراي العدل المتاخمة للضربخانة، وبها 44 غرفة، وما يعرف بالمبنى الجديد بأجنحته الخمس، والذي شُيِّد عام 1937، وبه 46 غرفة، ومجموع ذلك 189 غرفة يضمها ما يعرف بدار المحفوظات العمومية التي تحتوي على وثائق منذ العصر العثماني وحتى العصر الحديث، غير أن معظم الوثائق المتعلقة بالعصر العثماني والقرن التاسع عشر نقلت في الفترة ما بين عامي 1933 و 1995 بالتدريج إلى الأرشيف التاريخي الملكي الذي أنشأه الملك فؤاد عام 1933، والذي تغير اسمه سنة 1954 إلى الأرشيف التاريخي القومي(١٤) .

الأرشيف التاريخي القومي

لقد أدرك الملك فؤاد أهمية تقديم صورة قومية للأسرة الحاكمة بإعادة كتابة تاريخ صانعي مصر الحديثة محمد على وإسماعيل، وشكلت لجنة خاصة لهذا الغرض من كبار الموظفين والباحثين سنة 1925، وكلف عدد من المؤرخين الأوروبيين بتأليف كتب عن منجزات أسرة محمد على، وقد ترتب على اهتمام الملك بالتاريخ ضرورة جمع وثائق عن

مصر من الأرشيفات الأوروبية وكذلك إتاحة الوثائق المصرية، وحيث أن المؤرخين الأوروبيين الذين كلفوا بهذا العمل لم يكن باستطاعتهم قراءة العربية أو التركية كان من اللازم ترجمة الوثائق التي يحتاجونها في أبحاثهم إلى الفرنسية، فاستخدم القصر فريقا من أكفأ المترجمين ونقلت الوثائق المصرية التي ترجع للقرن التاسع عشر من أرشيف القاهرة في القلعة إلى الديوان الملكي في قصر عابدين، وخصص مبنى خاص داخل حرم القصر لما أطلق عليه الأرشيف التاريخي الملكي سنة 1933 واحتوى الأرشيف الجديد على وثائق أوروبية وأمريكية مخطوطة تتعلق بمصر في القرن التاسع عشر، تم جمعها من أرشيفات لندن، وباريس، وفيينا، وواشنطن، إلى جانب الوثائق المصرية العربية والتركية التي تغطي الفترة من الحملة الفرنسية وحتى عصر إسماعيل 1798 – 1879 .

وقد كان إنشاء الأرشيف التاريخي الملكي في قصر عابدين نقطة تحول في تاريخ أرشيف القاهرة، فبالرغم من حقيقة أنه كان يلعب دور قسم للأبحاث التاريخية في القصر الملكي فإنه قدم خدمات أرشيفية لا غنى عنها، لم تكن متاحة في دار المحفوظات العمومية بالقلعة، فترجم عدد غفير من الوثائق التركية إلى العربية، وفي نفس هذه الفترة أجرى تصنيف موضوعي لتلك الوثائق، وجمعت الفرمانات التي أصدرها السلطان العثماني إلى ولاة مصر منذ 1597 وحتى 1914 وترجمت وصنفت، كذلك تم إعداد فهرس بطاقي يغطي 153 موضوعا في ترتيب تاريخي وأبجدي اعتمادا على المجموعات الأساسية للوثائق المصرية، وتمت إتاحته، وقد انقسم الأرشيف التاريخي الملكي بعابدين حسب اللغات إلى أقسام ثلاثة رئيسية هي: الأوروبي والتركي والعربي، وكان الأرشيفيون أساسا من الأوروبيين والمترجمين أتراك وأوروبيين ومشرقيين، وقد اقتصر استخدام الأرشيف التاريخي الملكي على الباحثين الأوروبيين والمصريين بتصريح خاص.

وقد عاني الأرشيف التاريخي بعابدين أوقاتا عصيبة مع مقدم النظام الجمهوري وإلغاء الملكية، وكان النظام الجديد مستاءً من كل ما هو ملكي بدءًا بالأرشيف، واحتاجوا للمبنى الذي يضم الأرشيف ليكون قصرا لقيادة البوليس الحربي، وتم الاستغناء عن الموظفين ونقلت الوثائق كيفما اتفق إلى مكان غير ملائم في مباني قصر

عابدين حيث كوِّمت فى غرف صغيرة عالية الرطوبة، وبقيت بها مهملة لسنوات أربع، وبالطبع كان للقوارض دورها الملموس.

وفى يونيو 1954 صدر قرار بإنشاء الأرشيف القومى ليجمع المواد الأرشيفية التاريخية ويحفظها بنظام ويتيحها للباحثين، ولم يطبَّق القرار حتى عام 1956 عندما أعيد فتح أرشيف عابدين تحت اسم الأرشيف القومى فى نفس المكان الكئيب، وكُلِّف خمسة موظفين فقط بتنفيذ هذا القرار، واحتاجوا لعامين لتنظيم جزء من هذه الفوضى ليستطيعوا أن يتيحوا جزءاً من هذه الوثائق للباحثين، وأحيانا كان الباحث يُترك ليبحث فى أكوام الوثائق عما يحتاج إليه.

واستغرقت عملية إعادة الأرشيف التاريخى بعابدين لما كان عليه فى العهد الملكى عشر سنوات من العمل الشاق الذى قام به عدد محدود من الموظفين قليلى الخبرة التقنية أو معدوميها، ووضع تصنيف جديد عام 1969، وقد ألغى التصنيف حسب اللغة التى أدخلها الأرشيفيون الملكيون وقسمت الوثائق فى خمس نوعيات أساسية هى:

(أ) وثائق وسجلات إدارات الدولة السيادية.

(ب) وثائق إدارات الخدمات العامة.

(ج) وثائق إدارات الإنتاج والمؤسسات ذات الطبيعة الاقتصادية.

(د) وثائق الإدارة المحلية.

(هـ) وثائق المؤسسات الخاصة.

ولم يجر تصنيف فرعى أو حتى فهرسة على تلك الوثائق لإظهار محتويات كل نوعية منها، وقد تُصنَّف الوثائق التى أنتجتها جهة ما تحت جهة أخرى، ولا يوجد تصنيف موضوعى أو تاريخى، وعلى الباحث أن ينفق وقتا غير محدد للوصول إلى ما يحتاجه فى دراسته.

وبمجرد أن تم هذا التنظيم غير الملائم، نقل الأرشيف القومى من عابدين إلى القلعة سنة 1969، ثم نقل مرة أخرى إلى المبنى الجديد فى بولاق على ضفة النيل الشرقية سنة 1986، وقد أدت وسائل النقل غير المناسبة إلى إلحاق ضرر أكثر بمجموعات الوثائق، ففقدت بعض الوثائق الهامة أو وُضِعت فى غير مكانها، وجرت

جهود محدودة وغير مؤثرة لترميم بعض الوثائق التالفة، إلا أن آلاف الوثائق بقيت على حالتها السيئة لم تُمس افتقارا لوسائل الترميم الحديثة والخبرة الفنية.

وباستقرار الأرشيف القومى فى المبنى الجديد ببولاق واتساع المساحة التخزينية فى هذا المبنى انضمت لمقتنياته كل المجموعات المتعلقة بالعصر العثمانى وكل الوثائق الأخرى المتعلقة بالقرن التاسع عشر، فنقلت تلك المجموعات من دار المحفوظات العمومية بالقلعة إلى الأرشيف القومى فى بولاق عدا الوثائق المتعلقة بالأسرة مثل وثائق وسجلات المواليد والوفيات والزواج والطلاق وسجلات التجنيد والملفات القضائية، والتى بقيت بحوزة دار المحفوظات العمومية، بالإضافة لوثائق الضرائب والوثائق المالية، وتقوم دار المحفوظات حاليا بعملية الحفظ الدائم لوثائق وزارتى المالية والعدل، بينما تنتقل وثائق الهيئات الأخرى إلى الأرشيف القومى بعد أن يمضى عليها خمسة عشر عاما فى جهة المنشأ.

ويقبل الأرشيف القومى الوثائق بناء على قرار من لجنة خبراء تحدد القيمة التاريخية لتلك الوثائق، ولا يمكن إعدام أى وثيقة فى جهة المنشأ إلا بإذن من الأرشيف القومى.

وثائق القاهرة فى الأرشيف القومى

يحتوى الأرشيف القومى على كل المصادر الأولية لدراسة تاريخ القاهرة منذ القرن السادس عشر وحتى خمسينات القرن العشرين، وتعتبر سجلات المحاكم الشرعية ووثائق الأوقاف هى المصادر الأساسية لدراسة القاهرة العثمانية، وتتضمن سجلات المحكمة الشرعية مختلف مظاهر التطور العمرانى والاقتصادى والاجتماعى للقاهرة فى العصر العثمانى، فإلى جانب دور تلك المحاكم كمؤسسة قضائية، كانت تلعب أيضا دور مكتب التسجيل، كما أن الاتفاقيات التجارية وتعيين مشايخ الطوائف وأسعار السلع، وقيمة العملة وسعر الصرف، وتقديرات الضرائب وعقود الزواج وتقسيم أنصبة المواريث والإجراءات المتعلقة بفيضان النيل ووثائق الوقف، كلها كان يجب أن تسجل فى سجلات المحاكم الشرعية.

وتعتبر وثائق الوقف المصدر الأهم فى دراسة التطور العمرانى للقاهرة العثمانية، فقد احتوت وثائق الوقف على وصف كامل للمؤسسة موضوع الوقف بما فى ذلك تفاصيل البناء وأجزائه وتكلفة البناء، والموقع، وأسماء المستفيدين، لذلك فإن تلك الوثائق تساعد الدارسين على تتبع التطور العمرانى فى القاهرة العثمانية، ودراسة طرز العمارة والخروج باستنتاجات حول الحياة المدينية والظروف الاجتماعية للقاهريين.

كما تقدم "سجلات محافظة مصر" معلومات عن قاهرة القرن التاسع عشر، فهى تحتوى على سجلات عن إعادة التنظيم العمرانى الذى قام به محمد على وإسماعيل، وكبريات المشاريع العامة، والخدمات الطبية والاجتماعية، وطوائف الصناع، والجاليات الأجنبية وأعمال الشرطة.

أما وثائق مجلس الوزراء فتغطى مختلف مظاهر تطور القاهرة منذ الاحتلال البريطانى سنة 1882 وحتى نهاية الخمسينات من القرن العشرين، وتتعلق فى معظمها بإعادة تنظيم العمران، والأشغال العمومية، والخدمات العامة، والامتداد العمرانى فى ضواحى القاهرة.

كما توفر سجلات تعدادى 1846 و 1868 صورة عن التطور الديموجرافى للقاهرة، فهى تعطى معلومات مفصلة عن سكان القاهرة، وأسرها، وأعمارهم، ووظائفهم، ومساقط رءوسهم ودياناتهم، بينما نجد أن التعداد الذى كان يتم كل عقد والذى بدأ منذ 1897 فى ظل الاحتلال البريطانى واستمر خلال القرن العشرين يفتقر إلى تلك التفصيلات عن سكان القاهرة.

دراسة أرشيف القاهرة

إن دراسة أرشيف القاهرة لمن الأمور الشاقة بالفعل، فلم تعد فهارس مفصلة أو تصنيف للأرشيف بشكل عام، أو للوثائق المتعلقة بالتاريخ المتروبولى للقاهرة بشكل خاص، فاستخدام المادة الأرشيفية عن القاهرة يتطلب وقتا غير محدود وصبرا وحظا، وخدمة التصوير فقيرة، ومحددة بـ50 لقطة لكل وثيقة. واستخدام الأرشيف يستلزم

وجود تصريح يستغرق استخراجه ثلاثة أسابيع للباحث المصرى، ومن شهرين إلى ثلاثة للأجانب.

إن ضعف الخدمة فى أرشيف القاهرة موضوع معقد تسببت فيه عدة عوامل، فبدلا من أن يكون هيئة مستقلة بذاتها، كان دائما تابعا لهيئة أخرى، يعامل معاملة قسم صغير، وكان تمويله وموظفوه دائما دون المستوى المطلوب، فعدد الأرشيفيين المؤهلين والمدربين محدود، وكذلك أجورهم منخفضة، لذا فسرعان ما يتركون العمل بمجرد توفر فرصة عمل أفضل، إلى جانب ذلك فالمخازن حالتها سيئة، توفر الفرصة للرطوبة والقوارض لتوقع أبلغ الضرر بالمادة الأرشيفية، ونظام منع الحريق غير فعال. ويجب القيام بكثير من الجهد من أجل تحديث الأرشيف وخدماته.

الهوامش

(١) جمال حمدان، القاهرة (القاهرة، 1993)، 6 - 14.

(٢) D. Behrens-Abouseif, Azbakiyya and its Environs from Azbak to Ismail, (1467-1876) Cairo (1985) 2-4

(٣) عن تاريخ القاهرة المبكر انظر J. Abu-Lughod, Cairo: 1001 years of the City Victorious (Princeton, 1971)' S. Lane-Poole, The Story of Cairo (1902)' A. Reymond, Le (Paris, 1993)' M. Clerget, Le Caire: Etude de Geographie Urbain et d'Histoire Economique (Cairo, 1934).

(٤) Clerget, Le Caire, vol 1,194' Abu-Lughod, Cairo, 709' N. Hanna, An Urban History of. Bulaq in the Mamluk and Ottoman Periods (Cairo, 1983), 2-4.

(٥) لمزيد من التفصيل انظر : Behrens-Abousief, Azbakiyya, chapter 3.

(٦) A. L. S. Marsot, Egypt in the Reign of Muhammad Ali Cambridge, 1984).

(٧) Behrens-Abousief, Azbakiyya, 71-88.

(٨) Ibid., 89-100

(٩) أ. زكي، القاهرة (القاهرة، 19143) 177-192.

(١٠) حمدان، القاهرة، 76-88 .

(١١) Reymond, Le Caire, chapter 16 ؛ ف. مصيلحي، تطور العاصمة المصرية (القاهرة، 1988).

(١٢) حمدان، القاهرة، 240-54 ' F. Shorter, Cairo's Leap Forward: People, Households, and Dwelling Space (Cairo, 1989).

(١٣) كل معلومات الدفترخانة وتطور أرشيفات القاهرة معتمدة على دراستين بالعربية ، غير منشورتين : س. أ. شفاعة ، مائة وخمسون عاما عمر الدفترخانة المصرية (1979) ؛ إ. عمر، دار المحفوظات العمومية بالقاهرة (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، 1987).

(١٤) كل المعلومات عن الأرشيف القومي بالقاهرة تعتمد على خبرة الكاتب الشخصية، وعلى تقرير ز. س. نجم، دار الوثائق المصرية في ثلاثين عاما 1954 – 1984، والمؤرخ المصري، قسم التاريخ جامعة القاهرة، ج. 2 (1988) ، 201-223 .

الفصل السابع

ميناء لندن والأرشيفات والتاريخ

"التاريخ السائل": تاريخ هيئة ميناء لندن

روبرت آسبينال

تتوفر هذه الورقة على دراسة أرشيف هيئة ميناء لندن Port of London Authority PLA فتدرس أهميته في الوصول لفهم أكمل عن التطور الذى شهدته لندن حتى صارت أحد المدن الكبرى في العالم. ولقد وصف إدوين جرين أرشيفات الأعمال في ورقة سابقة بأنها المارد النائم للتاريخ المتروبولى، وهو محق في هذا الوصف، على اعتبار أنها مصدر لم يلق الاستغلال ولا التقدير اللذين يستحقهما، غير أنى أود أن أنظر لأرشيف هيئة الميناء على أنه أرشيف معروف ومعتبر حتى وإن كان ذلك في إطار دائرة صغيرة من الباحثين، ويشهد على ذلك زميلى بيتر جيلرى Peter Guillery وسارة بالمر Sarah Palmer وكلاهما باحث أكاديمى محترف.

وقد تأسست هيئة ميناء لندن بموجب قرار البرلمان Act of Parliament الصادر فى عام 1908 لإدارة ميناء لندن والحفاظ عليه وتحسينه، فكانت تدير أنظمة أرصفة ميناء لندن وتشرف على إدارة التيمز من تدنجتون Teddington وحتى نور .Nore، ومازالت تلك الهيئة قائمة حتى الآن لم تتغير مسئولياتها الأساسية بالرغم من إغلاق الأرصفة أعلى النهر فى لندن ونقل تفريغ وتحميل الشحنات إلى أسفل النهر فى تيلبورى Tilburyوعند مصب التايمز، وقد كانت الهيئة، عند بدء أعمالها رسميا عام 1909 ضالعةً فى واحدة من أكبر عمليات الاستيلاء التى شهدها تاريخ الأعمال، حيث آلت إليها أراضى وممتلكات شركات الأرصفة الخاصة التى كانت تعمل فى لندن منذ بدايات القرن التاسع عشر، كما ورثت مسئولية إدارة حوالى 70 ميلاً من التيمز كونسرفيتورز Thames Conservators التى تمتد جذورها إلى عام 1770، فلم تحصل فقط على:

22 m من الممتلكات

2700 إيكر من الأراضي والمياه

15000 عامل.

ولكن حصلت أيضا على مجموعة من وثائق العمل، هي ميراث شركات الأرصفة والتيمز كونسرفيتورز، أضيف إليها عدد غفير من الوثائق التي أفرزتها الهيئة عبر السنين منذ 1909، وعندما قام مجلس أرشيفات الأعمال Business Archives Council بدراستها في أوائل الثمانينات من القرن العشرين وصفها بأنها ربما تكون أضخم مجموعة من وثائق الأعمال التي ما زالت في حوزة منشئها في المملكة المتحدة، حيث بلغ حجمها حوالي 5000 متر مربع، وقد قررت الهيئة عام 1985 أنها لم تعد تستطيع القيام على هذه المجموعة الضخمة، فعهد بها إلى متحف لندن كإعارة مفتوحة، وفي 1 يناير 1986 زادت مقتنيات متحف لندن 35 % بحصوله على:

- 10000 كتاب وكتيب.
- 25000 صورة.
- 25000 رسم هندسي ومعماري.
- 700 برواز به صور مطبوعة ومحفورة.
- 2500 صورة مطبوعة ومحفورة دون براويز.
- عدة آلاف من سندات الملكية ووثائق الأراضي.
- 150 فيلم 35 مم.، 16 مم.، 8 مم.

وأرشيفات الهيئات التالية

- لجنة النهر بمجلس مدينة لندن Corporation of London River Committee (1775 – 1857).
- مجلس تنظيم الملاحة بالتيمز Thames Conservancy (1857 – 1909).

- شركات الأرصفة الخاصة فى لندن (1800 – 1909).
- هيئة ميناء لندن (1909 حتى تاريخه).

ويجب أن نشير إلى أن سجلات محاضر الجلسات المتضمنة فى الأرشيفات سالفة الذكر – أكثر من 600 – فريدة من نوعها: لا توجد نسخ منها فى أى مكتبة أو مؤسسة أخرى، فهى تحكى فى مجموعها قصة تكوُّن وتطور ما كان أكبر ميناء فى العالم، والذى تمخض عنه دور لندن المحورى كمركز مرموق تجاريا وبحريا وماليا.

وقد جرت إيداعات هامة فى السنوات الأخيرة لمواد لا تخص الهيئة من مؤسسات تتعامل مع جانب الشحن والتفريغ فى الميناء، ومن أفراد ومؤسسات ترسم خرائط لتطور أراضى الأرصفة منذ 1981 وأهم هذه المجموعات:

- أرشيف الجمعية الأهلية لعمال الميناء National Association of Prot Employers.
- أرشيف جمعية نظار الأرصفة بلندن London Wharfingers Association.
- أرشيف جمعية الموانئ البريطانية British Ports Association ويغطى صناعة النقل عبر الموانئ على المستوى القومى.
- أرشيف سكراتون Scrutton أكبر شركة شحن وتفريغ سفن فى ميناء لندن.
- 300 وثيقة تاريخ شفاهى.
- وثائق شركة وكلاء الفحم Coal Factors Society.
- تقارير ومنشورات وأوراق لشركة تطوير أراضى أرصفة ميناء لندن London Docklands Development Corporation.
- خطط وعروض وتقارير المطورين.
- أرشيف ومنشورات دوكلاندز فورم Docklands Forum.
- الاستعلامات العامة، مثل تلك التى تخص مطار مدينة لندن ولايمهاوس لنك Limehouse Link (أعلى امتداد للطرق السريعة كلفةً فى العالم).

- مواد دعاية سماسرة الأراضى.
- تقارير وأوراق عن البنية التحتية للنقل.
- أوراق وتقارير ومنشورات من مجموعات العمل فى دوكلاندز.

منشورات ومقالات أكاديمية.

وقد وصل مجموع مقتنيات أرشيف ومكتبة دوكلاندز فى اتساع مجاله وكم محتوياته إلى مستوى يماثل المكتبة التاريخية أو دار المحفوظات الخاصة ببورو boroug، ونتيجة لتكون هذه المجموعات تبوأت المكتبة والأرشيف مكانهما كأهم مصدر لمن يريد أن يدرس التاريخ والملامح المعاصرة لميناء النهر ودوكلاندز. وكما يشير عنواننا نحن نقع فى قلب دوكلاندز، منذ 12 عاماً.

وتسجل هذه المادة التاريخ الاقتصادى والاجتماعى لنظام ميناء لندن وهيكل السلطة الذى كان محوريا فى تطور لندن لتصبح مدينة عالمية وبزوغ بريطانيا كقوة عالمية، فقد كان ميناء لندن هو المحرك الذى أطلق النمو فى لندن، ولتنظر لأى تمثيل للندن، فلنرجع مثلا 2000 عاماً للوراء، والنهر فى قلب المكان، لقد نمت لندن بسبب نهرها وأصبحت أحد العواصم المعدودة التى تلعب دور الميناء العالمى فى الوقت نفسه، انظر إلى القطاعات التجارية التى نمت اعتمادا على الشحنات التى تصل إلى الميناء – التأمين البحرى، السمسرة، تجارة السلع، الشحن، الأسواق، تبادل السلع، وكثير غيرها. لقد أشارت د. هارجنج Dr. Harding إلى أن نواب الملك فى مدينة لندن شكلوا صفوة تجارية – وكانت هذه التجارة معتمدة أساسا على الميناء، فمعظم الرجال الذين كانوا وراء إنشاء شركات الأرصفة الخاصة منذ 1802 كانوا من المنغمسين فى هيكل السلطة بمدينة لندن – نواب الملك، وأعضاء فى مجلس العموم، وحتى لوردات – الذين تكونت ثرواتهم وقوتهم ومكانتهم اعتمادا على ما يحمله البحر من تجارة قادمة إلى لندن.

ولننظر للتأثير الجغرافى للميناء – 8.5 ميل مربع من شرق وجنوب لندن يسيطر عليها نظام الأرصفة، إلى جانب شريط من المنشآت على ضفة النهر تمتد من آيلوورث Isleworth إلى جريفسند Gravesend وما وراءها إلى الشرق.

ولننظر للزاوية الإنسانية – لقد استخدم الميناء بشكل مباشر أكثر من 60000 شخص فى أوج نشاطه، كما اعتمدت وظائف 25000 من اللندنيين على السفن والبضائع المارة بالميناء.

لقد زود الميناء معظم اللندنيين بالطعام الذى يأكلون، والوقود الذى يحرقون والمواد الأولية التى يصنعون بها، هذا الأرشيف يروى قصة أكثر من 200 عام عندما كان النهر فى قلب تطور لندن، وتستمر القصة – بالرغم من إغلاق الأرصفة أعلى النهر – فلندن مازالت الميناء الرئيسى للمملكة المتحدة، ومازالت هيئة الميناء تقوم بمسئولياتها، ومازالت وثائق العمل الهامة بها تغذى الأرشيف.

وهناك بلا شك دوكلاندز اليوم، والتى نشأت من ثنايا الإهمال الذى نجم عن إغلاق الأرصفة أعلى النهر، تلك الأميال الثمانية والنصف المربعة من الأراضى على بعد ميلين فقط من مدينة لندن، ومهمتنا هى أيضا تتبع تطور قصة دوكلاندز من الجدب إلى الثراء، وهكذا سنجد فى المكتبة الوثائق المتعلقة بكل جوانب قصة دوكلاندز من الـ "إل.دى.دى.سى" (LDDC) والمطورون ومجتمعها.

لقد استهللت حديثى بأن هذا الأرشيف استثناء من القاعدة العامة لأرشيفات الأعمال، التى لم تلق من التقدير ولا الاستغلال ما تستحق من المؤرخين، لقد استمرت المكتبة والأرشيف، لأكثر من 14 عاماً فى تقديم الخدمة الأكاديمية الشاملة والمحترفة للأكاديميين وللجمهور العام، حيث يبلغ عدد رواد المكتبة من الباحثين أكثر من 700 كل عام، كما أقوم كل سنة بالرد على حوالى 300 رسالة تحمل طلبات وأتعامل مع أكثر من 100 أمر تصوير. ومع هذا الحجم من الطلب والذى ينمو عاما بعد عام، من المؤسف أن أخبركم بأنه نظرا لحفظ التمويل من قبل الحكومة المركزية، اضطر متحف لندن لإغلاق الأرشيف أمام الجمهور من 1 أبريل 1996 وحتى إشعار آخر، وهو مؤشر على تأخر أولوية ميراثنا القومى فى نظر الحكومة، وهو أمر قد لا يثير دهشة الحاضرين هنا من المملكة المتحدة، ولكنه قد يصدم بعض المشاركين والزوار من الدول الأخرى.

هناك بناءان صنعهما الإنسان يمكن رؤيتهما من سفينة الفضاء التى تدور حول الأرض – أحدهما سور الصين العظيم والآخر هو نظم الأرصفة للندن – هذا هو

الميـراث الذى تركـه المقـاولون والمهندسـون والمعـمـاريون والمخططون والإداريون من العصرين الجريجورى والفيكتورى اللذين سجل هذا الأرشيف منجزاتهما.

فى الظروف العـادية يعـتـبـر هذا الأرشـيف هو المكان الأمـثل للزيـارة لمن أراد معلومـات عن ماضـى وحاضـر دوكلاندز، فتبوأ لنفسه دور دار محـفوظات ميناء لندن، ونأمل أن يعود للعب هذا الدور فى أقرب فرصة ممكنة، إن أرشيف الأعمال يمكن أن يكون أكثر من مجرد مجموعة عظيمة من المتفرقات التنظيمية والمالية. يصف جون بورنز John Burns المؤرخ اللندنى الجاد الذى كان أول من وصل لمنصب Cabinet Minis-ter من الطبقة العاملة التايمز بأنه التاريخ السائل، وهذا هو ما ينزل من الصنبور فى أرشيف هيئة ميناء لندن.

استخدام أرشيف هيئة ميناء لندن فى التاريخ الهندسى والمعمارى

بيتر جيلرى

لقد اندثر الجانب الأعظم من ميناء لندن التاريخى، وليست قلة ما قاوم الاندثار ناتجة عن التجديدات الأخيرة فقط، فالموانئ معابر، وتعتمد استمرارية الرصيف التجارى للميناء فى الحياة على قدرته على مواكبة التغيرات السريعة فى أنماط التجارة والشحن والتعامل مع البضائع، فيجب تحسين المبانى والأحواض والأهوسة، وإذا توفرت الموارد المالية اللازمة، تم تجديد مواقع برمتها بدون تردد قد تبعثه عواطف معينة، فكثير من المبانى المهمة لم تكن من الرواسخ المؤيدة، فلم يتعد عمرها جيلا أو جيلين، وهناك عامل آخر لعب دورا هاما فى زوال المبنى التاريخى، وهو تدمير جانب عظيم من الأرصفة نتيجة القصف فى وقت الحرب، لذلك يتعاظم اعتمادنا بالنسبة لتاريخ ميناء لندن الهندسى والمعمارى على الشاهد الوثائقى، ومن هنا تتضح القيمة العظمى لبقاء الأرشيف الضخم الخاص بهيئة ميناء لندن بالمتحف بدوكلاندز[١] .

تقع أجزاء نظام الأرصفة فى عهدها الأول بلندن فى قلب المنطقة التى تغطيها الدراسة المسحية للندن فى آخر جزأين نشرا منها عن التاريخ المعمارى والطوبوغرافى للندن[٢]، عندما بدأت الأبحاث الخاصة بهذين الجزأين فى سنة 1986 كانت الأرصفة التجارية التى سيطرت طويلا على المنطقة قد أغلقت لتوها، وكانت خلوا منذئذ إلا من بعض المبانى التى ترجع لفترة ما قبل الحرب، ولنقارن بين صورتين أحدهما التقطت لأرصفة الهند الغربية فى عام 1986 تظهر الموقع من الشرق وتظهر خلفه وسط لندن، وأخرى التقطت عام 1921، وهى مقارنة تقول الكثير (صورة 1، 2)، ونرى فى الصورة الأخيرة الأرصفة المتينة البنيان فى الطرف الشمالى أو رصيف الاستيراد، كما شيدت

فى معظمها، فى بدايات القرن التاسع عشر، ولم تكن المبانى المبكرة فى أرصفة الهند الغربية مجرد سقائف بسيطة ولكنها عمائر مهيبة خلابة، وفى إعادة اكتشافها من خلال أرشيف الهيئة أمكننا أن نعرف الكثير، ليس فقط عن ميناء لندن نفسه، ولكن أيضا عن مسائل ذات أهمية أوسع، لا يشترط أن تكون دائما ذات طابع معمارى أو هندسى، لقد اعتمدت الدراسة المسحية للندن بشكل مكثف على أرشيف هيئة ميناء لندن عند دراسة تاريخ الأرصفة، وكان التعامل مع التوثيق الأولى الضخم فى هذا الأرشيف أمرا محوريا.

وقد تتضح لنا هذه النقاط العامة من خلال بعض الأمثلة من أرصفة الهند الغربية، وجارتها أرصفة ميلوال Millwall Docks، مستدلين بالخاص والمتخصص على المبدأ العام المتعلق بفائدة استخدام الأرشيف فى فهم المنشآت، ومنها إلى موضوعات تاريخية أرحب متعلقة بطرق ومواد البناء، فإنا نتعرف من الأرشيف على التواريخ، والتكاليف، وأسماء المعماريين أو المهندسين أو البنائين، كما نلمح أيضا الإجابات عن أسئلة أكثر عمومية عن كيف ولماذا تم البناء.

وتقدم لنا أحد المبانى المبكرة الباقية أول دراسة حالة، فهى توضح طبيعة المادة الأرشيفية المستخدمة كما توضح أيضا نقطة أساسية وهى أن المبانى القائمة قد لا تفهم بشكل مناسب بدون الاستعانة بالوثائق، بالرغم من أن تلك المبانى يمكن بل ويجب بالطبع أن تقرأ كما لو كانت هى نفسها وثائق، فعلى الرصيف الشمالى من أرصفة جزر الهند الغربية كانت هناك تسعة مخازن تقف شامخة فى صف واحد بامتداد نصف ميل، ظلت صامدة منذ 1803 حتى دمرتها (عدا آخر مخزنين فى الطرف الغربى) الغارات الجوية سنة 1940 (صورة 3،2)، كانت تلك المخازن مخصصة لتخزين السكر القادم من جزر الهند الغربية، وقد كان هذا الحفظ المؤمن لتلك السلعة الثمينة فى هذا الموقع هو الأداة التى أدت لوفاة التشريعات التى أدت لتطور وإعادة بناء ميناء لندن ليصبح مركزا للتجارة المارة يضطرب بالنشاط، تلك كانت من أوائل مخازن أرصفة الميناء فى لندن وأحد أعظم الآثار الشاهدة على القوة التجارية الأوروبية فى مطلع القرن التاسع عشر.

فلم يوجد مكان تخزين فى أى مكان آخر يمكن أن يضاهيه حجما وترابطا وتعبيرا عن الطموحات العامة لتجار لندن فى أواخر العصر الجريجورى فى تجارة منظمة ومنضبطة، وقبل كل شيء آمنة، وتحتفظ سجلات محاضر الجلسات والحسابات فى أرشيف الهيئة بتوثيق كامل لبنائها، وتعتبر تلك الوثائق تسجيلا شاملا- وإن كان أصم أحيانا - لشئون شركة الأرصفة يقدم لنا هيكلا يمكن أن نركب عليه ما نجد من أدلة. وفى أحيان قليلة تقدم لنا الوثائق قصة حية متكاملة البنيان مثل ما نجده فى شكاوى أمناء المخزن من تسرب المولاس على الأرضيات ووصوله لمكاتبهم وسجلاتهم، وهو ما كان سببا مباشرا لبناء مكاتب منفصلة لهم، وتسجل العديد من الصور الفوتوغرافية المبكرة تلك المبانى أثناء استخدامها وتعطى فكرة عن ضخامتها، حوالى ضعف طول قصر فرساى.

وقد صنعت أرضية أحد البلوكات الباقية (رقم 2 ، مخزن، إلى الشرق) من الخشب والأعمدة من الحديد الزهر، وتشى سجلات محاضر الجلسات والرسومات إلى أن الأعمدة كانت تعديلا أدخله حديثا المهندس العظيم جون رينى John Rennie عام 1814، وكان وزن براميل السكر الثقيل قد فرض عليهم فى البداية أن يكون ارتفاع الأسقف منخفضا، وبالرغم من ذلك لم تحتمل الأعمدة الخشبية هذا الوزن الذى كان يفوق قدرتها على الاحتمال، وكان الحديد مرتفع الثمن وأهملته شركة الأرصفة كمادة بناء لعدم الحاجة إليه، وكان ذلك حول عام 1800، غير أن الحروب النابوليونية أدت لنقص فى الأخشاب حتى أن الجدوى الاقتصادية النسبية لاستخدام الخشب مقارنة بالحديد قد تحولت لصالح الحديد، وبالرغم من ذلك فقد كانت تكلفة استبدال القوائم الخشبية بأعمدة حديدية فى ست مخازن تبلغ حوالى 54000 جنيه إسترلينى، وهو مبلغ ضخم فى تلك الفترة. وكان باستطاعة الشركة أن تنفق هذا المبلغ، حيث كانت موسرة حتى عام 1815، فقد أعطاها تشريع إنشائها فى عام 1799 حق احتكار تجارة الهند الغربية، وقد تجاهلت الشركة روح أحد البنود الذى أدرج للتخفيف من آثار الاحتكار بتحديد حد أقصى للربح، فانطلقت الشركة تكدس الأموال، وربما لا يمكننا القول بأن شركة أرصفة أو هيئة ميناء يكون من أهدافها جمع المال، غير أن ذلك كان واقع الحال وما كان يحدث بالفعل.

والبلوك الآخر الباقى (رقم 1، مخزن إلى الغرب) لم يدخل الحديد فى بنائه، وقد يدفعنا ذلك لأن نرجعه لتاريخ أقدم، غير أنه ليس كذلك، ومن الصعوبة بمكان أن نجزم بذلك بدون دليل من الأرشيف، فالرسومات المبكرة تشير إلى أنه شيد فى عامى 1802–3 كمبنى منخفض الارتفاع يتراوح بين طابق واثنين، وتم تعليته لارتفاعه الحالى سنة 1827 ليخزن فيه الشاى (صورة 4)، ولم يتم تجديد احتكار شركة الأرصفة لتجارة الهند الغربية عام 1821، مما اضطرها للتنويع فى أعمالها لتنافس جارتها أرصفة الهند الشرقية، ولم يكن الشاى ثقيلا أو كتليا فى تخزينه كالسكر، وقد سمح ذلك بارتفاع الأسقف مع استخدام الأعمدة الخشبية، عندما كان لكل "م" قيمته، وكان المبنى من الداخل يشى بكل ملامح رسومات 1827، إلا أن محاضر الجلسات والرسومات والصور، توثق اندلاع حريق مدمر عام 1901 أتى على محتويات المخزن من الداخل تماما، وقد أعيد بناؤه بالكامل سنة 1902 طبقا لمواصفات 1827، ومما يسترعى الانتباه أن إعادة البناء تمت باستخدام الأسمنت المسلح، وقد روعى فيه تقليد كل التفاصيل بشكل يدهش أدق العاملين فى مجال الحفاظ على الآثار، فقد كنا نتوقع أن نجد مبنى يشى بتقنيات البناء فى مطلع القرن العشرين، ولكنه بدلا من ذلك شيد ليتنكر فى ثوب بناء لم يصبه أى تغير، شيد قبل ذلك بمئة عام.

بالطبع لا تتوقف رواية الأرشيف على الحياة المعقدة التى شهدتها المبانى بشكل يفوق تصورنا، ولكن دور الدليل الأرشيفى يتبدى بشكل أخطر عندما يفنى المبنى تماما، فمنذ 1813 عندما كانت الشركة متخمة بأموال الاحتكار شيد المرسى المواجه للمخازن سالفة الذكر فى تشكيلة رائعة من المبانى، وكانت مخصصة لتخزين الروم و الماهوجنى، أهم واردات الهند الغربية بعد السكر، وكان جون رينى هو المهندس المسئول عن هذه الأعمال التى انعكست فيها عبقريته المجددة، فاستخدامه للحديد المسلح فى تلك المنشآت كانت له أهمية كبرى فى تطور تكنولوجيا البناء التى كانت أحد الفروع الهامة للثورة الصناعية والتى أدت بدورها إلى ثورة معمارية، غير أن الأجزاء التى لم يتم هدمها من هذه المبانى فى الثلاثينات قصفت جويا سنة 1940، وهكذا طوى النسيان بعض المبانى الهامة تاريخيا لتعود وتطفو على السطح مرة أخرى من خلال التوثيق الأثرى المكتنز فى أرشيف الهيئة.

فى عام 1813 أقيمت مظلة مفتوحة مكونة من 87 قسم بطول حوالى 400 متر على المرسى لتحمى عمليات وزن براميل الروم (صورة 5)، وكان أحد استعراضات القوة لاستخدام الحديد الزهر فى البناء، فقد كان البناء كله مشيدا من الحديد، واعتبر لذلك ضد الحريق، وهناك رسومات تكمل الوثائق المكتوبة لهذا البناء، وهناك أيضا صور له ضمن العديد من الصور المبكرة فى الأرشيف، استخدمت لتوثيق وقوع حادث فيما يعتقد لأغراض تأمينية.

وقد أعد رينى فى عام 1813 أيضا لبناء أقبية وإقامة أسقف على جزء من الرصيف خلف هذه المظلة (صورة 6)، ولم يبق لنا سوى رسم لهذه الأسقف، وقد كانت محاولة غير تقليدية بالمرة، تجريبية، وجريئة، وغير مسبوقة فى استخدامها للحديد المطاوع فى البناء، لتخفيف وزن الأسقف بطول حوالى 11 متراً لكل جانب من جانبى السقف المدبب ، وقد سقط السقف سقوطا مروعا خلال شهر.. جرأة .. نعم .. ولكنها مدمرة.

وبعد أن أعيد بناء تلك المظلات بأسقف خشبية ، شيد مخزنان كبيران للروم تماثل مساحة كل منهما ملعب كرة قدم، وقد اقترح رينى أن تشيَّد المبانى التى فوق الأرض من الحديد فقط، فى حين أصر مديروه بالطبع على أن تكون جمالونات الأسقف خشبية، وقام كل مخزن على 24 × 9 فتحة أقبية، وكان بالأقبية فتحات بيضاوية بها أطباق حديدية تحمل عددا من العدسات لإدخال الضوء؛ فقد كان استخدام المصابيح ممنوعا بالطبع فى الأقبية، وكان على العاملين أن يستخدموا العواكس اليدوية لتعكس الضوء من العدسات.

وأدخلت تجديدات أخرى مع إقامة ظلات للماهوجنى على ما عرف بأرصفة الخشب على جانبى مرسى الروم، وقد زاد استيراد الماهوجنى لاستخدامه فى صناعة الأثاث بشكل كبير فى القرن التاسع عشر، وكانت جذوع الشجر غير المقطعة تخزن فى العراء فى بادئ الأمر ثم تم تغطيتها تدريجيا، وفى سنة 1817 ابتكر رينى ما أسماه "ماكينة السقيفة" machine shed (صورة 7) للماهوجنى وكان التصميم دقيقا، يشكل فى الأساس إطار الماكينة، وهو أول استخدام موثق لما أصبح سُنَّة متبعة فى المبانى

الصناعية، الونش المثبت فى أعلى البناء من الداخل القادر على الحركة حاملا الأثقال، فأمكن بذلك رفع جذوع الشجر التى يصل وزنها إلى خمسة أطنان ونقلها لمسافة ثم إنزالها عن طريق روافع تحملها وتجرى على تروس تدور على قضبان مسننة مثبتة فى سقف البناء ، وكانت تلك خطوة هائلة للأمام فى التعامل مع البضائع بكفاءة، وقد غطت الماكينات تكلفتها خلال ستة أشهر بما وفرته من أجور العمال، واستمرت تلك البنايات فى العمل خمسين سنة قبل أن تفقد جدواها بإدخال نظام روافع أكثر تعقيدا .

لقد كانت مبانى الروم والماهوجنى بأرصفة الهند الغربية والتى أقيمت بين عامى 1813 و 1817 نماذج متميزة للعمارة الصناعية ولكنها سريعا ما أصيبت بالاضمحلال مثلها فى ذلك مثل العديد من المبانى الصناعية الأخرى، والأسرع منها فناءً أنظمة التعامل مع البضائع؛ وهى أساسية لفهم كيفية عمل الأرصفة، فقد كانت فى وقت من الأوقات سائدة ومعممة، ثم اندثرت تماما الآن، فقد كانت القوة الهيدروليكية أساسية فى عمل الأرصفة من منتصف القرن التاسع عشر وحتى سبعينات القرن العشرين، فيما يشكل أحد الأمثلة على تطبيق التجديدات التكنولوجية لتوفير العمالة، ولكن لم يتبق تقريبا أى من هذه الأنظمة التى كانت لها مكانتها فى الماضى، ويمكننا سد بعض الثغرات فى معلوماتنا، اعتمادا على محاضر الجلسات وأوراق الأعمال الأخرى والرسومات والصور، فعلى سبيل المثال هناك رسم يرجع لعام 1869 مقدم للشركة من مؤسسة دبليو جى أرمسترونج W.G. Armstrong وهى مؤسسة مقاولات واختراعات عظيمة، يوضح قطاعا فى مجمع هيدروليكى (صورة 8)، وكانت هذه الأبراج منتشرة فى نظام الأرصفة، وكانت تخزن فيها المياه بقوتها المحركة بعيدا عن المحركات الأولية فى اسطوانات مثبتة بمكابس ثقيلة.

لقد شيدت أرصفة ميلوال إلى الجنوب من أرصفة الهند الغربية فى أواخر الستينات من القرن التاسع عشر، وبدأت بداية غير مبشرة بمبلغ صغير من المال وبدون عمل خاص بها فى ميناء يعج بالمنافسة، ولكنها حفرت لنفسها مكانا فى تجارة الحبوب،غير أنها أصبحت مع انقلاب القرن مستودعا كثيفا للحبوب، سلة خبز لندن، ولم يبق من هذه الأرصفة إلا بعض الكتل فقد أعيد إنشاء المراسى بالكامل.

إن قصة الإبداع التي قادت نجاح الأرصفة مودعةٌ هناك في الأرشيف، في سبعينات القرن التاسع عشر اخترع مهندس عبقري آخر هو فردريك إليوت دوكهام Frederic Eliot Duckham مصعد تجريبي يعمل بضغط الهواء لجذب تجارة الحبوب للأرصفة، وقد نجحت التجربة إلى الحد الذي دفع لبناء "شِوَن" حبوب ضخمة كانت أكبرها الشونة المركزية Cenetral Granary، التي ظلت الشونة الرئيسية لميناء لندن منذ 1903 وحتى 1969، وتبلغ سعتها 20000 طن على امتداد 7.5 إيكر من مساحات التخزين وتعمل بنظام ميكنة معقد يسمح بسرعة استلام وتسليم الحبوب من الرصيف، للشونة، للسكة الحديدية، وتصف وثائق الهيئة أعمال الشونة بالتفصيل.

هذه الحالات مأخوذة عن جزء من الميناء، وهي مجرد عينة عشوائية وليست نموذجية، ولن نعدم أمثلة دالة من مواضع أخرى في الأرشيف قد تحمل دلالات مختلفة عما وصلنا إليه فيما يتعلق بالفائدة الممكنة من استخدام هذا الأرشيف، ومعظم المادة الهامة بالنسبة لمؤرخي العمارة والهندسة لم تدرس بعد، وكما أن أرشيف الهيئة مستودع شديد الثراء، فإن فائدته لدراسة لندن يرمز بلا شك للعلاقة بين الأرشيفات والمؤرخين. ولا يكفي الحفاظ على الأرشيف فقط، ولكن يجب استخدامه، وحتى يستخدم يجب أن يزود بالعاملين، ويحفظ، ويتاح.

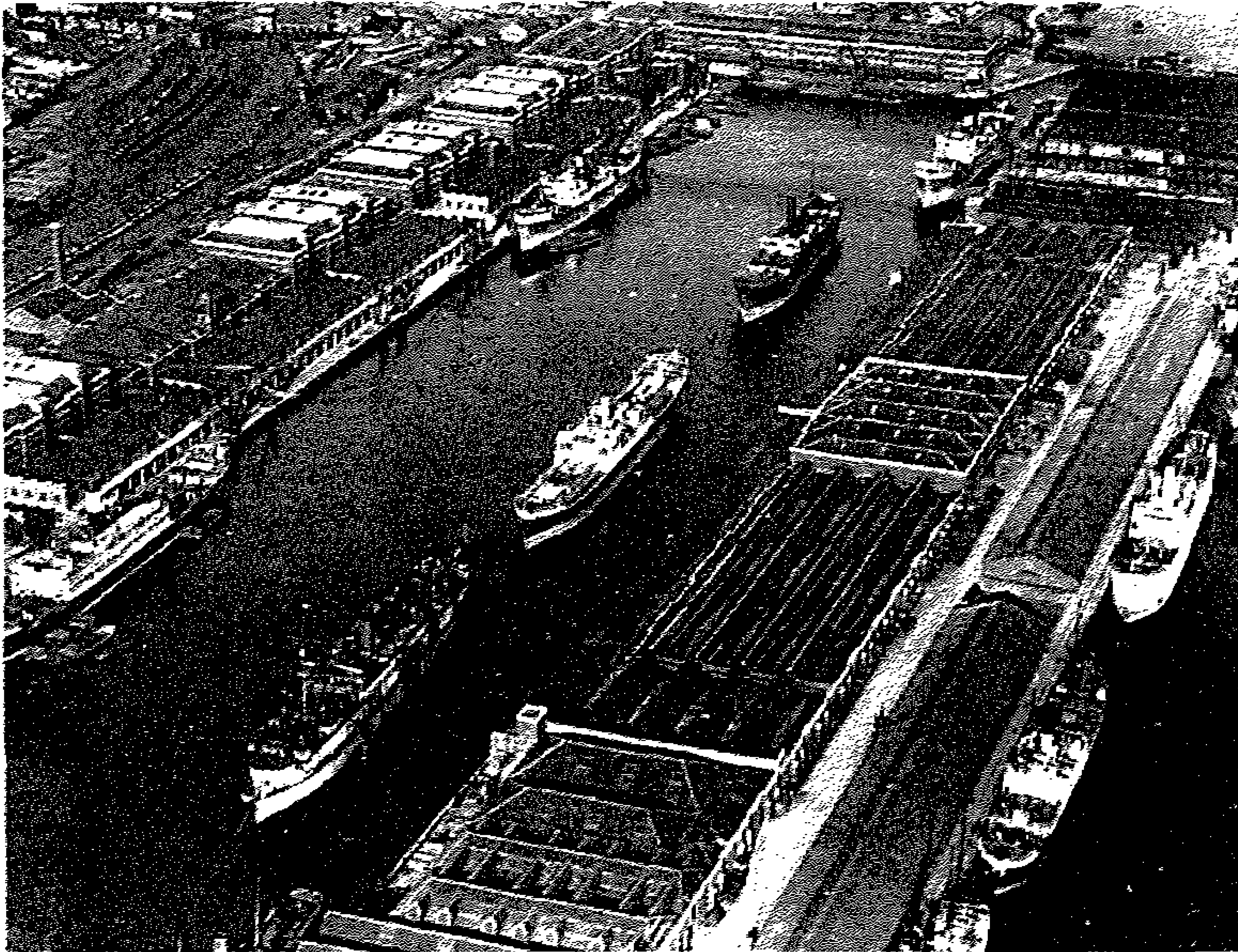
الهوامش

(١) هذه الورقة أحد نتائج مشروع جماعي، وهي لذلك تعتمد على جهد زملاء في الدراسة المسحية للندن وأجزاء أخرى من اللجنة الملكية للآثار التاريخية لإنجلترا Royal Commission on the Historical Monuments of England وزملائه الحاليين والسابقين Robert Aspinall. وندين بشكر خاص لروبرت آسبينال لإتاحتهم أرشيف هيئة ميناء لندن لنا.

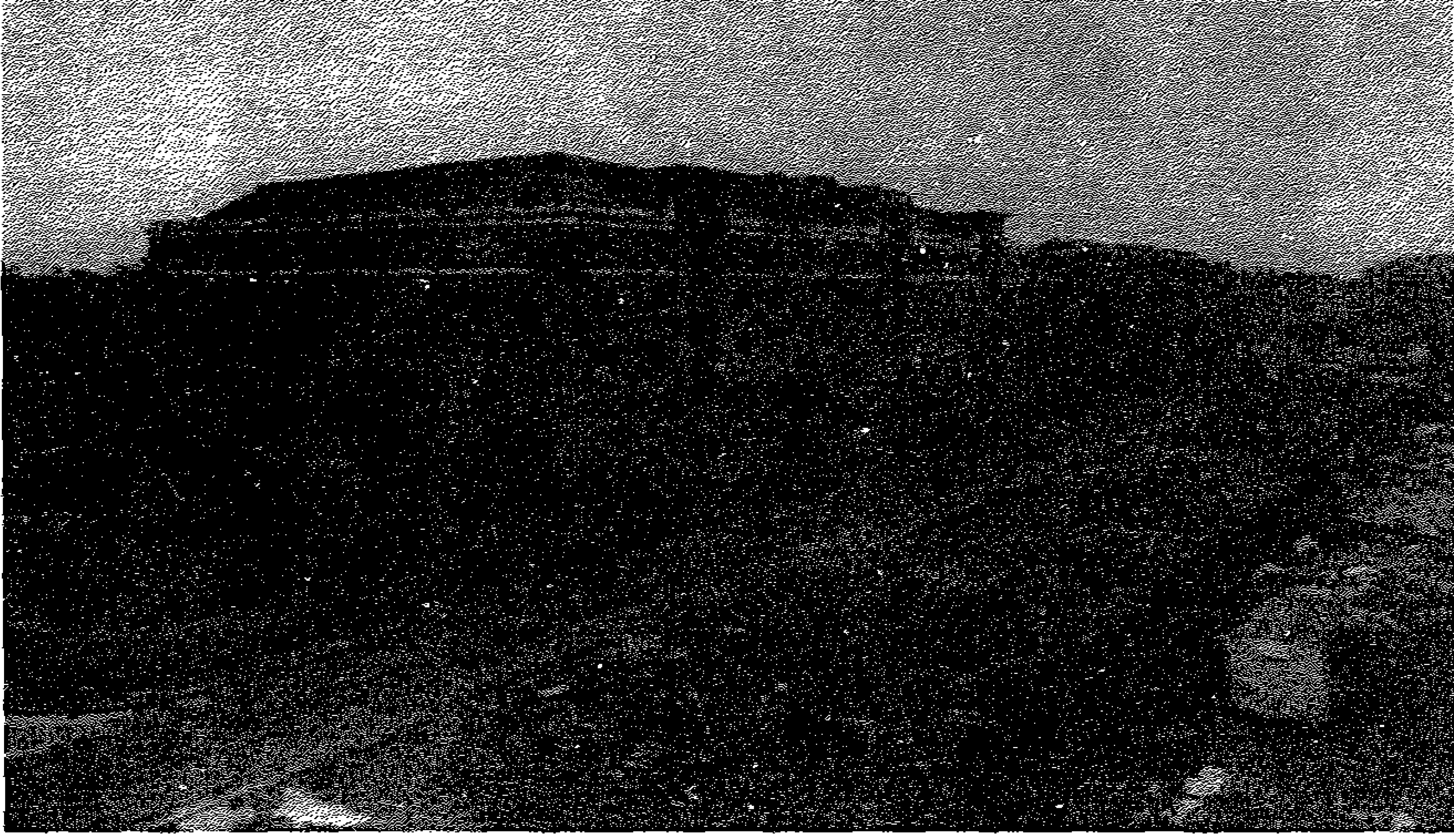
(٢) S. Poeter (ed), Poplar, Blackwall and the Isle of Dogs: the Parish of All Saints, Survey of London XLIII and XLIV (1994) vol. XLII هذه الورقة تعتمد كلية على بحث منشور ومليء بالمراجع في (chapters X and XII)



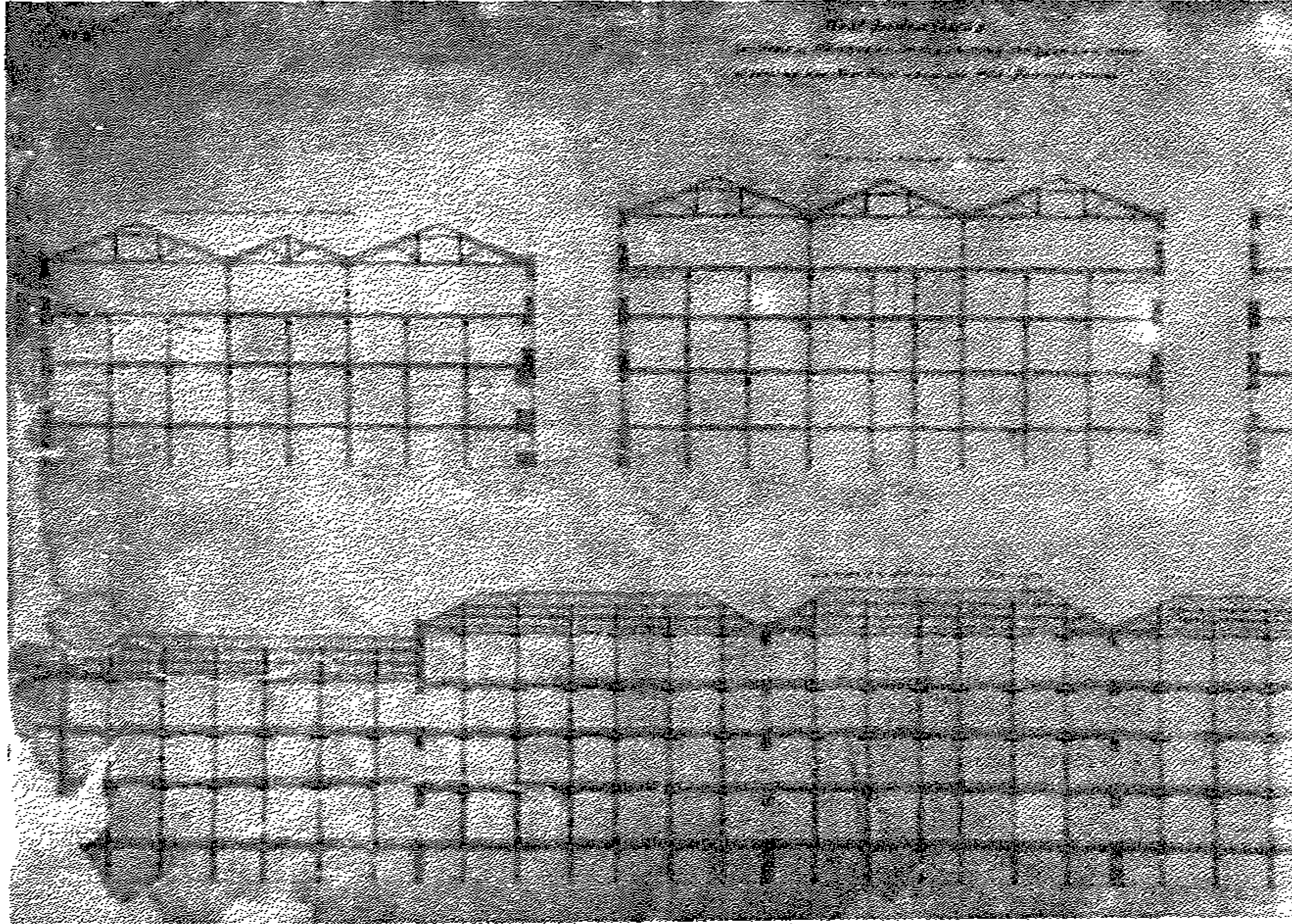
شكل (١) أرصفة الهند الغربية . صورة جوية من الشرق سنة ١٩٨٦



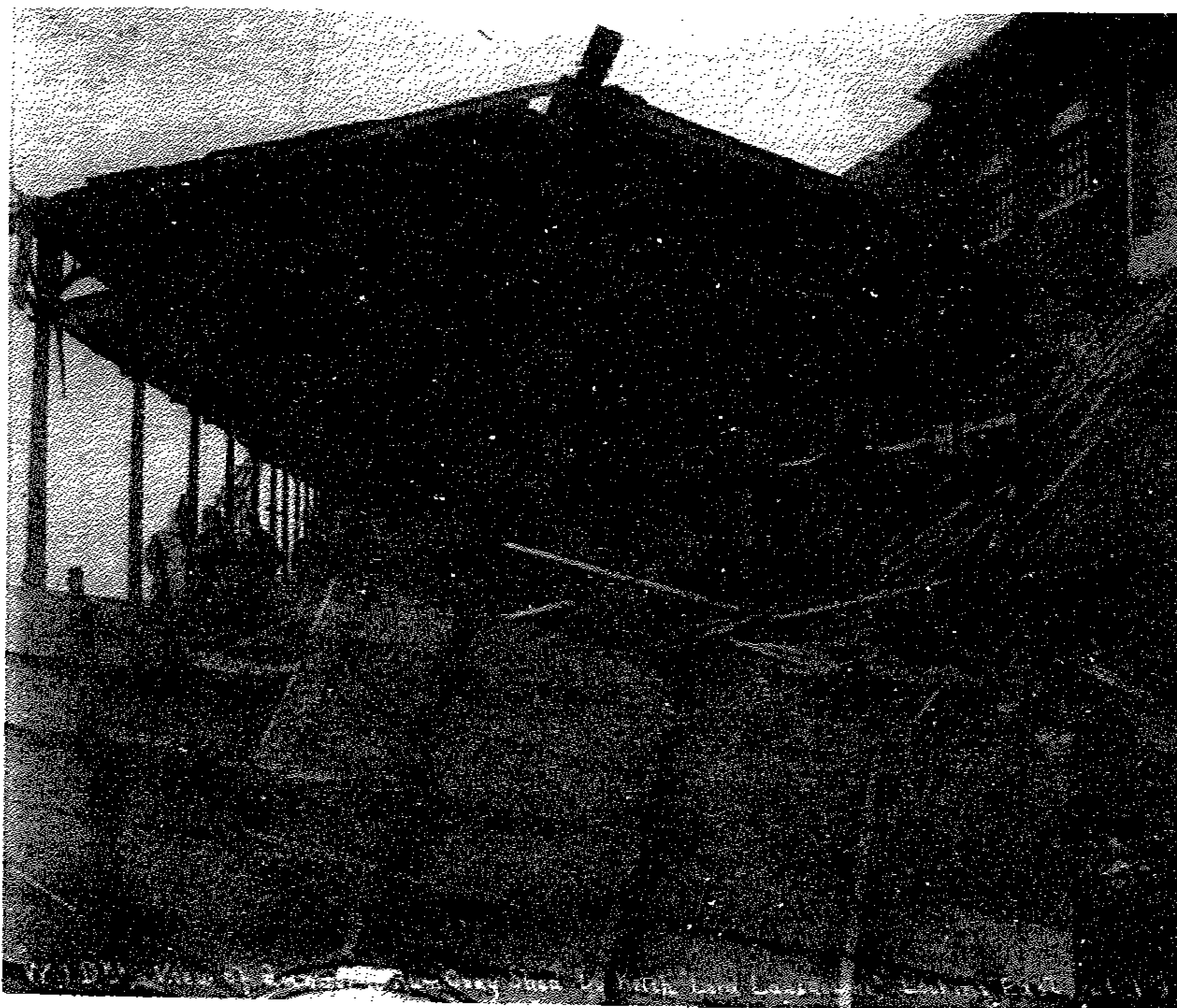
شكل (٢) أرصفة الهند الغربية . صورة جوية لرصيف الاستيراد من الجنوب الغربى سنة ١٩٢١



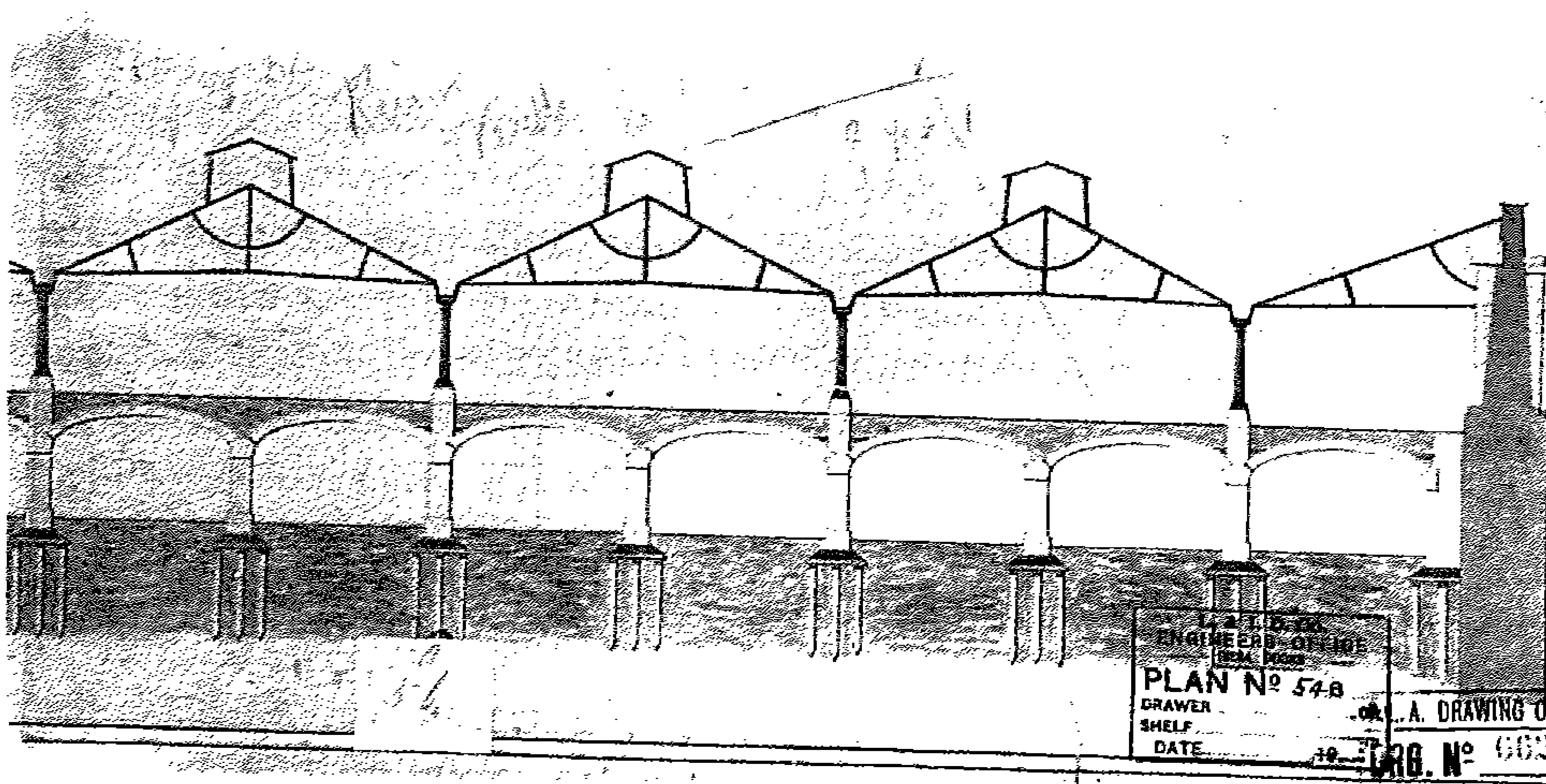
شكل (٣) المخازن رقم ١ ، ٢ بالميناء الشمالى ، أرصفة الهند الغربية
صورة ملتقطة من الشمال الشرقى سنة ١٩٨٦ ،ويظهر المخزن رقم ٢ فى صدر الصورة



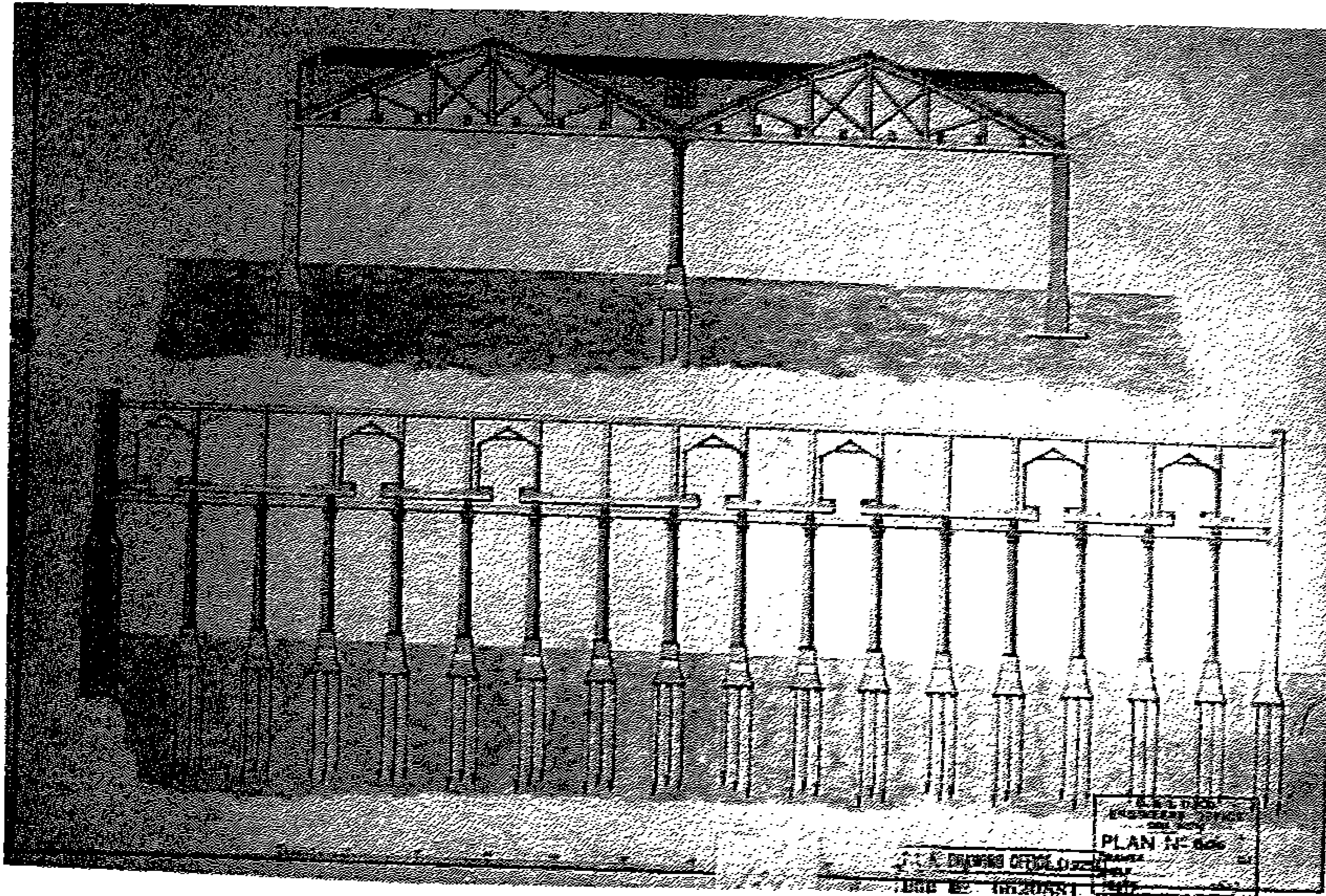
شكل (٤) المخازن رقم ١ ، ٩ بالميناء الشمالى ، أرصفة الاستيراد الهند الغربية
رسم هندسى لإنشاء المخازن سنة ١٨٧٢



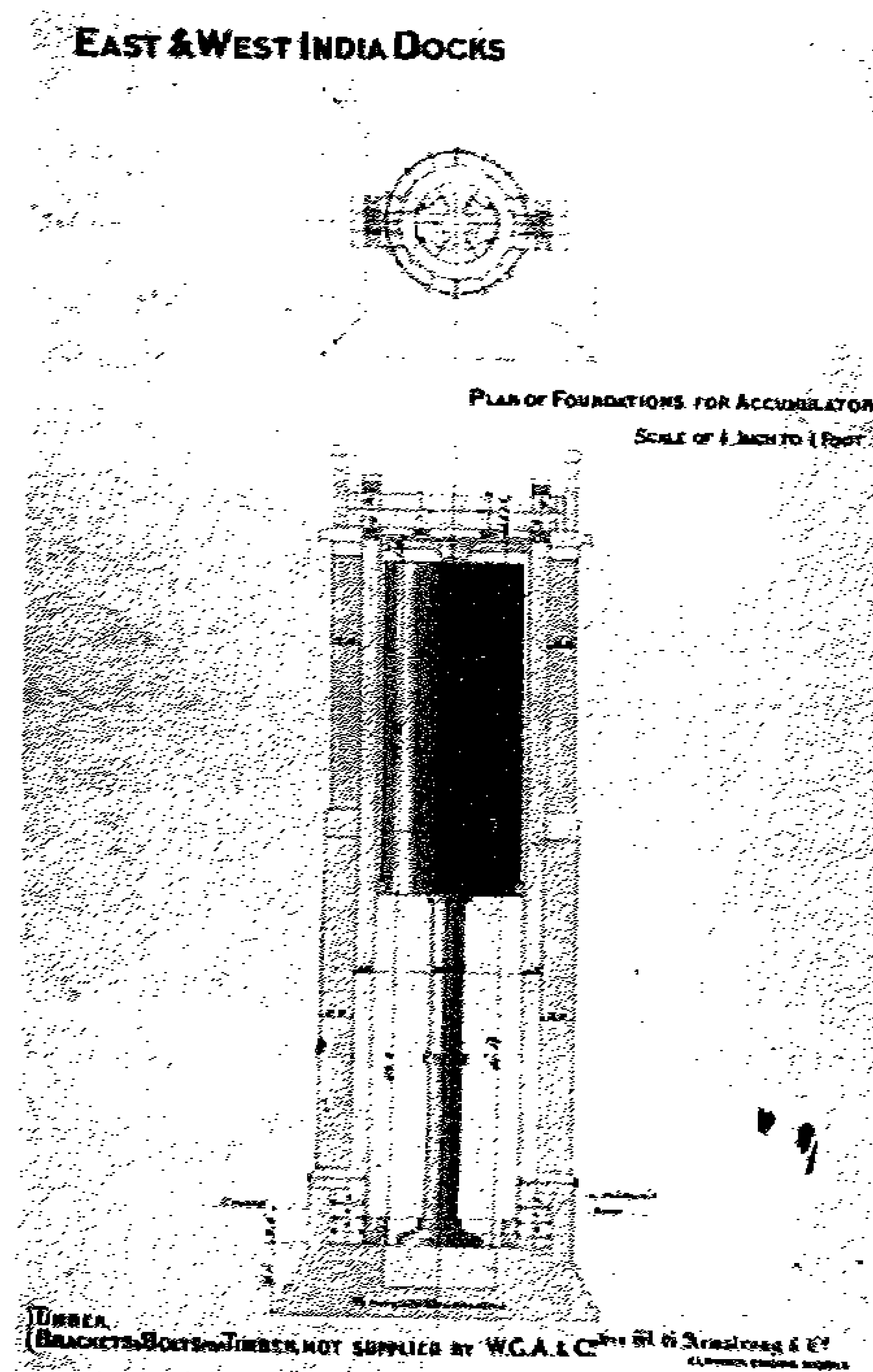
شكل (٥) ظُلة رصيف الروم . الرصيف الجنوبى . أرصفة الاستيراد الهند الغربية
منظر من الشرق يوضح الدمار الذى أصابها سنة ١٨٩٧



شكل (٦) نفس الظُلة فى الشكل السابق
رسم للمهندسين يوضح قطاعًا فى المبنى الذى أقيم ثم انهار سنة ١٨١٣



شكل (٧)



شكل (٨)

استخدام أرشيف هيئة ميناء لندن فى التاريخ التجارى

ساره بالمر

فى عام ١٩٩١ تقدمت بطلب إلى مجلس الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية Economic and Social Research Council (ESRC) ، الهيئة الممولة حكوميا ، والمختصة بالأبحاث فى العلوم الاجتماعية ، للحصول على منحة لإجراء دراسة عن تطور وتنظيم وعمل ميناء لندن منذ إدخال الأرصفة فى بدايات القرن التاسع عشر وحتى إنشاء هيئة ميناء لندن سنة ١٩٠٨ . وقد استندت فى طلبى إلى عدة أمور ، أولها وجود فجوة يجب ملؤها فى هذه الناحية من التاريخ المتروبولى، التى تفتقر لوجود دراسة حديثة عن الميناء ككل فى القرن التاسع عشر ، بالرغم من وجود عدد من الدراسات التفصيلية عن بعض الجوانب(١) . وثانيها وجود جمهرة عظيمة من الأدلة الوثائقية فى أرشيف ميناء لندن بمتحف لندن. فإذا أضفنا لذلك المادة المتعلقة بالميناء فى أماكن أخرى ، بما فى ذلك ما هو موجود بدار المحفوظات العمومية، ومجموعات المخطوطات فى المكتبة البريطانية ، ومكتبة جليدهال ، ودار محفوظات لندن الكبرى لوجدنا أن المصادر المتاحة للمؤرخ حول الميناء مروعة فى مداها وفى حجمها. وذكرت فى الطلب أن هناك حاجة لجهود باحث متفرغ فى مرحلة ما بعد الدكتوراه للعمل معى، حتى يمكن فحص هذا الكم من المادة بشكل منظم. وقد تمت الموافقة على الطلب. واختير د. أنتونى هندرسون Anthony Henderson (وهو ذو خلفية فى التاريخ الاجتماعى أكملت خلفيتى التى تميل أكثر للاقتصاد) ليكون باحث زمالة لمدة ثلاث سنوات بتمويل من المجلس (ESRC) فى مشروع الملكة ميرى وميناء وستفليد بلندن Queen Mary and Westfield port of London Project. وتسلحنا بأجهزة كمبيوتر توشيبا المحمولة والمحملة بنسخة تعمل على نظام

التشغيل "نوس" من برنامج قواعد البيانات للنصوص الطويلة "ريدياليست من شركة بلاكويل". وبدأنا العمل فى صيف ١٩٩٢ مؤسسين بذلك علاقة تعاون تثبت فاعليتها وسعدنا بها مع بوب أسبينال ورفاقه(٢) .

وقد أخذنا في اعتبارنا عند تعاملنا مع أرشيف الهيئة أن مادته ، بالرغم من احتوائها على بعض المجموعات المتخصصة على أساس الموضوع، فإن معظم المخطوطات الوثائقية تأخذ شكل السلاسل المرتبة ترتيبا تاريخيا، ولكننا اخترنا أن ننظم مادتها على أساس موضوعى تحت رءوس الموضوعات التالية : التجارة والحركة بالميناء، خدمات الميناء، الميناء المتروبولى، تنظيم الميناء، أعمال الميناء، سياسات الميناء، إدارة وتنظيمات الميناء، عمالة الميناء. ومع الوضع فى الاعتبار أن وثائق شركة الأرصفة تشكل الكيان الأساسى للمجموعة، كان من الواضح أنها ستكون وثيقة الصلة باهتمامنا بخدمات وأعمال الميناء، ولكن لم يكن واضحا فى البداية إلى أى مدى يمكن لهذه الوثائق وللوثائق الأخرى فى مجموعة الهيئة أن تساعدنا فى الجوانب الأخرى من دراستنا. ولكن، اتضح لنا فى غضون بضعة شهور أن الدراسة التفصيلية للمادة الخاصة بشركة الأرصفة يمكن أن تفرز معلومات عن موضوعات أوسع، متعلقة بالميناء، وكذلك أننا لم نقدر ، فى البداية، قوة الأرشيف فى ميادين أخرى حق قدرها، بما فى ذلك أهمية مكتبته للمواد المطبوعة الأولية .

وكان الحد التاريخى لبداية الدراسة هو الحملة التى قادها التجار المهتمين بالتجارة الخارجية فى لندن، فى أواخر القرن الثامن عشر، والتى أدت إلى دعم البرلمان والتفويض بالإصلاح. إن الأوراق الشخصية لويليام فوجان William Vaughan أحد أبرز زعماء الإصلاح الذى أدى لإدخال الأرصفة إلى لندن، كثيرا ما يرد ذكرها فى الدراسات عن تاريخ الأرصفة المبكر، إلا أنها تحتوى أيضا على معلومات عن وضع الميناء قبيل عملية الإصلاح مباشرة. فنجد فيها على سبيل المثال تقريرا مفصلا عن الجمارك فى المراسى المرخصة، وهى توفر معلومات لا تقدر بثمن عن أماكن رسو السفن، واستخدامات كل منها، تمكننا من فهم طلبات التعويض الموجودة فى وثائق الخزانة، والموجودة حاليا فى دار المحفوظات العمومية(٣) . إن أوراق فوجان كانت من ضمن المصادر التى مكنتنا من استنتاج أن السبب فى إنشاء الأرصفة لم يكن فقط

يرجع لحاجة التجار لخدمات أفضل فى الشحن والتخزين. لقد وفرت إعادة تنظيم الميناء للتجار فرصا للسيطرة على تكاليف خدمة الطرود، بما فى ذلك إلغاء الإكراميات وتقليص الاختلاسات الصغيرة، كما مكنت الحكومة من إدخال نظام المخازن كوسيلة لتنمية التجارة القومية. وقد تميزت أساليب الخدمات فى الشركات الثلاثة الرئيسية للأرصفة على الشاطئ الشمالى باختلاف أساليبها، كما تميزت بنفس السمة تلك الشركات العاملة عالى جانب سوراى Surrey، وقد أدى ذلك إلى اختلاف الإجراءات فى الممارسات فى الميناء، واستمر ذلك بعد هذه الفترة بقرن .

وقد اشترك فى أنشطة ميناء لندن فى القرن التاسع عشر خليط كبير من المؤسسات بعضها كانت مؤسسات عامة : مجلس مدينة لندن، والذى كان مسئولا عن النهر بوصفه طريقًا سريعًا، وعن الرسوم والجمارك، وورش سفن إدارة البحار أيضا. وبعضها كانت مؤسسات خاصة مثل شركات المساهمة المتنافسة والعامة فى إدارة الأرصفة، والأرصفة والمخازن، وورش السفن. وباستثناء شركات الأرصفة، لا نلمح تلك الشركات إلا بشكل غير مباشر فى أرشيف الهيئة. ويستثنى من ذلك المؤسسة المسئولة عن إدارة النهر، حيث أن محاضر جلسات لجنة النهر بمجلس مدينة لندن، ووريثتها منذ ١٨٥٧ التيمز كونسرفانسى Thames Conservancy تشكل جزءًا من المجموعة. وهما لا يختلفان عن لجان التخطيط فى الحكومات الحديثة ، فكانا ينظران فى طلبات إنشاء الجسور والمراسى على النهر، ويعقدون اجتماعات فى مواقع العمل أحيانا، كما توفر مداولاتهم المفصلة (بالرغم من أنها كثيرا ما تدلل على شدة المماطلة) مادة غزيرة عن التطور الصناعى والتجارى على امتداد النهر. وتذكرنا هذه الوثائق الأرشيفية وكذلك مجموعة الخرائط الرائعة فى الأرشيف للنهر والباريشات المتاخمة له أن لندن طوال تاريخها كميناء، قبل وبعد الأرصفة، كانت ميناءً نهريًا. وقد استمرت التجارة الساحلية وبعض التجارة الخارجية تستخدم شاطئ النهر. على سبيل المثال لم تصل كل الاقتراحات الخاصة بأرصفة ناقلات الفحم (وهى جزء من هذه المجموعة) إلى أى نتيجة .

وبالرغم من محاولتنا، كباحثين، أن نلتزم فى نظرتنا بالاقتصار على الأهمية المستمرة للنهر فى نشاط الميناء، إلا أن الالتزام بهذه النظرة يكون بعيد المنال عندما

تجد نفسك محاطا بوثائق شركات الميناء، وورثتها من الشركات التى اندمجت مع بعضها البعض. وإنك لتشعر بثقل المهمة حقا عندما تنظر إلى كل تل من هذه الوثائق، فهذه وثائق شركة أرصفة الهند الشرقية، ورابعة لشركة أرصفة سانت كاترين، وأخرى لشركة الأرصفة التجارية، أضف إليها ورثتهم من الشركات المندمجة. وتستحق كل مجموعة من هذه الوثائق أن تعالج كموضوع قائم بذاته فى تاريخ الأعمال. ففى حالة شركات أرصفة الهند الغربية على سبيل المثال لم يبق فقط محاضر جلسات مجلس المديرين وبعض اللجان، ولكن وجدنا أيضا دفاتر الحسابات ووثائق عن مكونات قوة العمل .

غير أن العنصر المثير فى هذه الوثائق، بالنسبة لمؤرخ الميناء هو أنها تمكنه من إجراء دراسة موازية. وقد استغللنا أنا وطونى هندرسون هذه الفرصة فى أسلوب تعاملنا مع مهمة تلخيص المعلومات. فقد عملنا بالتوازى، كل على مجموعة شركات تغطى نفس الفترة الزمنية التى تغطيها المجموعة الأخرى. وقد أسهم ذلك فى حفزنا على المقارنة وسمح لنا بتبادل الخبرة فى المسائل التقنية، بل وأوجد أحيانا صدى للمنافسة بين الشركات عبر السنين ورغبة كل منها فى استطلاع أخبار الآخر .

ويعطى تحليل الوثائق المالية وإحصائيات الشحن صورة عن أرباح الشركة أدق مما تقدمه أرباح الأسهم والصورة العامة التى يرسمها ويغذيها بعناية المديرون.

فعلى سبيل المثال تمكنت شركة أرصفة الهند الغربية، اعتماداً على المخزون المالى الذى كونته إبان فترة احتكارها للتعامل فى بعض السلع، من أن تعطى أرباحا مرتفعة للأسهم لمدة عقد تال، مخفية بذلك وضعها المالى المعتل عن المساهمين. وتشير حسابات الشركات المختلفة إلى تباين الدخل السنوى من مختلف المصادر، كما تمكن من تحليل التكاليف إلى عناصرها. وكما هو متوقع فإن أجور العمال كانت تحتل الشريحة الأكبر من النفقات بالرغم من اختلاف نسبتها من فترة لأخرى، ومن شركة لأخرى ومن سلعة تتعامل فيها الشركة لسلعة أخرى. وقد ركزت الاستراتيجيات الإدارية فى الشركات خلال القرن التاسع عشر على هذه العوامل، ولكن مع ازدياد التنافس بين الأرصفة واشتعاله ازدادت أهمية مستوى الأرباح والخسائر. ويتضح من وثائقهم أن الشركات

العاملة على الضفة الشمالية للنهر قد وصلت لاتفاق غير معلن فيما بينها منذ أوائل ثلاثينيات القرن التاسع عشر على توحيد الأسعار. وبالرغم من بعض الخروج الطارئ عن هذه الأسعار، إلا أن التواطؤ وليس المنافسة كان هو السمة الغالبة هنا، وكذلك كانت الحال على الضفة المقابلة من التيمز. وقد وصل إلينا "محضر جلسات سرى" يرجع لخمسينيات القرن التاسع عشر، يوثق مفاوضات تثبيت الأسعار بين شركة أرصفة سانت كاترين والشركات الأخرى.

ومنذ أربيعنات القرن التاسع عشر كان هناك اتجاه (أقره مديرو الشركات) لتصاعد تكلفة خدمة الشحن عن كل طن. وقد قوى ذلك من الميل لتقليل أجور العمال، مما كان له آثار خطيرة على المدى الطويل، على العلاقات الصناعية، كما يشهد على ذلك إضراب الأرصفة العظيم سنة ١٨٨٩ الذى يفرد له الأرشيف قسمًا خاصًا به. ويشى أرشيف الشركة بأن العمل بالقطعة و الظهورات قد أصبح ظاهرة عامة ميزت قوة العمل بعد منتصف القرن فى الميناء، وهى بالقطع جزء من محاولة لرفع إنتاجية العمالة عندما أخفق إدخال الماكينات الهيدروليكية فى تحقيق ما توقعته الإدارة من نتائج. وقد تركزت محاولات تنظيم العمالة السابقة فى شركات الشاطئ الشمالى على إقامة علاقة دائمة بين صاحب العمل والعامل المتميز بعدة طرق شملت جمعيات التوفير داخل الشركة، ومصاريف العلاج، ومعاش ومنح سنوية. وهناك دلالات علىَ أن الاحتفاظ بالعمالة الماهرة كان يمثل تحديا فى قطاع الميناء، وهو ما يثير تساؤلات حول طبيعة سوق العمل فى لندن فى ذلك الوقت(٤) .

وبالرغم من أن التركيز على تفاصيل محاضر جلسات كل شركة على حدة يستغرق وقتا طويلا، فإنه وقت مثمر حيث يمكن من رؤية دقائق العمل اليومى فى الرصيف. ولم تكن وظيفة مدير شركة أرصفة وظيفة قليلة الجهد كثيرة الربح، بالرغم من أن درجة الاشتراك فى الإدارة كانت تختلف من شركة لأخرى. وقد كان المديرون وكذلك المستثمرون مبعدين عن أنواع التجارة التى كانت الأرصفة تحتكرها، وحتى أربعينات القرن التاسع عشر يمكن أن توصف تلك الشركات بأنها كانت شكلا من أشكال المنشآت التعاونية تتداول السلطة فيها النخبة فيما بينهم. وبعد منتصف القرن أدى تقاعد أو وفاة الشيوخ من المديرين وكذلك الرغبة فى إدخال مجالات تجارة جديدة

إلى إحداث قدر أكبر من التجانس في مجالس الردارات مصحوبا بأسلوب إداري عملي ومالي أفضل من ذي قبل .

وقد أسهم تعرفنا بشكل منظم على شخصيات مديري شركات الأرصفة عن طريق الوثائق بعد الربط المعلومات البيوجرافية عنهم، إلى زيادة حجم معرفتنا بنخبة رجال الأعمال في العاصمة، كما أسهم في ذلك أيضا الأدلة التي تكشف لنا عن دور القروض التي كانت شركات التأمين تمنحها في الوضع المالي للأرصفة. وقد كشف بحثنا أيضا عن الاهتمام الذي كانت الشركات توليه لما كانت تعتبره عبءاً مثل الضرائب المحلية، ودورهم كأكبر دافعي الضرائب في لندن، ودورهم كذلك في تنمية ورعاية الكنائس، والمدارس والمستشفيات وفي حالة واحدة بيت فني .

هذه الأمثلة توضح قيمة أرشيف شركة أرصفة هيئة ميناء لندن كمصدر للتاريخ التجاري، وتاريخ الأعمال والعمال، وقيمتها بالنسبة للتاريخ المتروبولي بمقتنيات هذا الأرشيف الثمينة من مجموعات الخرائط والمطبوعات والرسومات كما تقدم وثائق شركة الأرصفة أحيانا معلومات عن تطور نوع معين من التجارة بالرغم من ندرة المعلومات الإحصائية. والأكثر من ذلك ما وجدناه عن ظروف التجارة، فقد يحتاج الباحث الذي يدرس تجارة الحرير على سبيل المثال إلى أيام قبل أن يجد لها ذكرا. وهنا يأتي دور مشروعنا حيث حاولنا أن نسجل كل إشارة لأي من هذه السلع. وسوف يستطيع الباحثون في الوقت المناسب أن يبحثوا في مادتنا الإلكترونية بمجرد إيداعها أرشيف بيانات مجلس البحوث الاقتصادية والاجتماعية .

وفي الختام، لقد أشار بوب أسبينال، وهو محق في هذا، إلى "شمولية واتساع مدى المقتنيات"، وأضيف إلى هذا الوصف"العمق"، حيث أننا لا نجد في مجموعة أخرى من هذه الفترة ما تقدمه مجموعتنا للباحث من إمكانية اكتشاف تفاصيل أنشطة لندن كمتروبول بحري أسبوعا بأسبوع وعلى امتداد قرنين من الزمان. وهذا بالطبع هو السبب في استمرار تدفق المستخدمين على أرشيف ميناء لندن، ٧٠٠ مستخدم في العام. ففي أي يوم تجد عمالاً سابقين في الميناء يبحثون عن تاريخهم ، ودارسي أنساب، وتلاميذ مدارس يعملون في مشروعاتهم، ووكلاء محامين يبحثون في الخرائط ،

وصناع أفلام ، وكتاب، وصحفيين. ومن يعمل فى أرشيف هيئة ميناء لندن بمتحف لندن سيكتشف سريعا أن هذا الأرشيف لا يقتصر بطبيعته على من يطلق على نفسه مؤرخا،بالرغم من أننى التقيت بباحثين من مختلف أنحاء العالم هناك. ولنا أن نسعد بهذا التباين، فالأنشطة التى كانت محاطة بالأسوار، والقرارات التى كانت تتخذها حفنة فى مجلس الإدارة أصبحت الآن تحت العين الفاحصة للجميع .

الهوامش

(١) J.G. Brooddbank, The History of the Port of London (1921); J. Bird, Geography of the Port of London (1957); W.M. Stem, The first London dock boom and the growth of the West India. Docks', Economica, XIX (1952); idem, 'The Isle of Dogs canal - a study in early public investment',

Economic History Review, 2nd Ser., IV (1951); idem The Porters of London (1960); J. Lovell, Stevedores and Dockers (1969); g. Phillips and N. Whiteside, Casuai Labour: The Unempioyment Question in the Port Transporty 1880-1970 (1985).

(٢) Economic and Social Research Council Reference R-000-23-2905.

(٣) PLA, Vaughan Papers, II, 62; PRO, Port London Compensation Commission, T76

(٤) انظر A.R. Henderson and S. Palmer, 'The early-nineteenth century Port of London : management and labour in three dock companies, 1800-1825', Research in Maritime History, 4 (Newfoundland, 1993).

الفصل الثامن

الأرشيف المتروبولى فى عالم متغير

موسكو: الأرشيف المتروبولى والتغير السياسى

فلاديمير مانيكيه

أود فى البداية أن أشير إلى السمات العامة لأنشطة أرشيف موسكو، فتلك الأنشطة تنقسم اليوم إلى سبعة أقسام، يقوم اختيار الوثائق فى كل منها على أساس تاريخى وموضوعى (شكل رقم 1)، ويضم الأرشيف التاريخى وثائق تغطى الفترة منذ القرن السادس عشر وحتى القرن العشرين، ويحتوى الأرشيف البلدى على الوثائق الحديثة لمؤسسات المدينة، وهناك أيضا أرشيف الأدب والفنون وأرشيف المجموعات التوثيقية والذى يحتوى على المخطوطات الشخصية والمجموعات التوثيقية الموضوعية، وأرشيف التوثيق العلمى والتقنى، وأرشيف المواد المسموعة المرئية، والذى يضم مواداً فوتوغرافية ومسموعة وسينمائية وفيديوية، وأخيرا هناك أضخم مجموعة من وثائق الحزب الشيوعى فى البلاد (الأرشيف المركزى للحركات الاجتماعية فى موسكو).

وتسكن أرشيفات موسكو مجموعة معمارية شيدت خصيصا لها، مجهزة بأحدث وسائل الحفظ على الأرفف والضبط البيئى وأنظمة مكافحة الحريق الأوتوماتيكية.

وقد لعب التطوير الذى جرى للأرشيف سنة 1988 دورا شديد الأهمية فى خدماتنا، فبفضله تم دمج الأرشيفات الثلاثة التى كانت موجودة آنئذ فى جمعية مدينة موسكو للأرشيف Moscow city Association of Archives ، فبتحولها إلى كيان واحد قانونى ومسجل تلقت الجمعية تمويلاً من حكومة مدينة موسكو وأصبح لها أن توفِّر التمويل اللازم لإدارة الأرشيف، وتعيِّن الموظفين وتحدِّد السياسات الأرشيفية.

ونشعر أن هذا التوحيد للأرشيفات قد ثبتت فاعليته؛ فقد مكننا ذلك من توفير تيسيرات متساوية لكل منها مع عدم تكرار العمل، وأخيرا يمكننا الآن الحديث بثقة عن

"مستودع الأرشيف الموحد لموسكو" باعتباره مجموعة من الوثائق المختلفة لتاريخ المدينة. فقد أصبحت تلك الوثائق الآن تحت سيطرة موحدة تمكننا من تركيز جهود الهيئة على أهم مجالات الأنشطة.

وأحد مجالات الاستفادة التى نتجت عن إعادة التنظيم تلك هى تكنولوجيا إتمام الأرشيف، فيعكف حاليا مركز معلومات الجمعية على إنشاء قاعدة بيانات صممت بأسلوب موحد الوثائق من كل أرشيفات موسكو وليس مجرد قواعد بيانات للإتاحة تصلح لكل نوعية على حدة ولا تصلح للأخرى.

وتعتبر الجمعية حاليا أحد رواد تطوير منتجات المعلومات التحليلية واستخدام تكنولوجيا الكمبيوتر فى مجال تشغيل المعلومات التاريخية، وقد نشرت عدة أوراق حول هذا الموضوع، بالاشتراك مع معهد ماكس بلانك Max Plank Institute بألمانيا وكذلك تم تطوير نسخة من برنامج كليو Clio باللغة الروسية يحتوى على معلومات التشغيل بالروسية أيضا. وقد فازت الجمعية بالعديد من المسابقات الدولية، كما منحنا صندوق فولكسفاجن العام الماضى جائزة مالية ضخمة مكنتنا من شراء نظام طباعة متوسط السعة.

إن توحيد الجهود فى أرشيفات المدينة قد سهل من عملية تجهيز تلك الأرشيفات، غير أن ذلك كان مدعوماً بشكل كبير باهتمام وتمويل حكومة مدينة موسكو، فبفضل الاستثمار الحكومى الضخم فى تطوير الأرشيف أصبحت التجهيزات التقنية مطابقة للمعايير العالمية فيستخدم الأرشيف الآن 120 جهاز كمبيوتر شخصى وجهازين خادمين و97 طابعة و12 ماكينة تصوير، كما تم إنشاء شبكتين محليتين LAN إلى جانب استخدامنا لماكينة تصوير بالألوان وراسم plotter عالى الكفاءة، كما تم إدخال أحدث تكنولوجيا لإنتاج نسخ سالبة أصلية master negatives وتم تشغيل أجهزة تبلغ قيمتها 200.000 دولار أمريكى بدعم من شركة كوداك، وكان نتيجة ذلك زيادة معدلات إنتاج النسخ السالبة الأصلية التقليدية بشكل كبير وإنتاج نسخ على أقراص ليزر، فيستطيع الباحث الحصول على صورة على الكمبيوتر للوثيقة أو نسخة منها بمجرد طلبها، وقد أغنى ذلك بشكل شبه تام عن اللجوء للنسخة الأصلية، ويمكن فى المستقبل أن يتم حفظ الوثائق التى أجريت لها تلك العمليات فى وسيلة حفظ بلاستيكية مفرغة الهواء محكمة

الغلق، وسيتم ذلك بالطبع للوثائق كثيرة الاستخدام ذات القيمة العالية والتى لها أهمية خاصة بالنسبة للدولة.

لقد حمل العقد الأخير من القرن العشرين تغييرات شاملة لبلدنا، فقد تغير النظام السياسى للمجتمع بشكل جذرى، وهناك مؤسسات ديمقراطية عديدة تنمو بسرعة كبيرة ويطغى اقتصاد السوق على القطاع الحكومى، وقد كان لكل ذلك آثار واضحة على أنشطة الأرشيف، وربما كان أهم تلك الآثار وأكثرها إيجابية هو نقل أرشيف الحزب الشيوعى بموسكو إلى جمعيتنا، وتمخض عن ذلك نشأة أحد أضخم الأرشيفات المركزية للحركات الاجتماعية فى البلاد عام 1991، فهو هائل الحجم (حوالى خمسة ملايين ملف أو 50 كم من الأرفف) ولكن عدد الملفات أو طول الأرفف ليس هو ما أعطى هذا الأرشيف أهمية، فهناك أهمية سياسية وعلمية جليلة تتضح من حقيقة أن الملفات التى كانت سرية وخاصة بالحزب الشيوعى الروسى CPSU قد انتقلت للحكومة.

وقد قام أرشيفيونا بالاشتراك مع ممثلين من الخدمات الخاصة والهيئات الحكومية الأخرى بإلغاء صفة السرية عن عشرات الآلاف من الوثائق فى هذا الأرشيف وفى أرشيفات أخرى، وهناك اهتمام كبير بتلك الوثائق من الباحثين المحليين والأجانب، فقد تضاعف عدد الباحثين الأجانب فى قاعات الاطلاع ثمان مرات منذ 1991.

ومن الأهداف الأساسية للمؤسسات الجديدة فى مجتمعنا توفير حفظ آمن وتسجيل لوثائق فى الأرشيفات، وإلا سيصبح تاريخ أمتنا الحاضر غير متاح للأجيال القادمة.

وقد تطلب ذلك أسلوبا جديدا فى التعامل مع المشاكل، فقد نتج عنه ميلاد عملية إصلاح الأرشيفات على امتداد المدينة، وسجِّل الإسهامات فى هذا الإصلاح فى برنامج تحسين الأنشطة الأرشيفية Programme of Improvement of Archives Activities الذى تبنته حكومة مدينة موسكو عام 1993 عامراً بالإنجازات، وكان التجديد الأساسى فيه يتمثل بلا شك فى نظام العقوبات التى تطبق فى حالة عدم الالتزام بلوائح الأرشيف، وقد اعتمده عمدة المدينة، ويضطلع تفتيش الأرشيف Archives Inspectorate (وهو جزء من هيكل الجمعية) بمهمة توقيع العقوبات، وتوقع العقوبة على أى كيان فى المدينة أيا

كان شكله وأيا كانت تبعيته، وقد نشأت بذلك آلية اقتصادية تؤثر على الشركات والمنظمات، وقد أثبت هذا الأسلوب فعاليته فى ظل ظروف السوق.

وتمثلت المرحلة الثانية من الإصلاح فى تضمينه الالتزامات تجاه الأنشطة الأرشيفية فى لوائح كل شركة تنشأ فى المدينة، حيث يسمح للشركة بممارسة نشاطها بإذن من غرفة التسجيل(*) التابعة لحكومة مدينة موسكو بعد اعتماد اللائحة الداخلية التى يجب أن تستوفى عدة شروط، أحد هذه الشروط هو التزام الشركة باستمرارية الحفاظ على وثائقها وحفظها وتسجيلها، وبذلك تلتزم كل مؤسسة مدنية جديدة بما عليها نحو الأرشيف مما يدعم قانونه.

وأخيرا كان ثالث إجراء فى الإصلاح هو نمو شبكة المؤسسات الأرشيفية، فقد ازداد عدد الأرشيفات المركزية فى المدينة من ثلاثة إلى سبعة كما أنشئت عشرة أقسام إدارية للجمعية فى الأحياء الإدارية لموسكو، وقد كان هناك احتياج لذلك ، نظرا لزيادة عدد المنظمات والشركات التى نشأت فى المدينة وتعقد نظام التوثيق، ولم تكن الجمعية بقادرة بشكلها القديم على القيام بهذا الكم من العمل، على سبيل المثال تفتح إدارات أرشيفات الأحياء حاليا قنوات اتصال مع المنظمات المحلية كما تتلقى الوثائق مع إعطاء الأولوية لما تم حله لأى سبب من منظمات أو شركات، إن تعدد ملامح طبيعة الحياة الاجتماعية، والسياسية والاقتصادية اليوم فى البلاد، وضرورة أن ينعكس ذلك فى التاريخ الوثائقى قد أدى بنا إلى اتخاذ مبادرة أخرى هامة. فالتجربة قد أثبتت أن الوثائق لا يثبت فيها كل أحداث الحياة الحديثة، لذلك فقد بدأ أرشيف موسكو فى توثيق حياة المدينة باستخدام وسائل التسجيل الحديثة المرئية video والمسموعة، حيث تسافر المجموعة التى تشكلت منذ ثلاث سنوات إلى الراليات والمؤتمرات وترصد شهود عيان الأحداث التاريخية الهامة، وتصور العمل فى مشاريع المدينة والحياة اليومية لأهل موسكو، وصار لدينا نتيجة لهذا الجهد كيلومترات من الأشرطة التى تشكل أساس حوليات موسكو الفيلمية Moscow's video chronicle والتاريخ الوافى للمدينة.

(*) تقابل السجل التجارى فى مصر (المترجم) .

وتخط تجربة العمل فى أرشيفات المدينة باهتمام بالغ، بما فى ذلك اهتمام الهيئات الأرشيفية الأجنبية، وتدعمها فى ذلك الاتصالات التى أفرزتها الاتفاقيات مع أرشيفات عواصم فرنسا وبولندا وبلغاريا ويوغسلافيا وبلدان أخرى، وقد تم توقيع اتفاقية مماثلة مع دار محفوظات مجلس مدينة لندن خلال الزيارة الحالية، وأود أن أؤكد على أن جمعية أرشيف موسكو ترحب بأى مقترحات من الدول الأخرى لمصلحة العلاقات المشتركة، وأبوابنا مفتوحة دائما للعمل بروح الفريق وتبادل الخبرات.

إن الأرشيفات ليست بالطبع منتجة للتاريخ، إلا أن الحاجة للأرشيف تتخلل كل مظاهر الحياة الاجتماعية فى روسيا، فمراجعة لوائح ملكية الأراضى، وإنشاء أعمال جديدة، وإعداد وثائق الملكية الخاصة، كلها أنشطة ذات جذور فى الأرشيف فى الوقت الحالى؛ لذلك يشتد احتياج المدن الكبرى للأرشيف فى فترات الانتقال التاريخى، فهو أحد قوانين وجودها، وهو قانون إيجابى بالنسبة لنا، واهتمام السلطات بها يتيح لنا فرصة حل المشاكل المالية وإنشاء مبان جديدة أفضل من أى وقت آخر كنتيجة لهذا الاهتمام.

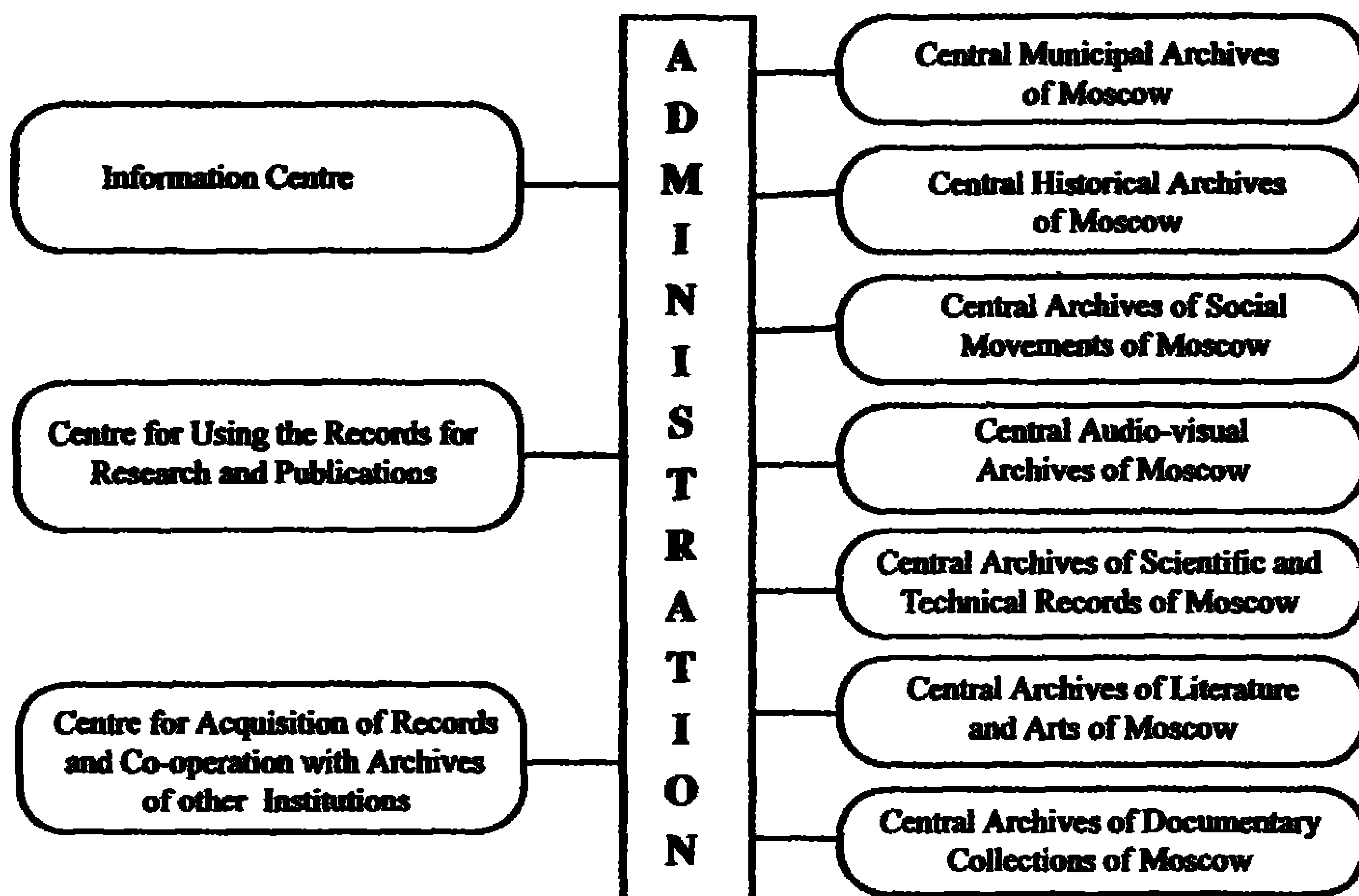
والآن إلى بعض الاستنتاجات: من المعروف أن المسئول عن العمل المسرحى لا يظهر على خشبة المسرح إلا عند انهيار الديكورات، وبالمثل يظهر الأرشيف من أجنحة الحياة الاجتماعية فى أوقات انهيار المجتمع، وكم تمنيت لو لم تنتظر كارثة تاريخية حتى توقظ الاهتمام بالأرشيف، لذا فقد حاولنا أن نجد سبيلا آخر فأرشيفات موسكو تبذل قصارى جهدها لتواكب أى احتمالات مستقبلية فى الحياة الاجتماعية للعاصمة، وكان ثمرة ذلك ظهور العديد من المطبوعات، وإقامة كثير من المعارض، واعتماد الحصص المدرسية على الوثائق الأرشيفية، وتلك هى الاستراتيجية الرئيسية فى أنشطتنا الأرشيفية.

وأعتقد أن القائمين على الأرشيفات فى جمعنا هذا، قد يفكرون فى إنشاء جمعية لأرشيفات العواصم، ويمكن أن تكون جمعية، أو أى شكل آخر من أشكال التنظيمات، فنحن نشترك فى أشياء كثيرة، نشترك فى الإنجازات وكذلك فى المشكلات، فتبادل الخبرات والعمل بروح الفريق سوف يخدم بلا شك مصالحنا المشتركة.

وأخيرا وليس آخرا إن التاريخ قد صنعه الناس، وهى قاعدة عامة تهيمن أيضا على العلاقة بين الأرشيف والمتروبول، وقد رأينا وتعرفنا أثناء المؤتمر على شخصيات رائعة، متخصصة بالفعل فى مجالاتها، وأتوجه بعميق الشكر للسيد هندرسون بيج Henderson-Begg لتوقيعه على الاتفاقية ممثلا لدور محفوظات مجلس مدينة لندن، وللدكتور ديريك كين Derek Keene لدعوته الكريمة لى لحضور المؤتمر، والشكر الجزيل لجيمس سيويل James Sewell وستيفن فريث Stephen Freeth وشكر خاص للدكتورة ديبوراه جنكنز Deborah Jenkins ولطاقم عملها الرائع، جيف، ميك، جوناثان، دافيد والآخرين Geoff, Mick, Jonathan, David

شكرا لكم

"فى ختام أعمال اليوم الأول من المؤتمر، تم توقيع اتفاقية لتبادل زيارات قادة العاملين بين جمعية مدينة موسكو للأرشيف ودور محفوظات مجلس مدينة لندن الثلاثة".


ADMINISTRATION
Information Centre
Centre for Using the Records for Research and Publications
Centre for Acquisition of Records and Co-operation with Archives of other Institutions
Central Municipal Archives of Moscow
Central Historical Archives of Moscow
Central Archives of Social Movements of Moscow
Central Audio-visual Archives of Moscow
Central Archives of Scientific and Technical Records of Moscow
Central Archives of Literature and Arts of Moscow
Central Archives of Documentary Collections of Moscow

شكل (١)

الأرشيف المتروبولى فى القرن العشرين: فرز وإعدام الملفات

دان بومجارد

مقدمة

"الأرشيف أهم من أن يترك للأرشيفيين وحدهم"، بهذه الكلمات بدأ رئيس مجلس إدارة الجمعية التاريخية الملكية الهولندية حديثه مع جريدة قومية هولندية، وكان سبب صرخة الألم هذه صدور لائحة الأرشيف الهولندية الجديدة عام 1996، حيث تنص أحد بنودها على وجوب انتقال الوثائق الأرشيفية إلى المستودعات بعد مرور عشرين سنة على إنشائها، بينما كانت اللائحة القديمة تحدد تلك المدة بخمسين سنة، ونتيجة لهذا التغيير واجه الأرشيفيون الهولنديون ورود كميات ضخمة من الوثائق الأرشيفية، وطبقا لوجهة نظر رئيس مجلس إدارة الجمعية التاريخية الملكية الهولندية ترجع زيادة هذه الكميات إلى ما كان من إعدام الكثير من الملفات والوثائق فى الماضى.

إن مشكلة الفرز والإعدام لم تنشأ فقط فى العصر الحديث، فقد كانت هناك قواعد للفرز والإعدام فى بلاد النهرين تجرى على الألواح الطينية، غير أن الأرشيف هو ذاكرة المجتمع، وتدمير جزء من هذه الذاكرة هو مسألة ضمير دائما، أحد أهم مهام الأرشيف البلدى هو فرز الوثائق التى تعكس أنشطة المدينة وسكانها. حتى إذا أراد أن يوفر مجموعة من المواد الأرشيفية تعكس هذا التاريخ وتفيد البحث التاريخى كان عليه أن يتعامل مع مجالات اهتمام شتى.

الوثائق: الحجم - النمو - النوع

إن أحد أهم المشكلات التى تواجه الأرشيفى هى التأكد من أن الوثائق الجارية تصل إليه فى نهاية المطاف، فبالرغم من كل أنماط التشريعات الأرشيفية فإن الوثائق لا تصل إلى مستودعاتنا من تلقاء نفسها، فالموظفون العموميون لا ينتجون الملفات لتلبية احتياجات عملائنا من الباحثين التاريخيين، ولكنهم ينشئون تلك الملفات لتلبية احتياجات عملهم، وبمجرد أن ينتهى دورها العملى تستقر عادة فى البدرومات أو الأسطح أو الغرف الخلفية، ولولا الأرشيفيون لكانت مفرمة الورق هى المثوى الأخير لكثير من الوثائق الحديثة.

هناك حاجة بلا أدنى شك لتقليص حجم الوثائق الورقية الحديثة، غير أن الآراء تتضارب حول حجم هذا التقليص، وقد ذكر المجلس الدولى للأرشيف International Council on Archives أن ما يستأهل الحفظ الدائم من الوثائق تتراوح نسبته بين 3 إلى 5 بالمئة، ولم يسفر هذا الرقم إلا عن إثارة الاضطراب عند مناقشة النسبة الواجب إعدامها، ففى أمستردام على سبيل المثال ترتفع نسبة الوثائق التى تحفظ فى الأرشيف إلى 20 %.

وبالرغم من أن الأرشيفى يجهل فى معظم الحالات الكم الفعلى للوثائق التى أنتجتها مؤسسة عامة ما، فإن حجمها يجبره على أن يضع تقديرا لها، وبالإضافة إلى اهتماماته التاريخية والعلمية، يتوجب عليه أن يحاول الوصول إلى نتائج أوفر اقتصاديا فى مجالات الإدارة والإنتاج.

ونحتاج لتنمية الفاعلية فى الوقت الحالى إلى قرارات أوسع نطاقا فيما يختص بفرز وإعدام الوثائق والملفات والمعلومات الإلكترونية، ونقطة الانطلاق فى فرز وثائق الهيئات المحلية يجب أن تكون هى مسئوليات الهيئة وعلاقاتها مع الهيئات المحلية الأخرى، ومن الأهمية بمكان فى هذا الصدد وضع الهيئة فى منظومة الإدارة المحلية وقدرتها العملية وحريتها فى اتخاذ القرار ومسئوليتها، وتمر العديد من المحليات فى هولندا حاليا بمرحلة تجريبية لتطبيق نماذج جديدة فى الإدارة، فقد تداخلت ماليا

سياسات الإدارة المحلية مع تطبيقها، بينما كانتا منفصلتين فى النموذج القديم للحكومة المحلية، وعلى الأرشيفى أن يعى بعمق دقائق الإدارة المحلية وتنظيمها حتى تصدر اختياراته عن أسس سليمة.

وقد تعقد فرز المواد الأرشيفية بشكل متزايد مع تطور الأنظمة الإلكترونية للمعلومات وزيادة الاعتماد عليها، حيث أن ملكيتها لا تقتصر على هيئة واحدة، فنظم المعلومات تلك تستخدم فى العديد من الأنشطة، كما تشكل أحيانا جزءاً من شبكة أكبر إقليمية كانت أو قومية، ولا غنى عن الدراية بكل هذا عند إجراء عمليات الفرز.

وتمثل نظم المعلومات الإلكترونية الحالية ثلاث تحديات أساسية للأرشيفى:

أولا: تهدد بإحداث تحول للإطار البيروقراطى المستقر نسبيا واستبداله ببناء تنظيمى مازال فى بداياته الأولى.

ثانيا: تقودنا إلى أساليب جديدة فى الاتصالات وأشكال جديدة من الوثائق لم تتضح حدودها بعد.

ثالثا: تطور تكنولوجيا المعلومات الحديثة تحرم الأرشيفيين من رغد إمكانية إصدار أحكام الفرز بعد إنشاء الوثيقة الإلكترونية بشهور أو ربما حتى سنين.

ولم تثر تكنولوجيا المعلومات قلق الأرشيفيين الهولنديين كثيرا فى البداية، وظن الكثيرون أن تلك المواد لن تستأهل الحفظ الدائم قط، غير أن مجموعة عمل من الجمعية الملكية الأرشيفية فى هولندا قامت منذ عامين بدراسة شملت البلاد كلها حول نظم المعلومات الإلكترونية وتوصلت إلى أن 25 % من قواعد البيانات المعلوماتية المؤتمنة على مستوى المحليات لها قيمة أرشيفية ويجب أن تخضع لعمليات الفرز! بيد أنه لا يوجد نظام لهذه العمليات حتى الآن يتعامل مع المعلومات الإلكترونية، فالمؤسسة الأرشيفية متوسطة الحجم تفتقر إلى الإمكانات المالية والفنية لحفظ هذا النوع الجديد من الوثائق.

منشئو الوثائق: جهات حكومية أو خاصة

تقع قرارات فرز وإعدام الوثائق والملفات الحكومية فى هولندا على عاتق مديرى الوثائق، فتعدم الوثائق والملفات لو كانت من تلك التى يغطيها الجدول الرسمى الحكومى لعام 1984 وبعد موافقة وزير التعليم والشئون الثقافية ووزير الشئون الداخلية، ويجب أن تحصل جداول مديرى الوثائق على موافقة وإجازة الأرشيفيين الحكوميين الذين لهم أيضا الحق فى التفتيش على إدارة الوثائق فى الوكالات المحلية، حيث يؤكد تواجد الأرشيف الحكومى حماية الاهتمامات التاريخية، ويقوم الجدول الرسمى لفرز الوثائق الحكومية على مبدأين: أهمية الوثائق للإدارة الحكومية نفسها وللأفراد الذين يحتاجون لتلك الوثائق والملفات لإثبات حقوقهم وتقديم الأدلة، وهو ما يسمى الأهمية الإدارية، وكذلك الأهمية التاريخية/ العلمية، التى تسمى أيضا الأهمية الثقافية، وينطوى فرز وإعدام الوثائق والملفات ضمنيا على إمكانية وجود اختيار للأرشيفى، غير أنه فى بعض الأحيان لا يكون للأرشيفى أى خيار، فإعدام الوثائق بدون تعاون أو تفويض من الأرشيفى قد يحدث عن عمد فى الهيئات العامة، ويجب ألا نقلل من حجم هذه المشكلة، فهى لا تمثل فقط تهديدا للبحث التاريخى ولكنها تتعداه إلى المصداقية الديمقراطية لمجتمعنا، ويحتج فى الإعدام العمدى للوثائق بحجج أربعة: حماية الخصوصية، والتعمية على الحقائق الإجرامية، وحماية أمن الدولة، والأسباب الاقتصادية. وهناك قبول عام بالنسبة للتذرع بالخصوصية، خاصة أن حماية الخصوصية الشخصية ينظر إليها فى المجتمع الغربى الأوروبى على أنها شىء محمود، غير أن لجنة الدولة الهولندية للأرشيف Dutch state committee on Archives قد وجهت عدة انتقادات مؤخرا فى هذا الصدد، وكان السبب فى ذلك هو الطلب الخاص الذى تقدم به جهاز المخابرات الهولندى لتدمير الملفات الشخصية لعملائه، وقد أسست المخابرات طلبها على الخصوصية، وهو ما يستغرب سماعه من جهاز مخابرات! وقد كان جهاز المخابرات يسعى فى الواقع لمنع عملائه السابقين من الاطلاع على ملفاتهم، وقد رفضت لجنة الدولة حجة الخصوصية مؤسسة بذلك مبدأ يقوم على أن الاعتبارات المعاصرة يجب ألا تؤثر على المادة الأرشيفية ذات القيمة الثقافية والتاريخية، ومجموعة ملفات الخدمة

لجهاز المخابرات الهولندى لها بلا شك أهمية تاريخية حيث إنها تغطى فترة ما يسمى بالحرب الباردة.

والسبب الثانى فى الإعدام العمدى معروفٌ بلا شك، ويتعلق بتدمير الوثائق لمنع الملاحقة القضائية، وهو أمر يحدث فى كل دولة ونعرف كلنا أمثلة عليه، ويجرم القانون الهولندى التدمير العمدى للوثائق وتصل العقوبة فى هذه الجريمة إلى السجن أربع سنوات ونصف، غير أن هناك مشكلة هيكلية فى هذا الموضوع. ولأضرب مثالا يوضحها، فأمستردام من أشهر مراكز التجارة الدولية فى الأعمال الفنية: فبها العديد من محال وتجار التحف، وسيضيع جهدك سدى لو أنك حاولت أن تعثر على وثائق لهذه المحال وهؤلاء التجار فى أرشيف أمستردام، وقد فشلت حتى الآن كل الجهود لإقناع تجار التحف بنقل وثائقهم للمستودعات الحكومية، ولدينا انطباع بأن الكثير من الأعمال الفنية قد تم شراؤها بأموال قذرة ويبدو أن التدمير العمدى للوثائق بهدف حماية مصالح العملاء هو القاعدة وليس الاستثناء.

وتعتبر سلطة الأرشيفيين محدودة فيما يتعلق بالإعدام العمدى للوثائق فى حالات الأمن القومى والحرب والظروف الخاصة الأخرى، ولرئيس وزراء هولندا السلطة فى إصدار التعليمات بتعليق الإجراءات القانونية للفرز والإعدام.

وآخر الحجج فى الإعدام العمدى هى الأسباب الاقتصادية، فالأجهزة الحكومية لا تميل للاحتفاظ بالوثائق الإلكترونية بعد انتهاء الحاجة إليها فى العمل اليومى، فصيانة المعلومات الإلكترونية عالية الكلفة، وعادة ما يحتفظ بقاعدة البيانات فى أصغر حجم ممكن، فالعامل الإدارى هنا هو الفيصل الوحيد، وعادةً ما يتم إعدام الوثائق الإلكترونية القديمة عمداً عند إجراء عمليات التحويل، فالعوامل المالية والتعقيدات التقنية وراء إعدام قواعد بيانات معلوماتية مهمة فى الوقت الحالى، مع تجاهل الأهمية الثقافية والتاريخية، وأحيانا ما تعتبر الوكالات الحكومية نظمها المعلوماتية رأس مالها فترفض أن تراها مادة أرشيفية خاضعة للائحة الأرشيفات Archives Act.

أما وثائق المنظمات الخاصة فهى المكمّل الأساسى للوثائق الحكومية، وهى تحتوى على مادة شديدة الثراء بالنسبة للمؤرخين، ويجب فرز المادة الأرشيفية للكنائس

والشركات والمصانع والعائلات والأفراد والتى لها أهمية بالنسبة لتاريخ المدينة، لذلك أتاحت المحليات الهولندية مستودعاتها لتخزين وثائق المنظمات الخاصة، غير أن المساحة المتاحة محدودة، مما يستوجب إجراء فرز للوثائق الخاصة، والذى قد يعنى فى بعض الأحيان الاختيار من بين مواد أرشيفية ثرية، وبمعنى آخر ترشيح الكثير من الوثائق، ولكن اختيار بعضٍ منها فقط.

بيد أن سلوك المحليات وكذلك المنظمات الخاصة بدأ يتغير فى هذا المجال، فقد كان تخزين المواد الأرشيفية الخاصة فى المستودعات العامة مجانا حتى الآن، ولكن معظم المحليات تفكر حاليا فى أنه من العدل أن تطلب من الشركات الغنية، مثل البنوك وشركات التأمين أن تقدم مبلغا من المال لدعم أرشيفها.

ومن ناحية أخرى نرى المجموعات الأرشيفية الخاصة وقد أصبحت سلعة تجارية، فقد اعتدنا على مزادات تقام فى هولندا لبيع مكتبات خاصة كاملة، ولكن اكتشف الآن أن الوثائق أيضا يمكن أن تكون وسيلة جديدة للكسب المادى، وازدادت معدلات طرح المجموعات فى المزادات، ويعى ملاك المجموعات الخاصة المودعة لدى المستودعات الحكومية بهذه الإمكانية، مما يتسبب فى بعض الأحيان فى حدوث توتر بين أصحاب الوثائق والسلطات.

احتياجات المستخدم

يتحاور الأرشيفيون والمؤرخون حاليا حول تلبية عمليات الفرز للاحتياجات التاريخية، ويشكو العديد من المؤرخين فى هولندا من ميل الأرشيفيين كما يعتقدون لإهمال الجانب التاريخى وتأثرهم كثيرا بالجوانب الإدارية التى تعطى الأولوية للعامل الاقتصادى ومساحات التخزين، ويشير الأعضاء العلميون فى لجنة الدولة للأرشيف إلى أن الأهمية التاريخية للوثائق والملفات غير واضحة بالقدر الكافى فى جداول الفرز، ويرون أن العامل التاريخى والثقافى يجب أن يحظى باهتمام فى الجداول، يوازى الاهتمام بالعامل الإدارى. ويقترح هؤلاء الأعضاء الاستعانة بالأكاديميين وخبراء

المعلومات أثناء عمليات الفرز، فيصبح بذلك هؤلاء الخبراء فى وضع يحفزهم للتفكير فى سلاسل جديدة من البرامج البحثية المعتمدة على الوثائق والملفات.

إن فرز واختيار المادة الأرشيفية ليس هدفا في حد ذاته، وإنما هى عمليات تجرى لتلبية احتياجات المستخدم، وقد تزايدت احتياجات الباحثين التاريخية فى الوقت الحالى، فاتسعت دائرة اهتماماتهم لتتخطى الموضوعات المؤسساتية إلى مجال أرحب من النشاط الإنسانى، فكيف يمكننا إذن التعامل مع هذا الطلب المتزايد؟ وبدلا من أن يتناحر الطرفان، فضل الأرشيفيون والمؤرخون فى أمستردام أن يشتركوا فى إنشاء ما يسمى "مستخلص بيانات المجموعة collection profile" للأرشيف الحكومى، لتوضيح نقاط القوة والضعف فى المجموعة، ويُهتدى به للوصول إلى فرز أدق، حيث أن المجموعات الأرشيفية الحالية هى - بلا شك - نتاج تراكم غير مخطط للوثائق، وقد أظهر التحليل عدم وجود وثائق من بعض قطاعات الحياة الاجتماعية والصناعية إلا فيما ندر، وبذلك تدعم مستخلصات بيانات المجموعات هذه سياسة الفرز التى يشترك المؤرخون فى تنفيذها، وهكذا أصبح المؤرخ داعما بدلا من أن يكون خصما، مما عاد بالفائدة على الأرشيفى والمستخدم على حد سواء.

الأرشيفى

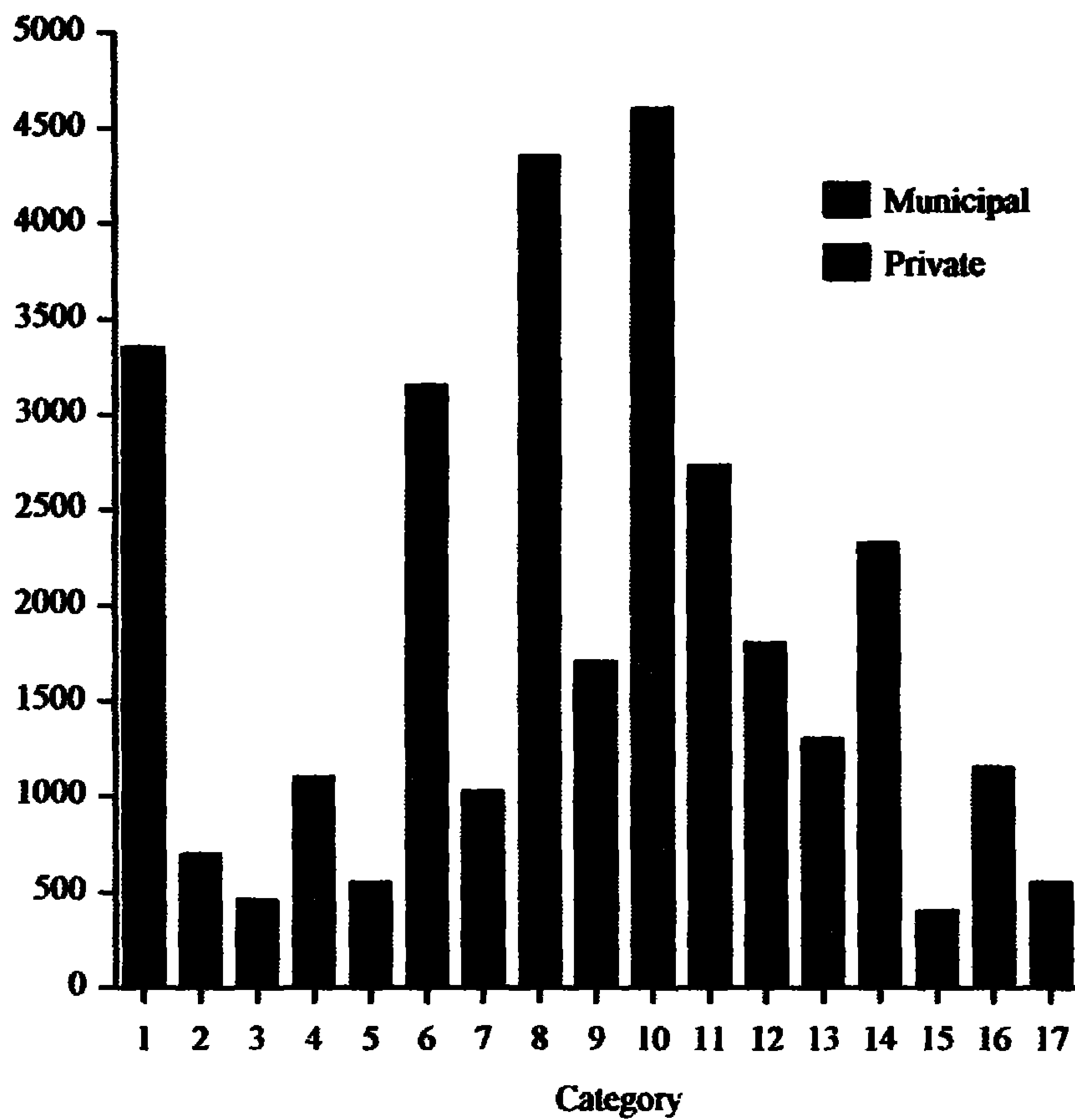
يتغير بلا شك دور الأرشيفى فى المتروبول الذى ينتج كمًا ضخما من المعلومات، والأرشيفى هو حارس مدرب على التعامل مع الورق والرق، الوسائط التقليدية لحمل المعلومات، وهو يجيد ذلك بالفعل، ولكن فى حالة الوثائق الإلكترونية لا يكون الهدف هو حفظ الوسيط نفسه، ولكن حفظ المعلومات التى يحملها، إلام يؤدى ذلك؟ نحن نحفظ الورق والرق بوضعها فى ترتيبها السليم فى المستودعات، ولكن عندما لا يكون الوسيط هو محور الاهتمام ولكن المعلومة التى يحملها فلسنا إذن بحاجة إلى ضمان حفظ المعلومات بنقلها إلى مستودعات المؤسسة الأرشيفية، نحن نعيش الآن نقطة التحول لعصر ما بعد الحفظ post-custodial، لذلك ستكون مهمة الأرشيفى فى المستقبل هى أن

يضمن الإتاحة بدلا من الحفظ المادى للمادة الأرشيفية، ويتوقع بعض خبراء تكنولوجيا المعلومات أن نقل الوثائق الإلكترونية للمستودعات الأرشيفية لن يكون إلا استثناءً، فسوف يكون من الأوفر اقتصاديا الاحتفاظ بالوثائق الإلكترونية التاريخية فى نظام المعلومات الإلكترونى للهيئة التى أنتجتها، إن قبولنا لهذه الفكرة يعنى أن مهنة الأرشيفى سوف تتحول من ما يشبه العامل اليدوى إلى المصمم، هذا العامل اليدوى الذى يعتنى أشد الاعتناء بمهنته المحببة إلى نفسه فى صورة أشد ما تكون مادية، سوف يتحول إلى مصمم يطور تقنيات ربط مصادر المعلومات فى أرجاء المتروبول.

وإسوف تتغير بشدة العلاقة بين الأرشيفى ومنشئ الوثيقة ومستخدمها، ونظرا للطبيعة الهشة للوثيقة الإلكترونية سوف يتعين على الأرشيفى أن يشترك فى تصميم نظم المعلومات، وسوف يُناط به تطبيق معايير الفرز على الوثيقة فى لحظة إنشائها، وسوف يكون الأرشيفى بنظرته تلك شريكا موثوقا به لمنشئ الوثيقة، حكوميا كان هذا المنشئ أو أهليا.

بالإضافة إلى ذلك سيكون فى الأرشيفى دعم رائع للمستخدم الذى سيغرق فى بحر من المعلومات، لكنه سيحتاج وبشدة للمعرفة، إن المعلومات غير المسيطر عليها وغير المهيكلة لم تعد الآن من موارد أى مجتمع معلوماتى، سيتحول دور الأرشيفى إذن فى مجتمع المعلومات من الحفظ للاختيار،

ويجب أن ترتفع مهارات الفرز الأرشيفى لتواجه هذا التحدى !


5000
4500
4000
3500
3000
2500
2000
1500
1000
500
0
Municipal
Private
1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12 13 14 15 16 17
Category

شكل (١)

المترجم فى سطور :

عثمان مصطفى عثمان

من مواليد ١٩٦٣

– حصل على الشهادة الثانوية العامة من مدرسة دى لا سال (الفرير) سنة ١٩٨١

– تخرج فى كلية الآداب (قسم المكتبات والوثائق) سنة ١٩٨٥ بتقدير (جيد) .

– حصل على دبلومة الآثار المصرية من كلية الآثار جامعة القاهرة سنة ١٩٩٢ بتقدير (جيد جداً) .

– حصل على دبلومة فى البرمجيات من الجامعة الأمريكية بالقاهرة سنة ١٩٩٥ بتقدير (ممتاز) .

– عمل مترجماً ومحرراً بقسم التحرير الفرنسى بوكالة أنباء الشرق الأوسط سنة ١٩٩٢

– قام بالكتابة فى الحضارة المصرية القديمة وفى علوم الكمبيوتر فى جريدة الدستور ومجلة أون لاين بين عامى ١٩٩٦ و٢٠٠٢

– يقوم منذ عام ١٩٩٩ بترجمة المقالات فى الدوريات التى يصدرها مركز مطبوعات اليونسكو وهى : الرسالة ، ديوجين ، المجلة الدولية للعلوم الإنسانية ، مستقبليات ، المتحف الدولى .

– اشترك فى ترجمة المجلة الدولية للصليب الأحمر ٢٠٠٢

– شارك فى ترجمة كتاب : النساء والأسرة وقوانين الطلاق فى التاريخ الإسلامى . من إصدارات المشروع القومى للترجمة .

المشروع القومى للترجمة

المشـروع القومـى للترجمـة مشـروع تنميـة ثقافيـة بالدرجـة الأولى ، ينطلق من الإيجابيات التى حققتها مشروعات الترجمة التى سبقته فى مصر والعالم العربى ويسعى إلى الإضافة بما يفتح الأفق على وعود المستقبل، معتمداً المبادئ التالية :

١- الخروج من أسر المركزية الأوروبية وهيمنة اللغتين الإنجليزية والفرنسية .

٢- التـوازن بين المعارف الإنسـانيـة فى المجالات العلمـيـة والفنيـة والفكرية والإبداعية .

٣- الانحياز إلى كل ما يؤسس لأفكار التقدم وحضور العلم وإشاعة العقلانية والتشجيع على التجريب .

٤- ترجمة الأصول المعرفية التى أصبحت أقرب إلى الإطار المرجعى فى الثقافة الإنسانية المعاصرة، جنباً إلى جنب المنجزات الجديدة التى تضع القارئ فى القلب من حركة الإبداع والفكر العالميين .

٥- العمل على إعداد جيل جديد من المترجمين المتخصصين عن طريق ورش العمل بالتنسيق مع لجنة الترجمة بالمجلس الأعلى للثقافة .

٦- الاستعانة بكل الخبرات العربية وتنسيق الجهود مع المؤسسات المعنية بالترجمة .

المشروع القومى للترجمة

١ – اللغة العليا (طبعة ثانية)	جون كوين	ت : أحمد درويش
٢ – الوثنية والإسلام	ك. مادهو بانيكار	ت : أحمد فؤاد بلبع
٣ – التراث المسروق	جورج جيمس	ت : شوقى جلال
٤ – كيف تتم كتابة السيناريو	انجا كاريتنكوفا	ت : أحمد الحضرى
٥ – ثريا فى غيبوبة	إسماعيل فصيح	ت : محمد علاء الدين منصور
٦ – اتجاهات البحث اللسانى	ميلكا إفيتش	ت : سعد مصلوح / وفاء كامل فايد
٧ – العلوم الإنسانية والفلسفة	لوسيان غولدمان	ت : يوسف الأنطكى
٨ – مشعلو الحرائق	ماكس فريش	ت : مصطفى ماهر
٩ – التغيرات البيئية	أندرو س. جودى	ت : محمود محمد عاشور
١٠ – خطاب الحكاية	چيرار چينيت	ت : محمد معتصم وعبد الجليل الأزدى وعمر حلى
١١ – مختارات	فيسوافا شيمبوريسكا	ت : هناء عبد الفتاح
١٢ – طريق الحرير	ديفيد براونيستون وايرين فرانك	ت : أحمد محمود
١٣ – ديانة الساميين	روبرتسن سميث	ت : عبد الوهاب علوب
١٤ – التحليل النفسى والأدب	جان بيلمان نويل	ت : حسن المودن
١٥ – الحركات الفنية	إدوارد لوسى سميث	ت : أشرف رفيق عفيفى
١٦ – أثينة السوداء	مارتن برنال	ت : بإشراف / أحمد عتمان
١٧ – مختارات	فيليب لاركين	ت : محمد مصطفى بدوى
١٨ – الشعر النسائى فى أمريكا اللاتينية	مختارات	ت : طلعت شاهين
١٩ – الأعمال الشعرية الكاملة	چورج سفيريس	ت : نعيم عطية
٢٠ – قصة العلم	ج. ج. كراوثر	ت : يمنى طريف الخولى / بدوى عبد الفتاح
٢١ – خوخة وألف خوخة	صمد بهرنجى	ت : ماجدة العنانى
٢٢ – مذكرات رحالة عن المصريين	جون أنتيس	ت : سيد أحمد على الناصرى
٢٣ – تجلى الجميل	هانز جيورج جادامر	ت : سعيد توفيق
٢٤ – ظلال المستقبل	باتريك بارندر	ت : بكر عباس
٢٥ – مثنوى	مولانا جلال الدين الرومى	ت : إبراهيم الدسوقى شتا
٢٦ – دين مصر العام	محمد حسين هيكل	ت : أحمد محمد حسين هيكل
٢٧ – التنوع البشرى الخلاق	مقالات	ت : نخبة
٢٨ – رسالة فى التسامح	جون لوك	ت : منى أبو سنه
٢٩ – الموت والوجود	جيمس ب. كارس	ت : بدر الديب
٣٠ – الوثنية والإسلام (ط٢)	ك. مادهو بانيكار	ت : أحمد فؤاد بلبع
٣١ – مصادر دراسة التاريخ الإسلامى	جان سوفاجيه – كلود كاين	ت : عبد الستار الحلوجى / عبد الوهاب علوب
٣٢ – الانقراض	ديفيد روس	ت : مصطفى إبراهيم فهمى
٣٣ – التاريخ الاقتصادى لأفريقيا الغربية	أ. ج. هوبكنز	ت : أحمد فؤاد بلبع
٣٤ – الرواية العربية	روجر آلن	ت : حصة إبراهيم المنيف
٣٥ – الأسطورة والحداثة	بول . ب . ديكسون	ت : خليل كلفت

٣٦ – نظريات السرد الحديثة | والاس مارتن | ت : حياة جاسم محمد
٣٧ – واحة سيوة وموسيقاها | بريجيت شيفر | ت : جمال عبد الرحيم
٣٨ – نقد الحداثة | آلن تورين | ت : أنور مغيث
٣٩ – الإغريق والحسد | بيتر والكوت | ت : منيرة كروان
٤٠ – قصائد حب | آن سكستون | ت : محمد عيد إبراهيم
٤١ – ما بعد المركزية الأوربية | بيتر جران | ت : عاطف أحمد / إبراهيم فتحى / محمود ماجد
٤٢ – عالم ماك | بنجامين باربر | ت : أحمد محمود
٤٣ – اللهب المزدوج | أوكتافيو پاث | ت : المهدى أخريف
٤٤ – بعد عدة أصياف | ألدوس هكسلى | ت : مارلين تادرس
٤٥ – التراث المغدور | روبرت ج دنيا – جون ف أ فاين | ت : أحمد محمود
٤٦ – عشرون قصيدة حب | بابلو نيرودا | ت : محمود السيد على
٤٧ – تاريخ النقد الأدبى الحديث جـ١ | رينيه ويليك | ت : مجاهد عبد المنعم مجاهد
٤٨ – حضارة مصر الفرعونية | فرانسوا دوما | ت : ماهر جويجاتى
٤٩ – الإسلام فى البلقان | هـ . ت . نوريس | ت : عبد الوهاب علوب
٥٠ – ألف ليلة وليلة أو القول الأسير | جمال الدين بن الشيخ | ت . محمد برادة وعثمانى الميلود ويوسف الأنطكى
٥١ – مسار الرواية الإسبانو أمريكية | داريو بيانويبا وخ. م بينياليستى | ت : محمد أبو العطا
٥٢ – العلاج النفسى التدعيمى | بيتر . ن . نوفاليس وستيفن . ج . روجسيفيتز وروجر بيل | ت : لطفى فطيم وعادل دمرداش
٥٣ – الدراما والتعليم | أ . ف . ألنجتون | ت : مرسى سعد الدين
٥٤ – المفهوم الإغريقى للمسرح | ج . مايكل والتون | ت : محسن مصيلحى
٥٥ – ما وراء العلم | چون بولكنجهوم | ت : على يوسف على
٥٦ – الأعمال الشعرية الكاملة (١) | فديريكو غرسية لوركا | ت : محمود على مكى
٥٧ – الأعمال الشعرية الكاملة (٢) | فديريكو غرسية لوركا | ت : محمود السيد ، ماهر البطوطى
٥٨ – مسرحيتان | فديريكو غرسية لوركا | ت : محمد أبو العطا
٥٩ – المحبرة | كارلوس مونييث | ت : السيد السيد سهيم
٦٠ – التصميم والشكل | جوهانز ايتين | ت صبرى محمد عبد الغنى
٦١ – موسوعة علم الإنسان | شارلوت سيمور – سميث | مراجعة وإشراف : محمد الجوهرى
٦٢ – لذّة النّص | رولان بارت | ت : محمد خير البقاعى .
٦٣ – تاريخ النقد الأدبى الحديث جـ٢ | رينيه ويليك | ت : مجاهد عبد المنعم مجاهد
٦٤ – برتراند راسل (سيرة حياة) | آلان وود | ت : رمسيس عوض .
٦٥ – فى مدح الكسل ومقالات أخرى | برتراند راسل | ت : رمسيس عوض .
٦٦ – خمس مسرحيات أندلسية | أنطونيو جالا | ت : عبد اللطيف عبد الحليم
٦٧ – مختارات | فرناندو بيسوا | ت : المهدى أخريف
٦٨ – نتاشا العجوز وقصص أخرى | فالنتين راسبوتين | ت : أشرف الصباغ
٦٩ – العالم الإسلامى فى أوائل القرن العشرين | عبد الرشيد إبراهيم | ت : أحمد فؤاد متولى وهويدا محمد فهمى
٧٠ – ثقافة وحضارة أمريكا اللاتينية | أوخينيو تشانج رودريجث | ت : عبد الحميد غلاب وأحمد حشاد
٧١ – السيدة لا تصلح إلا للرمى | داريو فو | ت : حسين محمود

٧٢ – السياسى العجوز	ت . س . إليوت	ت : فؤاد مجلى
٧٣ – نقد استجابة القارئ	چين . ب . توميكنز	ت : حسن ناظم وعلى حاكم
٧٤ – صلاح الدين والمماليك فى مصر	ل . ا . سيميتوڤا	ت : حسن بيومى
٧٥ – فن التراجم والسير الذاتية	أندريه موروا	ت : أحمد درويش
٧٦ – چاك لاكان وإغواء التحليل النفسى	مجموعة من الكتاب	ت : عبد المقصود عبد الكريم
٧٧ – تاريخ النقد الأدبى الحديث ج ٣	رينيه ويليك	ت : مجاهد عبد المنعم مجاهد
٧٨ – العولمة : النظرية الاجتماعية والثقافة الكونية	رونالد روبرتسون	ت : أحمد محمود ونورا أمين
٧٩ – شعرية التأليف	بوريس أوسبنسكى	ت : سعيد الغانمى وناصر حلاوى
٨٠ – بوشكين عند «نافورة الدموع»	ألكسندر بوشكين	ت : مكارم الغمرى
٨١ – الجماعات المتخيلة	بندكت أندرسن	ت : محمد طارق الشرقاوى
٨٢ – مسرح ميجيل	ميجيل دى أونامونو	ت : محمود السيد على
٨٣ – مختارات	غوتفريد بن	ت : خالد المعالى
٨٤ – موسوعة الأدب والنقد	مجموعة من الكتاب	ت : عبد الحميد شيحة
٨٥ – منصور الحلاج (مسرحية)	صلاح زكى أقطاى	ت : عبد الرازق بركات
٨٦ – طول الليل	جمال مير صادقى	ت : أحمد فتحى يوسف شتا
٨٧ – نون والقلم	جلال آل أحمد	ت : ماجدة العنانى
٨٨ – الابتلاء بالتغرب	جلال آل أحمد	ت : إبراهيم الدسوقى شتا
٨٩ – الطريق الثالث	أنتونى جيدنز	ت : أحمد زايد ومحمد محيى الدين
٩٠ – وسم السيف (قصص)	نخبة من كُتاب أمريكا اللاتينية	ت : محمد إبراهيم مبروك
٩١ – المسرح والتجريب بين النظرية والتطبيق	باربر الاسوستكا	ت : محمد هناء عبد الفتاح
٩٢ – أساليب ومضامين المسرح الإسبانوأمريكى المعاصر	كارلوس ميجيل	ت : نادية جمال الدين
٩٣ – محدثات العولمة	مايك فيذرستون وسكوت لاش	ت : عبد الوهاب علوب
٩٤ – الحب الأول والصحبة	صمويل بيكيت	ت : فوزية العشماوى
٩٥ – مختارات من المسرح الإسبانى	أنطونيو بويرو باييخو	ت : سرى محمد محمد عبد اللطيف
٩٦ – ثلاث زنبقات ووردة	قصص مختارة	ت : إدوار الخراط
٩٧ – هوية فرنسا (المجلد الأول)	فرنان برودل	ت : بشير السباعى
٩٨ – الهم الإنسانى والابتزاز الصهيونى	نماذج ومقالات	ت : أشرف الصباغ
٩٩ – تاريخ السينما العالمية	ديڤيد روبنسون	ت : إبراهيم قنديل
١٠٠ – مساءلة العولمة	بول هيرست وجراهام تومبسون	ت : إبراهيم فتحى
١٠١ – النص الروائى (تقنيات ومناهج)	بيرنار فاليط	ت : رشيد بنحدو
١٠٢ – السياسة والتسامح	عبد الكريم الخطيبى	ت : عز الدين الكتانى الإدريسى
١٠٣ – قبر ابن عربى يليه آياء	عبد الوهاب المؤدب	ت : محمد بنيس
١٠٤ – أوبرا ماهوجنى	برتولت بريشت	ت : عبد الغفار مكاوى
١٠٥ – مدخل إلى النص الجامع	چيرار چينيت	ت : عبد العزيز شبيل
١٠٦ – الأدب الأندلسى	د. ماريا خيسوس روبييرامتى	ت : أشرف على دعدور
١٠٧ – صورة الفدائى فى الشعر الأمريكى المعاصر	نخبـة	ت : محمد عبد الله الجعيدى

١٠٨ - ثلاث دراسات عن الشعر الأندلسي	مجموعة من النقاد	ت : محمود على مكى
١٠٩ - حروب المياه	چون بولوك وعادل درويش	ت : هاشم أحمد محمد
١١٠ - النساء فى العالم النامى	حسنة بيجوم	ت : منى قطان
١١١ - المرأة والجريمة	فرانسيس هيندسون	ت : ريهام حسين إبراهيم
١١٢ - الاحتجاج الهادئ	أرلين علوى ماكليود	ت . إكرام يوسف
١١٣ - راية التمرد	سادى پلانت	ت : أحمد حسان
١١٤ - مسرحيتا حصاد كونجى وسكان المستنقع	وول شوينكا	ت : نسيم مجلى
١١٥ - غرفة تخص المرء وحده	فرچينيا وولف	ت : سمية رمضان
١١٦ - امرأة مختلفة (درية شفيق)	سينثيا نلسون	ت : نهاد أحمد سالم
١١٧ - المرأة والجنوسة فى الإسلام	ليلى أحمد	ت : منى إبراهيم ، وهالة كمال
١١٨ - النهضة النسائية فى مصر	بث بارون	ت : لميس النقاش
١١٩ - النساء والأسرة وقوانين الطلاق	أميرة الأزهرى سنبل	ت : بإشراف/ رؤوف عباس
١٢٠ - الحركة النسائية والتطور فى الشرق الأوسط	ليلى أبو لغد	ت : نخبة من المترجمين
١٢١ - الدليل الصغير فى كتابة المرأة العربية	فاطمة موسى	ت : محمد الجندى ، وإيزابيل كمال
١٢٢ - نظام العبودية القديم ونموذج الإنسان	جوزيف فوجت	ت منيرة كروان
١٢٣ - الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية	نيقل الكسندر وفنادولينا	ت: أنور محمد إبراهيم
١٢٤ - الفجر الكاذب	چون جراى	ت : أحمد فؤاد بلبع
١٢٥ - التحليل الموسيقى	سيدريك ثورپ ديڤى	ت . سمحه الخولى
١٢٦ - فعل القراءة	ڤولفانج إيسر	ت : عبد الوهاب علوب
١٢٧ - إرهاب	صفاء فتحى	ت : بشير السباعى
١٢٨ - الأدب المقارن	سوزان باسنيت	ت : أميرة حسن نويرة
١٢٩ - الرواية الاسبانية المعاصرة	ماريا دولورس أسيس جاروته	ت : محمد أبو العطا وآخرون
١٣٠ - الشرق يصعد ثانية	أندريه جوندر فرانك	ت : شوقى جلال
١٣١ - مصر القديمة (التاريخ الاجتماعى)	مجموعة من المؤلفين	ت : لويس بقطر
١٣٢ - ثقافة العولمة	مايك فيذرستون	ت : عبد الوهاب علوب
١٣٣ - الخوف من المرايا	طارق على	ت : طلعت الشايب
١٣٤ - تشريح حضارة	بارى ج. كيمب	ت أحمد محمود
١٣٥ - المختار من نقد ت. س. إليوت (ثلاثة أجزاء)	ت. س. إليوت	ت : ماهر شفيق فريد
١٣٦ - فلاحو الباشا	كينيث كونو	ت : سحر توفيق
١٣٧ - مذكرات ضابط فى الحملة الفرنسية	جوزيف مارى مواريه	ت : كاميليا صبحى
١٣٨ - عالم التليفزيون بين الجمال والعنف	إيڤلينا تارونى	ت : وجيه سمعان عبد المسيح
١٣٩ - پارسيڤال	ريشارد ڤاچنر	ت : مصطفى ماهر
١٤٠ - حيث تلتقى الأنهار	هربرت ميسن	ت : أمل الجبورى
١٤١ - اثنتا عشرة مسرحية يونانية	مجموعة من المؤلفين	ت : نعيم عطية
١٤٢ - الإسكندرية : تاريخ ودليل	أ . م. فورستر	ت : حسن بيومى
١٤٣ - قضايا التنظير فى البحث الاجتماعى	ديريك لايدار	ت : عدلى السمرى
١٤٤ - صاحبة اللوكاندة	كارلو جولدونى	ت . سلامة محمد سليمان

١٤٥ – موت أرتيميو كروث	كارلوس فوينتس	ت : أحمد حسان
١٤٦ – الورقة الحمراء	ميجيل دى ليبس	ت : على عبد الرؤوف البمبى
١٤٧ – خطبة الإدانة الطويلة	تانكريد دورست	ت : عبد الغفار مكاوى
١٤٨ – القصة القصيرة (النظرية والتقنية)	إنريكى أندرسون إمبرت	ت : على إبراهيم على منوفى
١٤٩ – النظرية الشعرية عند إليوت وأدونيس	عاطف فضول	ت : أسامة إسبر
١٥٠ – التجربة الإغريقية	روبرت ج. ليتمان	ت: منيرة كروان
١٥١ – هوية فرنسا (مج ٢ ، ج ١)	فرنان برودل	ت : بشير السباعى
١٥٢ – عدالة الهنود وقصص أخرى	نخبة من الكُتاب	ت : محمد محمد الخطابى
١٥٣ – غرام الفراعنة	فيولين فانويك	ت : فاطمة عبد الله محمود
١٥٤ – مدرسة فرانكفورت	فيل سليتر	ت : خليل كلفت
١٥٥ – الشعر الأمريكى المعاصر	نخبة من الشعراء	ت : أحمد مرسى
١٥٦ – المدارس الجمالية الكبرى	جى أنبال وآلان وأوديت فيرمو	ت : مى التلمسانى
١٥٧ – خسرو وشيرين	النظامى الكنوجى	ت : عبد العزيز بقوش
١٥٨ – هوية فرنسا (مج ٢ ، ج٢)	فرنان برودل	ت : بشير السباعى
١٥٩ – الإيديولوجية	ديفيد هوكس	ت : إبراهيم فتحى
١٦٠ – آلة الطبيعة	بول إيرليش	ت : حسين بيومى
١٦١ – من المسرح الإسبانى	اليخاندرو كاسونا وأنطونيو جالا	ت : زيدان عبد الحليم زيدان
١٦٢ – تاريخ الكنيسة	يوحنا الآسيوى	ت : صلاح عبد العزيز محجوب
١٦٣ – موسوعة علم الاجتماع ج ١	جوردون مارشال	ت بإشراف . محمد الجوهرى
١٦٤ – شامبوليون (حياة من نور)	چان لاكوتير	ت : نبيل سعد
١٦٥ – حكايات الثعلب	أ . ن أفانا سيفا	ت : سهير المصادفة
١٦٦ – العلاقات بين المتدينين والعلمانيين فى إسرائيل	يشعياهو ليفمان	ت محمد محمود أبو غدير
١٦٧ – فى عالم طاغور	رابندرانات طاغور	ت : شكرى محمد عياد
١٦٨ – دراسات فى الأدب والثقافة	مجموعة من المؤلفين	ت : شكرى محمد عياد
١٦٩ – إبداعات أدبية	مجموعة من المبدعين	ت : شكرى محمد عياد
١٧٠ – الطريق	ميغيل دليبيس	ت : بسام ياسين رشيد
١٧١ – وضع حد	فرانك بيجو	ت : هدى حسين
١٧٢ – حجر الشمس	مختارات	ت : محمد محمد الخطابى
١٧٣ – معنى الجمال	والتر ت . ستيس	ت : إمام عبد الفتاح إمام
١٧٤ – صناعة الثقافة السوداء	ايليس كاشمور	ت : أحمد محمود
١٧٥ – التليفزيون فى الحياة اليومية	لورينزو فيلشس	ت : وجيه سمعان عبد المسيح
١٧٦ – نحو مفهوم للاقتصاديات البيئية	توم تيتنبرج	ت : جلال البنا
١٧٧ – أنطون تشيخوف	هنرى تروايا	ت : حصة إبراهيم منيف
١٧٨ – مختارات من الشعر اليونانى الحديث	نخبة من الشعراء	ت : محمد حمدى إبراهيم
١٧٩ – حكايات أيسوب	أيسوب	ت : إمام عبد الفتاح إمام
١٨٠ – قصة جاويد	إسماعيل فصيح	ت سليم عبدالأمير حمدان
١٨١ – النقد الأدبى الأمريكى	فنسنت . ب . ليتش	ت : محمد يحيى

١٨٢ – العنف والنبوءة	و . ب . ييتس	ت : ياسين طه حافظ
١٨٣ – چان كوكتو على شاشة السينما	رينيه چيلسون	ت . فتحى العشرى
١٨٤ – القاهرة .. حالمة لا تنام	هانز إيندورفر	ت : دسوقى سعيد
١٨٥ – أسفار العهد القديم	توماس تومسن	ت : عبد الوهاب علوب
١٨٦ – معجم مصطلحات هيجل	ميخائيل أنوود	ت : إمام عبد الفتاح إمام
١٨٧ – الأرضة	بُزُرْج علوى	ت : علاء منصور
١٨٨ – موت الأدب	ألفين كرنان	ت : بدر الديب
١٨٩ – العمى والبصيرة	پول دى مان	ت : سعيد الغانمى
١٩٠ – محاورات كونفوشيوس	كونفوشيوس	ت : محسن سيد فرجانى
١٩١ – الكلام رأسمال	الحاج أبو بكر إمام	ت : مصطفى حجازى السيد
١٩٢ – سياحت نامه إبراهيم بك جـ١	زين العابدين المراغى	ت : محمود سلامة علاوى
١٩٣ – عامل المنجم	بيتر أبراهامز	ت : محمد عبد الواحد محمد
١٩٤ – مختارات من النقد الأنجلو – أمريكى	مجموعة من النقاد	ت : ماهر شفيق فريد
١٩٥ – شتاء ٨٤	إسماعيل فصيح	ت : محمد علاء الدين منصور
١٩٦ – المهلة الأخيرة	فالنتين راسبوتين	ت : أشرف الصباغ
١٩٧ – الفاروق	شمس العلماء شبلى النعمانى	ت : جلال السعيد الحفناوى
١٩٨ – الاتصال الجماهيرى	إدوين إمرى وآخرون	ت : إبراهيم سلامة إبراهيم
١٩٩ – تاريخ يهود مصر فى الفترة العثمانية	يعقوب لانداوى	ت : جمال أحمد الرفاعى وأحمد عبد اللطيف حماد
٢٠٠ – ضحايا التنمية	جيرمى سيبروك	ت : فخرى لبيب
٢٠١ – الجانب الدينى للفلسفة	جوزايا رويس	ت : أحمد الأنصارى
٢٠٢ – تاريخ النقد الأدبى الحديث جـ٤	رينيه ويليك	ت : مجاهد عبد المنعم مجاهد
٢٠٣ – الشعر والشاعرية	ألطاف حسين حالى	ت : جلال السعيد الحفناوى
٢٠٤ – تاريخ نقد العهد القديم	زالمان شازار	ت : أحمد محمود هويدى
٢٠٥ – الجينات والشعوب واللغات	لويجى لوقا كافاللى – سفورزا	ت : أحمد مستجير
٢٠٦ – الهيولية تصنع علماً جديداً	جيمس جلايك	ت : على يوسف على
٢٠٧ – ليل إفريقى	رامون خوتاسندير	ت : محمد أبو العطا عبد الرؤوف
٢٠٨ – شخصية العربى فى المسرح الإسرائيلى	دان أوريان	ت : محمد أحمد صالح
٢٠٩ – السرد والمسرح	مجموعة من المؤلفين	ت : أشرف الصباغ
٢١٠ – مثنويات حكيم سنائى	سنائى الغزنوى	ت : يوسف عبد الفتاح فرج
٢١١ – فردينان دوسوسير	جوناثان كلر	ت : محمود حمدى عبد الغنى
٢١٢ – قصص الأمير مرزبان	مرزبان بن رستم بن شروين	ت : يوسف عبد الفتاح فرج
٢١٣ – مصر منذ قدوم نابليون حتى رحيل عبد الناصر	ريمون فلاور	ت : سيد أحمد على الناصرى
٢١٤ – قواعد جديدة للمنهج فى علم الاجتماع	أنتونى جيدنز	ت : محمد محمود محى الدين
٢١٥ – سياحت نامه إبراهيم بك جـ٢	زين العابدين المراغى	ت : محمود سلامة علاوى
٢١٦ – جوانب أخرى من حياتهم	مجموعة من المؤلفين	ت : أشرف الصباغ
٢١٧ – مسرحيتان طليعيتان	صمويل بيكيت	ت : نادية البنهاوى
٢١٨ – رايولا	خوليو كورتازان	ت : على إبراهيم على منوفى

٢١٩ – بقايا اليوم	كازو ايشجورو	ت : طلعت الشايب
٢٢٠ – الهيولية فى الكون	بارى باركر	ت : على يوسف على
٢٢١ – شعرية كفافى	جريجورى جوزدانيس	ت : رفعت سلام
٢٢٢ – فرانز كافكا	رونالد جراى	ت : نسيم مجلى
٢٢٣ – العلم فى مجتمع حر	بول فيرابنر	ت : السيد محمد نفادى
٢٢٤ – دمار يوغسلافيا	برانكا ماجاس	ت : منى عبد الظاهر إبراهيم السيد
٢٢٥ – حكاية غريق	جابرييل جارثيا ماركث	ت : السيد عبد الظاهر عبد الله
٢٢٦ – أرض المساء وقصائد أخرى	ديفيد هربت لورانس	ت : طاهر محمد على البربرى
٢٢٧ – المسرح الإسبانى فى القرن السابع عشر	موسى ماريديا ديف بوركى	ت : السيد عبد الظاهر عبد الله
٢٢٨ – علم الجمالية وعلم اجتماع الفن	جانيت وولف	ت : مارى تيريز عبد المسيح وخالد حسن
٢٢٩ – مأزق البطل الوحيد	نورمان كيمان	ت . أمير إبراهيم العمرى
٢٣٠ – عن الذباب والفئران والبشر	فرانسواز جاكوب	ت : مصطفى إبراهيم فهمى
٢٣١ – الدراقيل	خايمى سالوم بيدال	ت : جمال أحمد عبد الرحمن
٢٣٢ – مابعد المعلومات	توم ستينر	ت : مصطفى إبراهيم فهمى
٢٣٣ – فكرة الاضمحلال	أرثر هيرمان	ت : طلعت الشايب
٢٣٤ – الإسلام فى السودان	ج. سبنسر تريمنجهام	ت : فؤاد محمد عكود
٢٣٥ – ديوان شمس تبريزى ج١	جلال الدين الرومى	ت : إبراهيم الدسوقى شتا
٢٣٦ – الولاية	ميشيل تود	ت . أحمد الطيب
٢٣٧ – مصر أرض الوادى	روبين فيدين	ت : عنايات حسين طلعت
٢٣٨ – العولمة والتحرير	الانكتاد	ت : ياسر محمد جاد الله وعربى مدبولى أحمد
٢٣٩ – العربى فى الأدب الإسرائيلى	جيلارافر – رايوخ	ت : نادية سليمان حافظ وإيهاب صلاح فايق
٢٤٠ – الإسلام والغرب وإمكانية الحوار	كامى حافظ	ت . صلاح عبد العزيز محجوب
٢٤١ – فى انتظار البرابرة	ك. م كويتز	ت . ابتسام عبد الله سعيد
٢٤٢ – سبعة أنماط من الغموض	وليام إمبسون	ت . صبرى محمد حسن عبد النبى
٢٤٣ – تاريخ إسبانيا الإسلامية (مج ١)	ليفى بروفنسال	ت : مجموعة من المترجمين
٢٤٤ – الغليان	لاورا إسكيبيل	ت : نادية جمال الدين محمد
٢٤٥ – نساء مقاتلات	إليزابيتا أديس	ت : توفيق على منصور
٢٤٦ – قصص مختارة	جابرييل جرثيا ماركث	ت : على إبراهيم على منوفى
٢٤٧ – الثقافة الجماهيرية والحداثة فى مصر	وولتر أرمبرست	ت : محمد الشرقاوى
٢٤٨ – حقول عدن الخضراء	أنطونيو جالا	ت : عبد اللطيف عبد الحليم
٢٤٩ – لغة التمزق	دراجو شتامبوك	ت : رفعت سلام
٢٥٠ – علم اجتماع العلوم	دومنيك فينك	ت : ماجدة أباظة
٢٥١ – موسوعة علم الاجتماع ج ٢	جوردون مارشال	ت بإشراف : محمد الجوهرى
٢٥٢ – رائدات الحركة النسوية المصرية	مارجو بدران	ت : على بدران
٢٥٣ – تاريخ مصر الفاطمية	ل. أ. سيمينوفا	ت : حسن بيومى
٢٥٤ – الفلسفة	ديف روبنسون وجودى جروفز	ت : إمام عبد الفتاح إمام
٢٥٥ – أفلاطون	ديف روبنسون وجودى جروفز	ت : إمام عبد الفتاح إمام

٢٥٦ – ديكارت	ديف روبنسون وجودى جروفز	ت : إمام عبد الفتاح إمام
٢٥٧ – تاريخ الفلسفة الحديثة	وليم كلى رايت	ت : محمود سيد أحمد
٢٥٨ – الغجر	سير أنجوس فريزر	ت : عُبادة كُحيلة
٢٥٩ – مختارات من الشعر الأرمنى	نخبة	ت : ڤاروچان كازانچيان
٢٦٠ – موسوعة علم الاجتماع ج٢	جوردون مارشال	ت بإشراف : محمد الجوهرى
٢٦١ – رحلة فى فكر زكى نجيب محمود	زكى نجيب محمود	ت : إمام عبد الفتاح إمام
٢٦٢ – مدينة المعجزات	إدوارد منديثا	ت : محمد أبو العطا عبد الرءوف
٢٦٣ – الكشف عن حافة الزمن	چون جريبن	ت : على يوسف على
٢٦٤ – إبداعات شعرية مترجمة	هوراس / شلى	ت : لويس عوض
٢٦٥ – روايات مترجمة	أوسكار وايلد وصموئيل جونسون	ت : لويس عوض
٢٦٦ – مدير المدرسة	جلال آل أحمد	ت : عادل عبد المنعم سويلم
٢٦٧ – فن الرواية	ميلان كونديرا	ت : بدر الدين عرودكى
٢٦٨ – ديوان شمس تبريزى ج٢	جلال الدين الرومى	ت : إبراهيم الدسوقى شتا
٢٦٩ – وسط الجزيرة العربية وشرقها ج١	وليم چيفور بالجريف	ت : صبرى محمد حسن
٢٧٠ – وسط الجزيرة العربية وشرقها ج٢	وليم چيفور بالجريف	ت : صبرى محمد حسن
٢٧١ – الحضارة الغربية	توماس سى . باترسون	ت : شوقى جلال
٢٧٢ – الأديرة الأثرية فى مصر	س. س. والترز	ت : إبراهيم سلامة
٢٧٣ – الاستعمار والثورة فى الشرق الأوسط	جوان آر. لوك	ت : عنان الشهاوى
٢٧٤ – السيدة بربارا	رومولو جلاجوس	ت : محمود على مكى
٢٧٥ – ت. س. إليوت شاعراً وناقداً وكاتباً مسرحياً	أقلام مختلفة	ت : ماهر شفيق فريد
٢٧٦ – فنون السينما	فرانك جوتيران	ت : عبد القادر التلمسانى
٢٧٧ – الجينات : الصراع من أجل الحياة	بريان فورد	ت : أحمد فوزى
٢٧٨ – البدايات	إسحق عظيموف	ت : ظريف عبد الله
٢٧٩ – الحرب الباردة الثقافية	فرانسيس ستونر سوندرز	ت : طلعت الشايب
٢٨٠ – من الأدب الهندى الحديث والمعاصر	بريم شند وآخرون	ت : سمير عبد الحميد
٢٨١ – الفردوس الأعلى	مولانا عبد الحليم شرر الكهنوى	ت : جلال الحفناوى
٢٨٢ – طبيعة العلم غير الطبيعية	لويس ولبيرت	ت : سمير حنا صادق
٢٨٣ – السهل يحترق	خوان روافو	ت : على البمبى
٢٨٤ – هرقل مجنوناً	يوربيديس	ت : أحمد عتمان
٢٨٥ – رحلة الخواجة حسن نظامى	حسن نظامى	ت : سمير عبد الحميد
٢٨٦ – سياحت نامه إبراهيم بك ج٢	زين العابدين المراغى	ت : محمود سلامة علاوى
٢٨٧ – الثقافة والعولمة والنظام العالمى	أنتونى كينج	ت : محمد يحيى وآخرون
٢٨٨ – الفن الروائى	ديفيد لودج	ت : ماهر البطوطى
٢٨٩ – ديوان منجوهرى الدامغانى	أبو نجم أحمد بن قوص	ت : محمد نور الدين
٢٩٠ – علم اللغة والترجمة	جورج مونان	ت : أحمد زكريا إبراهيم
٢٩١ – المسرح الإسبانى فى القرن العشرين ج١	فرانشسكو رويس رامون	ت : السيد عبد الظاهر
٢٩٢ – المسرح الإسبانى فى القرن العشرين ج٢	فرانشسكو رويس رامون	ت : السيد عبد الظاهر

٢٩٣ – مقدمة للأدب العربى	روجر ألان	ت : نخبة من المترجمين
٢٩٤ – فن الشعر	بوالو	ت : رجاء ياقوت صالح
٢٩٥ – سلطان الأسطورة	جوزيف كامبل	ت : بدر الدين حب الله الديب
٢٩٦ – مكبث	وليم شكسبير	ت : محمد مصطفى بدوى
٢٩٧ – فن النحو بين اليونانية والسريانية	ديونيسيوس ثراكس– يوسف الأهوانى	ت : ماجدة محمد أنور
٢٩٨ – مأساة العبيد	أبو بكر تفاوابليوه	ت : مصطفى حجازى السيد
٢٩٩ – ثورة التكنولوجيا الحيوية	جين ل. ماركس	ت : هاشم أحمد فؤاد
٣٠٠ – أسطورة بروميثيوس مج١	لويس عوض	ت : جمال الجزيرى وبهاء چاهين
٣٠١ – أسطورة بروميثيوس مج٢	لويس عوض	ت : جمال الجزيرى ومحمد الجندى
٣٠٢ – فنجنشتين	جون هيتون وجودى جروفز	ت : إمام عبد الفتاح إمام
٣٠٣ – بـوذا	جين هوب وبورن فان لون	ت : إمام عبد الفتاح إمام
٣٠٤ – ماركس	ريـوس	ت : إمام عبد الفتاح إمام
٣٠٥ – الجلد	كروزيو مالابارته	ت : صلاح عبد الصبور
٣٠٦ – الحماسة – النقد الكانطى للتاريخ	چان – فرانسوا ليوتار	ت : نبيل سعد
٣٠٧ – الشعور	ديفيد بابينو	ت : محمود محمد أحمد
٣٠٨ – علم الوراثة	ستيف جونز	ت : ممدوح عبد المنعم أحمد
٣٠٩ – الذهن والمخ	انجوس چيلاتى	ت : جمال الجزيرى
٣١٠ – يونج	ناجى هيد	ت : محيى الدين محمد حسن
٣١١ – مقال فى المنهج الفلسفى	كولنجوود	ت : فاطمة إسماعيل
٣١٢ – روح الشعب الأسود	وليم دى بويز	ت : أسعد حليم
٣١٣ – أمثال فلسطينية	خايير بيان	ت : عبد الله الجعيدى
٣١٤ – الفن كعدم	جينس مينيك	ت : هويدا السباعى
٣١٥ – جرامشى فى العالم العربى	ميشيل بروندينو	ت :كاميليا صبحى
٣١٦ – محاكمة سقراط	أ. ف. ستون	ت . نسيم مجلى
٣١٧ – بلا غد	شير لايموفا – زنيكين	ت : أشرف الصباغ
٣١٨ – الأدب الروسى فى السنوات العشر الأخيرة	نخبة	ت : أشرف الصباغ
٣١٩ – صور دريدا	جايتر ياسبيفاك وكرستوفر نوريس	ت : حسام نايل
٣٢٠ – لمعة السراج لحضرة التاج	مؤلف مجهول	ت : محمد علاء الدين منصور
٣٢١ – تاريخ إسبانيا الإسلامية (مج ٢، ج١)	ليفى برو فنسال	ت : نخبة من المترجمين
٣٢٢ – وجهات نظر حديثة فى تاريخ الفن الغربى	ديليو. إيوجين كليناور	ت : خالد مفلح حمزة
٣٢٣ – فن الساتورا	تراث يونانى قديم	ت : هانم سليمان
٣٢٤ – اللعب بالنار	أشرف أسدى	ت : محمود سلامة علاوى
٣٢٥ – عالم الآثار	فيليب بوسان	ت : كرستين يوسف
٣٢٦ – المعرفة والمصلحة	جورجين هابرماس	ت : حسن صقر
٣٢٧ – مختارات شعرية مترجمة	نخبة	ت : توفيق على منصور
٣٢٨ – يوسف وزليخة	نور الدين عبد الرحمن بن أحمد	ت : عبد العزيز بقوش
٣٢٩ – رسائل عيد الميلاد	تد هيوز	ت : محمد عيد إبراهيم

٣٣٠ – كل شيء عن التمثيل الصامت	مارفن شبرد	ت : سامى صلاح
٣٣١ – عندما جاء السردين	ستيفن جراى	ت : سامية دياب
٣٣٢ – رحلة شهر العسل وقصص أخرى	نخبة	ت : على إبراهيم على منوفى
٣٣٣ – الإسلام فى بريطانيا	نبيل مطر	ت : بكر عباس
٣٣٤ – لقطات من المستقبل	آرثر س. كلارك	ت : مصطفى فهمى
٣٣٥ – عصر الشك	ناتالى ساروت	ت : فتحى العشرى
٣٣٦ – متون الأهرام	نصوص قديمة	ت : حسن صابر
٣٣٧ – فلسفة الولاء	جوزايا رويس	ت : أحمد الأنصارى
٣٣٨ – نظرات حائرة وقصص أخرى من الهند	نخبة	ت : جلال السعيد الحفناوى
٣٣٩ – تاريخ الأدب فى إيران جـ٢	على أصغر حكمت	ت : محمد علاء الدين منصور
٣٤٠ – اضطراب فى الشرق الأوسط	بيرش بيربيروجلو	ت : فخرى لبيب
٣٤١ – قصائد من رلكه	راينر ماريا رلكه	ت : حسن حلمى
٣٤٢ – سلامان وأبسال	نور الدين عبد الرحمن بن أحمد	ت : عبد العزيز بقوش
٣٤٣ – العالم البرجوازى الزائل	نادين جورديمر	ت : سمير عبد ربه
٣٤٤ – الموت فى الشمس	بيتر بلانجوه	ت : سمير عبد ربه
٣٤٥ – الركض خلف الزمن	بونه ندائى	ت : يوسف عبد الفتاح فرج
٣٤٦ – سحر مصر	رشاد رشدى	ت : جمال الجزيرى
٣٤٧ – الصبية الطائشون	جان كوكتو	ت : بكر الحلو
٣٤٨ – المتصوفة الأولون فى الأدب التركى جـ١	محمد فؤاد كوبريلى	ت : عبد الله أحمد إبراهيم
٣٤٩ – دليل القارئ إلى الثقافة الجادة	أرثر والدرون وآخرين	ت : أحمد عمر شاهين
٣٥٠ – بانوراما الحياة السياحية	أقلام مختلفة	ت : عطية شحاتة
٣٥١ – مبادئ المنطق	جوزايا رويس	ت : أحمد الأنصارى
٣٥٢ – قصائد من كفافيس	قسطنطين كفافيس	ت : نعيم عطية
٣٥٣ – الفن الإسلامى فى الأندلس (هندسية)	باسيليو بابون مالدونالد	ت : على إبراهيم على منوفى
٣٥٤ – الفن الإسلامى فى الأندلس (نباتية)	باسيليو بابون مالدونالد	ت : على إبراهيم على منوفى
٣٥٥ – التيارات السياسية فى إيران	حجت مرتضى	ت : محمود سلامة علاوى
٣٥٦ – الميراث المر	بول سالم	ت : بدر الرفاعى
٣٥٧ – متون هيرميس	نصوص قديمة	ت : عمر الفاروق عمر
٣٥٨ – أمثال الهوسا العامية	نخبة	ت : مصطفى حجازى السيد
٣٥٩ – محاورات بارمنيدس	أفلاطون	ت : حبيب الشارونى
٣٦٠ – أنثروبولوجيا اللغة	أندريه جاكوب ونويلا باركان	ت : ليلى الشربينى
٣٦١ – التصحر : التهديد والمجابهة	آلان جرينجر	ت : عاطف معتمد وآمال شاور
٣٦٢ – تلميذ بابنبرج	هاينرش شبورال	ت : سيد أحمد فتح الله
٣٦٣ – حركات التحرر الأفريقى	ريتشارد جيبسون	ت : صبرى محمد حسن
٣٦٤ – حداثة شكسبير	إسماعيل سراج الدين	ت : نجلاء أبو عجاج
٣٦٥ – سأم باريس	شارل بودلير	ت : محمد أحمد حمد
٣٦٦ – نساء يركضن مع الذئاب	كلاريسا بنكولا	ت : مصطفى محمود محمد

٣٦٧ – القلم الجرىء	نخبة	ت : البرّاق عبد الهادى رضا
٣٦٨ – المصطلح السردى	جيرالد برنس	ت : عابد خزندار
٣٦٩ – المرأة فى أدب نجيب محفوظ	فوزية العشماوى	ت : فوزية العشماوى
٣٧٠ – الفن والحياة فى مصر الفرعونية	كليرلا لويت	ت : فاطمة عبد الله محمود
٣٧١ – المتصوفة الأولون فى الأدب التركى جـ٢	محمد فؤاد كوبريلى	ت : عبد الله أحمد إبراهيم
٣٧٢ – عاش الشباب	وانغ مينغ	ت : وحيد السعيد عبد الحميد
٣٧٣ – كيف تعد رسالة دكتوراه	أمبرتو إيكو	ت : على إبراهيم على منوفى
٣٧٤ – اليوم السادس	أندريه شديد	ت : حمادة إبراهيم
٣٧٥ – الخلود	ميلان كونديرا	ت : خالد أبو اليزيد
٣٧٦ – الغضب وأحلام السنين	نخبة	ت : إدوار الخراط
٣٧٧ – تاريخ الأدب فى إيران جـ٤	على أصغر حكمت	ت : محمد علاء الدين منصور
٣٧٨ – المسافر	محمد إقبال	ت : يوسف عبد الفتاح فرج
٣٧٩ – ملك فى الحديقة	سنيل باث	ت : جمال عبد الرحمن
٣٨٠ – حديث عن الخسارة	جونتر جراس	ت : شيرين عبد السلام
٣٨١ – أساسيات اللغة	ر. ل. تراسك	ت : رانيا إبراهيم يوسف
٣٨٢ – تاريخ طبرستان	بهاء الدين محمد إسفنديار	ت : أحمد محمد نادى
٣٨٣ – هدية الحجاز	محمد إقبال	ت : سمير عبد الحميد إبراهيم
٣٨٤ – القصص التى يحكيها الأطفال	سوزان إنجيل	ت : إيزابيل كمال
٣٨٥ – مشترى العشق	محمد على بهزادراد	ت : يوسف عبد الفتاح فرج
٣٨٦ – دفاعًا عن التاريخ الأدبى النسوى	جانيت تود	ت : ريهام حسين إبراهيم
٣٨٧ – أغنيات وسوناتات	جون دن	ت : بهاء جاهين
٣٨٨ – مواعظ سعدى الشيرازى	سعدى الشيرازى	ت : محمد علاء الدين منصور
٣٨٩ – من الأدب الباكستانى المعاصر	نخبة	ت : سمير عبد الحميد إبراهيم
٣٩٠ – الأرشيفات والمدن الكبرى	نخبة	ت : عثمان مصطفى عثمان

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

رقم الإيداع ٤٦٢٣ / ٢٠٠٢

المجلس الأعلى للثقافة



تختلف طبيعة الأرشيف وكيفية نشأته وتطوره باختلاف المدينة التى نشأ فيها وما تعاقب عليها من أحداث وألمّ بها من خطوب؛ لذلك كان الأرشيف دائمًا هو المرآة التى تعكس حقيقة ما جرى، وصوت الحقيقة الذى لا يحيد إذا ما استطاع المؤرخ الحصيف أن يستنطقه.